



UNIVERSITÀ DEGLI STUDI DI TORINO
SCUOLA DI AMMINISTRAZIONE AZIENDALE • SCHOOL OF MANAGEMENT

مشروع تمبوس - ميدا
"التمويل متناهي الصغر في الجامعة"

التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية

تحرير ماركو إليا
ترجمة فادي قطان



أساسيات التمويل متناهي
حالات دراسية من المنطقة العربية

التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية
تحرير ماركو إليا
ترجمة فادي قطان

2006

كلية الإدارة – جامعة تورينو
10126 تورينو (إيطاليا)

www.saa.unito.it

طبع في تورينو، إيطاليا

صورة الغلاف لألبيرتو غاربيرو

مالية – مؤسسات تمويلية
التمويل متناهي الصغر – الدول العربية

DCC 22. 332.09174927

JEL classification: A20 – G20 – O16 – O53

المحتويات

ix

شكر وتقدير

xii

التقديم

xiii

الخلفية: مشروع "التمويل متناهي الصغر في الجامعة"

xiv

خطوات تطوير هذا الدليل

كيفية استخدام الدليل

الجزء الأول: النصوص

تحرير: ماركو إلبا

ترجمة: فادي قطان

5

الجلسة 1 ما هو التمويل متناهي الصغر؟

6

1.1 الإقراض متناهي الصغر

7

1.2 الإقراض متناهي الصغر والتمويل متناهي الصغر

9

1.3 من هم عملاء التمويل متناهي الصغر

11

1.4 التمويل متناهي الصغر ومقرضي الأموال

11

1.5 الاستمرارية المالية

13

1.6 نظرة مستقبلية

14

المراجع

14

الصفحات الإلكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 1

15

الجلسة 2 نشاطات التمويل متناهي الصغر: الأسلوب المؤسسي والاجتماعي

15

2.1 مؤيدو الفكرة المؤسسية

17

2.2 مؤيدو الفكر الاجتماعي

19

2.3 المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر

23

2.4 ملاحظات ختامية

24

المراجع

24

الصفحات الإلكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 2

الجلسة 3 المنهجيات

- 25 3.1 الإقراض الفردي
25 3.1.1 بنك راكيات في اندونيسيا: تطبيق ناجح للإقراض الفردي في
26 التمويل متناهي الصغر
27 3.2 الإقراض الجماعي
28 3.2.1 نموذج غرامين: الابتكار في الإقراض الجماعي
29 3.3 منهجيات الإقراض في المنطقة العربية
30 3.4 الخاتمة
30 مناقشة صفية: حالة وكالة مكافحة البطالة
32 المراجع
32 الصفحات الالكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 3

الجلسة 4 الخدمات

- 33 4.1 القروض
35 4.2 المدخرات
38 4.3 التأمين متناهي الصغر
38 4.4 تحويل الأموال
40 المراجع
40 الصفحات الالكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 4

الجلسة 5 نسب فوائد الإقراض متناهي الصغر

- 41 5.1 نسب الفوائد القابلة للاستمرار
41 5.1.1 مثال لاحتساب نسبة الفائدة المستمرة
43 5.2 نسب الفوائد الحقيقية وهيكل تسعير القروض
47 5.2.1 طريقة القسط المتناقص وطريقة النسبة الثابتة
47 5.2.2 هيكل التسعير
49 5.3 سقف نسبة الفائدة
52 المراجع
54 الصفحات الالكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 5
54

الجلسة 6 المبالغ المتأخرة الوفاء والإخفاق في الوفاء

- 55 6.1 التأخير في الوفاء
57 6.2 الإخفاق في الوفاء
57 6.3 تقرير المحفظة
60 6.4 مخصص خسارة القروض
63 6.5 نسبة إعادة الدفع
64 المراجع
64 الصفحات الالكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 6

65

الجلسة 7 التحليل المالي

65

7.1 القوائم المالية

66

7.1.1 الميزانية العمومية

66

7.1.2 الأرباح والخسائر

67

7.1.3 قائمة التدفقات النقدية

68

7.1.4 تقرير المحفظة

68

7.2 التسويات

70

7.3 استمرارية مؤسسة التمويل متناهي الصغر

71

7.3.1 الكفاءة الذاتية التشغيلية (ك ذ ت)

71

7.3.2 الكفاءة الذاتية المالية (ك ذ م)

76

المراجع

76

الصفحات الالكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 7

77

الجلسة 8 توجيهات لكتابة حالة دراسية حول التمويل متناهي الصغر

77

8.1 محتوى الحالة الدراسية

78

8.2 جمع البيانات

78

8.2.1 استخدام البيانات الثانوية

79

8.2.2 البيانات الأولية

80

8.3 توجيهات كتابة الحالة الدراسية

80

8.3.1 معلومات عامة

81

8.3.2 الوصول إلى العملاء

82

8.3.3 الاستمرارية المالية

84

8.3.4 الأثر

85

8.3.5 مقابلة العملاء

86

8.5 الخاتمة

87

المراجع

87

الصفحات الالكترونية المتعلقة بالجلسة رقم 8

89

قائمة الجداول

90

قائمة الأشكال

91

قائمة المربعات

الجزء الثاني: الحالات الدراسية

94	التمويل متناهي الصغر في مصر – مصر عبد الرحيم هاشم وغادة نبيل باز	1
124	مؤسسة الإقراض الجزئي "كاريتاس القدس" – الأراضي المقدسة - فلسطين فادي قطان وعيسى غريب	2
142	دور مؤسسات التمويل الأصغر في التنمية الريفية في فلسطين - فلسطين شريف أبو كرش	3
156	المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية – عطاء لا محدود – فلسطين سمير أبو زنيد	4
172	صندوق إقراض المرأة – دراسة تاريخية للإقراض الجزئي في الأردن اليونورا اسيا	5
194	الهيئة العامة لمكافحة البطالة – سوريا ريم روضان وماركو إليا	6
212	جمعية الأمانة – تنمية شركات القروض الصغرى بالمغرب البيروتو كاربيررو	7
248	تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة – المغرب أحمد دربوشي، فائزة أمهروق وندى زواك	8

.

:

.

.

. - :

.

)

(

)

(

)

(

(

)

)

(

)

)

(

)

(

(

)

(

(

)

.(

)

(

)

.

.

.

.

:

.

.

.

"

"

"

·
·

"

·

·

·

·

·
·

·

·

·

21

·

·

·

·

"

"

·

·

:

.

.

"

"

⋮

"

—

"

"

"

.

()

(2006 – 2003)

()

4 : 15

)

11

:

1

.(

0.1

	—
	6

"

"

• "

"

•

"

"

•

•

"

•

"

•

•

•

•

•

()

•

2005

•

(<http://www.saa.unito.it/meda>)

2004

0.2

" 1	-1
: " 2	
" " 3	-2
" " 4	
" " 5	-3
" " 6	
" " 7	
" 8	-4
"	
21 1	



<http://www.saa.unito.it/meda>

التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية

الجزء الأول النصوص

1

.

.

.

.

.

.

7

.

.

.

.

.

.

.

-

:

1.1

10 3

3)

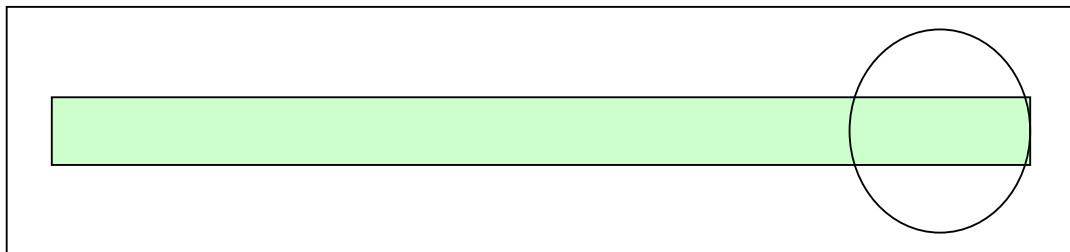
.(" "

ACCION

(2.1)

5

1.1



1

1.2

" " " "

.

.

.

.

:

.

:

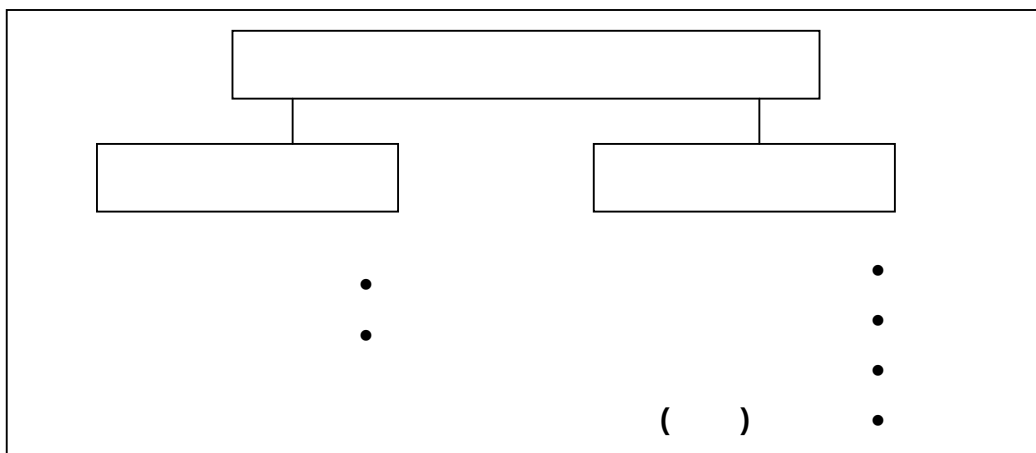
.

4.4)
.(

.

.

1.2



—

:

.

.

"

"

"

"

.

.

1997

137

2900

.¹

1500

.

"

"

.

.

.

1984

.

.

)

.

(

3.1

542

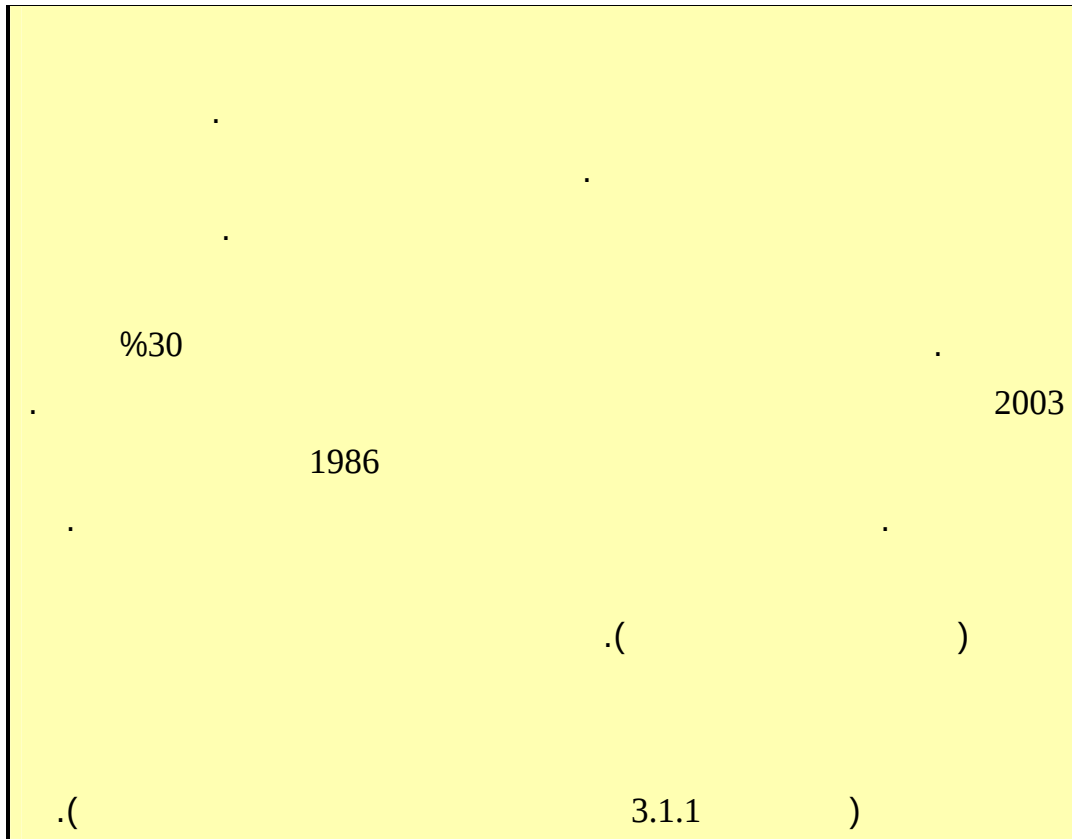
29.9

.

118

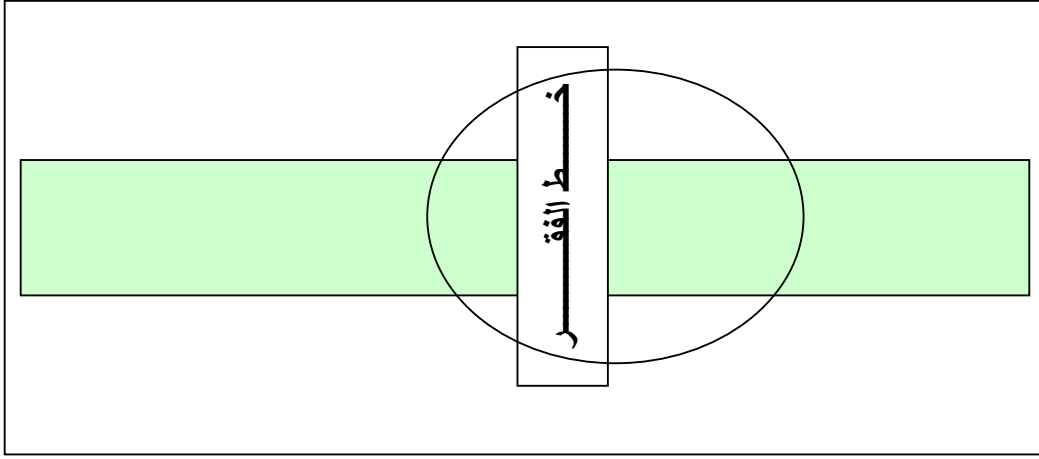
:

1



·
"
·
·
·

1.3



(CGAP :)

(" 5.3 ")

.

.

.

.

.

.

.

(

)

:

.

.

)

.(

.

.

()

.

.

.

—

:

.

.

.

.

.

.

.7

.

.

.

.

/

= (%) ()

.

%100

.

/

= (%) ()

.

.

" " 7) .

.(

.

2

.

.

.

(4.1)

(2.4)

(1.1)

2

.ABN , HSBC

Alamgir, Dewan and Asif Dowla. (2000) *“From Microcredit to Microfinance: Evolution of Savings Products by MFIs in Bangladesh”*, manuscript, St. Mary’s College of Maryland

Claus, Maurer (1999) *“Bank Rakyat Indonesia (BRI); Indonesia (Case Study)”* Consultative Group to Assist the Poor

Elahi, Khandakar and Rahman, Lutfor (2003) *“Microcredit and Microfinance ; Ideas Need To Be Differentiated.”*The Daily Star : Dhaka. 20th November 2003.

Harper, Malcolm (2003) *“Microfinance : evolution, achievements and challenges”*, ITDG Publishing, London

Harper, Malcolm (2003) *“Practical Microfinance : A training Manual”*, ITDG Publishing, London

Harper, Malcolm and Singh Arora, Sukhwinder (2005) *“Small Customers, Big Market: Commercial Banks in Microfinance”* New Delhi, TERI Press

Littlefield, Elizabeth and Rosenberg, Richard (2004) *“Microfinance and the Poor: Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance”* Finance & Development 41, no.2

Zeller, Manfred and Meyer, Richard (2002) *“The Triangle of MICROFINANCE: Financial Sustainability, Outreach and Impact”*, John Hopkins Press

1

<http://www.microcreditsummit.org> - Microcredit Summit Website

<http://www.bri.co.id> - Bank Rakyat Indonesia

<http://www.accion.org> - Accion International

2

:

.

:

.

.

.

.

.

"

"

(

)

.

.

.

2.1

.

"

"

.%70

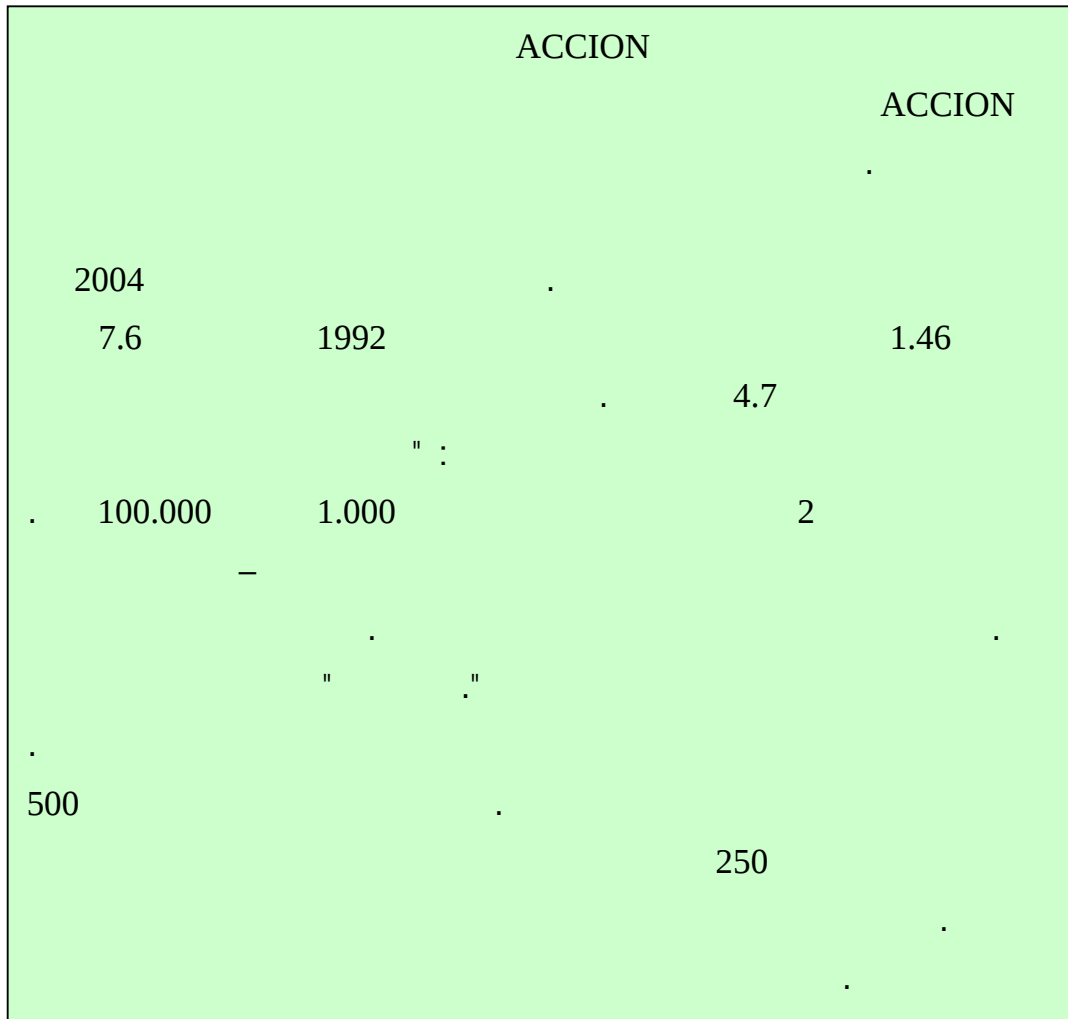
.

.



2

ACCION 2.1



2.2

()

_____ (_____)

2.1)

.(

— :

.
.

2.1

) (	) (	
()		

(8.3.4)

.
.
.

.

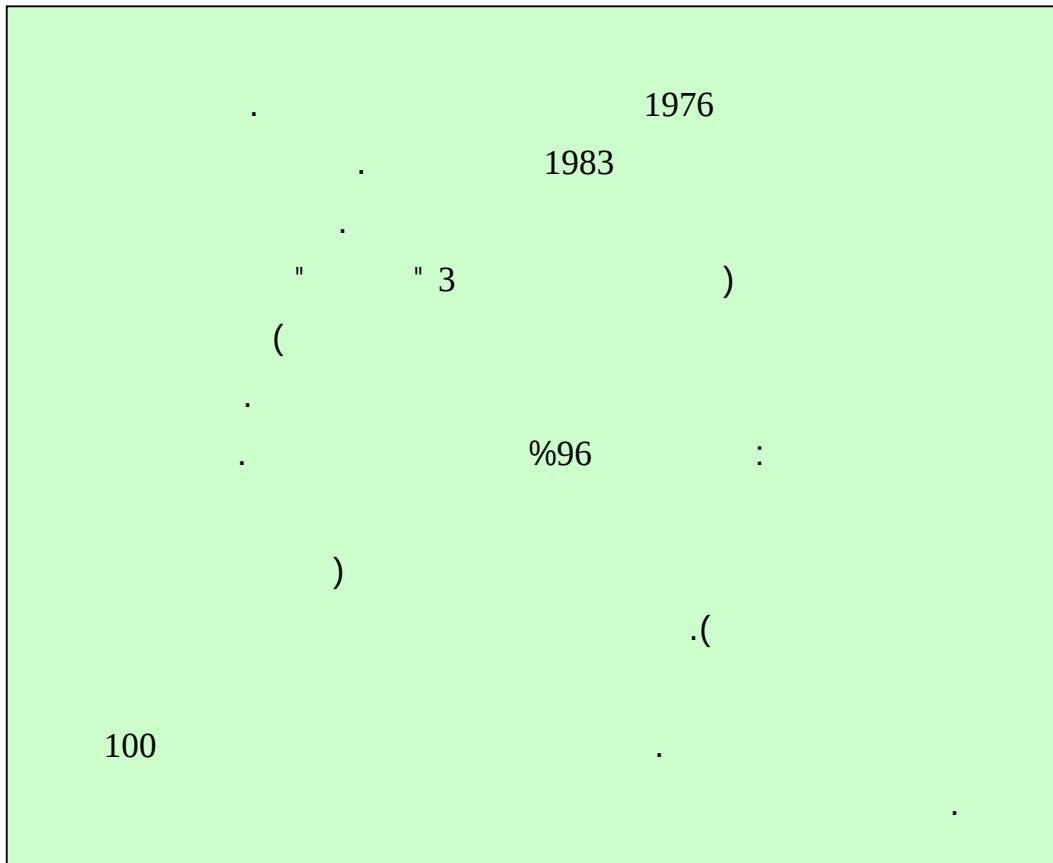
.

.

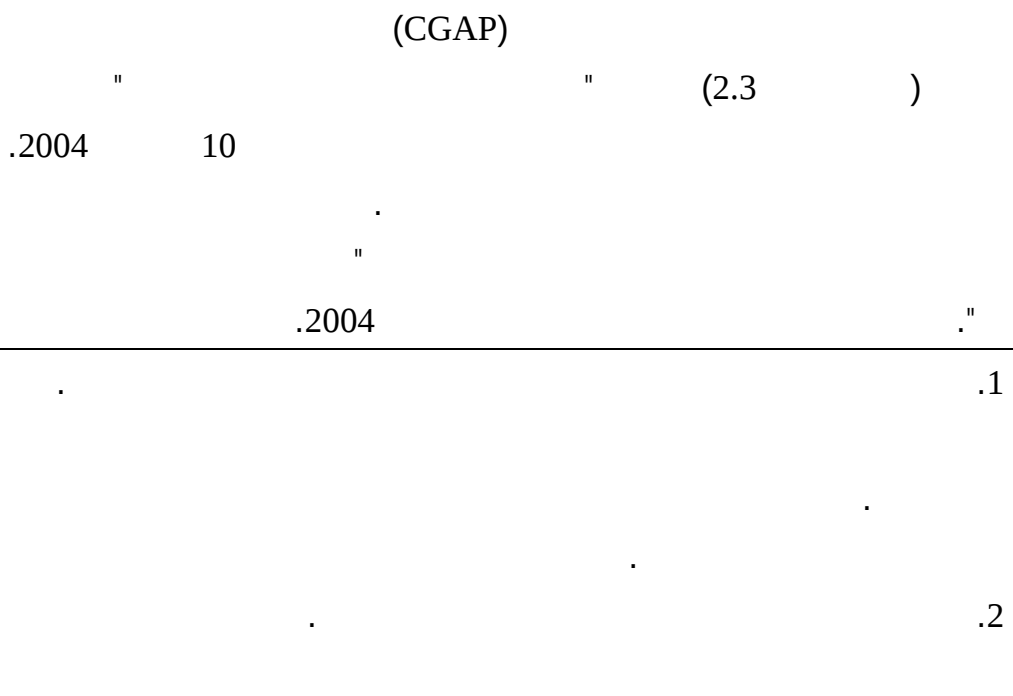
.

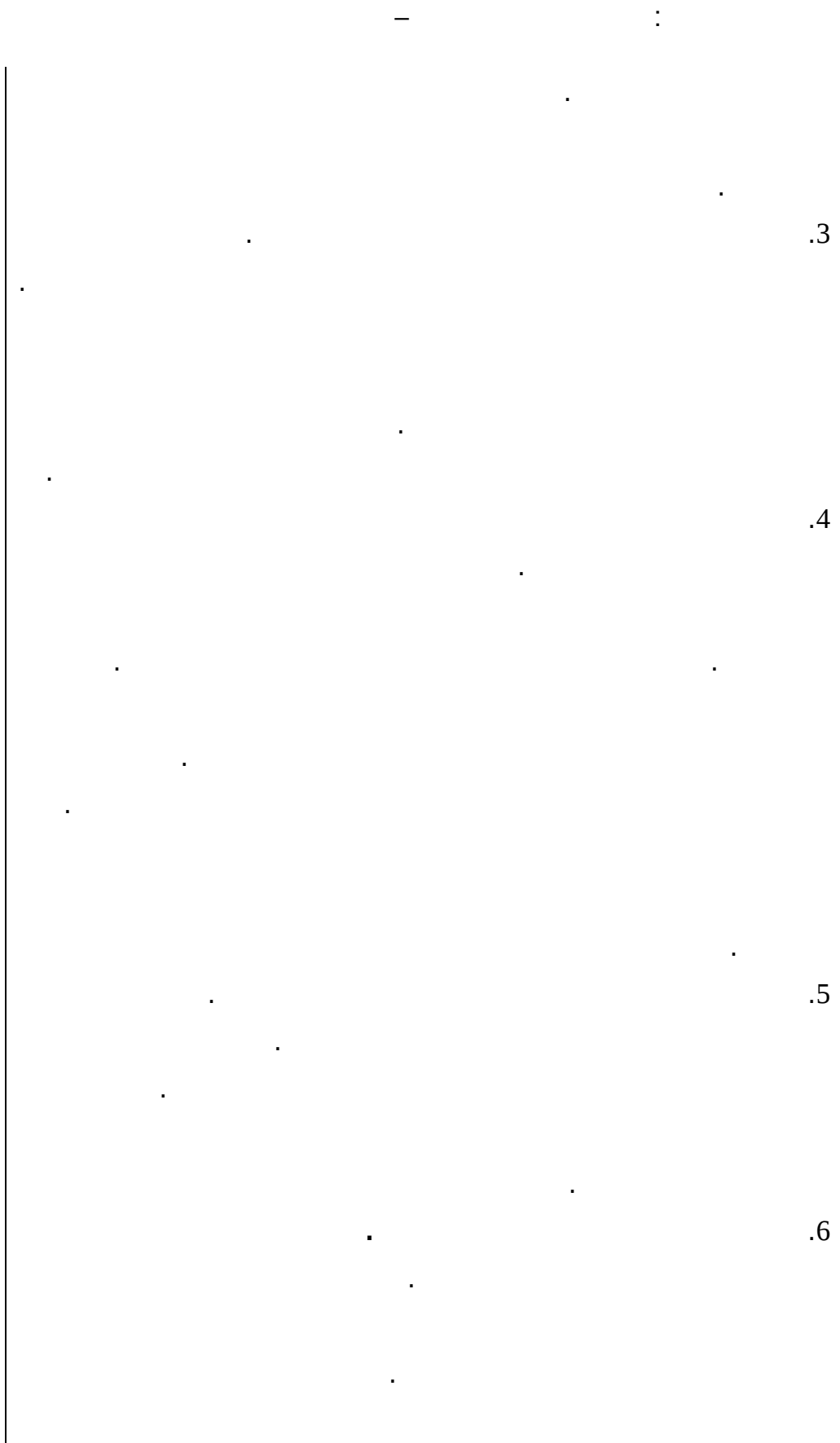
.

2.2



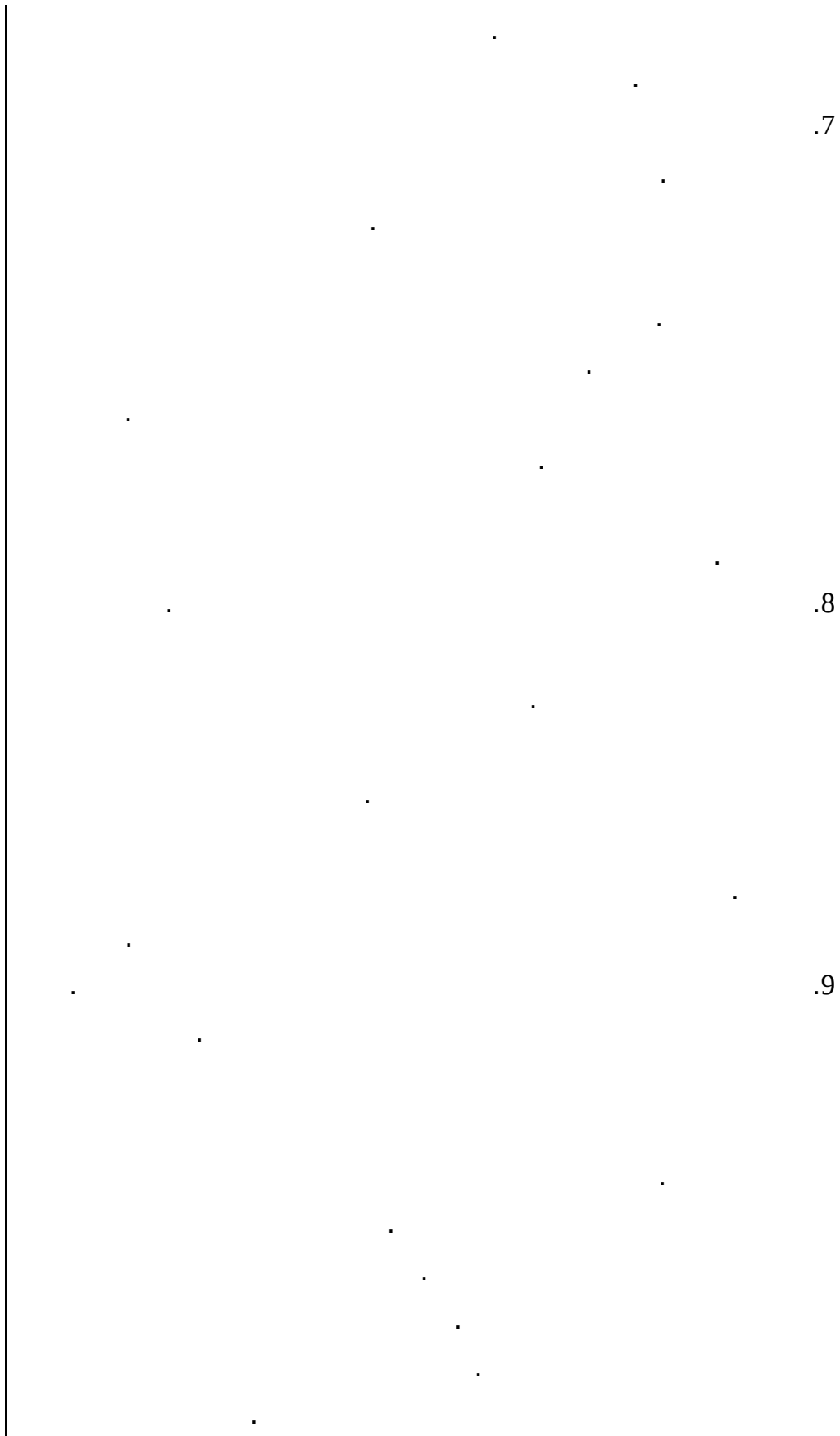
2.3





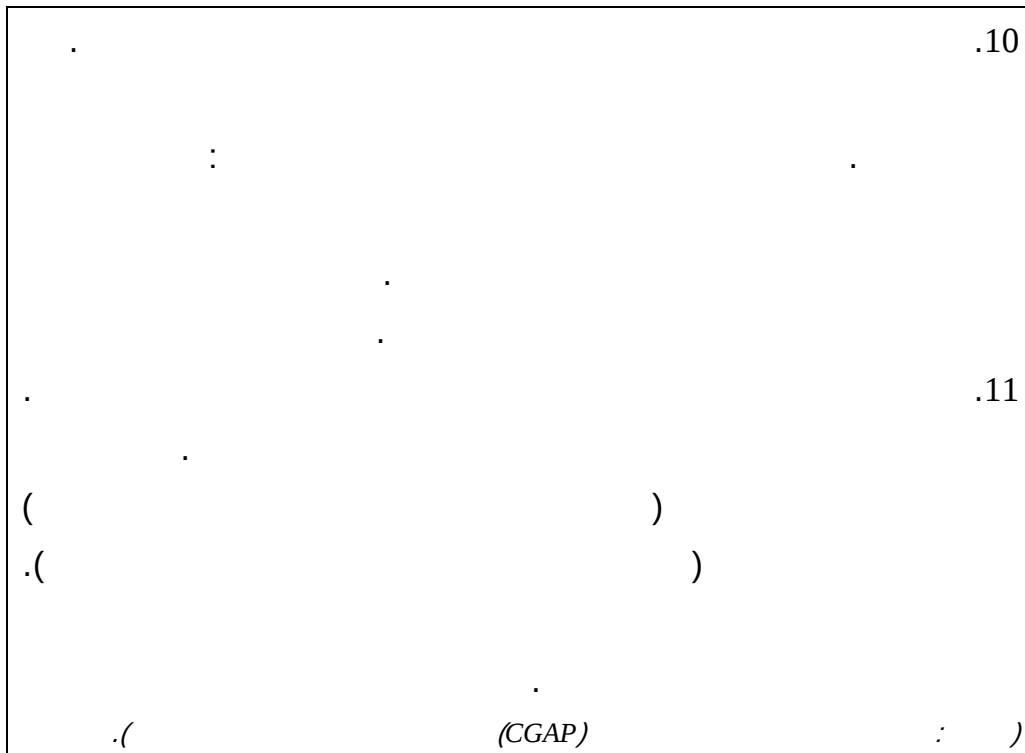
:

2

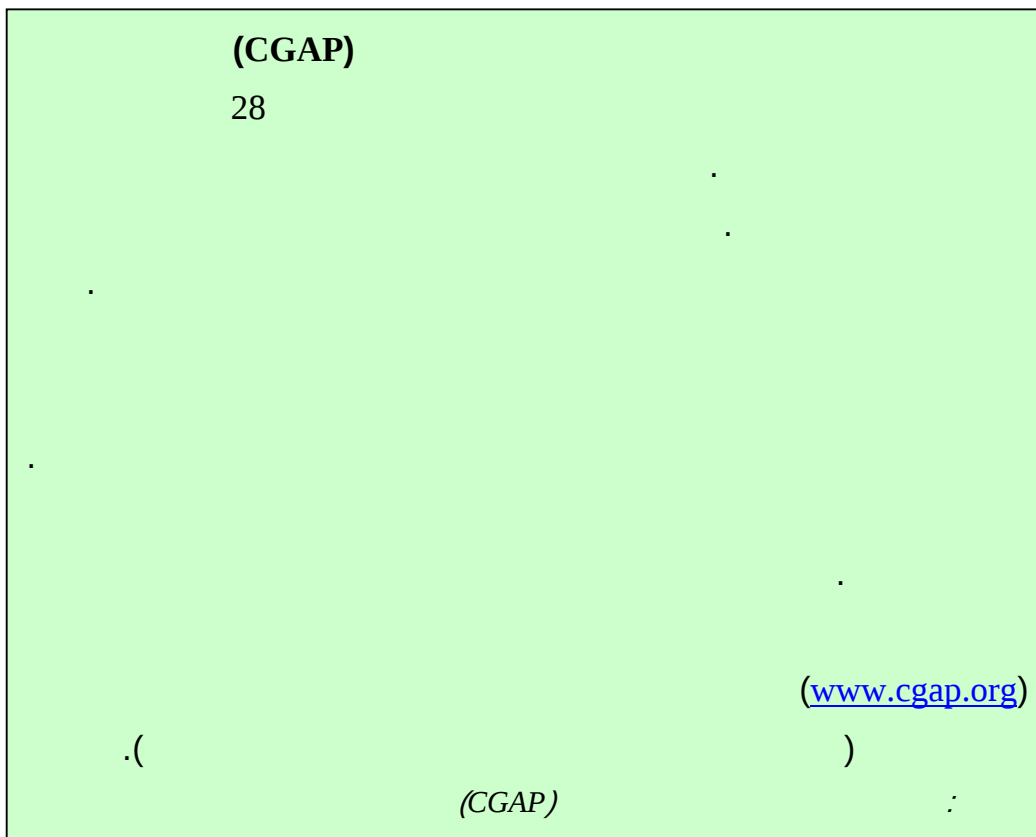


—

:



2.3



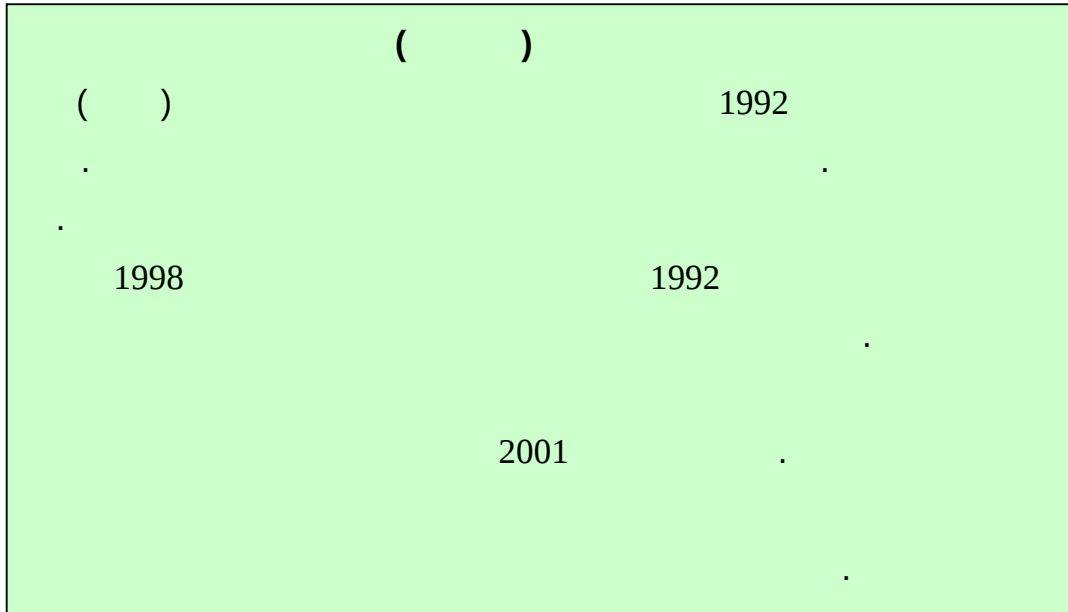
:

2

.

.

2.4



2.4

.

.

.

.

.

.

.

.(

3.2.1

)

Carney, D. (1998) “*Sustainable Rural Livelihoods, what contribution can we make?*” Department for International Development, London

Christen, Robert Peck, Elisabeth Rhyne, Robert Vogel, and Cressida McKean. (1995) “*Maximizing the Outreach of Microenterprise Finance: An Analysis of Successful Microfinance Programs*” USAID Program and Operations Assessment Report No. 10. Washington, D.C.: U.S. Agency for International Development.

Harper, M. (1998) “*Profit for the Poor: cases in micro-finance*”, Oxford/IBH, New Delhi, ITDG Publishing, London

Hulme, D. and Mosley, P. (1996) “*Finance Against Poverty*”, Routledge, London

Woller, G. , Dunford, C. and Woodworth, W. (2002) “*Where to Microfinance?*” Romney Institute of Public Management, Marriott School, Brigham Young University

2

<http://www.grameen-info.org> - Grameen Bank

<http://www.cgap.org> - Consultative Group to Assist the Poor

<http://www.bancosol.com.bo> - Banco Solidario (BancoSol)

3

.

.

.

.

.

.

.

.

3.1

.

.

.

.

.

:

)

(3.1

.

— :

.

.

: *3.1.1*

.

.

.(Maurer, 1999)

.

.

.

.

.

()

.

.

3.1

%100		
%50		

%50		
(19 (Klaus Maurer, 1999) :		

.

.(3.1)

.

.

.

%30

" 5)

.(

3.2

.

.

.

.

.

.

:

.

.10 3

.

—

:

.

.

.

.

.(4.2)

: 3.2.1

.

.

.

.

100

.

.

%96

.

.

."

"

.

.

.

%5

3.3

2004

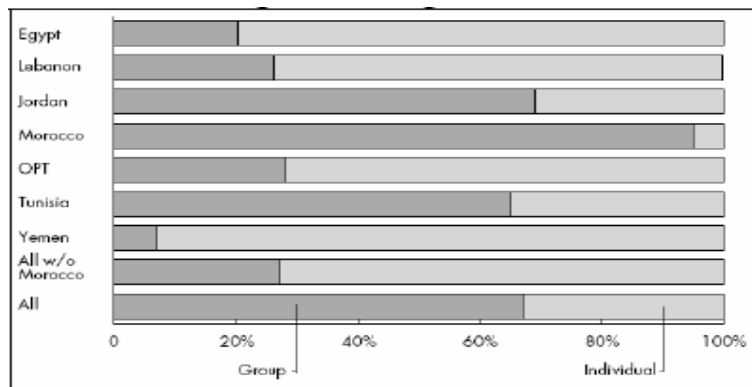
%70 :

3.2

:)

:

(29 200



—

:

3.4

:

.

.

.

.

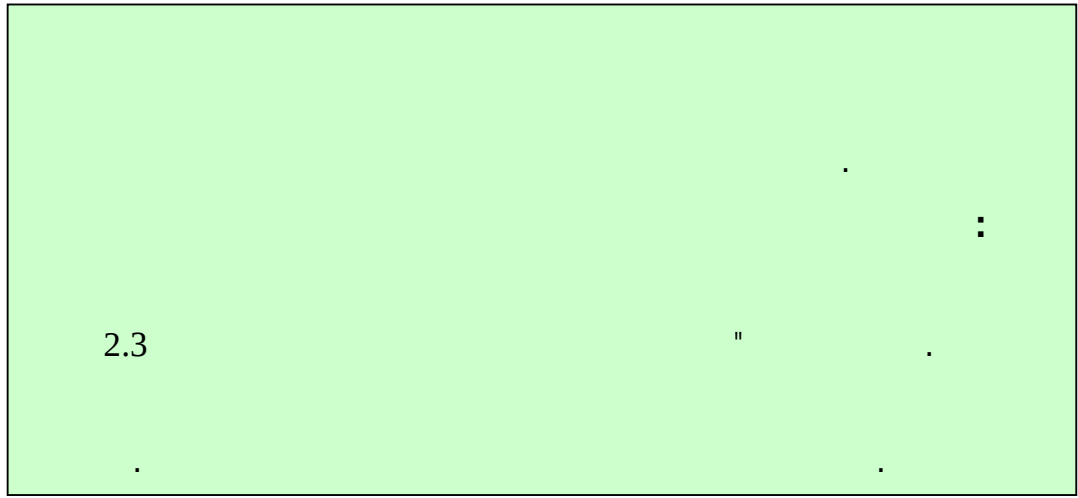
.

.

.

1

:



2.3

"

⋮

:

"

(21)

1

"

.

2001

2002

2000)

()

(

%52

%4

4

: 4 3

50
 2006 2002 ()
 4 2002
 2006 – 2003 11

Brandsma, Judith and Burjorjee, Deena (2004) *“Microfinance in the Arab States: Building inclusive financial sectors”* United Nations Capital Development Fund

Harper, Malcolm (2003) *“Practical Microfinance : A training Manual”*, ITDG Publishing, London

Maurer, Klaus (1999) *“Bank Rakyat Indonesia (BRI); Indonesia (Case Study)”*, Consultative Group to Assist the Poorest (CGAP)

Shreiner, Mark (2003) *“A Cost-Effectiveness Analysis of the Grameen Bank of Bangladesh”*, Center for Social Development, Washington University in St. Louis

3

<http://www.microfinancegateway.org/section/resourcecenters/clienttargeting> - Client Targeting Center

<http://www.acu-sy.org> - The Agency for Combating Unemployment (ACU)

<http://www.arabic.microfinancegateway.org> - The Arabic Microfinance Gateway 32

4

.

.

.

.

.

.

.

.

4.1

()

.

.

.

.

•

•

■

8

■

■

-1

1

-2

■

)

■

(

■

■

-3

■

5

-4

■

5

:

.

.

.

" "

.

.

.

4.1

.

.

.

)

.

(

.

4.1

	()	
()	()	) (

– :

()	()	()
()	()	

.

.

.

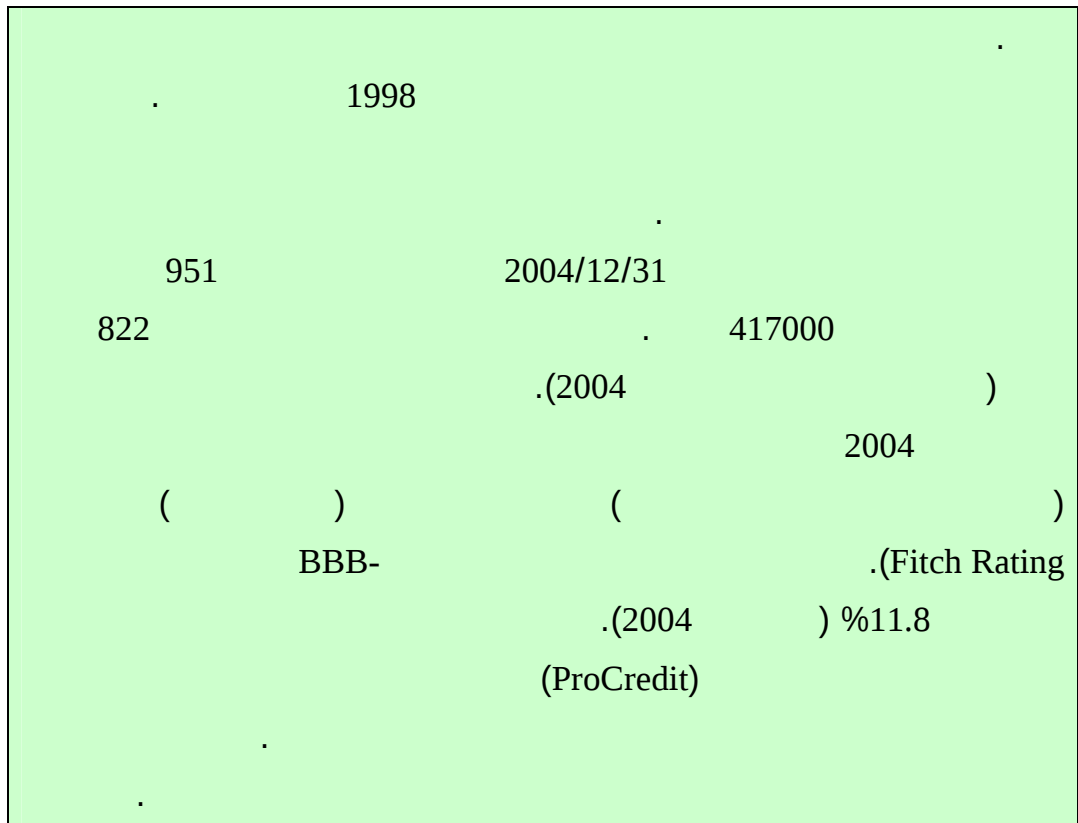
.

.()

ProCredit

4.1

1998		
International (DOEN)	(IPC Invest)	Projek Consult .(ProCredito)
19		.
)		.(2005
.		



—

:

4.3

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

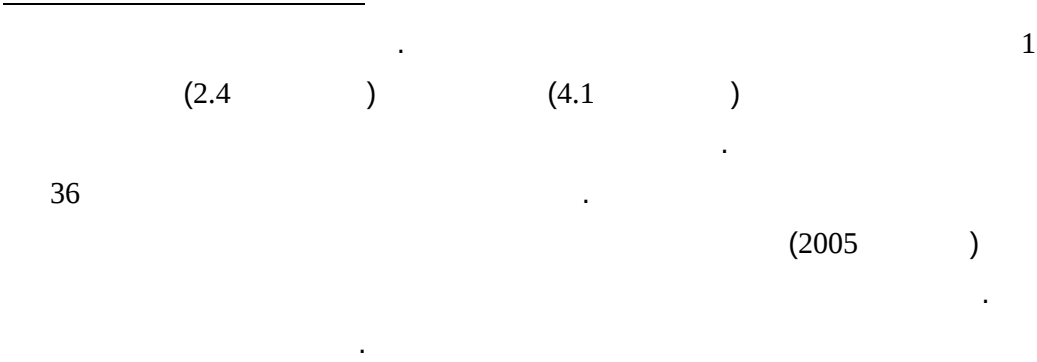
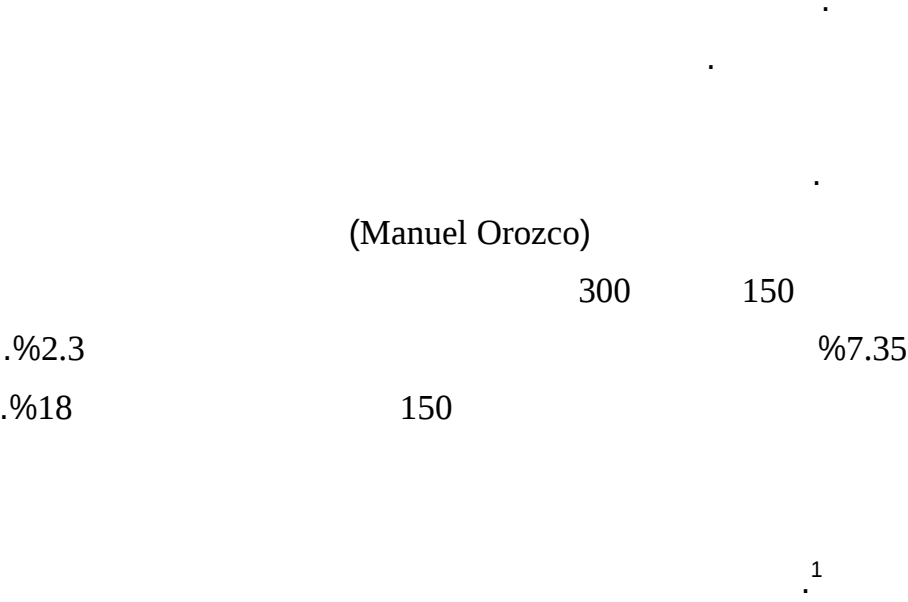
.

4.4

.

.

.



Bass, Jacqueline and Henderson, Katrena (2000), “*The Microfinance Experience with Savings Mobilization*” Technical note no.3

Churchill, Craig, Liber, Dominic, McCord, Michael and Roth, James (2003) “*Making Insurance Work for Microfinance Institutions*”, ILO, International Labour Office, Italy

Orozco, Manuel (2002) “*Attracting remittances: practices to reduce costs and enable a money transfer environment*” Inter-Americal Dialogue

Robinson, Marguerite (2001) “*The Microfinance Revolution: Sustainable finance for the poor*”, Washington, DC: The World Bank, 2001

4

http://microfinancegateway.org/resource_centers/savings - Savings Information Resource Center

<http://www.microinsurancecenter.org> - MicroInsurance center

<http://www.procredit-holding.com> - ProCredit Holding

5

.

.

.

.

.

.

.

5.1

.¹

$$- 1 / (- + +) =$$

=

(%) =

(%) =

(%) =

(%) =

1

1 " "

.(2002)

—

:

)

.

.(

)

.(

()

-1

.

.

%20

%15

.

.

()

-2

.

.

.

.%2-1

()

-3

.

(

)

.

.

%7

%2

.

.

5

.

()

.

.

() -4

.

.

.

(-1) -5

.

.

5.1.1

()

.

2006

.2005 2004

- :

() 5.1

2004	2005	
314700	408600	
20000	25000	
334700	433600	
2000	2200	/
10000	35000	
125000	155000	
45000	35000	
1200	2400	
183200	229600	
151500	204000	/
50000	0	
0	0	
50000	0	
0	0	
201500	204000	/

) (2005)

(

2004	2005	
30000	31000	
100000	80000	
600000	850000	
(50000)	(65000)	()
550000	785000	
24500	34500	
(8000)	(10400)	()
16500	24500	
696500	920500	
100000	120000	
10000	10000	
35000	35000	
145000	165000	
400000	450000	
50000	0	
(50000)	101500	/
151500	204000	/
551500	755500	
696500	920500	

%20 %7

.%5 2006

$$\begin{aligned}
 & \quad \quad \quad : \quad \quad \quad \underline{\hspace{10em}} \\
 & + 2004 \quad \quad \quad) = \\
 & (1 + \quad \quad \quad) / (2005 \\
 & 725000 = 2 / (850000 + 600000) = \\
 & \quad \quad \quad \underline{(\quad)} \quad (1 \\
 & / (\quad \quad \quad + \quad \quad \quad + \quad \quad \quad) =
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 & \underline{0.27} = 725000 / (2400 + 35000 + 155000) = \\
 & \quad \quad \quad \underline{(\quad)} \quad (2 \\
 & -(2005 \quad \quad \quad + 2004 \quad \quad \quad)) = \\
 & \quad \quad \quad / (2005
 \end{aligned}$$

$$\underline{0.03} = 725000 / 20000 = 725000 / (65000 - (35000 + 50000)) =$$

%3

$$\begin{aligned}
 & \quad \quad \quad \underline{(\quad)} \quad (3 \\
 & 110000 = 2 / (120000 + 100000) = \\
 & 35000 = 2 / (35000 + 35000) = \\
 & - \quad \quad \quad = \\
 & 2 / (24500 + 16500) - 2 / (755.500 + 551500) = \\
 & \quad \quad \quad 633000 =
 \end{aligned}$$

.%5

%20

%7

$$7700 = 0.07 * 110000 =$$

$$7000 = 0.20 * 35000 =$$

$$31650 = 0.05 * 633000 =$$

– :

:

$$\underline{0.06} = 725000 / (31750 + 7000 + 7700) =$$

$$\frac{()}{()} =$$

$$\underline{0.03} = 725000 / 25000 =$$

:

$$\underline{0.34} = (0.03 - 1) / (0.03 - 0.06 + 0.03 + 0.27) =$$

.%34

.

.

Microfin 5.1

Microfin :

Microfin

.

.

(CGAP)

.(WWB)

1997

. WWW.microfin.com

(WWW.microfin.com :)

5.2

5.2.1

.()

:

:

100 :

5 :

%3 :

-1

:

()

5.2

100					0
80	23	20	3	$0.03 * 100$	1
60	22.4	20	2.4	$0.03 * 80$	2
40	21.8	20	1.8	$0.03 * 60$	3
20	21.2	20	1.2	$0.03 * 40$	4
0	20.6	20	0.6	$0.03 * 20$	5
		<u>100</u>			

— :

() 5.3

100					0
81.16	21.84	18.84	3	0.03 * 100	1
61.76	21.84	19.40	2.43	0.03 * 81.16	2
41.78	21.84	19.98	1.85	0.03 * 61.76	3
21.2	21.84	20.58	1.25	0.03 * 41.78	4
0	21.84	21.20	0.63	0.03 * 21.2	5
		100			

2

.21.84

$$\%36 = 12 * \%3 = :$$

(5.5)

PMT

2

5 -100)

.21.84

PMT(%3

IPMT PPMT

19.98

PPMT(3%,3,5,-100)

1.85

. IPMT(%3,3,5,-100)

() 5-4

100					0
80	23	20	3	$0.03 * 100$	1
60	23	20	3	$0.03 * 100$	2
40	23	20	3	$0.03 * 100$	3
20	23	20	3	$0.03 * 100$	4
0	23	20	3	$0.03 * 100$	5
		100			

(IRR)

%4.8 ()

$$\%57.6 = 12 * \%4.8 =$$

%57.6 %36

5.2.2

—

:

5

100

.

%3

.

100 =

21.84 =

5 =

%36 = 12 * %3 =

.

9.2 = 100 - 109.2 = 100 - (5 * 21.84) =

90.8 = 9.2 - 100 =

20 =

5 =

%3.31

%39.72 = 12 * %3.31 =

()

.

5

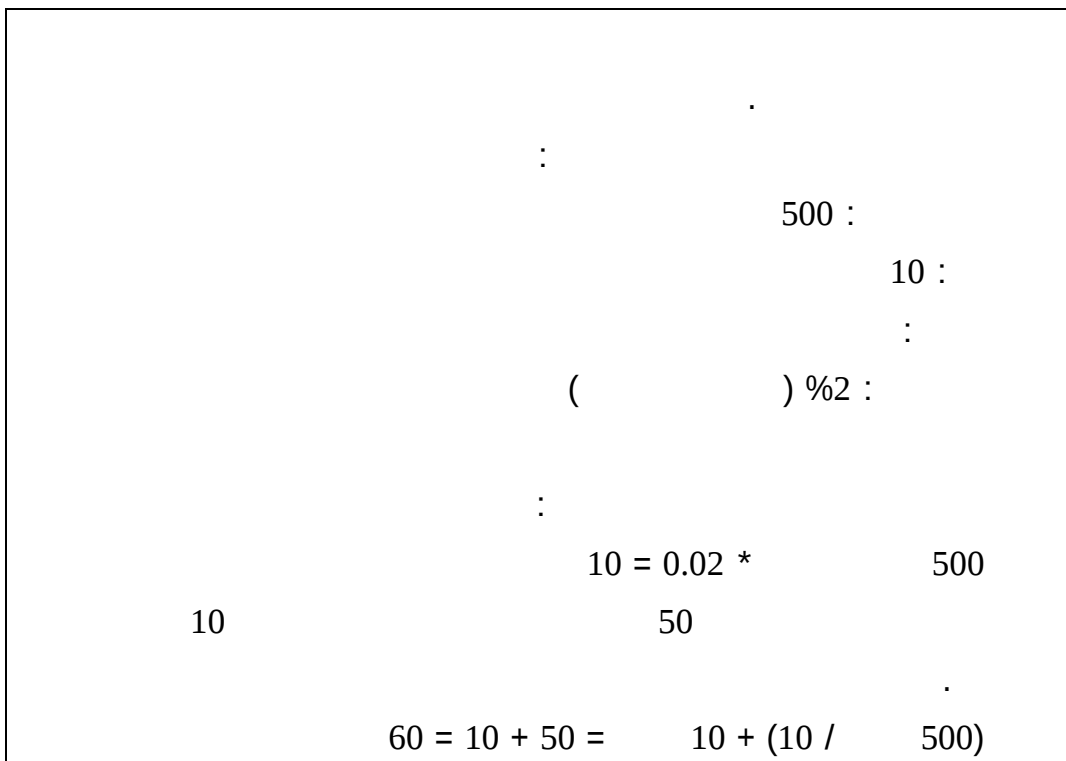
86.8 = 5 - 9.2 - 100 =

20 =

5 =

%.%4.91

%58.92 = 12 * %4.91 =

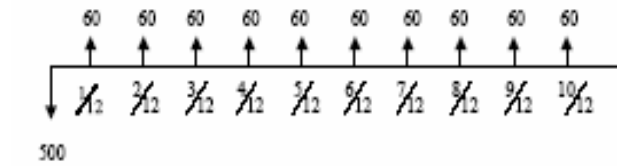
*5.5*

—

:

:

$$\%27 = 1 - {}^{12}(0.02 + 1)$$



$${}^{12/5} (+1)/60 + {}^{12/4} (+1)/60 + {}^{12/3} (+1)/60 + {}^{12/2} (+1)/60 + {}^{12/1} (+1)/60 = 500$$
$${}^{12/10} (+1)/60 + {}^{12/9} (+1)/60 + {}^{12/8} (+1)/60 + {}^{12/7} (+1)/60 + {}^{12/6} (+1)/60 +$$

$$\%51 = =$$

$$\%51$$

$$\%27$$

5.3

.

.()

.

$$\%10$$

.

$$\%25$$

.

.

.

5

.

3

.

.

.

"

" (2004) Ann, Dural
.CGAP

Porteous, David and Helms, Brigit (2005) “*Protecting microfinance borrowers*”, Focus Note, CGAP - Consultative Group to Assist the Poor

Duval, Ann (2004) “*The Impact of Interest Rates Ceilings on Microfinance*”, Donor Brief, CGAP – Consultative Group to Assist the Poor

Rosenberg, Richard (2002) “*Microcredit Interest Rates*”, Occasional Paper, CGAP – Consultative Group to Assist the Poor

5

<http://www.microfin.com> - Microfin Technical Support Website

<http://www.cgap.org/productcosting> - Product Costing Resource Center

6

.

.

.

.

.

.

6.1

.

.

.

()

.

.

.

:

:

/

=

.

-

:

.

/

=

.

.

.

:

(60)

1

.

60

.

l

150 ()

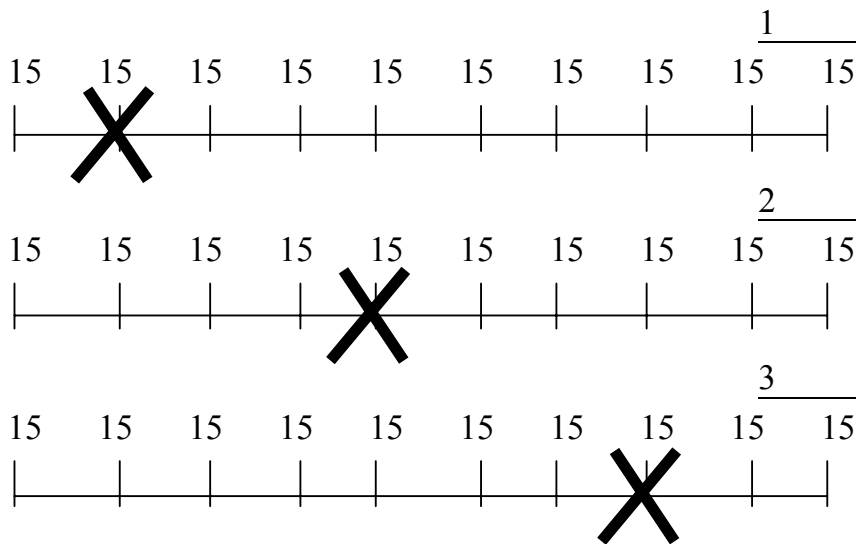
. 15

.

.

.

.



)

(

6

/

=

$$\%20 = 225/45 =$$

/

=

$$\%100 = 225/225 =$$

3

)

.(

.

.

.

6.2

.

.

.

$/ (\quad) \quad =$
$(\quad)$

.

.

6.3

.

.

30>

)

180<

.(

2

6.1

(

)

6-1

2003	2004	2005	
1000000	3200000	4100000	
6500	15000	20000	
2500	6400	9000	
450000	900000	1500000	
42150	55234	123321	
180000	420000	352300	
13000	21000	21000	
154	213	205	
180	141	167	

2004 -					
			480000	3200	
22000	%10	23000	220000	1500	30 > يوما
30000	%25	13234	120000	1000	60 – 31
25000	%50	10000	50000	500	90 – 61
15750	%75	6000	21000	150	120 – 91
9000	%100	4000	9000	50	120 <
101750		56234	900000	6400	

60

.675000

900000

2004

$$900000 = (2004)$$

$$+ \quad \quad \quad) = (2004)$$

$$2 / ($$

$$675000 = 2 / (900000 + 450000) =$$

60

"

"

"

"

/	=
---	---

$$\%2.22 = 900000 / (4000 + 6000 + 10000) = (60)$$

/	=
---	---

$$\%8.88 = 900000 / (9000 + 21000 + 50000) = (60)$$

$$\frac{-}{:} = \frac{/ ()}{()}$$

$$\%3.11 = 675000 / 21000 =$$

$$\%8.88$$

$$)$$

$$. (\quad \%3.11$$

6.4

$$\frac{+ ()}{()} = \frac{- ()}{()}$$

$$3 \quad .$$

$$.$$

$$- =$$

$$< \quad / \quad = ()$$

.

$$60 < \quad .$$

$$30 < \quad () \%100$$

$$\%100$$

.

$$60$$

2005 -				
			480000	
17000	%10	23000	170000	30 > يومما
30000	%25	13234	120000	60 - 31
25000	%50	10000	50000	90 - 61
15750	%75	6000	21000	120 - 91
9000	%100	4000	9000	120 <
96750		56234	850000	

—

:

2004	2005	
314700	408600	
20000	25000	
334700	433600	
2000	2200	/
10000	35000	
125000	155000	
45000	35000	
1200	2400	
183200	229600	
151500	204000	/
50000	0	
0	0	
50000	0	
0	0	
201500	204000	/

2004	2005	
30000	31000	
100000	80000	
600000	850000	
(50000)	(65000)	()
550000	785000	
24500	34500	
(8000)	(10400)	()
16500	24500	
696500	920500	
100000	120000	
10000	10000	
35000	35000	
145000	165000	
400000	450000	
50000	0	
(50000)	101500	/
151500	204000	/
551500	755500	
696500	920500	

:

$$\begin{aligned}
 & * 50000) + (0.25 * 120000) + (0.1 * 170000) = \\
 & 96750 = (1 * 9000) + (0.75 * 21000) + (0.5
 \end{aligned}$$

6

- =

$$31750 = 65000 - 96750 =$$

. 35000

+ 35000

. 66750 = 31750

: 30 <

. 200000=9000+21000+50000+12000=30<

$$\%32.5 = 200000 / 65000 = (30)$$

$$\%48.4 = 200000 / 96750 = (30)$$

.

6.5

.

.

.

/ =

."

- 1 =

"

.

.

()

.¹

1

.

CGAP (2003) “*Definitions of Selected Financial Terms, Ratios, and Adjustments for Microfinance*”, Microfinance Consensus Guidelines, Washington D.C.

Christen, Peck, Robert, Helms, Brigit and Rosenberg, Richard (1999) “*Format for Appraisal of Microfinance Institutions*”, CGAP Technical Tool No.4, Washington D.C.

Rosenberg, Richard (1999) “*Measuring Microcredit Delinquency: Ratios Can be Harmful to your Health*” CGAP Occasional Paper No.3, Washington D.C.

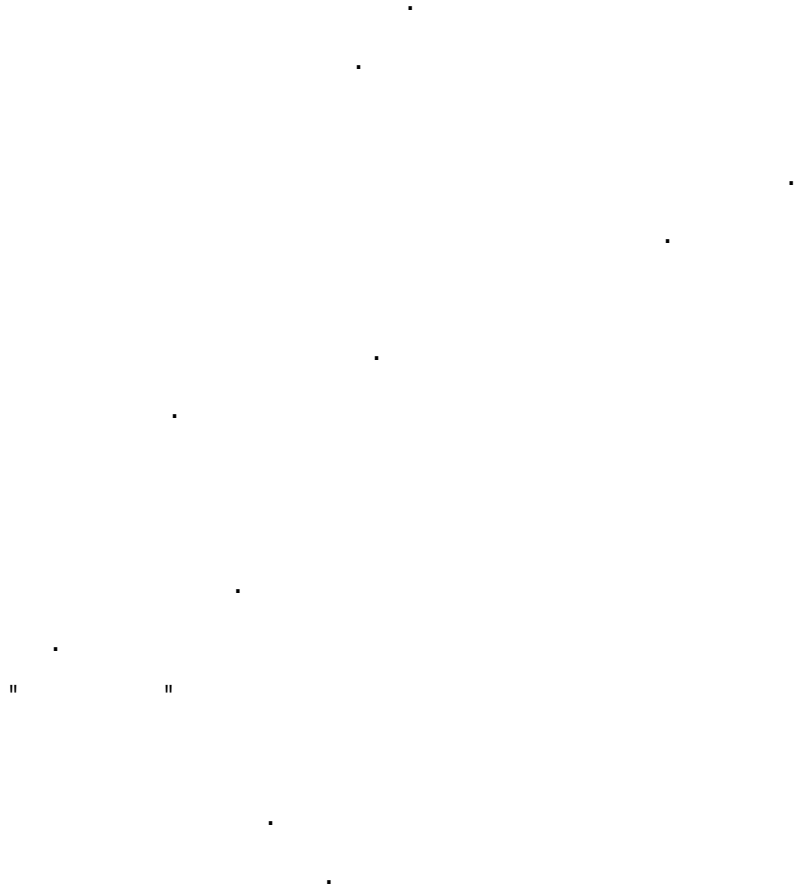
SEEP Network (1995) “*Financial Ratios Analysis of Micro Financial Institutions*”, SEEP Network Calmedow, Washington D.C.

Stearns, Chaterine (2005) “*Methods of Managing Delinquency*”, Gemini Technical Notes

6

http://www.microfinancegateway.org/resource_centers/technology - CGAP
Technology Resource Center

7



7.1

-
-
-
-

—

:

7.1.1

.

.

+

=

.

.

.

.

.

/

.

:

7.1

/		
/		

7.1.2

.(

)

.

.(

)

:

7.2

7.1.3

.

:

•

)

.(

•

()

()

()

()

/

7.1.4

-
-
-
-
-
-

7.2

-
-
-
-

-1

7

$\ast \left(\begin{array}{c} \\ \end{array} \right) =$	
---	--

-2

$$- \quad)^* \quad = \quad ($$

-3

$$=$$

-4

$$=$$

— :

7.3

	-1
	-2
	-3
	* (—)
	-4
	(—)*
	-5
	-6
	-7
	() -8

(2001 :)

7.3

()

7

()

7.3.1

.

	/	=
--	---	---

%100

.

.

.

()

7.3.2

.

.

	/	=
--	---	---

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

—

:

()

7.4

2004	2005	
314700	408600	
20000	25000	
334700	433600	
2000	2200	/
10000	35000	
125000	155000	
45000	35000	
1200	2400	
183200	229600	
151500	204000	/
50000	0	
0	0	
50000	0	
0	0	
201500	204000	/

2004	2005	
30000	31000	
100000	80000	
600000	850000	
(50000)	(65000)	()
550000	785000	
24500	34500	
(8000)	(10400)	()
16500	24500	
696500	920500	
100000	120000	
10000	10000	
35000	35000	
145000	165000	
400000	450000	
50000	0	
(50000)	101500	/
151500	204000	/
551500	755500	
696500	920500	

%10

$$2200 \cdot \%15 \quad) \quad 1000$$

$$($$

. 160000

$$653500 = 2 / (551500 + 755500) =$$

$$20500 = 2 / (16500 + 24500) =$$

$$63300 = \%10 * (20500 - 653500) =$$

$$35000 =$$

$$\%15 =$$

$$1000 =$$

$$4250 = 1000 - (0.15 * 35000) =$$

- :
() 7.5

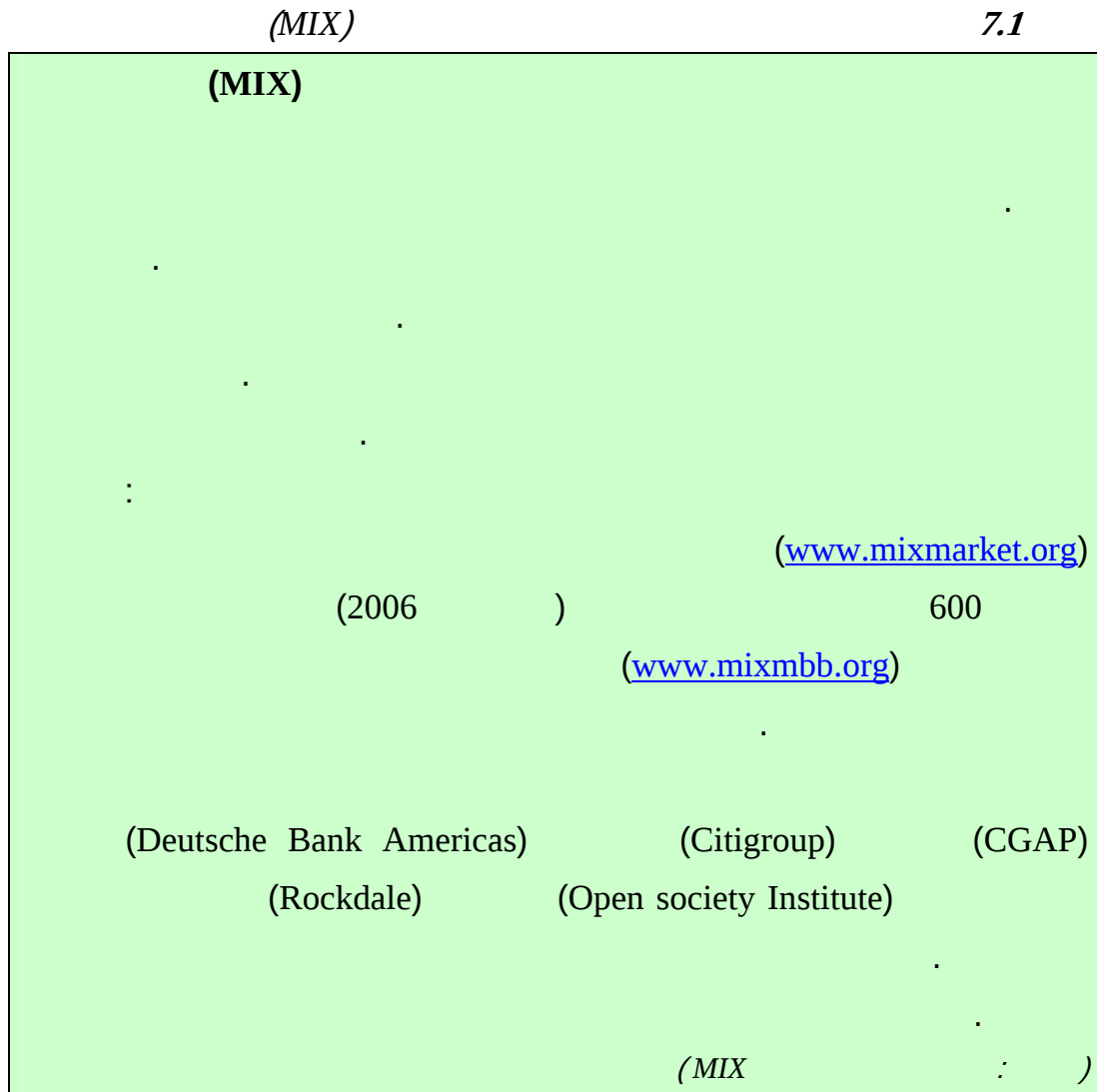
	-1
433600	-2
229600	
	-3
	* (-)
63300	
	-4
	(-) *
4250	
	-5
160000	
	-6
0	
457150	-7
(23550)	() -8

160000

(7.5)

%188 = 229600 / 433600 =

%95 = 457150 / 433600 =



1

/

8.3.3

) .

.(

1

.(2003)

"

-	:
/	7.6
/	()
/	()
/	
/	

CGAP (2003) *“Microfinance consensus guidelines – Definitions of selected financial terms, ratios, and adjustments for microfinance”*, CGAP/The World Bank Group, Washington D.C.

Littlefield, Elizabeth and Rosenberg, Richard (2004) *“Microfinance and the Poor: Breaking Down the Walls between Microfinance and Formal Finance”* Finance & Development 41, no.2

Rosenberg, Richard (1999) *“Measuring Microcredit Delinquency: Ratios Can Be Harmful to Your Health”*, CGAP Occasional Paper No. 3. Washington D.C.

7

<http://www.themix.org> - Microfinance Information Exchange

[http://www.microfinancegateway.org/section/resourcecenters/auditcenter-Microfinance Audit Information Center](http://www.microfinancegateway.org/section/resourcecenters/auditcenter-Microfinance%20Audit%20Information%20Center)

<http://www.ratingfund.org> - The Microfinance Rating and Assessment Fund

—

:

:

.

.

.

.

8.2

.

.

.

.

8.2.1

.

.

.

.

)

("

"

.

()

.

.

()

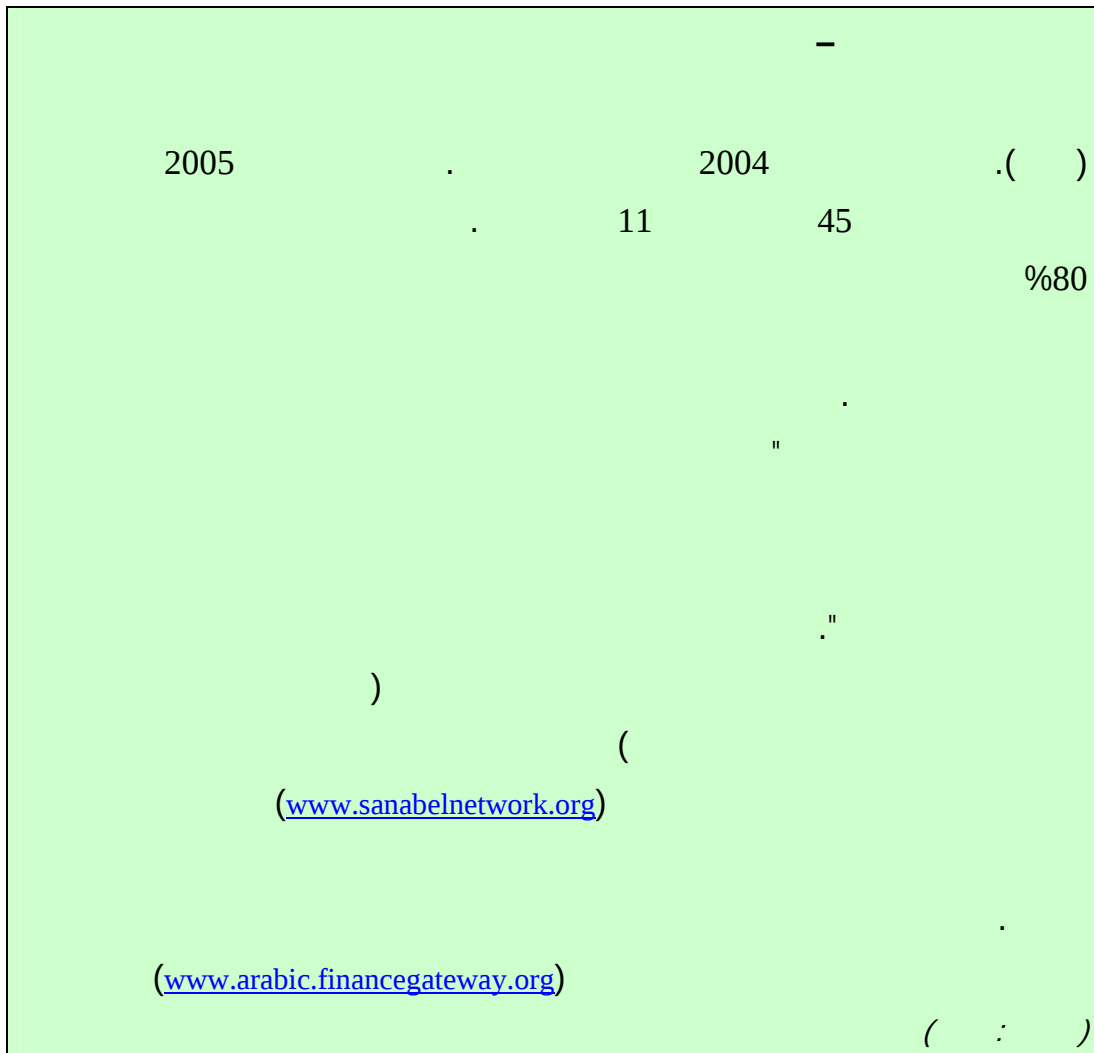
.

.

.

8.1

www.cgap.com -
www.microfinancegateway.org -
www.gdrc.org/icm -
www.arabic.microfinancegateway.org -
www.themix.org -
www.sanabelnetwork.org -

8.1**8.2.2**

.
 .

$$\begin{array}{lcl}
 & / (&) : \bullet \\
 & (&) \\
 (& / (&) : \bullet
 \end{array}$$

8.3.2

$$\begin{array}{lcl}
 &) & \\
 & & .(\\
) & :(\% & \bullet \\
 2 & & \\
 & .(& \\
 / & :(\% & \bullet \\
 / & :(\% & \bullet \\
 / & :(\% & \bullet \\
 & : & \bullet \\
 . & & \\
 & : & (\quad) \\
 (&) & : \bullet \\
 & & . \\
 & & : \bullet
 \end{array}$$

•

•

3

8.3.3

•

•

•

●

•

()

1

•

/	:	•
	:	•
90 < 30 <)		
) / (		
(		
/	:(30)	•
30 <		
/ ()	:	•
()		
	:	•
.		
.5		
+ +) :		•
/ (+		
/	:	•
/	:	•
/	:	•
/	/	•
/	:	•
.		

/

•

•

/

-
-

•

8.3.4

()

()

/

—

:

•

•

8.4

.

.

7 6 5

.

.

.

1
.

.

2

1

"

" (1)

.

"

:

" (3)

.

Brandsma, Judith and Burjorjee, Deena (2004) *“Microfinance in the Arab States: Building inclusive financial sectors”* United Nations Capital Development Fund, New York

CGAP (1999) *“Format for Appraisal of Microfinance Institutions”*, CGAP, Consultative Group to Assist the Poor, Technical Tool Series No. 4, Washington D.C.

Paxton, Julia (2002) *“Depth of Outreach and its relation to the sustainability of microfinance institutions”* Savings and Development, Giordano Dell’Amore Foundation

Yaron, Jacob (1992) *“Successful Rural Finance Institutions”* Discussion Paper No. 150, World Bank, Washington DC

Zeller, Manfred and Meyer, Richard “The Triangle of MICROFINANCE: Financial Sustainability, Outreach and Impact”, John Hopkins Press, 2002

8

<http://www.sanabelnetwork.org> - Sanabel, Microfinance network of the Arab countries

<http://www.microfinancegateway.org> - The Microfinance gateway

<http://www.microfinancegateway.org/section/resourcecenters/impactassessment>
- Impact assessment centre

—

:

قائمة الجداول

رقم الجدول		
0.1	الشركاء في المشروع	xii
0.2	بناء الدليل	xiv
2.1	مقارنة الأسلوب المؤسسي بالأسلوب الاجتماعي	18
3.1	نظام تصنيف المقترض المتكرر	26
3.2	منهجيات الإقراض المستخدمة في العالم العربي	29
4.1	المدخرات غير الرسمية وما يقابلها من الأدوات المالية	35
5.1	الميزانية العمومية والأرباح والخسائر (بالدولار الأمريكي)	44
5.2	الاحتساب على أساس القسط المتناقص (بالدولار الأمريكي)	47
5.3	الاحتساب على أساس القسط المتناقص (دفعات متساوية بالدولار الأمريكي)	48
5.4	احتساب النسبة الثابتة (بالدولار الأمريكي)	49
5.5	احتساب نسبة القائدة الحقيقية مع اخذ اثر تركيب الفوائد في الاعتبار	51
6.1	تقرير المحفظة والعمر الزمني للقروض المتأخرة (بالدولار الأمريكي)	58
6.2	الميزانية العمومية، الأرباح والخسائر والعمر الزمني للقروض المتأخرة (بالدولار الأمريكي)	61
7.1	الميزانية العمومية: الأصول، الالتزامات وراس المال	66
7.2	الأرباح والخسائر: الإيرادات والمصاريف	67
7.3	التسويات	70
7.4	الميزانية العمومية والأرباح والخسائر (بالدولار الأمريكي)	72
7.5	حساب التسويات (بالدولار الأمريكي)	74
7.6	نسبة الربحية / الاستمرارية	76
8.1	أمثلة على مصادر البيانات الثانوية	79

قائمة الإشكال

	<u>الشكل رقم</u>
6	1.1 حجم القروض المقدمة من مثل مؤسسات التمويل متناهي الصغر
7	1.2 تطوير المشاريع متناهية الصغر، التمويل بالإقراض متناهي الصغر
10	1.3 العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل متناهي الصغر

قائمة المربعات

		<u>المربع رقم</u>
9	بنك راكبات الاندونيسي	1.1
13	الكفاية الذاتية التشغيلية والحالية	1.2
17	ACCION الدولية	2.1
19	بنك غرامين	2.2
22	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء	2.3
23	بنك سوليداريو	2.4
36	شبكة دعم الإقراض Pro Credit	4.1
46	Microfin	5.1
75	مؤسسة تبادل المعلومات حول التمويل متناهي الصغر (MIX)	7.1
79	سنابل	8.1

الجزء الثاني

الحالات الدراسية

الحالة الدراسية رقم 1

التمويل متناهي الصغر في مصر مع الإشارة إلى تجربة البنوك التجارية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح

د. عبد الرحيم مبارك هاشم*

* قسم الاقتصاد – جامعة 6 أكتوبر.

يتوجه الباحث بخالص الشكر للأستاذ الدكتور / سيرجيو بورتلاني ، المنسق العام لمشروع التمسيس "التمويل متناهي الصغر في الجامعة" ، والأستاذ بجامعة تورينو بإيطاليا . والأستاذ الدكتور / طلعت ربحان ، نائب رئيس جامعة 6 أكتوبر بالقاهرة – جمهورية مصر العربية. والأستاذة / غادة نبيل باز – جامعة 6 أكتوبر /الأستاذ / علي شاكور، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالبنك الوطني للتنمية. والأستاذة / مني مبارك ، المدير العام بالبنك.

الفصل الأول التمويل متناهي الصغر في مصر

1- تمهيد

يسود في معظم الدول النامية نظام مزدوج للتمويل : أحدهما وهو النظام الرسمي الذي تحكمه القوانين واللوائح التي تنظم الحد الأعلى لسعر الفائدة ويخدم هذا النظام شريحة معينة من العملاء الكبار تتسم بكبر حجم مدخراتها وكذلك القروض التي يحتاجون إليها، ونظام آخر غير رسمي وهو نظام لا يخضع لأي قوانين أو لوائح، ويخدم هذا النظام الفئة المهمشة التي لا يمكنها التعامل مع مؤسسات النظام الرسمي كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، وتتنحصر هذه الفئة المهمشة في الشريحة ذات الدخل المنخفضة أو المعدومة والتي تلجأ إلي أصحاب الأموال عند احتياجها للتمويل ويميل هذا النظام لأن يكون ربوياً، أي أنه يتعامل بأسعار فائدة مرتفعة جداً تتوقف قيمتها علي حسب احتياج الشخص، ويلاحظ أن حجم نشاط هذا النظام يكون عادة أكبر من النظام الرسمي .

ويلاحظ أن هذا النظام المزدوج قد لا يكون مقبولا من وجهة نظر العدالة، حيث أن الإيداعات المتاحة للبنوك التجارية تأتي من شرائح مختلفة من المجتمع ولهذا فإن القروض التي تمنحها هذه البنوك من الودائع المذكورة يجب ألا تقتصر علي شريحة بعينها من المجتمع وهي شريحة رجال الأعمال الكبار والمؤسسات والشركات.

2- أهمية التمويل الصغير ومتناهي الصغر:

تعتبر المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر القوي المحركة للنمو الاقتصادي المستديم وكذلك أحد المصادر الرئيسية لتوفير فرص العمالة، وتركز خطط التنمية الاقتصادية في مصر علي القطاع الخاص والذي يضطلع بنسبة كبيرة من الاستثمارات المستهدفة بالخطأ وتشكل المشروعات المشار إليها نسبة لا تقل عن 99% من إجمالي المشروعات الخاصة كما أنها تساهم بجوالي 80% من الناتج القومي الإجمالي وتستخدم حوالي ثلثي القوة العاملة.

وتخلق المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بيئة صحية للمنافسة، كما أنها تحقق الكفاءة في استخدام ما يتاح لها من موارد بالإضافة إلي العدالة في توزيع الدخل المتولد عنها، إلا أنه يلاحظ أنه علي الرغم من جاذبية هذه المشروعات إلا أنها قد لا تصلح لجميع الأنشطة الاقتصادية، لذلك فإنه يجب عدم إغفال المشروعات الكبيرة.

وعلي الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في التنمية الاقتصادية الزراعية والصناعية فإن هذه المشروعات لا تتمتع بأي دعم حكومي فأسعار الصرف المرتفعة للعملة المحلية بالنسبة للعملة الحرة، ودعم الواردات تجعل منتجات المشروعات المشار إليها غير قادرة علي المنافسة سواء في السوق المحلي أو العالمي، ولا تشكل هذه المشروعات أي قوة ضغط سياسية علي متخذي القرار بسبب عدم تنظيمها وعدم تكتلها في كيانات كبيرة، وتعاني هذه المشروعات بشدة من نقص التمويل، مما يؤدي إلي دخولها في حلقة مفرغة من

الفقر وعدم القدرة علي النمو بسبب عدم وجود الأموال اللازمة للاستثمار والاعتماد علي تكنولوجيا متطورة في الإنتاج.

وقد لاحظت كاثرين شاو (Catherine Chaw) الباحثة بمدرسة لندن للاقتصاد "أن تركيز التمويل علي فئة بعينها في المجتمع يؤدي إلي عدم استخدام الطاقات المتاحة للمجتمع، وان الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات هو تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تؤدي إلي الزيادة في الإنتاج والعمالة وعدالة توزيع الدخل". (1)

كما لاحظت لجنة الجوع المنبثقة عن الأمم المتحدة أن " توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلي زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلي التطور المستدام للاقتصاد القومي"، كما لاحظت اللجنة أيضاً " إن مؤسسات التمويل الرسمية في الدول المذكورة لا تأخذ في اعتبارها الدخل الممكن تحقيقها من المشروعات التي يملكها الفقراء (2) " وقد لاحظ الدكتور محمود يونس أحد الرواد الأوائل للتمويل متناهي الصغر والذي انشأ بنك جرامين (Bank Grameen) في بنجلاديش إن " الفقراء هم فقراء اليوم لأن مؤسسات التمويل الرسمية فشلت في تدعيمهم في الماضي". (3)

3- تعريف المشروع متناهي الصغر

صدر قانون جديد للمشروعات الصغيرة في مصر عام 2004، وقد تناول القانون ثلاثة موضوعات رئيسية : تعريف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، دور الصندوق الإجتماعي للتنمية، والمزايا التي تعود علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويعرف المشروع الصغير وفقاً للقانون المشار إليه بأنه المشروع الذي يتراوح رأسماله المدفوع بين خمسين ألف ومليون جنية ويستخدم عدداً من العمال يقل عن (50) عاملاً، بينما يعرف المشروع متناهي الصغر بأنه ذلك المشروع الذي يقل رأسماله المدفوع عن خمسين ألف جنية بغض النظر عن عدد العاملين فيه، ويلاحظ أن التعريف الذي يقصده القانون المذكور ينطبق علي الشركات أو المشروعات الفردية.

وحيث أن كلا النوعين من المشروعات يجب أن يكون لها شكل قانوني، ومن ثم فإن هذا القانون يكون قد استبعد المشروعات متناهية الصغر والتي لا يتم تسجيلها، وحتى تحصل

-
- (1) Source: Quoted by Chapra, M. Umer, "Economic Development in Muslim Countries: A Strategy for Development in the Light of Islamic Technique", Al-Azhar University, Cairo, Egypt, September 1988.
 - (1) Source : Quoted by Chapra, M. Umer, " Economic Development in Muslim Countries, A Strategy for Development in the Light of Islamic Technique", op. cit. p:50.
 - (2) Source : Yunus, Muhamed, "Group-based Saving and Credit for the Rual Poor". Dhaka: Grameen Bank, 1984, P.4.

هذه المشروعات علي قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية فإنه يجب أن نحصل علي رقم قومي من الصندوق المذكور.

وبالنسبة لدور الصندوق الاجتماعي للتنمية فإن القانون سالف الذكر قد بين أن هذا الصندوق مسئول عن التخطيط والتنسيق والترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ومساعدتهم علي الحصول علي التمويل والخدمات الأخرى التي يحتاجون إليها . إلا أن الصندوق ليس له أي دور في تنظيم أو تسجيل المشروعات المذكورة . كذلك فإنه يلاحظ أن القانون لم يشر بوضوح إلي الفرص التي يوفرها للمشروعات متناهية الصغر.

وتعرف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في مصر بالمشروع متناهي الصغر بأنه ذلك المشروع الذي يكون قد مضي عاماً علي الأقل علي تأسيسه ويستخدم أقل من (10) عمال ويبلغ معدل دوران رأس المال في حدود (15000) جنية، وتقوم تلك المؤسسات بتوفير التمويل للمشروعات متناهية الصغر بغض النظر عما إذا كانت ذات شكل قانوني وبغض النظر عما إذا كانت تدرج ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي .⁽⁴⁾

4- والعرض والطلب على خدمات التمويل متناهي الصغر

تقتصر خدمات التمويل متناهي الصغر في مصر علي الانتماء بدرجة كبيرة، ثم يلي هذا الادخار بدرجة أقل، ويتم التمويل خلال قناتين هما : البنوك العامة والخاصة التي تخضع لرقابة البنك المركزي وتعمل هذه البنوك في ظل القانون رقم 88 لسنة 2003، أما القناة الثانية فهي عبارة عن المنظمات غير الحكومية والتي تعمل تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك وفقاً للقانون رقم 84 لسنة 2002.

وتوجد فجوة كبيرة بين الخدمات المتاحة للتمويل متناهي الصغر والطلب عليها وتقدر هذه الفجوة بنسبة لا تقل عن 90%، وحتى يمكن تغطية هذه الفجوة فإنه يتعين علي البنوك التجارية ضخ قروض في حدود (25) مليار جنية في السنة، إلا أنه نظراً للمعدل المرتفع لدوران هذه القروض في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة فإن هذا المبلغ من الممكن أن ينخفض إلي (17) مليار جنية في السنة، ويمكن للبنوك المذكورة تدبير هذه الأموال بسهولة خاصة وأن حجم الإيداعات المتاحة بها تزيد عن الـ (300) مليار جنية، بالإضافة إلي قدرة البنوك علي جذب إيداعات جديدة لتمويل المشروعات المذكورة، وتوجد بعض الشروط التي يتعين استيفائها لإغلاق الفجوة المذكورة أهمها : (أ) وجود كيانات متخصصة في المحافظات المختلفة بمصر تخدم المشروعات المذكورة، (ب) إيجاد الآلية المناسبة التي تسمح للكيانات المذكورة أو مؤسسات التمويل بالبحث عن العملاء والاتصال المباشر بهم، (ج) التعرف علي وتطبيق الممارسات العالمية التي ثبت نجاحها وفعاليتها في تصميم وتنفيذ برامج التمويل متناهي الصغر وأخيراً (د) وجود بيئة تنظيمية وقانونية فعالة.⁽⁵⁾

(1) Source : Bahaa-el-Din, Ziad, "Environmental Quality International", June 2004 PP I-2

(1) Source : Environmental Quality International, " How to Best Utilize Banks in Microfinance ", United Nations Capital Development Fund, Special Unit for Microfinance, (UNCDF/SUM), September 2004, pp 2-3.

5- مستقبل البنوك الخاصة والعامة في التمويل متناهي الصغر

يوجد في مصر حوالي 1645 فرع تابعة للبنوك العامة والخاصة في مصر، منها 1200 فرع تتبع البنوك العامة وتغطي هذه الفروع جميع محافظات الجمهورية، إلا أنها لا تغطي إلا 95% فقط من جميع مناطق الجمهورية، بالإضافة إلى أنه لا يوجد بنك واحد قادر بمفرده على تغطية المناطق المذكورة، ومن ثم فإن هذه البنوك لا تستطيع توفير خدمات مصرفية للمشروعات متناهي الصغر في المناطق التي لا يوجد بها فروع تابعة لها، وللتغلب على هذه المشكلة فإنه يمكن للبنوك الاعتماد على بعض الوكلاء في تقديم الخدمات المصرفية المشار إليها في المناطق التي لا توجد بها فروع تابعة لهذه البنوك، وقد يتمتع هؤلاء الوكلاء بميزة نسبية في اختيار العملاء الذين يحتاجون لخدمات التمويل متناهي الصغر في المناطق التي يعملون فيها.

ويوجد في مصر حالياً أربع بنوك تقوم بإدارة برامج لتمويل المشروعات متناهي الصغر، ومن بين هذه البنوك ثلاثة منها تابعة للقطاع العام وهي بنك القاهرة وبنك مصر والبنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي، والبنك الرابع وهو البنك الوطني للتنمية والذي يتبع القطاع الخاص وتقوم هذه البنوك أساساً بتوفير قروض قصيرة الأجل (أقل من سنة) لتمويل رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المشروعات متناهي الصغر، ويختلف أسلوب منح القروض وتحصيلها من بنك لآخر إلا أنها تشترك جميعاً في منح القرض وتحصيله من العميل في مكان عمله وذلك أسوة بما هو متبع في المنظمات غير الحكومية، ويأتي البنك الوطني للتنمية في مقدمة البنوك التي مارست نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث أن هذا النشاط بدأ في عام 1987 وتمويل من هيئة المعونة الأمريكية، أما البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي فقد بدأ نشاطه في المناطق الريفية في عام 1993، وبالنسبة للبنكين الآخرين وهما بنك القاهرة وبنك مصر فقد مارسا نشاطهما في يوليو 2001، وسبتمبر 2003 على الترتيب.

ويلاحظ مما سبق أنه على الرغم من وجود 63 بنك تجاري في مصر فإن أربعة منها فقط تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر، ويعني هذا عدم مشاركة غالبية البنوك الخاصة في مجال التمويل متناهي الصغر، حيث أنها قد تنظر إلى هذا النشاط على أنه عالي المخاطرة والذي يجب أن يترك للمنظمات غير الحكومية والبنوك العامة، ويرجع هذا الاعتقاد إلى أن المبادرات الأولى لنشاط التمويل متناهي الصغر، قد جاءت من هبات قامت بتخصيصها بعض المنظمات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية والتي يأتي في مقدمتها هيئة المعونة الأمريكية والتي تقوم بتوفير حوالي 70% من الأموال المتاحة للإقراض متناهي الصغر. (6)

1/5 الحوافز اللازمة لإغراء البنوك على المشاركة في التمويل متناهي الصغر:

توجد هناك العديد من العوامل التي قد تغري البنوك على ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر أهمها :

(1) Source : Environmental Quality International, “ The Potential for New Microfinance Products and Services”, United Nations Development Program, (UNDP), January 2005, pp 2-4.

(أ) ارتفاع معدلات الأرباح الممكن تحقيقها والتي قد تصل إلي 15% كعائد علي الأصول وفقا لتجربة البنك الوطني للتنمية وذلك مقارنة بنسبة 10% فقط تم تحقيقها من الأنشطة التمويلية الأخرى التي يمارسها البنك بخلاف التمويل متناهي الصغر عام 2000.

(ب) توزيع المخاطر علي عدد كبير من العملاء في نشاط التمويل متناهي الصغر، فمثلاً إذا تم منح قروض قدرها (120) مليون جنية للتمويل متناهي الصغر فإن هذا المبلغ قد يكفي لتمويل أكثر من (70000) عميل يعملون في مجالات ثلاثة مختلفة وهي نشاط التجارة، الصناعة والخدمات، وبالمقارنة فإذا تم استخدام المبلغ المذكور في تمويل الأنشطة التقليدية بالبنك فإن درجة المخاطرة التي تحيط بهذه الأنشطة تكون كبيرة نظراً لقلّة عدد العملاء وتركيز هذا التمويل في نشاط واحد أو اثنين علي الأكثر.

(ج) يعني دخول البنوك في التمويل متناهي الصغر دخول هذه البنوك في أسواق جديدة والتعامل مع عملاء جدد لم يكن يتاح لهم التعامل مع القطاع المصرفي.

2/5 العوائق التي تحول دون مشاركة البنوك في التمويل متناهي الصغر:

يمكن تلخيص المعوقات التي تواجه البنوك التجارية في مجال التمويل متناهي الصغر فيما يلي :

(أ) تشوهات السوق

يوجد حالياً نوعين من التشوهات أولها يرجع إلي أسعار الفائدة المنخفضة والمدعمة علي القروض التي يوفرها الصندوق الاجتماعي للتنمية، أما النوع الثاني فيرجع إلي الأعباء المالية التي يفرضها القانون علي القروض والتي تبلغ 0.6% من قيمة القروض، ويلاحظ أن هذه النسبة لا تشكل عائقاً في الوقت الحالي إلا أنها قد تكون كذلك عند اشتداد حدة المنافسة بين البنوك في المستقبل، حيث أن هذه المنافسة من شأنها أن تؤدي إلي انخفاض أسعار الفائدة علي القروض.

(ب) عدم وجود ضمانات :

ويمثل هذا الأمر عائقاً رئيسياً أمام البنوك في ممارسة نشاط الإقراض متناهي الصغر، إلا أن تجربة البنوك التي مارست هذا النشاط قد أوضحت ارتفاع نسب سداد القروض، وزيادة الاحتياطيات مع توسيع نشاطها في مناطق جديدة، وذلك بدون الحصول علي أي ضمانات من العملاء.

(ج) تركيز محفظة البنك :

يعتبر الجزء المخصص لتمويل المشروعات متناهية الصغر في محافظ البنوك التجارية ضئيلاً بالنسبة لإجمالي قيمة هذه المحافظ .⁽⁷⁾

(1) Source : Environmental Quality International, “ How to Best Utilize Banks in Microfinance “, op.cit. p7 .

3/5 الموانع القانونية للإقراض متناهي الصغر:

(أ) الشكل القانوني :

يتعين علي المشروعات التي ترغب في الحصول علي القروض التجارية أنه يجب أن يكون لها شكل أو كيان قانوني مع حصول هذه المشروعات علي التراخيص اللازمة لممارسة نشاطها من الجهات الرسمية، وبالنظر إلي التكاليف التي يتعين علي صاحب المشروع أن يتحملها كرسوم لتسجيل مشروعه والحصول علي التراخيص المطلوبة أحد المعوقات الرئيسية التي تحول دون إقدام أصحاب المشروعات المتناهية علي تسجيل مشروعاتهم.

(ب) الضمانات المطلوبة :

يعتبر عدم توفير الضمانات التي يطلبها البنك من العميل الذي يرغب في الحصول علي قرض أحد المعوقات التي تحد من نشاط البنك في التمويل، وقد وضع قانون البنوك سالف الإشارة في مصر ضغوط متزايدة علي هذه البنوك في إلزام عملائها بتقديم أصول عينية كضمانات للقروض التي يرغبون في الحصول عليها، كما ألزم هذا القانون العاملين بإدارات المراجعة الداخلية بضرورة التأكد من قيمة هذه الأصول.

(ج) الإجراءات الداخلية :

تحتاج الإجراءات الداخلية لمنح القروض وخاصة في البنوك الكبيرة وقتاً أكثر من اللازم، وفي حالة القروض الصغيرة أو متناهية الصغر فإن هذه الإجراءات تكون مكلفة مما يؤدي إلي تردد هذه البنوك وعدم رغبتها في التعامل مع مثل هذه النوعية من القروض.

(د) تاريخ العميل :

يعتبر عدم وجود مكاتب متخصصة للتمويل أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض كفاءة البنوك في منح القروض متناهية الصغر بالبنوك التجارية.

(هـ) النظام القانوني :

يؤدي التباطؤ في سرعة تنفيذ القوانين التي تلزم المقترحين بسداد القروض التي حصلوا عليها مما يؤدي إلي حرص البنوك علي إلزام هؤلاء المقترضين بتقديم ضمانات إضافية عند الحصول علي القروض، ومن ثم فإن وضوح وسرعة تنفيذ القوانين من شأنها أن تعتبر أحد الحوافز الرئيسية التي قد تغري البنوك علي الدخول في نشاط التمويل متناهي الصغر، خاصة وأنه سوف يترتب علي هذا الأمر تخفيض التكاليف التي يتحملها البنك لإنهاء إجراءات القرض⁽⁸⁾.

6- المنظمات غير الحكومية

تقوم المنظمات غير الحكومية إلي جانب البنوك بتقديم خدمات للتمويل متناهي الصغر وذلك عن طريق البرامج التي تقوم هذه المنظمات بإدارتها والتي يتم تمويلها من الهبات أو المساعدات المالية التي تقوم بتوفيرها المنظمات المحلية والعالمية، وبحكم عمل المنظمات غير

(1) Source : Environmental Quality International, “ Review of the Legal and Regulatory Framwork Affecting’, The Steering Committee, August 2004, PP5-6.

الأهلية في مجال التمويل متناهي الصغر وفقاً للقانون رقم 84 لسنة 2002 سالف الذكر والذي يعتبر المنظمات المذكورة لا تهدف للربح.

و يكاد يقتصر نشاط المنظمات غير الحكومية علي الإقراض أو القروض التي تقدمها للمشروعات متناهية الصغر، وغالباً ما تتبع هذه المنظمات أسلوب الإقراض الفردي دون الإقراض الجماعي والذي يقوم به عدد قليل جداً من هذه المنظمات ويمكن تمييز أربعة أنواع من المنظمات المذكورة علي النحو التالي:

(أ) المنظمات المتخصصة:

وهي المنظمات التي ينشئها وتشرف عليها اتحادات رجال الأعمال، وقد ساعدت هيئة المعونة الأمريكية تأسيس هذه المنظمات، وتحتل قيمة القروض المقدمة من تلك المنظمات نسبة كبيرة من إجمالي القروض التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، كذلك نجحت المنظمات المتخصصة المشار إليها في الوصول إلي أصحاب المشروعات متناهية الصغر فضلاً عن قدرتها علي الاستمرار من حيث النتائج المالية التي حققتها.

(ب) منظمات التنمية الاجتماعية:

يعتبر نشاط التمويل المتناهي أحد أهداف هذه المنظمات حيث أن لها أهداف أخرى تسعى إلي تحقيقها في مجال الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للمواطنين، وتتسم هذه المنظمات بخبرتها المحددة في مجال الإقراض متناهي الصغر، كما أنها حققت نتائج متباينة من حيث قدرتها علي الوصول إلي أصحاب المشروعات متناهية الصغر أو الانتشار أو من حيث الاستدامة المالية وفقاً للنتائج المالية التي حققتها.

(ج) المنظمات التي تعمل تحت مظلة المنظمات غير الحكومية:

وتتسم هذه المنظمات بأنها تضم تجمعات أهلية تعمل علي المستوى القومي وغالباً ما يرتبط مثل هذا النوع من المنظمات بالجهات الحكومية، وتمارس هذه المنظمات نفس الأنشطة التي تمارسها منظمات التنمية الاجتماعية كما أن النتائج التي حققتها في مجال الإقراض متناهي الصغر تكاد تتشابه مع تلك التي حققتها منظمات التنمية الاجتماعية المشار إليها.

(د) اتحادات التنمية الأهلية :

تقوم هذه المنظمات الصغيرة والمحلية بتقديم التمويل للنوعين الأخيرين من المنظمات وهما منظمات التنمية الاجتماعية والمنظمات التي تعمل تحت مظلة المنظمات غير الحكومية، ويغلب العمل التطوعي علي العاملين بهذه الجمعيات، ولا تقوم مثل هذه الاتحادات بممارسة أفضل الطرق المستخدمة في مجال التمويل أو الإقراض متناهي الصغر. (9)

(1) Source : Environmental Quality International, “ The Potential for New Microfinance Products and Services”, op. cit. , PP2-3 .

وكما يتضح من المناقشة السابقة لدور البنوك التجارية والمنظمات غير الحكومية في مجال التمويل متناهي الصغر، أن كلا منهما يقوم بتقديم القروض للمشروعات متناهية الصغر، إلا أنها علي الرغم من هذا لا تتمتع بنفس القدر من المنافسة، فالبنوك التجارية تعمل في ظل قانون إنشاء البنوك سالف الذكر وتخضع لرقابة البنك المركزي، أما المنظمات غير الحكومية فإنها تخضع لقانون إنشاء هذه المنظمات السابق ذكره وتشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي بهذا يمكنها تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة بالمقارنة للقروض التي تقدمها البنوك التجارية، إلا أن قدرة هذه المنظمات علي تدبير الأموال اللازمة للتوسع في الإقراض أو التمويل متناهي الصغر تعتبر محدودة جداً حيث أنها بحكم القانون ممنوعة من قبول إيداعات من المواطنين وذلك علي عكس البنوك التجارية التي يمكنها جذب الودائع من المواطنين مقابل أعباء مالية تتحملها لخدمة هذه الودائع وأهمها الفائدة التي تدفعها لأصحاب الودائع الأجل و من ثم تقوم بإقراض أصحاب المشروعات المتناهية بأسعار مرتفعة بالمقارنة للقروض التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، وحتى تتحقق المنافسة بين كلا النوعين من مؤسسات التمويل متناهي الصغر فإنه يجب توحيد المعايير التي تحكم تقديم خدمات هذا التمويل بغض النظر عن الجهة التي تقوم بتوفير هذا التمويل، ومن ثم تسود المنافسة الكاملة والتي تؤدي إلي محاولة قيام الجهات التي تعمل في هذا المجال بتقديم أفضل الخدمات للمقترضين سواء من حيث سعر الفائدة أو السرعة في تقديم القروض فضلاً عن محاولتها السعي إلي البحث عن عملاء جدد لزيادة نسبة مشاركتها في السوق .⁽¹⁰⁾

7- الهيئة القومية للبريد:

يمكن أن تلعب الهيئة القومية للبريد دوراً كبيراً في مجال التمويل متناهي الصغر حيث أنها تقوم بقبول ودائع لأجل أو فتح حسابات ادخار لعملائها مقابل أسعار فائدة تنافسية، بالإضافة إلي أن فروع هذه الهيئة أو الوكالات التابعة لها تغطي جميع أنحاء الجمهورية في المناطق الريفية ومناطق الحضر، وتشرف الهيئة المذكورة علي (3400) مكتب بريد وأكثر من (6000) وكالة بريدية، ويعمل بالهيئة المذكورة حوالي (45000) موظف وعامل يقومون بخدمة أكثر من (11) مليار مواطن، ويبلغ إجمالي قيمة المدخرات بالهيئة حوالي (22.5) مليار جنيه، وقد أبدت بعض البنوك عدم قدرتها علي جذب المدخرات متناهية الصغر بسبب أسعار الفائدة المرتفعة المتاحة في مكاتب البريد.

ومن المتوقع أن ينمو نشاط الهيئة القومية للبريد في مجال التمويل متناهي الصغر وخاصة عقب خطط إعادة الهيكلة التي تمر بها هذه الهيئة وخاصة من حيث تنويع المحفظة المالية التي تقوم الهيئة بإدارتها وكذلك من حيث المنتجات الجديدة التي سوف تقدمها لعملائها، وقد قامت الهيئة مؤخراً بتوقيع بروتوكول للتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديم قروض متناهية الصغر لعملائها، ونظراً لكثرة عدد مكاتب ووكالات البريد التي تغطي جميع

(1) Source : Environmental Quality International, “ How to Best Utilize Banks in Microfinance”, op. cit. , PP 7-83 .

أنحاء الجمهورية فإن قدرة هذه المكاتب علي الانتشار في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر تكون كبيرة . (11)

وتأسيساً علي ما سبق فإنه يمكن القول بأن انتشار خدمات التمويل متناهي الصغر بين الفقراء ومحدودي الدخل لا تمثل مشكلة في مصر، وان كل المطلوب لتحقيق أهداف هذا التمويل وهو الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة بالجهات المذكورة وهي البنوك التجارية والمنظمات غير الحكومية والهيئة القومية للبريد.

8- القطاع الخاص:

لا يقوم القطاع الخاص في مصر بأي دور في مجال التمويل الصغير أو متناهي الصغر ويرجع هذا إلي الأسباب التالية:

1/8 التوعية:

لا يوجد لدي الشركات الخاصة الوعي بالنتائج المالية التي من الممكن تحقيقها من التمويل متناهي الصغر، حيث أن هذه الشركات تعتبر أن مثل هذا النوع من التمويل يجب أن تقوم به صناديق التنمية التابعة للدولة أو المنظمات غير الحكومية، كما أنها تنظر إلي أسواق التمويل متناهي الصغر علي أنها أسواق صغيرة ومتناثرة ولا يمكن تحقيق عائد مناسب علي الاستثمار بها.

2/8 غياب أو نقص المعلومات:

ترتب علي غياب سوق منظم للتمويل متناهي الصغر عدم توافر معلومات كافية عن هذا السوق من حيث العمليات التي تقوم بها المشروعات متناهية الصغر، وأدائها، واحتياجاتها المالية وكيفية توفير هذه الاحتياجات، وقد أدت هذا إلي عدم تشجيع منظمات التمويل الخاصة أو المستثمرين علي الدخول في هذا المجال.

3/8 العوائق التنظيمية:

يؤدي الهيكل الحكومي الحالي لمؤسسات ومنظمات التمويل المختلفة إلي عدم تشجيع القطاع الخاص علي الدخول في نشاط التمويل متناهي الصغر، ويرجع هذا إلي ما يلي:

(أ) يترتب علي كثرة التنظيمات والإجراءات التي تخضع لها الشركات الخاصة عدم قدرة هذه الشركات علي تقديم منتجات جديدة في سوق التمويل متناهي الصغر، كما أن هذه التنظيمات والإجراءات قد تجبر الشركات المذكورة القيام بأعمال لا تتسم بالكفاءة ولا تناسب خدمات التمويل متناهي الصغر .

(1) Source : Environmental Quality International, “ The Potential for New Microfinance Products and Services”, op. cit. , P 3 .

(ب) تؤدي الأعباء المالية والضرائب إلى زيادة تكاليف القيام بخدمات التمويل متناهي الصغر، ومن ثم لا يمكن للشركات الخاصة تحقيق الأرباح الكافية من هذا النشاط .

4/8 البنية الحقيقية الداخلية:

لا تسمح الأعمال التي تقوم بها الشركات الخاصة بتحقيق أرباح كافية من نشاط التمويل متناهي الصغر، ويحتاج الدخول بنجاح في هذا السوق استخدام منهج مختلف للأعمال التي تقوم بها هذه الشركات.

ووفقاً لما سبق فإنه يمكن القول بأن العامل الأساسي لإغراء القطاع الخاص علي الدخول في نشاط التمويل متناهي الصغر هو الوقوف علي التجارب الناجحة في هذا المجال ونشرها بين أكبر عدد ممكن من رجال الأعمال، وكذلك نشر المعلومات التي تتوافر عن التجارب العالمية التي مارسها رجال الأعمال في الخارج وما حققوه من نتائج، كذلك يجب الاهتمام بقيام الجهات الحكومية وخاصة الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء قاعدة للبيانات عن حجم السوق والمنظمات والهيئات المختلفة التي تعمل في هذا المجال والنتائج التي حققتها هذه المنظمات والهيئات⁽¹²⁾.

9- خدمات التمويل متناهي الصغر المتاحة حالياً في مصر:

علي الرغم من الخدمات المتنوعة للتمويل التي يمكن تقديمها للمشروعات متناهية الصغر أو أصحاب هذه المشروعات فإن الإقراض يعتبر المنتج الرئيسي لخدمات التمويل متناهي الصغر و ويتم تقديم هذه القروض في صورة مبالغ صغيرة لتمويل راس المال العامل الذي تحتاج إليه المشروعات المذكورة.

1/9 خدمات الائتمان أو الإقراض:

تتبع مؤسسات التمويل متناهي الصغر أسلوبين في منح القروض أولاهما القروض الفردية، وثانيهما القروض الجماعية، ويخصص النوع الأول من القروض لتمويل رأس المال العامل، أما النوع الثاني وهو الإقراض الجماعي فإنه يتم في تمويل الأنشطة التي تتولد عنها دخول وخاصة للمرأة وأصحاب الدخول المتدنية أو المعدومة، أما الأنواع الأخرى من القروض التي تستخدم في تمويل شراء أو استئجار الأصول الثابتة فإنها تستخدم علي نطاق محدود جداً في مصر، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية للقروض متناهية الصغر المتاحة في مصر وهي :-

- أ- الإقراض الجماعي وتتراوح قيمة القرض للفرد داخل المجموعة بين 50 - 500 جنيه ويقتصر هذا النشاط علي المنظمات غير الحكومية.
- ب- الإقراض الفردي والذي تتراوح قيمته بين 300 - 1500 جنيه وتقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم هذه القروض.

(1) Source : Environmental Quality International, “ Interview with the Private Sector Representatives”, Draft Report, Project Steening Committee, August 2004, PP 17-18 .

ج- القروض الصغيرة الفردية التي تستخدم في تمويل رأس المال العامل في حدود 300-1500 جنيه وتشترك البنوك التجارية مع المنظمات غير الحكومية في تقديم هذه القروض .

د- القروض المتوسطة التي تقدم للأفراد في حدود (10.000) جنيه للفرد ويقوم بتقديمها أيضاً البنوك التجارية والمنظمات غير الحكومية.

2/9 خدمات الودائع والادخار:

تعتبر خدمات الادخار على جانب كبير من الأهمية وخاصة بالنسبة للفقراء الذين لا يمكنهم الحصول على القروض اللازمة للاستثمار في رأس المال البشري أو الأصول الثابتة من البنوك، ويحتاج هؤلاء الفقراء كذلك للادخار بجانب الإقراض لمواجهة المخاطر التي قد يتعرضون إليها في المستقبل، وكذلك يمكن استثمار الادخار في الإنفاق على الخدمات الصحية والنقدية والتعليم أو بمعنى آخر الادخار بغرض الاستثمار في رأس المال البشري، ولهذا فإنه يتعين على مؤسسات التمويل متناهي الصغر ممارسة هذا النوع من النشاط لما يترتب عليه من زيادة الإنتاجية والإسراع بعملية التنمية.

وعلى الرغم من ممارسة جميع البنوك التجارية العامة والخاصة لنشاط الادخار، فإن الهيئة القومية للبريد تظل هي الجهة الرئيسية التي تقدم خدمات الادخار متناهي الصغر بسبب انتشار مكاتبها ووكلائها في جميع مناطق الجمهورية كما سبقت الإشارة، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف خدمة حسابات الادخار، ويرجع إجماع البنوك التجارية عن خدمة أصحاب المدخرات متناهية الصغر إلى التكاليف الإدارية المرتفعة لتقديم هذه الخدمة، مما يضطر أصحاب هذه المدخرات للتعامل مع المنظمات غير الرسمية، كالادخار الجماعي والذي يعرف في مصر باسم الجمعيات، وقد قدرت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية أن أقل من 50% من أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يستخدمون القنوات الرئيسية للادخار – (البنوك ومكاتب البريد)، كما أن 95% من أصحاب المشروعات المذكورة ليس لديهم حسابات جارية بالبنوك علماً بأن المنظمات غير الحكومية لا يسمح لها بفتح حسابات ادخار أو حسابات جارية للأفراد.

3/9 خدمات التأمين:

يحتاج الفقراء أو أصحاب المشروعات متناهية الصغر إلى خدمات التأمين ضد اللا يقين وذلك بجانب خدمات الائتمان والادخار، وفي غيبة خدمات التأمين فإن هؤلاء الفقراء، قد لا يقبلون على المشروعات أو الأنشطة الاقتصادية التي قد تحقق أرباحاً مرتفعة إلا أنه يحيط بها قدراً كبيراً من المخاطر، ولهذا يلجأ الفقراء المشار إليهم إلى ترتيبان تأمينية غير رسمية أو يعتمدون على مدخراتهم السابقة.

وتحتكر شركات التأمين التابعة للقطاع العام سوق التأمين في مصر حيث أنها تسيطر على حصة تزيد عن 90% من هذا السوق، وعلى الرغم من قيام البعض من هذه الشركات بتقديم خدمات التأمين للمشروعات متناهية الصغر أو أصحاب هذه المشروعات إلا أن هذه الخدمات لا تلبي احتياجات المشروعات المشار إليها، كما أنه لا يتم الترويج لها بينهم، ويقوم برنامج التمويل متناهي الصغر التابع للبنك الوطني للتنمية بالتأمين على الحياة للعملاء الذين

يتعاملون مع البرنامج المذكور، لاسترداد جزء من القرض الذي حصل عليه العميل في حالة الوفاة، إلا أنه يلاحظ أن مثل هذا النوع من التأمين يخدم البنك المذكور ولا يخدم العميل.⁽¹³⁾ وندناول في الفصلين التاليين من هذه الدراسة تجربة البنك الوطني للتنمية في نشاط التمويل متناهي الصغر، الفصل الثاني، أما الفصل الثالث فإنه يتناول تجربة المنظمات غير الحكومية – جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، في المجال المشار إليه.

(1) Source : Environmental Quality International, “ The Potential for New Microfinance Products and Services’, op. cit. , P 4 .

الفصل الثاني
تجربة البنوك التجارية في التمويل متناهي الصغر
البنك الوطني للتنمية

المعلومات الأساسية عن برنامج الإقراض متناهي الصغر بالبنك الوطني للتنمية:

تاريخ التأسيس: 1987

الشكل القانوني: بنك

عدد الفروع التي تعمل في الإقراض متناهي الصغر: 44 فرع لتقسم إلى:

- وحدات متخصصة : 30 وحدة

- شبائبك للإقراض : 14 شبائبك

التوزيع الجغرافي: يغطي البرنامج عدد (16) محافظة من محافظات الجمهورية .

منتجات البرنامج :

أ- قروض قصيرة الأجل: 1-12 شهر .

ب- حسابات ادخار: مدخرات إجبارية 10% من القرض .

ج- تأمين

د- شهادات ادخار للعملاء .

عدد العاملين بالبرنامج : 376

عمالة مباشرة: 318

عمالة إدارية: 58

طرق ومعايير اختيار العملاء :

- 1- يجب أن يكون لدي العميل مشروع قائم يحتاج إلي التمويل .
- 2- يجب أن يتمتع العميل بالسمعة الحسنة في معاملاته مع الموردين والعملاء ويكون لديه استعداد لسداد القرض في حالة الحصول عليه.
- 3- يجب أن لدي العميل القدرة المالية علي سداد القرض.
- 4- اطمئنان موظف الائتمان إلي السمعة الجيدة والقدرة المالية للعميل.
- 5- يجب أن تشير الدراسة الأولية للائتمان التي يقوم بإجرائها موظف الائتمان عن المركز المالي للعميل إلي قدرة العميل علي توليد تدفقات نقدية تكفي لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة في المواعيد المحددة.

شروط منح القرض :

- الضمانات :
- لا يطلب البنك من العميل أي ضمانات للحصول علي القروض وإنما يكتفي البنك فقط ببطاقة تحقيق الشخصية للعميل .
- سعر الفائدة وفقاً لنوع القرض : 16% سنوياً .
- أسلوب ومواعيد السداد :

يقوم موظف الائتمان بتحصيل الفائدة المستحقة علي العميل في موعدها وفي موقع المشروع كما يقوم الموظف المذكور بالاتفاق مع العميل في تحديد مواعيد سداد أقساط القرض أسبوعياً أو شهرياً وفقاً لنوع المشروع وقدرته علي السداد، كما يقوم هذا الموظف بتحصيل أقساط من العميل في موقع المشروع.

برامج تدريب موظفي الائتمان :

تنقسم برامج التدريب إلي ثلاثة مستويات :

أ- تدريب نظري :

تقوم إدارة التدريب بالبنك بتقديم محاضرات عن التمويل متناهي الصغر لموظفي الائتمان بالبرنامج لمدة أسبوعين.

ب- تدريب عملي :

يقوم المتدرب بالتدريب علي فتح حساب ائتمان للعميل والتدريب كذلك علي أسلوب تحصيل القروض في أحد الوحدات المتخصصة، كذلك يعطي المتدرب تدريباً إضافياً في الوحدة أو الفرع الذي سيعمل به لمدة شهر، ويخضع المتدرب للتقييم من جانب رؤسائه خلال هذه الفترة، كما يتدرب المتدرب علي كيفية إعداد دراسة الائتمان قبل منح القرض للعميل.

ج- دورات تدريب إضافية :

يتلقى المتدرب كذلك دورات تدريبية بمعهد الدراسات المصرفية حيث يشترك في ورش العمل التي يقدمها المعهد المذكور عن كافة العمليات المصرفية.

أسلوب متابعة القرض:

عدد مرات الزيارة التي يقوم بها موظف الائتمان للعميل : 4 مرات شهرياً ويوقع مرة واحدة في الأسبوع.

دور البرنامج في حل المشاكل أو الصعوبات التي يواجهها العميل :

في حالة تعثر العميل أو عدم قدرته علي سداد القرض وفوائده في مواعيده المقررة، فإن العميل يمكنه الحصول علي قروض إضافية من البرنامج، وتتلخص المشاكل أو الصعوبات التي يمكن أن يواجهها العميل فيما يلي :-

- 1- المشاكل الاجتماعية مثل الموت أو العجز وفي هذه الحالة يقوم البنك بإنهاء القرض والمساهمة في تكلفة الجنازة.
- 2- المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الكساد ويقوم البنك في هذه الحالة بإعادة جدولة الدين.
- 3- المشاكل التي يتسبب فيها العميل نفسه مثل رفضه سداد القرض وفوائده المقررة في مواعيدها، وفي هذه الحالة يحاول البنك إقناع العميل بالسداد ودياً وفي حالة فشل هذه المحاولات، فإن إدارة الوحدة المتخصصة أو الفرع قد تلجأ إلي الإجراءات القانونية لإجبار العميل علي السداد

1- تمهيد:

يعتبر البنك الوطني للتنمية هو أول بنك يمارس نشاط التمويل متناهي الصغر في مصر وذلك اعتباراً من عام 1987 بمعونة فنية ومالية من هيئة المعونة الأمريكية، ويقوم البنك بممارسة نشاطه من خلال (44) فرعاً تنتشر في (16) محافظة من محافظات الجمهورية بنسبة 61% من إجمالي عدد المحافظات، ويوجد من بين الفروع المشار إليها عدد (30) وحدة متخصصة في التمويل متناهي الصغر، ويقوم البنك بتقديم قروض قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين (3-11) شهراً، وقد بلغ متوسط القرض حتي عام 2000 حوالي (10.000) جنيه مصري أي ما يعادل (3000) دولار، وقد قررت إدارة البنك في العام المذكور تخفيض متوسط القرض إلي (3000) جنيه فقط أو حوالي (500) دولار أمريكي وفقاً لسعر الصرف السائد عام 2005، ويرجع هذا إلي محاولة البنك لتوسيع قاعدة المستفيدين من برنامج التمويل متناهي الصغر، ويبلغ سعر الفائدة علي القرض 16% سنوياً بالإضافة إلي المصروفات الإدارية والتأمين، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة الفعلي إلي أكثر من 30%، ولا يطلب البنك من العميل أي ضمانات عينية للقرض وإنما يكتفي فقط بجدوى المشروع والتدفقات النقدية المتوقعة علي مدي العمر الزمني للقرض والتي يتضح منها قدرة العميل علي سداد أقساط القرض والفائدة المستحقة في مواعيدها المقررة.

وقد بلغ عدد العملاء الناشطين (25399) عميلاً بنهاية عام 2004 كما بلغ رصيد القروض القائمة حوالي (47.9) مليون جنيه أو ما يعادل (7.8) مليون دولار بنهاية العام المذكور.

2- أهداف البرنامج

يسعى البرنامج إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الطموحة، حيث يسعى في الأجل القصير إلي توفير التمويل اللازم للمشروعات متناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والتي لا يمكنها الحصول علي هذا التمويل من البنوك التجارية الأخرى. أما في المدى الطويل فإن البرنامج يهدف بالإضافة إلي مكافحة الفقر بين أصحاب المشروعات متناهية الصغر وخلق وظائف جديدة لأبناء هذه الطبقة، فإنه يهدف أيضاً إلي تحويل هذه الفئة إلي فئات تنطبق عليها معايير الحصول علي الخدمات المصرفية من البنوك العادية.

بالإضافة إلي الأهداف الاقتصادية المذكورة للبرنامج فإنه توجد أيضاً أهداف اجتماعية حيث أنه في العديد من الحالات يكون المشروع متناهي الصغر هو المصدر الوحيد لدخل صاحب المشروع وأسرته، ومن ثم ففي حالة عجز أو وفاة صاحب المشروع يتنازل البنك كلية عن القرض أو الرصيد المتبقي منه، ليس هذا فقط بل أن البرنامج يقوم بالمساهمة في تكاليف الجنازة، أما في حالات فشل العميل في الالتزام بسداد التزاماته المالية للبرنامج في مواعيدها المحددة لظروف خارجة عن إرادته كالكساد، فإنه يتم في هذه الحالة إعادة جدولة الدين. وباختصار فإنه يمكن القول بأن الهدف النهائي للبرنامج هو تحسين جودة حياة أصحاب المشروعات متناهية الصغر وتدريبهم علي كيفية إدارة مواردهم المالية، كما يشجع البرنامج

أصحاب المشروعات المذكورة علي توسيع مشروعاتهم القائمة، وإمساك دفاتر نظامية تساعد علي حسن إدارة القرض.

3- الفئات المستهدفة:

يهدف البرنامج إلي توفير القروض اللازمة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر التي تعمل في مجال الصناعات الحرفية والخدمات والتي لا يمكنها الحصول علي قروض من البنوك التجارية سواء بسبب صغر قيمة القرض أو عدم تقديم ضمانات عينية أو عدم تسجيل المشروعات لدي الجهات الرسمية، ويعتمد البرنامج في منح القروض علي المعايير التالية:

- أ- أن يكون المشروع المطلوب تمويله مشروعاً قائماً، بمعنى أن البنك لا يقوم بتمويل المشروعات المتناهية الصغر الجديدة.
- ب- أن يتمتع العميل بسمعة حسنة مع عملائه والموردين.
- ج - الجدوي المالية والاقتصادية للمشروع والتي يقوم بإعدادها موظف الائتمان بمساعدة العميل.
- د- توقيع العميل علي صك يلتزم فيه بسداد أقساط القرض والفوائد المستحقة عليه في مواعيدها، دون تقديم أي نوع من الضمانات.

ويركز البرنامج علي تمويل المشروعات القائمة التي تؤدي إلي زيادة دخل العميل، علماً بأن هذه المشروعات تندرج عادة ضمن المشروعات التابعة للنشاط غير الرسمي، أي أنها غير مسجلة في أي جهة حكومية كالسجل التجاري أو الصناعي أو مصلحة الضرائب، وتشمل فئة أصحاب المشروعات المذكورة الحرفيين في مجالات الكهرباء والسباكة أو الأعمال الصحية والصناعات التقليدية كصناعة الأحذية والمصنوعات الجلدية والخدمات مثل خدمات تجارة التجزئة والنقل وغير ذلك من أنشطة الخدمات الأخرى التي لا تحتاج إلي رؤوس أموال كثيرة (14)

ويوضح الجدول رقم (1) توزيع القروض علي الأنشطة المختلفة التي حصل عليها العملاء من عدد (20) وحدة متخصصة وهي الوحدات الممكنة أو التي تستخدم الحاسب الآلي والذي يتيح منه أن القروض التي تم منحها لأصحاب المشروعات التجارية قد احتلت الأهمية النسبية الأولى خلال السنوات 2001- 2004، يليها القروض الممنوحة لمشروعات الخدمات، ومما يلفت النظر انخفاض نصيب المشروعات الاستثمارية من القروض وخاصة 2004، حيث لم ترد نسبة هذه القروض إلي إجمالي القروض عام 2004 عن 5.9% فقط.

(1) Source : Dhumale Rahul, Sapacanin, and William Tucker, 'Commercial Banking and Microfinance in Egypt: National Bank for Development' Study conducted by Regional Bureau of Arab States, United Nations Development in Cooperation with the Middle East and North Africa Region, World Bank 1998 .

جدول رقم (1) توزيع القروض علي الأنشطة المختلفة

البيان	2000		2001		2002		2003		2004	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
مشروعات صناعية	9	28	4	14.8	5	16.1	5	14.7	7	13.7
مشروعات خدمات	12	37.5	6	22.2	6	19.4	7	20.6	10	19.6
مشروعات خدمات	4	12.5	12	44.5	15	48.4	17	50	31	60.8
أنشطة استثمارية (توسيع النشاط القائم)	7	22	5	18.5	5	16.1	5	14.7	3	5.9
الإجمالي	32	100	27	100	31	100	34	100	51	100

المصدر : البنك الوطني للتنمية، بيانات غير منشورة، يونيو 2005.

وقد أتضح أن جميع العملاء الذين تمت مقابلتهم قد حصلوا علي أكثر من قرض من البرنامج (من 2-12 قرضاً)، كذلك فإن هؤلاء العملاء يندرجون ضمن القطاع غير الرسمي ويقومون بإدارة مشروعاتهم من منازلهم، وقد تراوح متوسط رصيد القرض بين (330) دولار عام 1993، (370) دولار عام 2004، ويتطلع غالبية العملاء إلي الحصول علي قروض أكبر لزيادة إنتاجهم وخلق فرص عمالة أكثر، خاصة وأن هناك طلب متزايد علي منتجاتهم سواء السلعية أو الخدمة بالرغم من حدة المنافسة.

ويرجع السبب في تكرار طلب القروض إلي أن هذه القروض تساعد علي توفير السيولة اللازمة لاستمرار المشروع في نشاطه، هذا بالإضافة إلي قيام أصحاب المشروعات المذكورة باستثمار نسبة تتراوح بين 60% - 80% من الأرباح المتولدة عن القروض المذكورة، أما النسبة المتبقية من الأرباح فإن صاحب المشروع يقوم باستخدامها في حياته اليومية أو ادخارها.

وترتيباً علي ما سبق فإنه يمكن القول أن عملاء البرنامج يعتمدون عليه في توفير التمويل اللازم لاستمرار مشروعاتهم وتوسعها وأنه لا يمكن لهؤلاء العملاء الحصول علي هذا التمويل من البنوك التجارية الأخرى.

4- أسلوب منح القرض

أ- الموافقة علي القرض :

لا تحتاج الموافقة علي القرض لأكثر من أسبوعين وذلك عقب موافقة العميل مع موظف الائتمان علي مدة القرض ومواعيد سداذه بالإضافة إلي الفوائد المستحقة عليه والرسوم الأخرى، وتتم هذه الموافقة بمعرفة مدير الفرع أو المشرف علي البرنامج ويقوم العميل عقب الموافقة علي منح القرض بسداد قيمة المدخرات التي تمثل نسبة معينة من قيمة القرض وكذلك التوقيع علي صك أو تعهد يلتزم فيه بسداد القرض والفوائد، وبعدها يحصل العميل علي القرض، وفي حالة رفض القرض فإنه موظف الائتمان يقوم بالاتصال بالعميل ويوضح له أسباب الرفض .

ب- حسابات الادخار :

يلتزم العميل بفتح حساب ادخار إجباري بالبنك يقوم فيه بإيداع نسبة 10% من قيمة القرض في حالة الموافقة عليه بفائدة قدرها 8% و ويلجأ البنك إلي هذا الإجراء لتقليل درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها خاصة وأن العميل لا يلتزم بتقديم أي ضمانات للحصول علي القرض وقد تؤدي المدخرات الإجبارية إلي تشجيع العميل علي حسن إدارة موارده المالية شاملة القرض الذي يحصل عليه من البرنامج،، وقد وصلت نسبة قيمة المدخرات الإجبارية والاختيارية إلي رصيد القروض القائمة عام 1996 حوالي 129% ارتفعت إلي 130% في العام التالي.

ج- متابعة القرض :

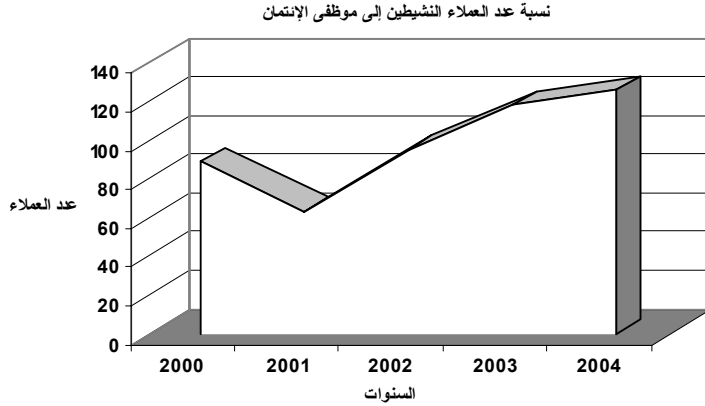
يقوم موظف الائتمان بمتابعة استخدام القرض عقب الحصول عليه، حيث يقوم هؤلاء الموظفين بزيارة العملاء أربع مرات علي الأقل، يقومون خلالها بتحصيل الأقساط المستحقة علي القرض والفوائد بالإضافة إلي تبادل المعلومات مع العميل التي تؤدي إلي زيادة كفاءة استخدام القرض، كما أن هذه الزيارات تساعد البنك علي الاكتشاف المبكر للعملاء الذين قد يتعثرون في المستقبل وعن كيفية مساعدتهم لتفادي هذا التعثر، ويوضح الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) عدد موظفي الائتمان وعدد العملاء الناشطين، وكما يتضح من الجدول فإن معدل عدد العملاء بالنسبة لموظف الائتمان بلغ (126) عميل لكل موظف ائتمان عام 2004 في مقابل (63) عميل فقط عام 2001، ويرجع هذا إلي زيادة عدد العملاء الناشطين خلال السنوات 2001 – 2004.

جدول رقم (2)

عدد موظفي الائتمان والعملاء

السنة	عدد موظفي الائتمان	عدد العملاء الناشطين	عدد العملاء / (موظف الائتمان)
2000	241	21476	89
2001	227	14268	63
2002	196	18577	95
2003	196	23099	118
2004	201	25399	126

المصدر : البنك الوطني للتنمية، بيانات غير منشورة، يونيو 2005.



الشكل رقم (1):
عدد العملاء النشيطين/موظف الائتمان

5- تقييم برنامج المشروع متناهي الصغر بالبنك الوطني للتنمية

يمكن الاعتماد علي المؤشرات الثلاثة التالية في تقييم برامج التمويل متناهي الصغر :

أ- الانتشار.

Outreach

Financial Sustainability

ب- الاستمرارية المالية.

ج- تأثير البرنامج علي الفقراء. Impact of the Program on Poor Clients

وقد تم الاعتماد علي هذه المؤشرات لاختيار القروض التالية:

الفرض الأول : لا يمكن للبرنامج أن يصل إلي أكثر الطبقات فقراً بسبب ارتفاع

التكاليف التي يتحملها البرنامج للوصول إلي هؤلاء الفقراء.

الفرض الثاني : إذا تمكن البرنامج من الوصول إلي الطبقات الأكثر فقراً فإنه لا يمكنه

تحقيق نتائج مالية تمكنه من الاستمرار.

الفرض الثالث : إذا استطاع البرنامج أن يصل إلي الفقراء وحقق في نفس الوقت

الاستمرارية المالية فإنه سوف يحمل هؤلاء الفقراء بالديون أو الأعباء

المالية التي من شأنها الا تؤدي إلي زيادة مستواهم المعيشي.

6- اتساع وعمق الانتشار:

بدأ البنك الوطني للتنمية برنامج التمويل متناهي الصغر عام 1987 بإنشاء أربعة فروع وبتنفيذ هيئة المعونة الأمريكية، ونظراً للنجاح التي حققته هذه الفروع فقد قام البنك بإنشاء ثلاثة عشر فرعاً إضافياً بالقاهرة الكبرى وثلاثة فروع خارج القاهرة وعلي هذا فبنهاية عام 1993 بلغ عدد الفروع التي تعمل في مجال التمويل متناهي الصغر (20) فرعاً.

وقد بلغ عدد هذه الفروع بحلول عام 2000 حوالي (33) فرعاً من الفروع التابعة للبنك المذكور وقدرها (66) فرعاً، وقد غطت هذه الفروع المناطق الأكثر فقراً بإقليم القاهرة الكبرى وبعض المناطق الفقيرة في إقليمي مصر الوسطي ومصر العليا، وقد استمرت الزيادة في عدد الفروع حتى عام 2004 حيث بلغ عدد الفروع (44) فرعاً تعمل في عدد (16) محافظة من محافظات الجمهورية، وتشمل هذه الفروع عدد (30) فرع متخصص، وعدد

(14) شباك وتضطلع هيئة المعونة الأمريكية بتمويل (17) فرع بينما تقوم هيئة المعونة الكندية وبرنامج اليونيسيف ومؤسسة فورد بتمويل ثلاثة فروع أخرى، أما باقي الفروع الأخرى، وقدرها (24) فرعاً فإنه يتم تمويلها ذاتياً بمعرفة البنك، ويوضح الجدول رقم (3) تطور عدد الفروع التابعة للبنك خلال الفترة 1993 - 2004 .

جدول رقم (3)

تطور عدد الفروع والمحافظات التي يخدمها البرنامج

البيان	1993	2000	2004
عدد الفروع	20	38	44
عدد المحافظات التي يشملها البرنامج	7	10	16

المصدر : البنك الوطني للتنمية، بيانات غير منشورة، يونيو 2005.

وقد تضاعف عدد العملاء الناشطين خلال الفترة 1993- 2004 حيث زاد هذا العدد من (10464) في نهاية عام 1993 إلى (25399) عميلاً بنهاية عام 2004 ، كما زادت نسبة عدد النساء المستفيدات من البرنامج إلى إجمالي عدد العملاء الناشطين من 20% عام 1993 إلى 33% عام 2004، ويشير هذا إلى توسع البنك في الانتشار بين الفقراء، كما زادت إجمالي قيمة القروض الموزعة بنسبة 73% بين العاملين المذكورين وذلك كما يوضحه جدول رقم (4) والشكل رقم (2).

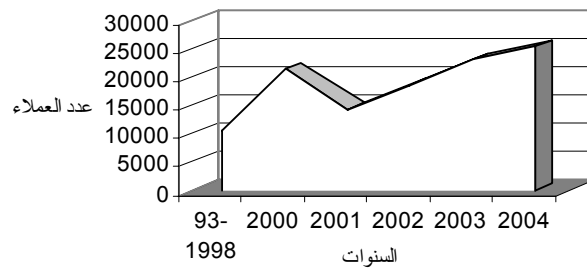
ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد العملاء الناشطين قد تناقص من (21476) عام 2000 إلى (14268) عام 2001 ويرجع هذا إلى قيام البنك بتخفيض الحد الأعلى لقيمة القروض إلى (3000) جنيه ومن ثم فقد البنك عدداً من العملاء الناشطين الذين كانوا يحصلون على قروض تزيد قيمتها عن القيمة المشار إليها والتي كانت تصل إلى أكثر من (5000) جنيه، هذا وقد قام البنك في مارس عام 2004 بزيادة الحد الأعلى للقروض إلى (10000) جنيه، كما ارتفع هذا الحد في ديسمبر عام 2004 إلى (25000) جنيه، ومن ثم زاد عدد العملاء الناشطين حتى بلغ (25399) عميلاً بنهاية عام 2004، كما زاد عدد العملاء الجدد إلى (2932) عميل خلال العام المذكور بعد أن كان 670 عميل فقط عام 2001، جدول رقم (5).

جدول رقم (4)
مؤشرات الانتشار

المؤشر	93-1998	2000	2001	2002	2003	2004
عدد القروض الموزعة	36769	29981	20117	28406	36189	36329
قيمة القروض الموزعة (بالمليون جنيه)	48.7	125.3	40.9	51.4	58.3	84.5
قيمة القروض الموزعة (بالمليون دولار)	14.4	36.8	10.6	11.4	9.7	14.5
عدد القروض الموزعة للسيدات	-	5992	4734	7708	10603	11945
نسبة عدد القروض الموزعة للسيدات	-	%20	%24	%27	%29	%33
قيمة القروض الموزعة للسيدات (بالمليون جنيه)	-	17.7	6.8	10.4	12.3	17.2
قيمة القروض الموزعة للسيدات (بالمليون دولار)	-	5.2	1.8	2.3	2.1	3.0
نسبة القروض الموزعة للسيدات	-	%14	%17	%20	%21	%20
متوسط القرض (جنيه)	1100	4200	2000	1800	1600	2300
متوسط القرض (دولار)	324	1233	518	399	265	397
متوسط القرض الذي حصلت عليه السيدات (بالجنيه)	-	2954	1436	1349	1160	1440
متوسط القرض الذي حصلت عليه السيدات (بالدولار)	-	867	372	299	192	248
عدد العملاء الناشطين	10464	21476	14268	18577	23099	25399
% الزيادة في عدد العملاء الناشطين	-	%105.2	%33.6-	%30.2	%24.3	%10.00
رصيد القروض القائمة (بالمليون جنيه)	13.00	60.3	22.1	26.6	29.7	47.9
رصيد القروض القائمة (بالمليون دولار) للتغير	3.8	17.7	5.7	5.9	4.9	8.3
عدد الفروع عام 2004	-	%364	%36.0	%20.4	11.7	61.3
عدد موظفي الائتمان	-	241	227	196	196	201
إنتاجية موظف الائتمان	-	89	63	95	118	126

المصدر : البنك الوطني للتنمية، بيانات غير منشورة، يونيو 2005.

تطور عدد العملاء النشطين



الشكل رقم (2) في عدد العملاء النشطين

جدول رقم (5)

تطور عدد العملاء النشطين والعملاء الجدد

السنة	93 - 98	2000	2001	2002	2003	2004
عدد العملاء	10464	21476	14268	18577	23099	25399
عدد العملاء في الوحدات المتخصصة (20) وحدة	-	18505	12773	16774	2017	21255
عدد العملاء الجدد	-	2380	670	1352	2417	2932

المصدر : البنك الوطني للتنمية، بيانات غير منشورة، يونيو 2005.

أما بالنسبة لعمق الانتشار والذي يعني وصول البرنامج إلي أكثر الفقراء فقراً فقد تم التعرف علي هذا الأمر من زوايا مختلفة تشير جميعها إلي نجاح البنك في تحقيق هذا الهدف، فقد ارتفع متوسط رصيد القرض النقدي من (1200) جنيه عام 1993 إلي (1900) جنيه عام 2004 بنسبة زيادة قدرها 58%، وقد بلغ هذا المتوسط أقصاه عام 2000 بقيمة قدرها (2800) جنيه ثم انخفض بعد ذلك عندما قررت إدارة البنك تخفيض الحد الأعلى للقرض إلي (3000) جنيه كما سبقت الإشارة، كذلك يلاحظ أن نسبة المتوسط المذكور إلي متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي قد أخذ في التناقص من 53% عام 2000 إلي 23% عام 2003 مما يشير إلي نجاح البنك في الوصول إلي أكثر العملاء فقراً، جدول رقم (6) والشكل رقم (3) .

كذلك يلاحظ ارتفاع متوسط رصيد القرض الحقيقي (بدون تضخم) من (1127) جنيه عام 1993 إلي (1792) جنيه عام 2004، جدول رقم (6)، والشكل رقم (3)، ويشير هذا مرة أخرى إلي قدرة البنك علي خدمة أكثر الفقراء فقراً.

ويمكن أن يزيد متوسط القرض ليس فقط بسبب التضخم وإنما بسبب مجموعة من العوامل تشمل : (أ) تطور قاعدة المعلومات عن العملاء مما يساعد البنك علي زيادة الحد الأعلى للقرض، (ب) توسع المشروعات التي يمتلكها ويديرها العملاء مما يدفعهم إلي الحصول علي قروض أكبر، وقد لاحظ دوهمل (Dhumale) وآخرين أن القروض التي يمنحها البنك تعتبر المصدر الرئيسي للسيولة اللازمة لتمويل رأس المال العامل وتكاليف التشغيل، خاصة وأنه يلاحظ أنه يتم استثمار نسبة تتراوح بين 50% إلي 60% من الأرباح التي يحققها المشروع، بينما يستخدم الباقي في تحسين ورفع مستوى معيشة المقترض وأسرتة، وكذلك ادخار جانباً من هذه النسبة لمواجهة الظروف غير المتوقعة التي قد تواجهها الأسرة⁽¹⁵⁾

(1) Source : Dhumale Rahul, Sapacanin, and William Tucker, 'Commercial Banking and Microfinance in Egypt: National Bank for Development' op. cit.

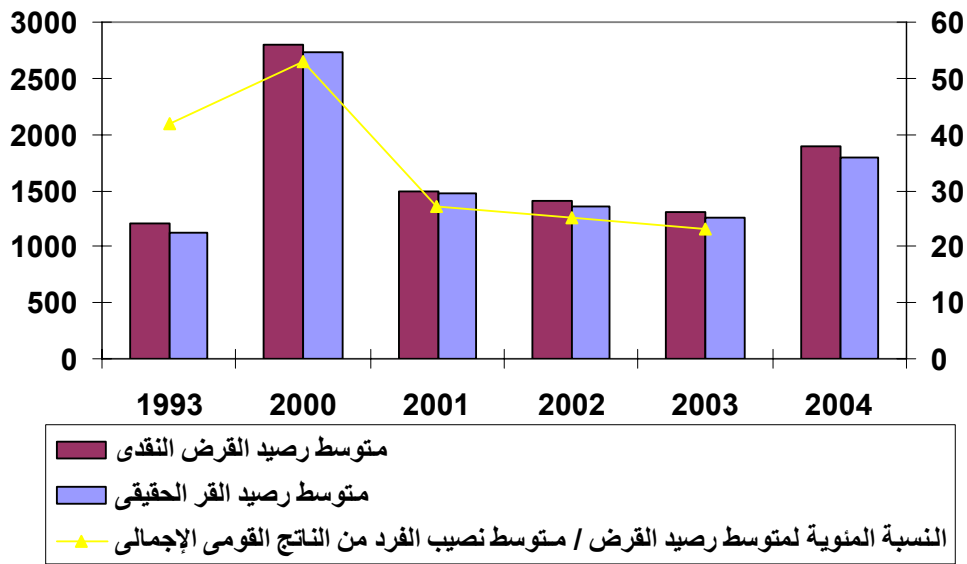
جدول رقم (6)

متوسط رصيد القرض ونسبته إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (القيمة بالجنيه)

السنة	متوسط رصيد القرض النقدي	معدل التضخم %	متوسط رصيد القرض الحقيقي	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	% لمتوسط رصيد القرض إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
1993	1200	6.4	1127	2872	42%
2000	2800	2.5	2731	5316	53%
2001	1500	2.2	1468	5650	27%
2002	1400	2.7	1363	5503	25%
2003	1300	4.0	1250	5565	23%
2004	1900	6.00	1792	-	-

المصدر : البنك الوطني للتنمية، بيانات غير منشورة، يونيو 2005.

متوسط رصيد القرض ونسبته إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي



الشكل رقم (3): متوسط رصيد القرض ونسبته إلى متوسط نصيب القروض الناتج القومي الإجمالي .

7- الاستثمارية المالية:

تغيرت أهداف السياسة التمويلية التي تتبعها مؤسسات التمويل متناهي الصغر، فبعد أن كان الهدف الرئيسي هو زيادة الانتشار سواء من حيث اتساع وعمق الانتشار، فقد ركزت هذه المؤسسات علي تحقيق هدف أكثر وهو الاستثمارية المالية، والتي تساعد علي استمرارها في تقديم خدماتها التمويلية لأصحاب المشروعات الفقراء، وقد أوضح البعض أن زيادة عمق البرنامج قد يؤدي في نفس الوقت إلي زيادة الاستثمارية المالية، بينما رأي البعض الآخر أن هناك تعارض بين الهدفين المشار إليهما فكلما زاد عدد العملاء الأكثر فقراً كلما انخفضت

الاستمرارية المالية مما يهدد هذه المؤسسات بالتوقف، ويرجع هذا إلى أن ارتفاع تكاليف الحصول على معلومات عن قدرة العميل على السداد خاصة وأنه كما سبقت الإشارة لا يطلب البرنامج أي ضمانات عينية من العميل مثل منحه القرض، ويرجع هذا إلى أن متوسط تكلفة القرض تشمل جزءاً ثانياً لا ترتبط قيمته بقيمة القرض، ومن ثم يزيد هذا المتوسط في القروض الصغيرة أو متناهية الصغر عنها في القروض الكبيرة.⁽¹⁶⁾

وقد أوضحت المناقشة السابقة عن الانتشار نجاح البنك الوطني للتنمية في تحقيق هذا الانتشار سواء من حيث الاتساع أو العمق.

ويتناول هذا الجزء من الدراسة التعرف على ما إذا كان هناك تكامل بين هدفي الانتشار والاستمرارية أو هناك تعارض بينهما.

وتعني الاستمرارية المالية قدرة مؤسسة التمويل متناهي الصغر على تحقيق إيرادات كافية لتغطية التكاليف الكلية، مع تحقيق فائض أو صافي أرباح مناسبة تسمح باستمرار المؤسسة في تقديم خدماتها، ويجري التعرف على الاستمرارية المالية بتحليل جودة المحفظة المالية المستخدمة في التمويل والأرباح التي تم تحقيقها من هذه المحفظة.

أ- جودة المحفظة المالية:

توضح بيانات جدول رقم (7) انخفاض نسبة القروض غير المسددة إلى إجمالي رصيد القروض لمدة تزيد عن (30) يوماً من 2% عامي 2000 و 2001 إلى 1.4% في العام التالي، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل أقصاها عام 2003 حيث بلغت 2.4% ويمكن أن تعزي هذه الزيادة إلى ما يلي :

- زيادة عدد العملاء النشطين عام 2003 بنسبة 24% عما كان عليه في العام السابق
- زيادة قيمة القروض الموزعة بنسبة 13% في العامين المذكورين، جدول رقم (4) وقد انخفضت نسبة القروض غير المسددة إلى إجمالي رصيد القروض إلى 1.3% عام 2004.

جدول رقم (7)

مخاطر المحفظة المالية (القيمة بالمليون بالجنيه)

السنة	يوم واحد	% لرصيد القروض	أكثر من 30 يوم	% لرصيد القروض	أكثر من 90 يوم	% رصيد القروض
2000	11.3	9%	2.5	2%	2.8	2.2%
2001	3.1	7.6%	00.8	2%	4.00	9.8%
2002	4.00	7.8%	00.7	1.4%	2.7	5.3%
2003	6.8	11.7	1.4	2.4%	2.4	4.1%
2004	9.9	11.7	1.1	1.3%	2.00	2.4%

المصدر : البنك الوطني للتنمية، بيانات غير منشورة، يونيو 2005.

(1) Source : The Triangle of Microfinance : Financial Sustainability, Outreach, and Impact', Edited by Zeller, Moafired and Richard L. Meyer, International Food Policy Research Institute, the Johns Hopkins University Press, Baltimore and London, 2000.

أما نسبة القروض غير المسددة لمدة تزيد عن (90) يوم علي إجمالي رصيد القروض فقد انخفضت 5.3% عام 2002 إلي 4.1% و 2.4% عامي 2003 و 2004 وتشير هذه النسبة التي تقل عن 3% عام 2004 أن البنك قد حقق إنجازاً كبيراً في متابعة وتحصيل القروض، كذلك فإن النسب الموضحة للأعوام 2001 إلي 2003 تشير إلي تضحية البنك بجودة المحفظة المالية لزيادة معدلات الانتشار .

ب- الأرباح (17)

لقد تمكن البنك الوطني للتنمية من تحقيق أرباح من برنامج التمويل متناهي الصغر في فترة وجيزة، حيث حقق التعادل بين الإيرادات والتكاليف عام 1995، وقد زادت الأرباح المحققة فيما بعد بنسبة 15 – 17% عام 1997، و 20% تقريباً عام 2002، جدول رقم (8)، ويتضح من تطور التكاليف والأرباح عامي 1997، 2002 المشار إليهما زيادة نسبة تكاليف التشغيل إلي الدخل ويرجع ها إلي القرار الذي اتخذه البنك عام 2000 بتخفي الحد الأعلى لمتوسط القرض كما تبعت الإشارة، إلا أنه مع هذا فيما ارتفعت الأرباح بعد انخفاضها عام 2001/2000.

ويوضح الجدول رقم (8) مقارنة بين النتائج المالية لبرنامج التمويل متناهي الصغر والنتائج المالية التي حققها البنك عامي 1997، 2002 حيث يلاحظ كما هو متوقع ارتفاع نسبة تكاليف التشغيل إلي إجمالي الدخل ببرنامج التمويل متناهي بالمقارنة للبنك، وعلي الرغم من هذا تزيد نسبة الربح إلي إجمالي الدخل عنها في البنك، وقد أشار العاملون بالبنك إلي أنه بينما تمثل المحفظة المالية بالبرنامج نسبة 5% من إجمالي محفظة البنك فإن نسبة الأرباح التي حققتها محفظة البرنامج تعادل 30% من إجمالي أرباح البنك، وقد يرجع هذا إلي انخفاض تكلفة رأس المال بالبرنامج بالنسبة للبنك حيث أن هناك جانباً كبيراً من الأموال المستخدمة في تمويل المشروعات متناهية الصغر قد حصل عليها لبنك كمعونات من جهات أجنبية مثل هيئة المعونة الأمريكية وهيئة المعونة الكندية واليونيسيف ومؤسسة فورد كما سبقت الإشارة.

جدول رقم (8)

أرباح البنك الوطني للتنمية وبرنامج تمويل المشروعات متناهية الصغر

الدخل	البنك %	برنامج الإقراض متناهي الصغر %	البنك %	برنامج الإقراض متناهي الصغر %
تكاليف رأس المال (تقديري)	66.6%	34.8%	72.3%	18.7%
تكاليف التشغيل	17.5%	28.5%	12.8%	44.5%
مخصصات قروض	8.6%	10.00%	6.5%	17.2%
التكاليف الإدارية (تقديرية)	-	12-10%		
الربح قبل الضرائب	7.3	14.7	16.7%	19.6%

Source : Iqbal Farouk, and Nagwa Riad, "Commercial Microfinance in Egypt, the Case of National Bank for Development, world Bank, 2004.

- (1) Source : Iqbal, Farouk and Riad, 'Commercial Banking and Microfinance in Egypt: National Bank for Development', World Bank 2004.

ج- سعر الفائدة ونسبة السداد :

تفسر الخصائص التي يتمتع بها المشروع متناهي أسباب ارتفاع نسب السداد بالرغم من ارتفاع سعر الفائدة علي القروض، حيث يبلغ سعر الفائدة حوالي 31.9% في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة السداد من 99.2% عام 1998 إلي 99.5% عام 2003 ، جدول رقم (9) ، ويمكن تلخيص الخصائص المشار إليها فيما يلي :

أ- عدم تأثر الطلب علي غالبية السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات متناهية الصغر بفترات الكساد التي يمر بها الاقتصاد القومي، حيث أنها تعتبر سلع وخدمات أساسية بالنسبة للمستهلك ومن ثم فإن مرونة الطلب الدخلية عليها منخفضة.

ب- انخفاض تكاليف إنتاج السلع والخدمات المذكورة بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها.

ج- انخفاض تكاليف الأجور بهذه المشروعات أيضاً حيث أنه غالباً ما يعتمد المشروع علي مجهود أفراد الأسرة والتي تكون تكلفة فرصتها البديلة منخفضة جداً وقد تقترب من الصفر عند ارتفاع معدلات البطالة.

وعلي هذا فإنه يمكن القول بأن درجة المخاطرة التي تحيط بالمشروعات متناهية الصغر تعتبر متدنية وقد لا تتعرض للمخاطرة، وذلك بالمقارنة للمشروعات الأخرى الصغيرة أو المتوسطة.

جدول رقم (9)
سعر الفائدة ونسب السداد

المؤشر	الوصف	1998	2003
سعر الفائدة	يبلغ سعر الفائدة 16% بالإضافة إلي 3% تكاليف انتقال لقرض لمدة 6 شهور ، وبهذا يبلغ سعر الفائدة شاملاً تكاليف الانتقال 31.88% ويتم سداد الفائدة المستحقة أسبوعياً أما أقساط القرض فيتم سدادها علي أقساط حسب نوع المشروع.		
نسب السداد		99.2%	99.5%

المصدر : البنك الوطني للتنمية ، بيانات غير منشورة ، يونيو 2005 .

د- العائد علي الأصول:

يعتبر معدل العائد علي الأصول مؤشراً جيداً للحكم علي الاستمرارية المالية لأي مشروع اقتصادي وقد بلغ هذا العائد 8.1% عام 2000 انخفض إلي 9.1% عام 2004.

ويرجع هذا إلي انخفاض الحد الأعلى للقرض إلي (3000) جنية، كما سبقت الإشارة، ومن ثم فقد أنخفضت الأرباح التي حققها البرنامج من (15.6) مليون جنية عام 2000 إلي (5.7) مليون جنية عام 2003 ثم ارتفعت إلي (28) مليون جنية عام 2004 ، عندما قام البنك بزيادة الحد الأدنى للقرض إلي (10000) جنية ، جدول رقم (10) والشكل رقم (4).

جدول رقم (10) العائد علي الأصول

السنة	صافي الربح (بالمليون جنية)	قيمة الأصول (بالمليون جنية)	العائد علي الأصول
2000	15.6	86.1	%18.1
2001	9.5	65.5	%14.5
2002	6.2	59.1	%10.5
2003	5.7	60.4	%9.4
2004	8.0	87.8	%9.1

المصدر : البنك الوطني للتنمية ، بيانات غير منشورة ، يونيو 2005 .

العائد على الأصول



7- تأثير البرنامج على الفقراء

يمكن قياس تأثير برنامج التمويل متناهي الصغر علي الفقراء بالتعرف علي التغير الذي طرأ علي مستواهم المعيشي ، ولا يوجد حتي الآن أي دراسة أو بيانات متكاملة يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد ، إلا أنه توجد بعض المؤشرات التي أمكن الوقوف عليها من دراسة عينة من المفترض أن 30% منهم قد أتاحوا فرص عمل جديدة ومستديمة للعاطلين ، 20% أتاحوا فرص عمل مؤقتة ، وبالنسبة للتغير في الدخل فقد أشار 60% من العينة إلي زيادة دخولهم بنسبة 50% بينما أوضح 11% منهم أن دخولهم قد ارتفعت بنسبة أقل من 50% ، بينما لم يحدث تغير في الدخل في 24% من العينة ، كذلك قام 9% من أفراد العينة بشراء محلاتهم و 5% قاموا بتوسيع محلاتهم⁽¹⁸⁾.

كذلك أوضحت المقابلة التي تمت مع عدد (5) من المستفيدين من البرنامج لعدة سنوات أن متوسط القرض الذي يحصل عليه العميل في المرة الواحدة تراوح بن (1248) جنية و (6124) جنية، وقد استخدمت غالبية هذه القروض في تمويل رأس المال العامل، كما ساهمت هذه القروض أيضا في توسيع المشروع، كذلك ترتب عي هذه القروض زيادة دخول جميع أفراد

(1) Source : Lqbal, Farouk and Riad, 'Commercial Banking and Microfinance in Egypt: National Bank for Development' op.cit.

الدراسة، وقد أنفق جانباً من هذه الزيادة علي تحسين مستوى المعيشة، وإعادة الاستثمار في المشروع.

الخلاصة

تم الاعتماد علي البيانات المتاحة من تجربة البنك الوطني للتنمية في مجال الإقراض متناهي الصغر في اختبار القروض الثلاثة التالية :

(أ) لا يمكن للبرنامج أن يصل إلي أكثر الطبقات فقراً بسبب ارتفاع التكاليف التي يتحملها البرنامج للوصول إلي هؤلاء الفقراء.

(ب) إذا تمكن البرنامج من الوصول إلي الطبقات الأكثر فقراً فإنه لا يمكنه تحقيق نتائج مالية تمكنه من الاستمرار.

(ج) إذا استطاع البرنامج أن يصل إلي الطبقات الأكثر فقراً وحقق في الوقت نفسه الاستمرارية المالية فإنه سوف يحمل هؤلاء الفقراء بالديون أو الأعباء المالية التي من شأنها ألا تؤدي إلي زيادة مستواهم المعيشي.

وقد أشارت المناقشة السابقة إلي عدم صحة هذه الفروض وبالتالي رفضها وبالإضافة إلي هذا فقد أشارت البيانات والدراسات المتاحة عن العديد من مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلي زيادة الوعي المصرفي لدي الفقراء وأنه يمكن لهذه المؤسسات أو البنوك تحقيق أرباح مجزية من هذا النشاط، كذلك أتضح استعداد الفقراء لتحمل أسعار فائدة مرتفعة علي القروض التي يحصلون عليها إذا قام البنك بالاستمرار في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر مع الاستجابة السريعة للقروض التي يطلبها العملاء، ومن ثم فإن الفجوة بين الطلب علي القروض والمعروض منها يمكن إغلاقها بزيادة مؤسسات التمويل التي تعمل في هذا المجال⁽¹⁹⁾.

(1) Bransdman, Judith and Laurence Hart, ' Making Microfinance Work in the Middle East and North Africa', Private and Financial Sector Development Group, Middle East and North Africa Region, World Bank, Washington, DC, 2000.

الحالة الدراسية رقم 2

مؤسسة الإقراض الجزئي

كاريتاس القدس – الأراضي المقدسة

د. فادي قطان وعيسى غريّب (*)

(*) د. فادي قطان: عميد كلية إدارة الأعمال في جامعة بيت لحم – فلسطين.
عيسى غريّب: مسؤول الإقراض في مؤسسة كاريتاس القدس

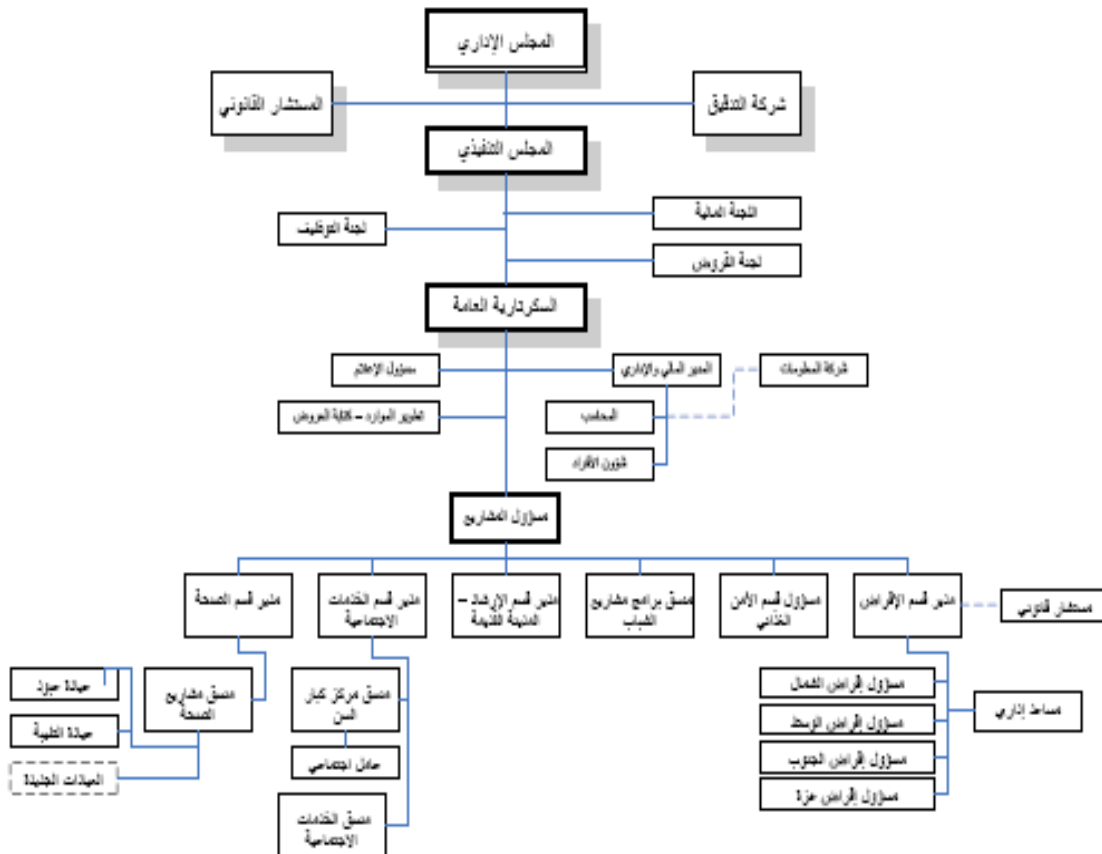
مقدمة

تقدم هذه الحالة الدراسية وصفاً لمؤسسة إقراض جزئي تقيم في مدينة القدس في فلسطين. تم تأسيس كاريتاس القدس عام 1967 في الأراضي المقدسة. تعتبر هذه المؤسسة مؤسسة تابعة للكنيسة الكاثوليكية في الأراضي المقدسة. وقد تأسست من أجل الاستجابة إلى الحالة الطارئة التي ظهرت بعد حرب الأيام الستة عند قيام إسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. أي عند احتلال مئات المدن والقرى الفلسطينية. فهذه المؤسسة هي مؤسسة غير حكومية تابعة للكنيسة.

تعتبر مؤسسة كاريتاس القدس عضوا في منظمة الكاريتاس العالمية والتي تمثل اتحادا يضم أكثر من 162 مؤسسة كاريتاس تعمل في أكثر من 200 دولة ومنطقة حول العالم. وكعضو في هذه المنظمة العالمية، يسعى كاريتاس القدس إلى تحقيق رؤية منظمته ألام والتي تتمثل في خلق حضارة من الحب. وتعمل مؤسسة الكاريتاس دون أي اعتبار للنوع أو الجنس أو العرق أو الديانة وتعتبر من اكبر الشبكات الإنسانية العالمية.

الهيكل التنظيمي

يمثل الشكل 1-1 الهيكل التنظيمي لمؤسسة كاريثاس القدس والمعمول به حالياً. يعتبر المقر الرئيس في مدينة القدس إضافة إلى عدد من المكاتب الفرعية في الكنائس المحلية الموزعة في مناطق متعددة تستخدم لتحصيل دفعات القروض ولمقابلة المقترضين المحتملين خلال النشاطات التي تهدف للالتقاء بالمجتمع. كما وتستخدم العيادات الخاصة بمؤسسة الكاريثاس كمكاتب فرعية أيضاً.



رسالة المؤسسة

رفع الفقر وترويج تطور الإنسان والعدالة الاجتماعية من أجل الشهادة للإيمان المسيحي وقيم الإنجيل المقدس.

فإن هذا العالم:

1. يعكس قدرة الله حيث تعم العدالة، والسلام، والحقيقة والحرية والوحدة.
2. حيث تعتبر كرامة الإنسان الذي خلق على صورة الله بأنها الأساس.
3. حيث لا يوجد أي استثناء، تمييز، عنف، عدم احتمال الغير، أو الفقر.
4. حيث يتم اقتسام خيرات الأرض من قبل الجميع.
5. حيث تعمل الخليقة كاملة نحو المصلحة العامة للأجيال القادمة،
6. حيث يجد كل إنسان، وبالأخص الفقراء والمهمشون والمضطهدون يجدون الأمل ويحافظون على كرامتهم الإنسانية كجزء من العالم.

عدد الموظفين

يعمل في قسم الإقراض مسؤولي الإقراض إضافة إلى محاسب غير متفرغ. ويكون مسؤولي الإقراض مسؤولين عن منح القروض الفردية. وبالإضافة إلى ذلك تقدم المؤسسة خدمات التدريب الفردي والمتابعة.

ويعتبر المصدر الأساسي للتمويل هو أعضاء اتحاد الكاريتاس الآخرين.

متوسط الشروط الخاصة بالقرض

على الفرد الذي يسعى للحصول على مساعدة مالية من خلال مؤسسة كاريتاس القدس أن يقدم كافة الوثائق الثبوتية وفقاً لآلية طلب القرض التي تتبناها المؤسسة. أي عليه أن يتقدم بطلب خطي يشرح فيه وضعه الاجتماعي والاقتصادي وحاجته للقرض. ويجب أن يتم تقديم شخصين مؤهلين ذوي مصدر دخل ثابت من أجل إتمام الطلب إضافة إلى ضمان الخصم بالمصدر في حالة عدم الوفاء بالقرض.

يقدم احد مسؤولي الإقراض بالبحث الميداني للتأكد من الهدف من القرض والحاجة له، كما ويساعد في دراسة جدوى تقرير الانتماء وتوصيات مسؤول الإقراض بأنهما أساس مناقشة الطلب من قبل لجنة مراجعة الطلبات المكونة من سبعة أشخاص.

تقوم اللجنة بمناقشة الطلب ويتم التوصل إلى القرار في غضون أربعة أسابيع من استلامه. ويتم إبلاغ مقدم الطلب عن قرار اللجنة إما كتابةً أو بواسطة الهاتف.

يدفع مقدم الطلب رسوم إدارية تتراوح من 6% - 7% ويعتمد ذلك على حجم القرض الموافق عليه. وتدفع هذه المبالغ مقدماً وتقسّم إلى قسمين:

1. تعطية مصاريف البرنامج التشغيلية
2. تتم رسملة 1% من هذا المبلغ ويعاد استثمارها في الصندوق الخاص بالبرنامج كمشاركة المجتمع المحلي فيه. وقد أقرت لجنة مراجعة الطلبات منذ عام 2003 إضافة الـ 1% هذه لاحتياطي صندوق الإقراض، وستبدأ المؤسسة بتحصيل مبلغ 10 دولار كرسوم لتقديم الطلب عن كل طلب تتم الموافقة عليه.

واعتماداً على مبلغ القرض الموافق عليه من قبل اللجنة، يوضح الجدول التالي الرسوم الإدارية، فترة السماح وفترة السداد:

فترة الوفاء	فترة السماح	الفائدة الفعلية	الفائدة الاسمية (رسوم إدارية تدفع مقدماً)	قيمة القرض
20 شهراً	2 Months	7.9%	6%	\$2,000 - 4,999
25 شهراً	2 Months	6.3%	6%	\$5,000 - 9,999
35 شهراً	3 Months	5.2%	7%	\$10,000 أكثر من

تستحق الدفعات في الأول من كل شهر كما هو موضح على الكمبيوتر و اتفاقية الإقراض. وعلى المستفيد والكفلاء أن يوقعوا على 20 - 35 كمبيالة تستحق كل منها في بداية كل شهر.

الطرق المستخدمة لتقييم مستوى فقر العميل:

تستخدم طرق سريعة وبسيطة لتقييم مستوى فقر العميل مثل المؤشرات المرئية للفقر (نوعية، المسكن)، إضافة إلى استبانة بسيطة غير رسمية. ويرى مسؤولي الإقراض والإدارة إن هذه الطرق البسيطة عملية وقليلة التكلفة.

يتم هذا التقييم مرتين، الأولى قبل تقديم القرض والثانية بعد منح القرض بخمسة أو ستة أسابيع. ذلك بالإضافة إلى استخدام معايير اختيار وضعتها لجنة مراجعة الطلبات من أجل اختيار المستفيدين.

معدل رصيد القرض للمقترض الواحد

كما هو موضح في رسالة المؤسسة، فإن مؤسسة الكاريثاس تقدم القروض الفردية دون الاحتفاظ بأي توفير أو ودائع من الناس. حيث يتم الحصول على الأموال المستخدمة في الإقراض من مصادر عدة أهمها أعضاء الاتحاد في العالم. وعليه، فإن المؤسسة لا تحتفظ بأي حساب توفير لديها.

تمنح مؤسسة الكاريثاس القروض لأسباب متعددة بما في ذلك مشاريع مولدة للدخل، الإسكان، الطوارئ والتعليم. ويظهر الجدول رقم 1-1 توزيع هذه القروض موضحاً معدل رصيد القرض الواحد في كل من السنوات الست الماضية:

الجدول 1-1 - معدل رصيد القرض لكل من السنوات الست الماضية

السنة	مولدة للدخل	إسكان	طوارئ	تعليم	المعدل
1999	\$2,322.2	\$1,683.9	\$2,012.1	\$1,629.8	\$1,912.0
2000	\$2,092.5	\$1,672.2	\$1,698.4	\$1,588.6	\$1,763.0
2001	\$2,073.4	\$1,701.4	\$1,830.7	\$1,382.8	\$1,747.1
2002	\$2,261.9	\$1,902.3	\$1,929.0	\$1,513.9	\$1,901.8
2003	\$2,305.8	\$1,745.7	\$2,099.0	\$1,075.1	\$1,806.4
2004	\$2,332.4	\$1,846.2	\$1,706.8	\$1,523.3	\$1,852.2
المعدل	\$2,231.37	\$1,758.62	\$1,879.36	\$1,452.26	\$1,830.40

توزيع المقترضين

على الرغم من أن سجلات المؤسسة لا تقدم معلومات كافية للمساعدة على تحديد خط الفقر للمقترضين والمستفيدين إلا أنها تحتوي على بعض المعلومات المفصلة حول الفئات المستهدفة لهذه القروض. كما ويلاحظ عدم وجود مستفيدين أميين في هذه المؤسسة. يبين الجدول 1-2 أدناه توزيع المستفيدين حسب الجنس أما الجدول 1-3 فيوضح توزيعهم حسب مكان السكن _ الريف أو المدينة.

الجدول 2-1 - توزيع المستفيدين حسب الجنس (F= أنثى، M= ذكر)

نوع القرض		1999				2000				2001			
		#		%		#		%		#		%	
		F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M
مولد للدخل	جاري	16	84	16%	84%	9	37	20%	80%	0	9	0%	100%
	تراكمي	45	231	16%	84%	48	223	18%	82%	30	221	12%	88%
إسكان	جاري	21	62	25%	75%	14	36	28%	72%	6	20	23%	77%
	تراكمي	31	170	15%	85%	39	156	20%	80%	37	140	21%	79%
طوارئ	جاري	5	22	19%	81%	4	7	36%	64%	2	10	17%	83%
	تراكمي	15	63	19%	81%	15	59	20%	80%	13	63	17%	83%
تعليم	جاري	5	10	33%	67%	3	6	33%	67%	1	5	17%	83%
	تراكمي	10	22	31%	69%	11	22	33%	67%	9	23	28%	72%
		2002				2003				2004			
		#		%		#		%		#		%	
		F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M
مولد للدخل	جاري	3	23	12%	88%	2	20	9%	91%	1	19	5%	95%
	تراكمي	35	225	13%	87%	36	231	13%	87%	34	220	13%	87%
إسكان	جاري	4	26	13%	87%	10	28	26%	74%	11	38	22%	78%
	تراكمي	32	145	18%	82%	32	161	17%	83%	35	165	18%	83%
طوارئ	جاري	2	7	22%	78%	0	8	0%	100%	2	3	40%	60%
	تراكمي	16	66	20%	80%	12	60	17%	83%	14	64	18%	82%
تعليم	جاري	2	4	33%	67%	1	1	50%	50%	3	1	75%	25%
	تراكمي	11	24	31%	69%	10	31	24%	76%	11	18	38%	62%

الجدول 3-1 – توزيع المستفيدين حسب منطقة السكن (R = قرية، U = مدينة)

نوع القرض		1999				2000				2001			
		#		%		#		%		#		%	
		R	U	R	U	R	U	R	U	R	U	R	U
مولد للدخل	جاري	22	78	22%	78%	16	30	35%	65%	7	14	33%	67%
	تراكمي	56	220	20%	80%	40	231	15%	85%	45	206	18%	82%
إسكان	جاري	24	59	29%	71%	19	31	38%	62%	5	21	19%	81%
	تراكمي	76	125	38%	62%	85	110	44%	56%	79	98	45%	55%
طوارئ	جاري	18	9	67%	33%	2	9	18%	82%	0	12	0%	100%
	تراكمي	4	74	5%	95%	6	68	8%	92%	4	72	5%	95%
تعليم	جاري	2	13	13%	87%	0	9	0%	100%	0	6	0%	100%
	تراكمي	3	29	9%	91%	3	30	9%	91%	2	30	6%	94%
		2002				2003				2004			
		#		%		#		%		#		%	
		R	U	R	U	R	U	R	U	R	U	R	U
مولد للدخل	جاري	9	17	35%	65%	5	17	23%	77%	4	16	20%	80%
	تراكمي	42	218	16%	84%	44	223	16%	84%	45	209	18%	82%
إسكان	جاري	9	21	30%	70%	8	30	21%	79%	16	33	33%	67%
	تراكمي	69	108	39%	61%	71	122	37%	63%	74	126	37%	63%
طوارئ	جاري	0	9	0%	100%	2	6	25%	75%	0	5	0%	100%
	تراكمي	4	78	5%	95%	5	67	7%	93%	5	73	6%	94%
تعليم	جاري	2	3	40%	60%	1	1	50%	50%	1	3	25%	75%
	تراكمي	3	32	9%	91%	2	39	5%	95%	3	26	10%	90%

نسبة كبيرة من القروض الممنوحة لأغراض توليد الدخل كانت موجهة نحو إنشاء مشاريع صغيرة جديدة. يلخص الجدول 4-1 نسبة أولئك الذين يستخدمون القروض لبدء مشاريعهم للمرة الأولى كنتيجة للحصول على القرض.

جدول 4-1 - المستفيدون مؤسسو المشاريع الصغيرة للمرة الأولى

نسبة القرض المستخدم لإنشاء مشروع جديد	سنة منح القرض
86.96%	1999
88.56%	2000
87.65%	2001
94.23%	2002
74.91%	2003
82.68%	2004

كما أشير له سابقاً، وكما يوضح الملحق لهذه الحالة الدراسية، فإن البيئة السياسية تعتبر عاملاً أساسياً يؤثر على تحصيل القروض. ففي السنوات ما بعد عام 2000، يلاحظ أن هناك انخفاضاً في كل من الكفاية المالية والتشغيلية بسبب النقص في الإيرادات. إن هذه هي الحقيقة على الرغم من أن عدد القروض الفاعلة بقي في نفس مستواه السابق لعام 2000. يوضح الجدول 5-1 عدد القروض الفاعلة في السنوات الست الأخيرة ويتبعه كل من الجدول 6-1 والجدول 7-1 ليلخصاً كل من الكفاية التشغيلية والكفاية المالية على التوالي.

الجدول 5-1 عدد القروض الفاعلة في السنوات الست الأخيرة

عدد القروض الفاعلة	السنة
587	1999
573	2000
536	2001
554	2002
573	2003
561	2004
564	Average

الجدول 6-1 – الكفاية التشغيلية

السنة	الدخل	الفوائد الدائنة على حسابات البنوك	1%	المساهمة	التكاليف التشغيلية	مجموع الاحتياطيات	الكفاية التشغيلية
1999	\$40,348	\$10,722	\$8,050	\$0	\$36,495	\$0	139.94%
2000	\$23,995	\$23,806	\$4,772	\$2,721	\$33,695	\$0	133.79%
2001	\$13,522	\$7,595	\$2,604	\$0	\$38,425	\$0	54.96%
2002	\$16,343	\$5,124	\$3,219	\$0	\$39,351	\$0	54.55%
2003	\$15,105	\$4,942	\$0	\$0	\$39,074	\$2,941	47.71%
2004	\$16,250	\$3,917	\$0	\$0	\$39,173	\$3,250	47.54%

الجدول 7-1 – الكفاية المالية

السنة	الدخل	الفوائد الدائنة على حسابات البنوك	1%	المساهمة	التكاليف التشغيلية	مجموع الاحتياطيات	التكاليف المالية*	الكفاية المالية
1999	\$40,348	\$10,722	\$8,050	\$0	\$36,495	\$0	\$100	139.55%
2000	\$23,995	\$23,806	\$4,772	\$2,721	\$33,695	\$0	\$100	133.39%
2001	\$13,522	\$7,595	\$2,604	\$0	\$38,425	\$0	\$100	54.82%
2002	\$16,343	\$5,124	\$3,219	\$0	\$39,351	\$0	\$100	54.41%
2003	\$15,105	\$4,942	\$0	\$0	\$39,074	\$2,941	\$100	47.60%
2004	\$16,250	\$3,917	\$0	\$0	\$39,173	\$3,250	\$100	47.43%

يمثل الدخل المشار إليه في الجدولين 6-1 و 7-1 إلى 5% يتم تحميلها إلى أرصدة القروض القائمة. أما إيرادات الفوائد فهو عبارة عن الفوائد الدائنة التي تضيفها البنوك إلى حسابات الكاريتاس المودعة في البنوك. وقد قررت الإدارة في عام 2003 استخدام 1% من الأموال المحصلة لتغطية الديون المعدومة. أما قبل ذلك التاريخ فقد استخدمت هذه النسبة وأعيدت رسملتها لمنح قروض جديدة.

أما بالنسبة إلى التكاليف التشغيلية، فيلخص الجدول 8-1 تكاليف إدارة العمليات في مكاتب كاريتاس القدس.

الجدول 8-1 - التكاليف التشغيلية

السنة	الرواتب	مصاريف أخرى	مصاريف المركبات	المجموع
1999	31,395.00	4,300.00	800.00	36,495.00
2000	31,395.00	1,300.00	1,000.00	33,695.00
2001	34,125.00	1,000.00	3,300.00	38,425.00
2002	37,537.50	800.00	1,013.00	39,350.50
2003	37,537.50	800.00	736.00	39,073.50
2004	37,537.50	800.00	835.00	39,172.50

إن الوضع السياسي الحالي والتراجع الاقتصادي في الدولة يزيد من الأعباء وينعكس ذلك على الزيادة في حجم المحافظ الخطرة في السنوات ما بعد الانتفاضة الثانية وزيادة في نسبة الديون المتأخرة في الوقت ذاته. ويظهر ذلك واضحاً في الجدول 9-1 والجدول 10-1.

جدول 9-1 - المحافظ الخطرة

	مولدة الدخل	إسكان	طوارئ	تعليم	المعدل
1999	6.97%	6.06%	7.22%	5.00%	6.31%
2000	12.90%	10.03%	12.01%	7.85%	10.70%
2001	20.72%	15.90%	17.35%	15.54%	17.38%
2002	21.57%	17.42%	19.84%	18.93%	19.44%
2003	21.63%	17.74%	22.90%	22.51%	21.19%
2004	22.50%	16.03%	25.63%	20.42%	21.15%

جدول 10-1 - نسبة المتأخر من الديون

	مولدة الدخل	إسكان	طوارئ	تعليم	المعدل
1999	8.72%	6.74%	9.16%	0.00%	6.16%
2000	13.40%	9.59%	10.14%	0.00%	8.28%
2001	18.83%	12.72%	17.07%	3.20%	12.96%
2002	23.20%	15.96%	24.49%	14.38%	19.51%
2003	22.65%	14.64%	24.39%	13.31%	18.75%
2004	20.95%	12.91%	22.77%	11.61%	17.06%

من أجل إعطاء القارئ بعض العمق في نشاطات مؤسسة كاريثاس القدس، نصف فيما يلي ثلاثة من المستفيدين، وقد تمت الملاحظة من الزيارات للمواقع الثلاث أن الوضع السياسي وعدم الاستقرار وعدم التأكد في البيئة المحيطة هي عوامل رئيسية تحرم المشاريع الصغيرة من النمو والتوسع. فقد

تم منح القروض الثلاث اللاحقة في مراحل سياسية مختلفة. كما ويبين ملحق هذه الدراسة بعض المعلومات المفيدة للقارئ حول اثر الوضع السياسي على نشاطات الكاريتاس.

الحالة رقم 1

مشغل أعمال يدوية لخشب الزيتون

إن الصناعات اليدوية موجودة في فلسطين منذ عصور. فإن معظم الإنتاج يتم توزيعه في محلات التحف الشرقية في السوق المحلي من اجل بيعه إلى السائحين والحجاج. ولم تولي هذه الصناعة أي اهتمام لقطاع التصدير.

معلومات حول المستفيد	
الموقع	بيت ساحور
الحالة الاجتماعية	متزوج
العمر/الجنس	34 سنة /ذكر
التعليم	الثانوية العامة
أفراد معالين في الأسرة	4 أطفال والزوجة
معالين آخرين	والدة المالك الطاعنة في السن
المصدر الرئيس للدخل	مشغل خشب الزيتون والصدف
مصادر دخل أخرى	يعمل المالك كنادل في بطيركية الروم مقابل 400 دولار شهريا
مستوى المعيشة	جيد – المسكن ملك

معلومات حول المشروع قبل الحصول على القرض	
الموقع	بيت ساحور
الإنتاج	خشب الزيتون والصدف
راس المال	3500 دولار أمريكي
نوع المشروع	مستمر/يعمل في الإنتاج

الهدف من القرض هو شراء 50 كغم من الصدف الأصلي من اجل استخدامه في الصناعة اليدوية. وقد تم الدخول في هذا الاستثمار استعدادا لاستقبال اليوبيل المتوقع.

شروط القرض	
القرض الموافق عليه	3000 دولار
فترة السداد	20 شهرا
فترة السماح	شهرين
الرسوم الإدارية	6%
تاريخ منح القرض	أكتوبر 1999 (قبل بدء الانتفاضة الثانية)

الأثر المترتب على القرض

- في النصف الأول من العام 2000، ارتفع صافي الربح للمشغل مما يقارب 3000 شيكل (حوالي 730 دولار) إلى ما يزيد عن 920 دولار.

- توسعت قنوات التوزيع وتجاوزت حدود مدينة بيت لحم لتغطي مناطق أخرى مثل القدس والناصرية.
- وفر المشغل فرصة عمل بدوام جزئي.
- تم الوفاء بالقرض كاملاً على الرغم من بدء الانتفاضة الثانية. غير أنه تبين عند الزيارة لأغراض المتابعة في عام 2002 أن المشغل قد أغلق حيث أن صاحبه قد استنفذ رأسماله. ويعمل المالك حالياً كعامل باجر يومي لدى أحد المشاغل الكبرى في بيت لحم.
- أما اليوم، وبالاعتماد على تقديرات اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية، فإنه يتم توزيع قرابة 70% من إنتاج خشب الزيتون في السوق المحلي. أما الكمية المتبقية (30%) فيتم تصديرها إلى الخارج بواسطة تجار إسرائيليين عن طريق المنتجين الكبار والبيع الشخصي في الكنائس والمحال في الدول المتعددة.

الحالة رقم 2

مشغل لصناعة العلب البلاستيكية للمجوهرات.

المستفيد	
الموقع	رام الله / الضفة الغربية
الحالة الاجتماعية	متزوج
العمر/الجنس	34 سنة / ذكر
التعليم	المدرسة الإعدادية
أفراد معالين في الأسرة	5 أبناء والزوجة
معالين آخرين	والدة المالك الطاعنة في السن
المصدر الرئيس للدخل	المشغل الخاص بصناعة العلب البلاستيكية
مصادر دخل أخرى	لا يوجد
مستوى المعيشة	حيد - المسكن ملك

معلومات حول المشروع مثل الحصول على القرض	
الموقع	البيرة / المنطقة الصناعية في رام الله
المشروع	مشروع للصناعة البلاستيكية
راس المال	32000 دولار أمريكي
نوع المشروع	مستمر/يعمل في الإنتاج

أهداف القرض:

1. شراء ثلاثة قوالب جديدة من أجل التنويع في الإنتاج من أجل مقابلة الزيادة في الطلب.
2. من أجل المنافسة في سوق يدخله علب بلاستيكية مستوردة.

شروط القرض	
القرض الموافق عليه	4000 دولار
فترة السداد	20 شهرا
فترة السماح	شهرين
الرسوم الإدارية	6%
تاريخ منح القرض	نوفمبر 1999 (قبل بدء الانتفاضة الثانية)

الأثر المترتب على القرض

- لا زال هذا القرض قائما – متأخر 20% - وقد تمت إعادة جدولته مرتين
- مواجهة منافسة ضارية من العلب المشابهة المستوردة من الصين.
- ما زال المستفيد يعمل لإرضاء حاجة الزبائن.
- لا يوجد أية زيادة في حجم الإنتاج.
- يستخدم ما نسبته 50% من الطاقة الإنتاجية.
- واجه المشروع خسائر مباشرة وغير مباشرة للمخزون من المواد والسلع الجاهزة كنتيجة مباشرة لإطلاق النار الإسرائيلي عند اجتياح المدينة.

الحالة رقم 3

معرض ومحل للأثاث

المستفيد	
الموقع	بيت لحم
الحالة الاجتماعية	أعزب
العمر/الجنس	23 سنة / ذكر
التعليم	درجة جامعية في إدارة الأعمال
أفراد معالين في الأسرة	لا يوجد
معالين آخرين	أخ وأبوين
المصدر الرئيس للدخل	المشروع
مصادر دخل أخرى	لا يوجد
مستوى المعيشة	متوسط

معلومات حول المشروع مثل الحصول على القرض	
الموقع	بيت لحم
المشروع	بيع الأثاث
راس المال	15000 دولار
نوع المشروع	مستمر/يعمل في البيع
تاريخ منح القرض	2003/5/14

أهداف القرض

1. استكمل إعادة تجميل الموقع
2. شراء مخزون الأثاث

شروط القرض	
القرض الموافق عليه	10000 دولار
فترة السداد	35 شهرا
فترة السماح	3 شهور
الرسوم الإدارية	7%
تاريخ منح القرض	2003/5/14

الأثر المترتب على القرض

- يتم تسديد الدفعات حسب الجدول.
- قام المستفيد بتوسيع المساحة لتشمل 100 متر مربع إضافة إلى 150 متر مربع موجودة سابقا.
- فتح فرصتين للعمل - رجال مبيعات - بعد الحصول على القرض، فقد كان المستفيد قبل الحصول على القرض يقوم بكافة الأعمال بمفرده.
- شارك المستفيد في مساقين للمهارات الإدارية في احد المعاهد التدريبية في بيت لحم: وكان تركيز هذه المساقات على التسويق.
- يساعد هذا المشروع على رفع الوضع المالي للمستفيد
- استطاع المستفيد بنجاح شراء كميات كبيرة من الأثاث من مصادر متنوعة بأسعار منخفضة وقد عمل على إعادة استثمار الأرباح في توسيع المشروع.
- قد واجه المستفيد في كثير من الأحيان بعض الصعوبات في السيولة النقدية بسبب صعوبة التحصيل. إن هذا يعود بشكل رئيسي إلى البيئة القانونية والتشريعية في هذا المجال.

الملحق

من أجل فهم المناقشات السابقة، أقدم هنا شرحاً للصعوبات والتحديات التي يواجهها برنامج الإقراض في مؤسسة كاريتاس القدس بشكل يومي خلال العمل في الضفة الغربية.

البيئة التشغيلية

- الزيادة في مستوى فقر الشعب الفلسطيني بسبب الوضع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي.
- التراجع الاقتصادي قد أثر على كافة القطاعات الفلسطينية مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة تسمى الفقراء الجدد.
- بلغت نسبة البطالة حوالي 22.35 في الضفة الغربية و 36.8% في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2004.

مصدر المعلومات: دائرة الإحصاء المركزي الفلسطيني، المؤتمر الصحفي حول نتائج البحث في القوى العاملة (تموز – أيلول 2004) الفصل، الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات – البنك الدولي 23/حزيران/2004.

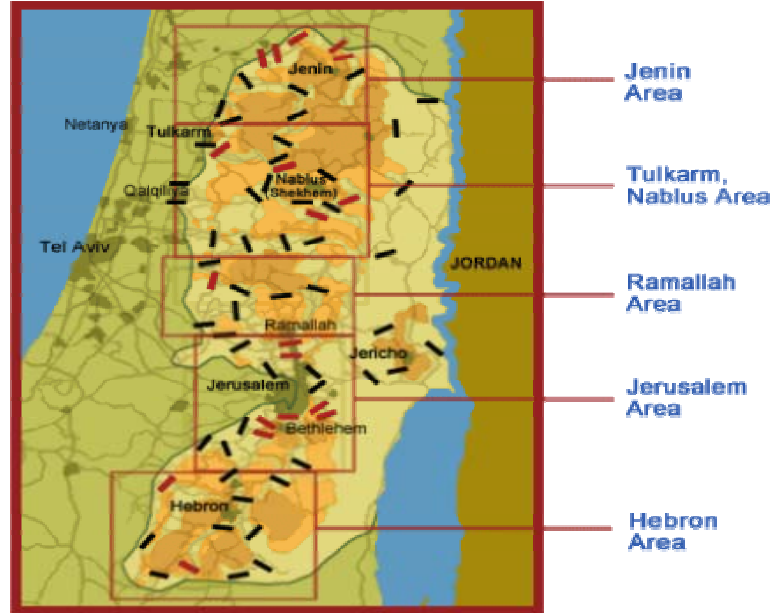
وقد تأثرت أعمال كاريتاس القدس للأسباب التالية:

- إن إغلاق المناطق الفلسطينية وعزلها عن بعضها جعل الدخول والخروج منها صعباً أو مستحيلاً في بعض الأحيان.
- يتم ضياع ساعات طويلة من الانتظار على الحواجز أو استخدام طرق التفافعية طويلة ثم فتحها لتسهيل حركة المستوطنين الإسرائيليين.

تبعد مدينة بيت لحم فقط 10 كم عن القدس. وقد كان الوقت اللازم للتنقل فيما بينها في الظروف الطبيعية لا يتعدى 15 دقيقة. تحتاج اليوم (إذا كنا محظوظين) بين 30 – 45 دقيقة. أما طريق العودة من بيت لحم إلى القدس فتستغرق من 1 – 2 ساعة حيث يتم فحص المركبة بدقة من قبل الجنود على الحواجز حيث أننا نكون متوجهين إلى القدس – إسرائيل.

The Main Checkpoints

- Green Line
- Checkpoints
- Checkpoints monitored by Machsomwatch
- Israel
- West Bank
- Area "B"
- Area "A"
- Cities



الجزء الشمالي من الضفة الغربية

من أجل الدخول إلى المناطق الشمالية في الضفة الغربية (مثل مدينة الزبادة في جنين) نحتاج دوما للحصول على تصريح. من الجنود الإسرائيليين. وذلك بعد إعطائهم كافة البيانات الدقيقة مثل رقم لوحة المركبة، اسم السائق والمسافرين... الخ. وبعد إصدار التصريح وفي كثير من الحالات وبعد السفر لمدة طويلة والوصول إلى الحاجز العسكري عند مدخل جنين يرفض الجنود السماح لنا بالدخول بحجة الأمن.

إن هذه المشكلة بالطبع تصعب علينا الأمر دوما وتحول دون قيامنا بالزيارات الميدانية لزيارة المستفيدين أو



لتحصيل القروض منهم. كما وتجعل من الصعب أو المستحيل على عملائنا الخروج من قريتهم لتسديد القرض أو الحصول على قرض جديد.

جدار الفصل يسبب صعوبات إضافية لعملائنا وللفلسطينيين بشكل عام في التجارة والتبادل بين المدن والقرى. فان فترات حظر التجول الطويلة والهجمات المستمرة تسببت في فقدان العديد من العملاء لمشاريعهم أو أحيانا لأفراد عائلاتهم. فبالطبع تعتبر الخسائر الإنسانية من هذه المعاناة غير محصورة وغير قابلة للقياس كما وان التكلفة الاقتصادية عالية جدا.

وقد دفع ذلك كله مؤسسة كاريتاس القدس إلى زيادة التركيز على النشاطات الخارجية مما يزيد من المخاطر الأمنية على الموظفين من الجانبين. وعليه أصبح من الضروري تطوير بعض أساليب الأمن خاصة عند القيام بالزيارات الميدانية لتحصيل الدفعات – حيث يعرف الجميع متى وأين يتم الدفع- مما يخلق احتمالات للسرقة، أو الأذى أو حتى قتل احد الموظفين. إضافة إلى أن عمل المؤسسة في منطقة صدام حيث تتوفر الأسلحة والبنادق والقنابل اليدوية.

وعليه، فان من الضروري تشجيع الموظفين أن يكونوا متيقظين دوما وان لا يتبعوا نمطا واحدا من السلوك. فمثلا يتم استخدام مكاتب بقرب مراكز الشرطة. ففي مدينة بيت لحم مثلا يتم استخدام مكتب رئيس الكهنة في داخل كنيسة المهد. أما في رام الله فيتم استخدام مكتب قريب من البنك حيث يتم إيداع المبالغ النقدية مباشرة. كما ويتم تحديد أيام مختلفة من الأسبوع من اجل إعطاء القروض أو تحصيل الدفعات.

ومن اجل منع فقدان روح الهدف التي قد يصاب بها المنتفعين الذين خسروا أعمالهم فإننا نبذل جهدنا في دعمهم من اجل الحفاظ على مقدرتهم على السيطرة. كما ونحاول إعطائهم الشعور بان الظروف ستتحسن وان عدم الوفاء بالالتزام سيعيق إمكانية حصول المستفيد على قرض مستقبلي.

إن التحصيل من العملاء غير القادرين بسبب وقف العمل أو بسبب تدمير مشروعاتهم قد تمت إعادة جدولتها، كما وتم تقسيم مبلغ كل كمبيالة على كمبيالتين. إن هذا يعني زيادة أعباء الموظفين في متابعة التحصيل من كل من العملاء.

وعند سؤال بعض المنتفعين عن أسباب عدم الوفاء تكون الإجابة رغبة البعض بالاحتفاظ بالسيولة النقدية لأغراض الاستخدامات المستقبلية بسبب عدم التأكد أو لان الانتفاضة تعتبر ببساطة عذرا جيدا لعدم الوفاء.

على الرغم من ذلك، فان المؤسسة قد أكدت مرارا على ضرورة الوفاء بالالتزامات وكانت قاسية جدا في التعامل مع العملاء القادرين على الوفاء. غير أن تحصيل الديون القديمة والحديثة سيصبح أمرا في غاية الصعوبة في حال استمرار العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة أو زادت حدته.

وقد عملت مؤسسة الكاريتاس على استحداث صندوق دعم الديون المعدومة الذي يستخدم لتغطية القروض التي ليس من الممكن تحصيلها بسبب الوفاة أو بسبب تدمير المشروع الناتج عن الوضع الراهن.

الجمهور الغاضب

إن العمل اليومي يدفعنا إلى التعامل مع مقدمي الطلبات الغاضبين بسبب عدم الموافقة على طلباتهم. ففي الكاريثاس هناك توجه للابتعاد عن منح قروض لمشاريع تعتمد على العمل في إسرائيل ويتم التركيز على تلك المشاريع الموجهة للأسواق المحلية. كما وأصبحت المؤسسة أكثر صرامة في إجراءات اختيار المنتفعين.

ولسوء الحظ، فإن المؤسسة تحاول أن تعد نفسها للتعامل مستقبلاً مع جيل فلسطيني نشأ في ثقافة القتال المسلح والعنف.

كما وتواجه المؤسسة أمراً آخر عند التعامل مع المنتفعين وهو الخلط بين مفهومي المنحة والقرض وذلك بسبب انتشار العديد من البرامج الإنسانية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

تقييم الأثر المترتب على القروض

"سيدي، عم تبحث تحت الضوء؟"

"المفاتيح"

"لماذا؟ هل فقدتها هنا؟"

"لا، قد فقدتها في الجانب الآخر"

"إذا لماذا لا تبحث عنها هناك؟"

"لأن الضوء أفضل هنا"

إنها دعاية قديمة إلا أنها تعكس واقع قياس أثر القروض على المنتفعين في فلسطين. فإن الإقراض الجزئي وجد أصلاً من أجل رفع الفقر. إلا أنه وبسبب الظروف الحالية أصبح من الصعب قياس ما إذا أصبح العملاء أقل أو أكثر فقراً بسبب الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

عدم تطبيق القانون

إن عدم وجود نظام قضائي وقانوني فاعل يعيق عمل المؤسسة.

المقدرة على الاستمرار

لقد أثرت الانتفاضة على الوضع المالي لبرنامج الإقراض غير أن حجم الأضرار غير واضح كما ولا يمكن تحديد الزمن الذي تحتاجه للخروج من الوضع الحالي. إن العودة إلى الوضع الطبيعي ممكنة في حالة الهدوء السياسي. أما استمرار الوضع الراهن لما بعد 2005 فسيؤدي إلى أثر سلبي طويل الأجل.

الحالة الدراسية رقم 3

دور مؤسسات التمويل الأصغر في التنمية الريفية في فلسطين

د. شريف أبو كرش^(*)

(*) أستاذ التمويل والمؤسسات المالية المساعد، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية التمويل والإدارة، جامعة الخليل. وأبو كرش ممنون جداً للعديد من الأشخاص الذين ساعدوا ودعموا وشجعوا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وبخاصة جامعة الخليل-فلسطين وجامعة تورينو – إيطاليا. لهم مني جميعاً كل التحية والاحترام.

فلسطين وخلفيتها

الموقع:

إن موقع فلسطين في وسط العالم العربي وعلى الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط جعلها محط أطماع المستعمرين، حيث وقعت تحت الانتداب البريطاني منذ عام 1917م ولغاية عام 1948، كما وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية منذ 1948 ولغاية 1993 بعد اتفاقية أوسلو.

الاقتصاد

لقد نتج عن الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 شل الاستثمارات الداخلية والخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة وتقيدت حركة التجارة بالإضافة إلى مصادرة الأراضي والمياه وأصبح النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة رهن الأوضاع السياسية والأمنية الإسرائيلية وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي حيث تم فرض العديد من التشوهات الاقتصادية مما نتج عنه تراجع ملحوظ في البنية التحتية والخدمات وإهمال وتقريغ المؤسسات الوطنية.

المساحة والسكان

تبلغ المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة 6207 كم² منها 5842 كم² هي مساحة الضفة الغربية و 365 كم² مساحة قطاع غزة، ويبلغ مجموع السكان 4.077.981 نسمة منهم 2.568.149 نسمة في الضفة الغربية و 1.509.832 نسمة في قطاع غزة وذلك لعام 2005.

التوقعات السكانية حسب المحافظة 1997-2005

قطاع غزة	الضفة الغربية	المناطق الفلسطينية	السنة
1.017551	1.822.717	2.840.268	1997
1.063.324	1.895.254	2.958.578	1998
1.112.597	1.972.283	3.084.880	1999
1.167.359	2.057.145	3.224.504	2000
1.229.250	2.152.501	3.381.751	2001
1.299.403	2.260.596	3.559.999	2002
1.364.733	2.356.810	3.721.543	2003
1.436.065	2.461.637	3.897.702	2004
1.509.832	2.568.149	4.077.981	2005

Cities and Towns in Palestine



القوى العاملة

نسبة البطالة حسب الجنس وسنوات الدراسة (1998-2002 %)

سنوات الدراسة والجنس	1998	1999	2000	2001	2002
ذكور					
0	10.0	9.3	11.9	22.4	29.2
1-6	16.3	13.4	17.6	33.8	41.3
7-9	15.0	12.4	15.9	31.1	38.9
10-12	15.0	11.7	14.7	28.9	34.9
13 ⁺	10.9	8.8	9.3	14.1	17.5
مجموع الإناث	14.4	11.6	14.4	27.3	33.5
0	2.3	1.1	0.3	0.7	2.2
1-6	4.7	3.2	3.2	5.2	7.6
7-9	10.5	6.3	7.8	8.7	12.7
10-12	16.5	11.6	8.0	7.7	18.2
13 ⁺	23.5	21.9	21.9	22.2	22.5
مجموع كلا الجنسين	15.2	13.0	12.3	14.1	17.1
0	6.9	5.4	5.7	12.2	17.4
1-6	15.2	12.2	16.0	31.1	37.9
7-9	14.7	11.9	15.3	29.8	37.3
10-12	15.1	11.7	14.0	27.4	33.6
13 ⁺	14.1	12.5	12.8	16.3	18.9
المجموع	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3

نسبة التوزيع السكاني لعمر 15 عام وأكثر حسب القوى العاملة والمحافظة، 2002.

المحافظة	القوى العاملة	خارج القوى العاملة	المجموع	العمالة	البطالة	المجموع
المناطق الفلسطينية	38.1	61.9	100	68.7	31.3	100
الضفة الغربية	40.0	60.0	100	71.8	28.2	100
قطاع غزة	34.5	65.5	100	62.0	38.0	100
Unemployed (According to the Relaxed Definition)						
المناطق الفلسطينية	44.6	55.4	100	58.8	41.2	100
الضفة الغربية	46.3	53.7	100	61.9	38.1	100
قطاع غزة	41.2	58.8	100	51.9	48.1	100

التعليم

مؤشرات التعليم العالمي 1997/1998 - 2001/2002

المؤشر	السنة الدراسية				
	97/98	98/99	99/00	00/01	01/02
طلبة الجامعات					
ذكور	29.546	33.548	35.696	40.220	43.844
إناث	22.881	27.298	30.354	35.359	39.564
كلا الجنسين	52.427	60.846	66.050	75.579	83.408
خرجي الجامعات					
ذكور	3.328	4.449	4.717	5.408	-
إناث	2.995	3.931	3.587	5.386	-
كلا الجنسين	6.323	8.380	8.304	10.794	-
مدرسي الجامعات					
ذكور	1.489	1.579	1.666	2.045	1.817
إناث	235	215	238	294	250
كلا الجنسين	1.724	1.794	1.904	2.339	2.067
طلبة كليات المجتمع					
ذكور	1.949	2.533	2.388	2.129	2.399
إناث	2.350	2.903	2.769	2.835	2.914
كلا الجنسين	4.299	5.436	5.157	4.964	5.313
خريجي الكليات					
ذكور	798	722	797	1.140	-
إناث	1.167	1.058	1.207	1.204	-
كلا الجنسين	1.965s	1.780	2.004	2.344	-
مدرسي الكليات					
ذكور	175	240	269	286	311
إناث	80	89	113	106	128
كلا الجنسين	255	329	382	392	439

المنظمات غير الحكومية الأجنبية في فلسطين

يتراوح عدد المنظمات غير الحكومية المحلية بين (950-2500)، أما الأجنبية فتعد بالعشرات، الأوروبية منها أكثر من (130) والأمريكية أكثر من (40)، وهي تختلف من حيث تاريخها والنشاطات التي تقوم بها، فمنها ما يقدم المساعدة على شكل برامج أو بمساعدة المنظمات المحلية، كما أنها تتلقى التمويل بشكل رئيسي من حكوماتها أو من موارد متعددة، ويتخصص معظمها في مجال الصحة والتأهيل والتعليم، في حين يعمل عدد كبير منها في الزراعة والتنمية وحقوق الإنسان والإعلام.

لذا يجب على المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية العودة إلى وظيفتها الرئيسية وهي دعم النشاطات التنموية لفائدة الفقراء والمعوزين في المجتمع بتعليمهم الصيد وليس بتقديم السم.

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) The Palestinian Women's Association (Asala)

التأسيس:

بدأت الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال أصالة عملها منذ عام 1997 باسم (مركز المشاريع النسوية) وتم تسجيل الجمعية باسمها الحالي حسب قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية في عام 2001

الأهداف:

تهدف الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة" الى تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني وتعزيز دورها ودعم مكانتها، وذلك من خلال تشجيع انخراطها بالنشاطات الاقتصادية وتوفير الفرصة لها للوصول الى الاستقلال الاقتصادي ويتم العمل للوصول لهذا الهدف من خلال تشجيع المرأة الفلسطينية على امتلاك وإدارة المشاريع المدرة للدخل بتوفير القروض المالية المناسبة لعمل ذلك وتقديم خدمات التدريب والاستشارة للنساء باستمرار.

أولاً: الإقراض المتناهي الصغر:

مبادئ الإقراض متناهي الصغر:

منهجية برنامج الإقراض المتناهي اعتمدت على 6 مبادئ:

- إقراض النساء ذوات الدخل المتدني.
- البدء صغيراً ثم النمو تدريجياً
- تشجيع الضمانة الاجتماعية
- التحفيز على نظام التوفير (القروض الجماعية)
- الاستمرارية
- تشجيع الإدارة الذاتية

معايير اختيار الفئة المستهدفة:

الفئة المستهدفة لبرنامج أصالة، النساء الفلسطينيات في المدن والقرى والمخيمات اللواتي لديهن الرغبة في أخذ قروض محددة والانتفاع بخدمات التوفير على ان يملكن مشاريع صغيرة إنتاجية قائمة أو يرغبن البدء بمشروعات صغيرة جداً.

سياسة عدم التحيز:

- البرنامج مفتوح لكل النساء الفلسطينيات المقيمات في الضفة والقطاع
- المقترضات لا يتم اختيارهن تبعاً لأي تحيز سياسي أو عرقي أو ديني

الفئة المستهدفة:

للتأكد من ان البرنامج يلبي احتياجات ذوات الدخل المتدني من صاحبات المشاريع يجب ان تنطبق عليهن الشروط التالية:

- دخل الأسرة اقل من 700 دولار شهريا.
- قيمة الممتلكات للمشروع القائم يتراوح بين 100 و 2000 دولار كحد أقصى.
- لديها معرفة جيدة بنشاط المشروع.
- ليس عليها أي استحقاقات وديون لبرامج قروض أخرى.

أ. القروض الجماعية:

- المقترضات لهن حرية اختيار مجموعتهن من 5 – 15 سيدة من عدة مشاريع مختلفة.
- كل عضوة يجب ان تدخر بشكل شهري منتظم و إلا لن يتم اختيارها لأخذ قرض ويجب ان تكون موافقة على جميع العضوات لضمان بعضهن, وأن يتقابلن شهريا لتسديد مستحقتهن وإيداع التوفير ونقاش أوضاعهن واحتياجاتهن.
- لا يمكن لموظفات أو موظفي أصالة التدخل في تشكيل المجموعة تحت أي ظرف من الظروف .
- دخول أعضاء جدد للمجموعة في كل مجموعة هناك احتمال دخول أعضاء جدد للمجموعة يجب ان تتم الموافقة عليهن من جميع عضوات المجموعة ويصبح أعضاء في بداية الدورة المقبلة.

الضمان الاجتماعي:

يجب على كل عضوات المجموعة تقبل مسؤولية ضمانة وكفالة بعضهن البعض, بحيث يكنّ على استعداد لدفع القسط والمصاريف الإدارية وغرامات التأخير بدلاً عن أي عضوة في المجموعة لم تستطع الدفع المحدد لأي سبب كان.

ب. القروض الفردية متناهية الصغر:

- قرض موسمي فردي من (250 – 500) دولار وذلك لزيادة رأس المال العامل (توقيع اتفاقية قرض مع كفيل واحد بوجود المحامي)
- قرض فردي من (1000 – 3000) دولار وذلك لزيادة حجم المشروع وتوسيعه ولفترة سداد تتراوح من 12 شهر الى 24 شهر ومصاريف إدارية بنسبة 1.5% شهريا بالإضافة الى 2% عمولة لمرة واحدة عند الصرف (توقيع كمبيالة مع كفيل واحد بوجود المحامي).
- كذلك يمكن الحصول على قرض فردي من (3500 – 5000) دولار لتطوير أو بدء مشروع صغير جدا ولفترة تتراوح بين 15 – 36 شهراً ومصاريف إدارية بنسبة 1% شهريا بالإضافة 2% عمولة لمرة واحدة عند الصرف (توقيع سند دين منظم, واتفاقية قرض مع كفيلين اثنين على الأقل أمام كاتب العدل).

برنامج الإقراض الفردي المتناهي الصغر

العميلة التي تثبت أهليتها للإقراض مرشحة للمشاريع الفردية, ويوجد نوعين من القروض الفردية: قروض موسمية (عرضية)/ قروض تمويلية (مساعدة على الاكتساب).

قروض تمويلية (مساعدة على الاكتساب)	قروض موسمية (عرضية)	
بعد دورتين من إعادة الدفع في الوقت المحدد بدون تأخير لأي عمل ولا يشترط الحضور المتواصل في المجموعة. يجب إنهاء قرض المجموعة قبل الحصول عليه	بعد دورتين من إعادة الدفع في الوقت المحدد بدون أي تأخير لأي عمل ولا يشترط الحضور المتواصل في المجموعة	الاستحقاق
تمويل المشاريع	أعمال استثمارية لمتطلبات موسمية عرضية	الهدف
\$ 10000 – 5000	\$ 500 – 250	حجم القرض
1 – 2 سنة	1 – 6 شهور	مدة القرض
تسجيل سند دين بحضور محامي وكفيلين أمام كاتب العدل	بحضور محامي – وكفيل واحد	الكفالة
شهرياً	شهرياً	معدل إعادة الدفع
خصومات شهرية 1 – 1.5% رسوم عمولة 2%	خصومات شهرية 1.5% رسوم عمولة 2%	الخصم والرسوم
لا يوجد استحقاق توفير	لا يوجد استحقاق توفير	التوفير
مشاريع صغيرة بإشراف أصالة متوفرة خلال 3-4 أسابيع	متوفر بعد أسبوعين من العرض	خصائص أخرى

ثانياً: الإقراض الصغير:

برنامج الإقراض الصغير (القروض الفردية):

وصف البرنامج: هذا البرنامج مصمم لنساء متعهديات يردن البدء أو توسيع مشاريع صغيرة في قطاعات التصنيع والتجارة والخدمات، والإقراض لأهداف إنتاجية مثل أعمال استثمارية وشراء معدات مساعدة أو تطوير في موقع عمل.

شروط القرض:

1. حجم القرض يتراوح ما بين 5500 – 20000 دولار أمريكي.
2. مدة القرض 12-36 شهراً تدفع على دفعات شهرية.
3. الإنتاجية (مدة الإنتاج) تتراوح ما بين 1-6 شهور تعتمد على نوع وطاقات العمل.
4. توقيع سند دين بحضور محامي وكفيلين أمام كاتب العدل.
5. مصاريف إدارية بنسبة 6.15% شهرياً، بالإضافة إلى 2% عمولة لمرة واحدة عند الصرف.

خصائص مشاريع المقاولات الصغيرة:

مشاريع المقاولات الصغيرة تستهدف النساء الفلسطينيات ذوات الدخل المحدود (2000 شيكل شهرياً) وذوات الدخل المتوسط من (3000 – 6000 شيكل شهرياً)، وهؤلاء النسوة يحملن مؤهل ثانوي أو جامعي، متزوجات وذوات أسر صغيرة الحجم (4 أطفال)، لديهن خبرة مسبقة بالعمل، في معظم الحالات يعتبر القرض هو الدخل الأساسي للأسرة، وعملهن يتركز في التجارة والإنتاج وقطاع الخدمات، أو هناك احتياجات مالية لتطوير أو تحسين موقع العمل أو شراء معدات أعمال استثمارية.

التسليم: أصالة تؤثر الإقراض الفري من خلال عاملات التطوير الموجودة في مكاتب غزة والضفة الغربية، حيث تقابل تلك العاملات الزبائن أو المرشحين من خلال زيارات ميدانية، زيارة المكتب أو من خلال حلقات بحث عن فعالية القروض الفردية والتي تعقد في مؤسسات المجتمع المحلي.

آلية الحصول على قرض:

للحصول على قرض فردي:

1. يجب ان تملأ المتقدمة طلبا مبدئيا.
2. وإذا انطبقت الشروط على المرشحة، تقوم العاملات في الميدان بزيارتها في مكان العمل، ويكملن معها طلب القرض المبدئي الذي يشمل كافة البنود المتعلقة بالقرض.
3. تقوم العاملات بتحليل واستطلاع القرض والسوق وجدوى المشروع للتأكد من ان المقترضة ستستخدم القرض في بابه وتستطيع إعادة الدفع والتسديد.
4. في حالة جمع واستكمال البيانات يحوّل الملف الى لجنة الإقراض والتي تجتمع في العادة كل أسبوعين أو ثلاثة، حيث تدرس الطلبات.
5. والطلبات المعتمدة تقوم صاحباتها بفتح حساب في البنك لتمويل القرض.
6. دفعات التسديد تدفع في حساب أصالة بشكل شهري.

إنجازات أصالة:

القروض متناهية الصغر:

- قيمة القروض التي صرفت حتى نهاية عام 2002: 847358 دولار (منذ بداية عام 2001)
- عدد القروض النشطة في نهاية العام 2002: 1233 قرض
- قيمة القروض النشطة في نهاية العام 2002: 336764 دولار.
- عدد المجموعات المقترضة في نهاية العام 2002: 174 مجموعة.

القروض الصغيرة:

- قيمة القروض التي صرفت حتى نهاية العام 2002: 2389012 دولار (منذ بداية عام 1997)
- عدد القروض النشطة في نهاية العام 2002: 202 قرض.
- قيمة القرض النشطة في نهاية العام 2002: 739074 دولار.

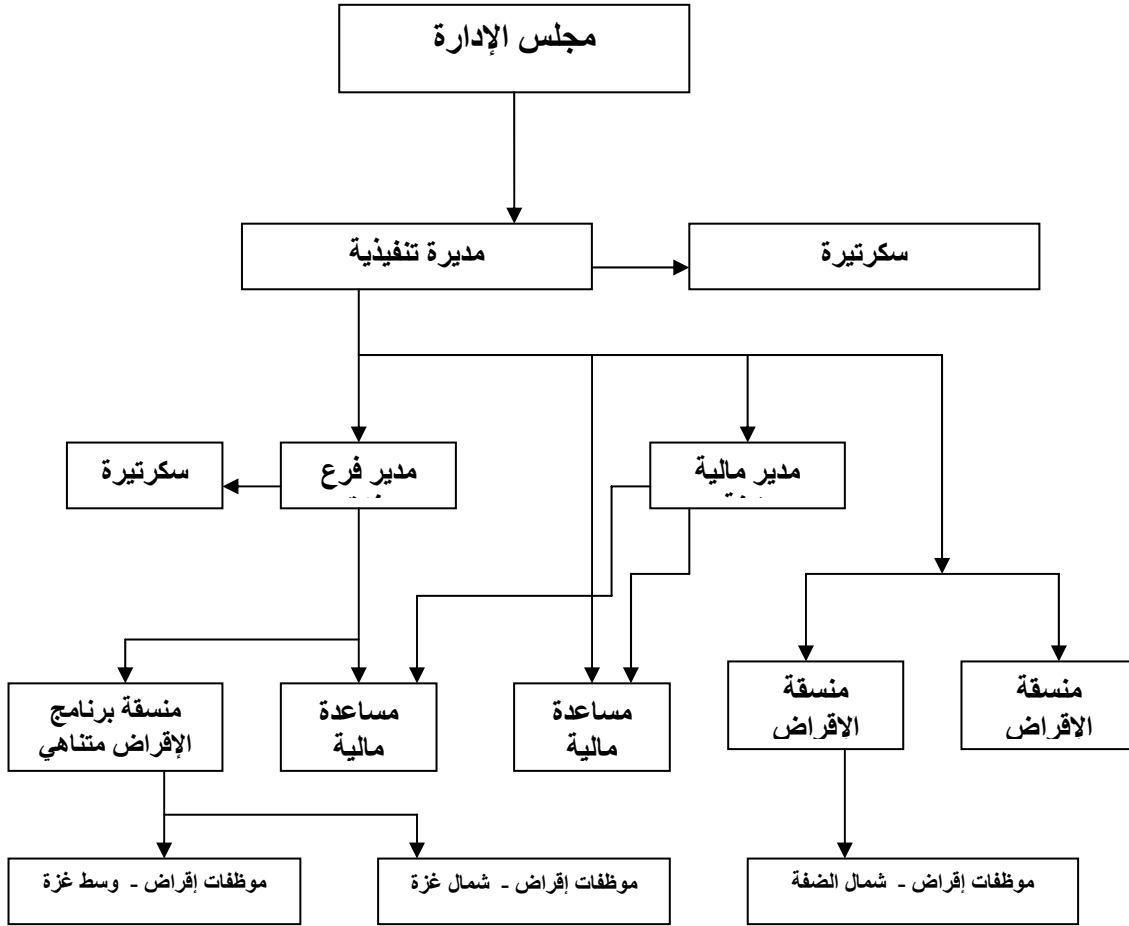
مصادر التمويل:

- اوكسفام كيوبك (بتمويل من الحكومة الهولندية). (2001، القروض الصغيرة والقروض المتناهية الصغر)
- الإغاثة الكاثوليكية (2001، القروض المتناهية الصغر).
- التعاون (2001، القروض الصغيرة).
- المساعدات الاسترالية (2002، القروض متناهية الصغر)
- كودسبا الأسبانية (بتمويل من الاتحاد الأوروبي)، (2003، مصاريف إدارية وبرمجية)

الهيكل التنظيمي:

أصالة تدار بشكل لا مركزي، حيث يوفر مجلس الإدارة الاستراتيجية العامة وتوجيهات المركز، والمديرة التنفيذية تشرف على العمليات الإدارية بإشراف مجلس الإدارة، فهي تشرف بشكل مباشر على مدراء الفروع وتمول الدائرة، ومدراء الفروع يشرفون على الميدان، منسقو البرامج يراقبون أداء الطاقم في الميدان، وعاملات الإقراض ومشرفو الميدان يستلمون ويدرسون طلبات المتقدمين.

المركز الرئيسي يقع في رام الله - الضفة الغربية.



المكاتب الرئيسية:

غزة تقاطع الجلاء مع الوحدة عمارة بيسيسو ص.ب 5099 تلفاكس 08/5617282	البيرة حي الإذاعة عمارة صابر الطويل ص.ب 2316 تلفاكس 02/24004432-3
الموقع الإلكتروني: www.asala-pal.org البريد الإلكتروني: asala@palnet.com asala-g@palnet.com	

المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد) Arab Center For Agricultural Development

ماهية المركز العربي للتطوير الزراعي:

المركز العربي للتطوير الزراعي مؤسسة تنموية غير حكومية غير هادفة للربح مرخص رسمياً في القدس في العام 1993. وكذلك مرخص من السلطة الفلسطينية منذ عام 2001 استناداً للقانون الفلسطيني. المركز متخصص في مجال الإقراض الصغير ويقدم الخدمات التجارية الداعمة للمنتجين الفلسطينيين الفقراء وذوي الدخل المتدني.

الوضع القانوني:

المركز العربي للتطوير الزراعي مرخص ومسجل كمؤسسة تنموية غير حكومية وغير هادفة للربح وذلك استناداً الى قانون الجمعيات الخيرية يتم إدارة المركز من خلال مجلس إدارة مؤلف من 9 أعضاء منتخبون لمدة عامين من قبل الهيئة العامة للمركز.

رسالة المركز:

تأسس المركز العربي للتطوير الزراعي كمؤسسة تنموية يسعى لدعم صغار المبادرين الفلسطينيين من خلال نشاطات مولدة للدخل بين الفقراء وذوي الدخل المتدني.

يقدم المركز الخدمات التمويلية والتدريبية الداعمة لمناطق الريف الفلسطيني او المناطق الفلسطينية الأكثر مقرأً والمتأثرة من الظروف السياسية الصعبة. ان الهدف الأساسي للمركز هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وكذلك الأمن الغذائي للفقراء وذوي الدخل المحدود, من خلال تعزيز وتقوية مشاركتهم الفعالة في الحياة الاقتصادية, الاجتماعية, والسياسية في فلسطين. يسعى المركز لتطوير وتحسين الأوضاع المادية والمعيشية لصغار المنتجين الفلسطينيين ذوي الدخل المحدود, وذلك من خلال توفير القروض التمويلية والخدمات التدريبية الداعمة واللازمة لإنشاء وتطوير مشاريعهم المدرة للدخل.

الأهداف والغايات:

- تعزيز الاستدامة في مجال التشغيل الذاتي والمشاريع المولدة للدخل في المناطق الريفية والحضرية الفلسطينية الفقيرة ومحدودة الدخل
- زيادة البقعة الجغرافية الخاصة بمصادر التمويل.
- دمج تدريجي للفقراء وصغار المنتجين في أسواق التمويل, من خلال نقل توازن القوى نحو الفئات الأكثر احتياجاً للتمويل.
- تفعيل وتحريك الإدخارات
- تعزيز مجتمعات الفقراء

الفئات المستهدفة:

صغار المنتجين الفلسطينيين الراغبين في تطوير مشاريعهم بهدف تحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم. كذلك الفقراء الراغبين في الخروج من دائرة الفقر عبر الاندماج في النشاط الاقتصادي الاستثماري.

الفروع والمكاتب:

يقدم المركز العربي للتطوير الزراعي خدماته لصغار وفقراء المنتجين من خلال فروع ومكاتبه المنتشرة في المناطق الفلسطينية (غزة , نابلس , أريحا , رام الله) بالإضافة للمركز الرئيسي في مدينة رام الله.

الخدمات التمويلية المالية للمركز:

يقدم المركز العربي للتطوير الزراعي خدمات تمويلية مالية لصغار وفقراء المنتجين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية من خلال ثلاثة برامج تمويلية وهي:

- **قروض رأس تشغيلي:** يهدف هذا البرنامج الى توفير السيولة النقدية اللازمة لتغطية النفقات والمصاريف التشغيلية اللازمة لاستمرار الدورة الإنتاجية للمشاريع الإنتاجية القائمة. تشمل هذه المصاريف أجور العمال , إيجارات المشروع , أعلاف وبذور , علاجات وأسمدة , نقلات ومحروقات , تغليف , تسويق ... الخ.

- **قروض رأسمال استثماري:** يسعى البرنامج الى دعم الاستثمارات الصغيرة الخاصة في فلسطين, وتحويل الادخارات الى استثمارات إنتاجية. يقدم المركز قروض تغطي 75% من إجمالي الاستثمار المطلوب لإنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم وذلك بهدف استثمارها كأصول ثابتة للمشروع مثل شراء بيوت بلاستيكية, إنفاق, أنظمة ري, آلات, معدات, أو بناء إنشاءات.

• تعزيز التعاونيات الإنتاجية وخلق صناديق ادخار وإقراض:

انطلق هذا البرنامج في عام 2002 بهدف تعزيز وتشجيع صغار وفقراء المزارعين في المناطق الريفية الأكثر فقراً في مجال إنشاء تعاونيات إنتاجية زراعية متخصصة وخلق صناديق ادخار وإقراض خاصة بهم. ان الأهداف الرئيسية لإنشاء صناديق الادخار والإقراض تنحصر في:

- تعزيز مبدأ الادخار لدى الفقراء وصغار المزارعين.
- إيجاد مصادر تمويل دائمة للمشاريع الزراعية المولدة للدخل قائمة على أساس إيداعات المزارعين أنفسهم.
- رفع مستوى مساهمة المزارعين في عملية التنمية من خلال إدارتهم لصناديق الادخار والإقراض.
- تعزيز جمعيات المزارعين الإنتاجية ورفع روح التعاون فيما بينهم.

خدمات داعمة ومساندة:

- **نشاطات تدريبية:** يزود المركز المنتجين ذوي الخبرة الجيدة في المشاريع الاستثمارية دورات تدريبية نظرية وعملية, في مختلف المواضيع ذات العلاقة بمشاريعهم, مثل الاستخدام الأمثل والعقلاني للكيماويات في الزراعة, إدارة المشاريع الصغيرة, استراتيجية الترويج, استراتيجية التسعير, والتسويق يشرف ويدير هذه الدورات خبراء ومؤسسات مهنيين ومتخصصين.

• بناء المؤسسات والقدرات:

1. تشجيع وتعزيز المستفيدين في مجال إنشاء أطر ومؤسسات خاصة بهم للدفاع عن مصالحهم.

2. مساعدة فنية للتعاونيات الإنتاجية وصناديق الادخار والإقراض.

• حوار السياسات:

يدير المركز جلسات حوار مفتوحة وجها لوجه بين المنتجين الفقراء وذوي الدخل المتدني مع كبار المسؤولين وصانعي القرار في الوزارات والدولة فيما يتعلق باستراتيجيات والسياسات الوطنية الاقتصادية. يهدف المشروع الى تعزيز ودعم الفئات الصغيرة في مجال التأثير على السياسات الوطنية.

العضوية:

- المركز العربي للتطوير الزراعي عضو فعال في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- المركز رئيس للجنة التوجيهية للشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، والتي تضم في عضويتها المؤسسات التمويلية الأهلية الخاصة والبنوك.
- المركز عضو شبكة التنسيق العليا بين المنظمات الفلسطينية العاملة في القطاع الزراعي، والتي تضم في صفوفها المؤسسات الأهلية العاملة في القطاع الزراعي بالإضافة الى وزارة الزراعة الفلسطينية.
- المركز عضو في الشبكة الأفريقية المتوسطة لمنظمات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر والتي تضم في صفوفها 40 مؤسسة تمويلية في إفريقيا والشرق الأوسط.
- المركز عضو المجلس الدولي للمنظمات الأهلية العاملة في مجال الإقراض التابع للجنة الدولية للإقراض الصغير، والتي تعمل وتسعى من أجل إيصال الخدمات التمويلية والداعمة لـ 100 مليون عائلة فقيرة وخاصة النساء في العالم من أجل ضمان التشغيل الذاتي قبل نهاية عام 2005.
- المركز عضو الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

المستقبل:

- ان الهدف الأساسي للمركز العربي للتطوير الزراعي، هو منح خدمات تمويلية لأكثر عدد ممكن من الفقراء وذوي الدخل المحدود في مختلف القطاعات الاقتصادية في مختلف المناطق الفلسطينية في المدن والريف، للرجال والنساء على حد سواء.
- يعمل المركز على تنفيذ سياسة تنوع قطاعي وسلي. يشكل هذا التنوع عنصراً هاماً للمركز من أجل الوصول للاستدامة التشغيلية والمالية كمرحلة هامة وضرورية لإنشاء مؤسسة تمويلية مستدامة تسعى لتقديم خدمات تمويلية خاصة للادخار ولالإقراض لفقراء وذوي الدخل المتدني في المناطق الريفية والحضرية.
- المركز يسعى لتشجيع ودعم فقراء وذوي الدخل المتدني في مجال الادخار كمصدر مالي دائم للمشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.

الحالة الدراسية رقم 4

المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية

عطاء لا محدود

د. سمير أبو زنيد (*)

(*) د. سمير أبو زنيد- أستاذ مشارك في الإدارة والتسويق وعضو مجلس إدارة فائق

مقدمة:

كانت المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن) جزءاً من مؤسسة إنقاذ الطفل في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا وفي 14 تموز 1998 تم تسجيل المؤسسة كشركة مساهمة خصوصية غير هادفة للربح في غزة تحت رقم (563124478) استناداً لقانون الشركات لسنة 1929 المعمول به في غزة. باشرت فاتن نشاطاتها في آذار 1999م.

كلمة فاتن كلمة مؤنثة تعود إلى المرأة وتعني غاية الجمال. تم إقرار هذا الاسم واعتماده في اجتماع لمؤسسي المؤسسة والذي عقد في رام الله في بداية مراحل تأسيس فاتن.

إدارة فاتن:

عقب العديد من الاجتماعات في أوائل التسعينات من قبل أعضاء الهيئة العامة تم انتخاب مجلس إدارة في قبرص في العام 1995 وذلك تحت إشراف مسؤولين من مؤسسة إنقاذ الطفل.

ضم مجلس الإدارة المنتخب شريحة واسعة من الفلسطينيين من القطاعات المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر الجدول 1) يعتبر مجلس الإدارة الجهة المشرفة على عمليات فاتن فهي التي تضع الخطط والاستراتيجيات وتشرف على تنفيذها.

الجدول رقم (1) أعضاء مجلس إدارة فاتن

الاسم	المهنة	المركز
صلاح عبد الشافي	مدير مركز غزة لبرامج الصحة العقلية	رئيساً
هيام قعقور	محامية - مركز المرأة - الخليل	عضواً
حسام أبو دقة	البنك الدولي - تحليل العمليات - غزة	عضواً
محمد السقا	محامي - خان يونس - غزة	عضواً
نائلة أبو عايش	مديرة - مركز المرأة - غزة	عضواً
نصر عبد الكريم	أستاذ المحاسبة - جامعة بيرزيت	عضواً
نبراس بسيسو	صندوق التنمية الفلسطيني - غزة	عضواً
سمير أبو زنيد	عميد كلية التمويل والإدارة - نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية - جامعة الخليل	عضواً
سمير عبد الله	مدير مؤسسة ماس للبحوث والسياسات - رام الله	عضواً

الرؤيا:

فلسطين خالية من الفقر، تتوفر فيها لكل عائلة الوسائل الكريمة لتوليد الدخل الكافي لتغطية احتياجاتها الأساسية.

الأهداف:

تتلخص أهداف فاتن في:

- تقديم خدمات مالية للفلسطينيين أصحاب المشاريع بالغة الصغر.
- تقديم خدمات إقراضية متنوعة.

- الوصول إلى كفاءة تشغيلية فعالة وخدمات زبائن مثالية.
- الاستقلال عن الممولين والوصول إلى مرحلة فيها الاعتماد على الذات مالياً.

القيم والمبادئ:

القيم هي ما نؤمن به. القيم كل ما يعتقد أنه صح أم خطأ. تهدف القيم كأساس للتصرف الأخلاقي في مؤسسات الأعمال. فهي التي تشكل قواعد السلوك الأخلاقية في مؤسسات الأعمال.

قيم العمل في فاتن:

- **المصداقية:** فاتن تضع نفسها مسؤولة تماماً عن الاستخدام الفعال والحكيم للدعم المتلقي من الممولين في توفير خدمات مالية للفقراء النشيطين اقتصادياً. وهي بذلك مسؤولة أمام مقترضيها بالدرجة الأولى وأمام الممولين الذين قدموا الأموال لتشغيلها بالقروض.
- **الالتزام:** فاتن ملتزمة بتوفير فرص للحصول على خدمات مالية للفقراء النشيطين اقتصادياً، الوصول للاستدامة والاعتماد على النفس وتحقيق أهداف قمة المشاريع الصغيرة.
- **العمل الجماعي:** فاتن تسعى لتحقيق نتائج على كل المستويات من خلال التعاون مع الشركاء والممولين المحليين والعالميين، المقترضين وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية ومن خلال موظفيها وموظفاتها، فهي ملتزمة بإنشاء شبكة للمؤسسات العاملة في مجال الإقراض للمشاريع بالغة الصغر على المستويين الفلسطيني والعربي.
- **الامتياز:** تمتاز فاتن بأعلى مستويات الرؤيا، الاستراتيجيات، البرامج، الكوادر العاملة، العمل الجماعي والتعاون، الأنظمة الإدارية والاستجابة لاحتياجات المقترضين.
- **الابتكار:** تسعى فاتن دائماً للوصول لأشكال الضمانات والبرامج والأنظمة والتي تعكس أفضل الأفكار العالمية حول الخدمات المالية والإقراض للفقراء النشيطين اقتصادياً.
- **الثقة:** تسعى فاتن لخلق مؤسسة تكون كلمة الإقراض فيها مرادفة للثقة، وبعكس البنوك التقليدية التي تعتمد على عدم الثقة في التعامل مع الزبائن فإن فاتن جعلت الإقراض بسيطاً وأساسه الثقة.

مبادئ فاتن:

المبدأ هو كل ما يحدد الخطوط والقواعد لسير الأنشطة في المؤسسة. (سميث، بالكين، 2005).

مبادئ العمل في فاتن:

- **إدارة العمليات كما لو كانت مشروع اقتصادي يهدف إلى الربح:**
بالرغم من أن فاتن مؤسسة ذات رؤية اجتماعية إلا أنها مؤسسة مالية تدير عملياتها كما لو كانت مشروع اقتصادي يهدف للربح، وبشكل هذا المبدأ الأساس الذي تقوم عليه إدارة عملياتها وينعكس على جميع مبادئ المؤسسة الأخرى.
- **الاستدامة والاعتماد على النفس:**
تهدف فاتن لتقديم خدمات مالية مستدامة، ومن هنا فإن قرارات المؤسسة المنهجية والإجرائية تنبع من حاجات الزبائن ومدى مساهمة هذه القرارات لتحقيق الاعتماد على النفس وتغطية التكاليف.
- **الاستقلالية عن الممولين:**
فاتن تتلقى الأموال من الممولين وهي تسعى لتحقيق الاستقلالية، وهدفها بالدرجة الأولى أن يكون أساس خدماتها هو احتياجات الزبائن وليس رغبات الممولين ومن هنا كان أعضاء مجلس الإدارة من المهنيين العاملين بالقطاع الخاص وليس من الممولين.
- **الشراكة مع الزبائن:**
تتعامل فاتن مع الزبائن على أساس امتلاكهم للخبرة الكافية في مجالات عملهم والقدرة على استخدام القروض وسدادها وبأنهم شركاء وليس منتفعين فهم قادرين على تحديد احتياجاتهم ولا يحتاجون أن تكون المؤسسة وصية عليهم.
- **المسؤولية بالتعامل مع القروض:**
تؤمن فاتن بأنه ليس هناك زبائن سيئين ولكن هناك قروض سيئة بمعنى أن المؤسسة لا تلوم الزبائن عند حدوث مشاكل بالقروض، إلا أنها تتعامل بمسؤولية عالية مع عملية إصدار ومتابعة القروض.
- **محورية الخدمات:**
فاتن مؤسسة مالية تقدم الخدمات للفقراء النشيطين اقتصادياً ومحور خدماتها هو القروض، ولهذا فهي لا تقدم أي خدمات تنموية أو فنية.
- **الانتشار الواسع:**
تؤمن فاتن بأنه لإحداث أثر إيجابي على حياة الفقراء في فلسطين، لا بد من الوصول لآلاف الفقراء من أصحاب المشاريع بالغة الصغر وتوفير الفرص لهم للحصول على الخدمات المالية.
- **التركيز على النساء:**
فاتن تركز في قروضها على النساء صاحبات المشاريع بالغة الصغر حيث أن ثلثي الفقراء هم من النساء اللواتي استثنوا من وسائل الإقراض التقليدية والبنوك غير ملتزمة باحتياجاتهن، كما أن للنساء الأثر الأكبر على تحسين حياة أطفالهن.

البيئة الكلية والجزئية:

كانت سنة 2003 نقطة تحول لبقاء فاتن Faten منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في يوم 28 سبتمبر عام 2000 كانت مؤشرات إنجاز فاتن في انخفاض حتى أنها وصلت مستويات حرجة مما هدد قدرتها للاستمرار في خدمة الناس والفقراء. ولكن بجهود فوق العادة لكل طواقم فاتن استطاعت المؤسسة أن تضاعف نشاطاتها للاستثمار المعلن ثلاثة مرات تقريباً بنهاية عام 2003 بينما حافظت على معاييرها مرتفعة الجودة.

كانت إنجازات عام 2003 تنمية استراتيجيات وحفظ طوريتها فاتن في عام 2002 التي خلالها عملت التحليلات من الدروس المستفادة من السنين السابقة للإقراض الصغير في ظروف الحرب.

تأثر الفلسطينيون من جراء استمرار الحملات العسكرية والإغلاقات الإسرائيلية وساء الوضع أكثر عندما زادت إسرائيل من سرعة بناء جدار الفصل مما زاد الغضب الفلسطيني، وأيضاً كانت الحرب ضد العراق عنصراً آخراً للتأكيد على الحياة اليومية الفلسطينية، لقد مر 39 شهراً منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية التي من خلالها جربت فاتن استراتيجيات كثيرة من أجل الاستمرار حتى تستطيع خدمة الفقراء كان من المتوقع لفاتن أن تصل إلى الصمود المالي من خلال عام واحد في الوقت التي انفجرت فيه الانتفاضة الفلسطينية في عام 28 سبتمبر 2000.

تأثرت عمليات فاتن بعدة عوامل منها:

1. إغلاق المناطق الفلسطينية عن بعضها مما جعل الدخول إليها والخروج منها أمراً صعباً أو مستحيلاً.
2. منع تدفق المنتجات من وإلى المناطق الفلسطينية.
3. فرض حظر التجول لمدة طويلة على المناطق الفلسطينية الأمر الذي أضر نشاطات أعمال كثيرة مثل الزراعة وتربية الطيور والحيوانات.
4. دمر القصف اليومي والعنوان المستمر الكثير من بيوت عملاء وطواقم فاتن كما وأن بعض عملاء فاتن فقدوا أعمالهم ومشاريعهم أثناء ذلك.
5. مقتل العديد من عملاء وبعض طواقم فاتن.
6. سبب الفصل حتى صعوبات أكثر للفلسطينيين للوصول إلى زراعة أراضيهم أو للسفر أو للتجارة بين المدن وفي حالات كثيرة احتاج الأطفال للدخول من خلال بوابات في جدار الفصل للوصول إلى مدارسهم.
7. بسبب الإغلاق الكامل لمناطق السلطة الفلسطينية أصبح الكثير من المقترضين غير قادرين من الوصول إلى مكاتب المؤسسة وذلك لأخذ قروض جديدة أو الوصول للبنوك لإيداع دفعاتهم المالية.

منذ تكثيف الصراع وإعادة احتلال الضفة الغربية في ربيع 2002 أخضعت الحركة في الضفة الغربية للتقييدات، وأن الحركة بين ثمانية مناطق فلسطينية أصبحت محدودة في الضفة الغربية، كما وأن الحركة من وإلى خارج البلدان والمدن الرئيسية في هذه المناطق أصبحت مضبوطة بواسطة 140 نقطة تفتيش عسكرية يكون المرور من خلال نقاط التفتيش بتصاريح إسرائيلية خاصة صعب الحصول عليها في الكثير من الحالات.

كما وأن الالتفاف حول نقاط التفتيش ممنوع أو صعب بوجود 200 عائق طرق (اسمнти أو ترابي) غير محروسة من الجنود الإسرائيلية والتي تقطع دخول الطرق البديلة. لقد قلص نظام التصاريح نقاط التفتيش بصورة كبيرة الحركة في الضفة الغربية خلال أوقات التشديد الأمني، والسير على الأقدام أو بواسطة سيارات على الطرق بين القرى والبلدان المتأثرة في الضفة الغربية كان أصلاً على الفلسطينيين وغزة التي أعيد احتلالها آنذاك هي أيضاً خاضعة للتقييدات على الحركة بين ثلاث مناطق محددة مع مرور مسموح به من خلال 25 إلى 30 نقطة تفتيش.

حركة البضائع في الضفة الغربية بصورة متشابهة متأثرة بنظام إدارة الظهر للظهر (Back to Back) التي من خلال تنزل البضاعة من سيارة إلى سيارة تقف خلفها وذلك من السيارات الإسرائيلية التي تنقل البضائع إلى الحواجز العسكرية ثم تنزل إلى سيارات نقل فلسطينية، كل هذا زاد من التكاليف المتعلقة بالنقل والشحن.

إن إعادة احتلال الضفة الغربية يضمن أيضاً تطبيقاً أكبر لمنع التجول لجميع البلدان والمدن في الضفة الغربية باستثناء مدينة أريحا. خضعت البلدان والمدن لمنع تجوال بشكل مكثف بنسبة 40% إلى 75% من الوقت في العام 2002 .

بعد أن وصل عدد المطوقين الفلسطينيين إلى أعلى رقم (900,000) أي نسبة 40% من سكان الضفة الغربية خلال شهري 6،7 من العام 2002. ثبت عدد المطوقين حول معدل (500,000) خلال بقية عام 2002 ، من شهر 4 عام 2003 انخفض منع التجول إلى معدل (200,000) و (250,000) شخص. هذه التطويقات وحالات منع التجوال عادة تستمر لمدة 24 ساعة متواصلة ويمكن أن تستمر إلى شهور مع فترة رفعه لمدة ساعتين لتمكين المواطنين من التزود بالماء والطعام وقضاء الحاجات الضرورية. لقد منعت التطويقات العمال من الوصول إلى أماكن عملهم وكذلك نقل المنتجات وأدت إلى إغلاق الأسواق.

على سبيل المثال في مدينة الخليل وفي البلدة القديمة بالتحديد حيث استمر نظام حظر التجول لمدة طويلة منذ بداية الانتفاضة وقد أغلق السوق كاملاً والذي كان في يوم من الأيام يعج بالناس والبضائع.

تتفاوت الآثار الاقتصادية للإغلاقات ونقاط التفتيش ومنع التجوال معتمداً على طبيعة النشاط الاقتصادي بينما التأثير على الأخير، يعتمد على السوق الداخلي للضفة الغربية وغزة ذو الاحتمالية الضعيفة. نقل البضائع بين الضفة الغربية وغزة يتطلب تكاليف عالية.

تأثر توزيع المنتجات الزراعية بصورة متشابهة بتقييد دخول السوق وتأثير الإنتاج عكسياً بالضغوطات أمام العمال والمالكين للاهتمام بكروم العنب والفواكه وأشجار الزيتون. ولا يبشر بناء الجدار الفاصل بمستقبل خير عندما يمتد إلى مسافة 360 كيلومتر على طول الحدود القريبة للضفة الغربية.

لقد بدأت المرحلة الأولى لبناء الجدار بعملية التسوية وحفر الأساسيات في صيف 2002 ويمتد ثلثه من شمال الضفة الغربية. لقد بني خمس كيلومترات من الجدار وصودرت الأراضي على جانبه البالغة من 30-100م من المزارع الفلسطينية لتشكيل عوائق إضافية وخنادق وأسيجة. وأن

الأراضي التي فيها اقتلع آلاف الأشجار من الفواكه والزيتون تمثل أخصب الأراضي في الضفة الغربية وسيفصل الجدار أحسن المصادر المائية الفلسطينية لصالح إسرائيل.

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني كلية على إسرائيل قبل بدء الانتفاضة الثانية. منذ بدء الانتفاضة وصلت نسبة البطالة تقريباً 60% بينما قبل الانتفاضة كانت نسبة البطالة 12%.

العنصر المهم الذي أدى إلى الإرتفاع الصاعق للبطالة هو الانخفاض الكبير في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. في عام 1999 آخر نسبة كاملة قبل الانتفاضة، وصل معدل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات يومياً (135,000) عامل، وزاد عددهم خلال الربع الثالث من عام 2000 غداة بدء الانتفاضة ليصل أعلى رقم له (146,000) عامل.

منذ ذلك الحين دخول سوق العمل الإسرائيلي قلص إلى حد كبير وإلى أقل نقطة له في الربع الثاني لعام 2002 عندما بدأ الجيش الإسرائيلي ما يسمى "عملية الدرع الواقي" معيداً من خلالها احتلال المدن الرئيسية في الضفة الغربية وفارصاً منع التجوال بصورة واسعة المدى، وفي الربع الثاني لعام 2002 فقط (3004) عامل فلسطيني عملوا في إسرائيل وفي عام 2003 ارتفعت هذه الأرقام إلى حد ما ولكن لم تصل فقط إلى مستويات ما قبل الانتفاضة.

فاتن: المنافسون

هناك العديد من مؤسسات الإقراض متناهية الصغر في الضفة الغربية وغزة. هنا ومن بين المنافسين الرئيسيين في مجال الإقراض النسوي أكاد ACAD وأصالة ASALA. (أنظر الجدول التالي لتحليل سوات للمؤسسات الثلاثة).

جدول (2)

أكاد	أصالة	فاتن	نقاط القوة
• رأس مال كافٍ. • سيولة عالية. • خبرة واسعة في المناطق الريفية. • سمعة جيدة.	• أفضل الممارسات في القروض الجماعية والفردية الصغيرة. • إنتاجية عالية للمواطنين. • جرأة ومبادرة في السوق. • نسبة سداد واسترجاع عالية للقروض الفردية والجماعية.	• أفضل الممارسات في القروض الجماعية والقروض الفردية الصغيرة. • رأس مال كافٍ. • السيولة العالية. • البنية التحتية. • استراتيجية طوارئ للتعامل مع الأصول.	

أكاد	أصالة	فاتن	
		• نظام المعلومات	
• أرباح منخفضة. • عائدات منخفضة. • ضعف في جودة الأصول الخاصة بالقروض الصغيرة. • قوانين صارمة للكفالات. • خبرة قليلة في مجال القروض الصغيرة. • عملية صرف بطيئة للقروض. • غياب التدقيق.	• أرباح منخفضة. • عائدات منخفضة على القروض الصغيرة. • ضعف في جودة الأصول الخاصة بالقروض الصغيرة. • نقص السيولة ورأس المال. • برنامج الحاسب لا يعمل بالشكل اللازم.	• خسائر تشغيلية فادحة. • ضعف في الإنتاج. • تراجع أرباح القروض. • دفاعيين أحياناً	نقاط الضعف
• - توفير تمويل مستقبلي (الاتحاد الأوروبي) (SIDI) • الاندماج.	• استفادة ممكنة من سوق غزة. • الدخول لمجال الإقراض الجماعي في الضفة الغربية. • الاندماج	• تمويل متوسط المدى. • دعم مستمر من الوكالة الأمريكية USAID. • الاندماج. • تطوير سلعة القروض الصغيرة. • البنية التحتية.	الفرص
• محدودية الوصول للعملاء. • مشاكل قانونية في التحصيل. • المنافسة. • التركيز على المشاريع التنموية. • إشباع في سوق الكفالات.	• محدودية الوصول للعملاء. • فقدان التمويل الإضافي. • المنافسة.	• محدودية الوصول إلى الزبائن. • المنافسة. • إشباع في سوق الكفالات. • عدم وجود تمويل متوسط المدى	التحديات

عملت دراسة حول إمكانية الدمج من قبل مستشار دولي في العام 2003 وذلك بغرض تحليل نقاط القوة والضعف في المؤسسات الثلاث بغية وضع تصور حول الاندماج. لم يتم التوصل إلى قرار بعد.

منتجات فائن:

أصدرت فائن ما مجموعه (3544) قرصاً في العام 2003 وهذا ما نسبته 120% من القروض التي أصدرت في العام 2002. وصلت قيمة القروض في العام 2003 ما قيمته (2,302,370) دولار أمريكي.

1- القروض بضمان المجموعة والتوفير GGLS.

كان ولا يزال المنتج الرئيسي في فائن حيث تعتمد منهجيته على مبادئ برامج التمويل بالغ الصغر والإقراض بضمان المجموعة المميزة على المستوى العالمي. وقد وفرت فائن منتج الإقراض بضمان المجموعة على مرحلتين: تتلخص المرحلة الأولى في وجود مجموعة من النساء - ثلاثة على الأقل - تقدم لهن قروض صغيرة (200 دينار أردني)، بشكل فردي لمدة 24 أسبوعاً بغرض زيادة رأس المال العامل وتطوير المشروع. تضمن كل مجموعة سداد كل فرد فيها، وبالتالي لا حاجة لأشكال الضمانات الأخرى، وتسدد المجموعة هذا القرض وفائدته (تبلغ قيمة الفائدة على القرض 2% شهرياً، كما تدفع 3 دنائير كرسوم طلب لقروض المرحلة الأولى و 5 دنائير لقروض المرحلة الثانية)، بدفعات كل أسبوعين تضعها في أحد البنوك المحلية وفي نفس الوقت تودع توفير في حسابها. وعند سداد المجموعة لقرضها تصبح مؤهلة لدورة ثانية من القروض بقيمة أعلى (300 دينار أردني). وعند إتمام هذه المرحلة يمكن للمقترضات أن يختزن في المرحلة الثانية إما قرض لمدة 24 أسبوعاً (400، 500، 600، دينار أردني) مع التوفير الإجباري؛ أو قرض لمدة 40 أسبوعاً (600، 800، 1000 دينار أردني بدون توفير) ويغطي القرض بضمان المجموعة أنواع مختلفة من المشاريع منها بيع الملابس، البقالات الصغيرة، بيع الخضروات، تربية الحيوانات، النسيج، الخياطة والكوافير.

2- القرض السريع:

أدخلت فائن هذا المنتج في بداية عام 2000 بناء على طلب مقترضاتها، ويعطى هذا القرض لمجموعات من ثلاث مقترضات على الأقل، نشيطات في برنامج الإقراض بضمان المجموعة لمدة تزيد عن سنة، وللمقترضات في المرحلة الأولى من منتج القروض الفردية. مدة القرض السريع هي شهر واحد وتدفع رسوم الطلب ورسوم الخدمة مقدماً (تبلغ قيمة رسوم الطلب لهذا القرض 6 دنائير، ومعدل الفائدة هو 4% ثابتة)، ويتم سداد القرض كاملاً على دفعة واحدة. وتصل أعلى قيمة للقرض الموسمي 50% من قرض المقترضة الحالي. في البداية سمي هذا القرض "القرض الموسمي" لأنه كان يعطى للمقترضات اللواتي تحتاج مشاريعهن إلى المزيد من النقد خلال فترة موسم معين، كالأعياد ورمضان وبداية السنة الدراسية. ثم غيرت فائن الاسم إلى "القرض السريع" وأصبحت تقدمه للمقترضات في كل أوقات السنة.

3- القروض الفردية المرحلة الأولى:

تم تصميم هذا المنتج لمقترضات فائن اللواتي أنهين على الأقل المرحلة الأولى من قروض المجموعات واللواتي نمت مشاريعهن وتطورت إلى درجة زادت فيها احتياجاتهن عما توفره المرحلة الثانية من منتج قروض المجموعات. تتراوح قيمة القرض الأول بين 1,000-3,000

دولار أمريكي، يتم سدادها على دفعات شهرية في مدة لا تزيد عن 10 شهور. ويمكن أن تصل القروض المكررة إلى 10,000 دولار أمريكي لمدة سنتين. وتبلغ قيمة رسوم الطلب لهذه القروض 20 دولار ومعدل الفائدة 1.5% شهرياً للقروض الجديدة، و 1.25% للمكرر بالإضافة لـ 5% عمولة. مع العلم أن هناك حوافز للسداد على الوقت.

4- قروض موظفي فاتن:

يتم منح موظفي فاتن قروض تتراوح قيمتها ما بين 25,000 دولار أو راتب سنة أو رصيد صندوق الادخار ومكافأة نهاية الخدمة للموظف أو أن يضمه/ا اثنين من موظفي فاتن بمخصصاتهم أيها أقل. بحيث لا تزيد قيمة الدفعة الشهرية عن ثلث الراتب الإجمالي. يتم سداد هذه القروض بشكل دفعات شهرية تخصم مباشرة من راتب الموظف وتتراوح مدة هذه القروض ما بين 6 إلى 36 شهر بحيث يتم اقتطاع العمولة والرسوم الإدارية مقدماً وتعتبر هذه النسبة قليلة نسبياً (5% متناقصة + 1% ثابتة).

5- قروض موظفي المنظمات الأهلية.

تم البدء بهذا المنتج في عام 2002 من أجل توفير قروض لموظفي المنظمات الأهلية بنسبة فائدة منخفضة وقد تم تصميم هذا المنتج لاستغلال ودائع فاتن لدى البنوك والتي تحصل على فائدة قليلة. هذا المنتج له نفس السياسات والإجراءات لمنتج قروض موظفي فاتن باختلاف وحيد وهو أن المنظمة الأهلية تقتطع الدفعات الشهرية من موظفيها وتحولها إلى حساب فاتن .

6- القروض الفردية المرحلة الثانية:

إن الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" وشريكتها مؤسسة إنقاذ الطفل الأمريكية مرتبطتان بمنحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لزيادة انتشار خدمات الإقراض وتغطية مساحة جغرافية أوسع، والتقليل من نسبة الفقر بين النساء المقترضات في الضفة الغربية وقطاع غزة واستجابة للأهداف السابقة وبناء على نجاح المرحلة الأولى للقروض الفردية، فقد قامت فاتن بتصميم منتج القروض الفردية المرحلة الثانية للنساء من خارج فاتن وبدأت بتطبيق المرحلة التجريبية، تتراوح قيمة القرض الأول بين 1,000-10,000 دولار أمريكي، يتم سدادها على دفعات شهرية في مدة لا تزيد عن 4-24 شهراً.

7- قروض الإسكان للفقراء:

بدأ التفكير في منتج قروض الإسكان في فاتن من منطلق تمكين ذوي الدخل المحدود في المخيمات والقرى والمدن الفلسطينية وخصوصاً مقترضات فاتن من تحسين ظروف سكنهم من خلال توفير قروض ذات شروط معتدلة لتحسين أوضاعهم المعيشية من خلال بناء مسكن، أو إضافة غرفة، أو المساعدة في تشطيب بناء قائم. وحيث أن هذه الفئة مهمشة من خدمة القطاع المصرفي والشركات العقارية فقد ارتأت فاتن ضرورة خدمة هذا القطاع الواسع حيث أن هذا المنتج يتلاءم مع رؤية فاتن في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفقراء وخصوصاً النساء.

كما أن هناك توجه عالمي لدى جميع المؤسسات المالية التي تخدم الفقراء من خلال القروض الصغيرة على تنويع المحفظة وتقديم منتجات إقراضية متنوعة خصوصاً القروض الاستهلاكية والإسكان.

8- الاستشارة والمساعدات التقنية:

بالاستفادة من خبرة موظفيها المتراكمة، والمواد التدريبية التي وضعتها باللغة العربية والنظام المالي والإداري الذي طورته، قدمت فاتن استشارات لمؤسسات الإقراض بالغ الصغر المختلفة في عام 2002 وذلك في اليمن وموزمبيق وتونس ومصر. باعت فاتن نظام إدارة المعلومات MIS إلى مؤسسة أنيرا في غزة وهي حالياً تشكل الزبون الرئيس لهذا المنتج.

فاتن : نظام المعلومات الإدارية:

لعل من نقاط قوة فاتن نظام المعلومات الإدارية، هذا النظام هو من عمل إحصائي نظم المعلومات سليمان الرنتيسي.

نظام معلومات فاتن نظام مرن وقد صمم لتلبية احتياجات معظم مؤسسات الإقراض بالغ الصغر والتي تعمل بعدة طرق ومنهجيات ولغات ومنتجات مع اختلاف الهيكليات الإدارية حيث يوجد به إدارة فعالة إضافة إلى كون البرنامج صديق لمستخدميه.

أين تم تنفيذ هذا البرنامج:

يعمل برنامج فاتن لنظم المعلومات في خمسة مواقع مختلفة:

- 1- فاتن - الفلسطينية للإقراض والتنمية - فلسطين حيث سيتم تقييم البرنامج. يوجد لفاتن حوالي (7000) عميل نشط في برامج إقراض مختلفة. احتل هذا البرنامج درجة القيادة في دراسات الاستطلاع الخاصة بالبنك الدولي والتي أشرف عليها جودت براندزما ولورنس هارت في العام 2000 وقد تم تفعيل البرنامج في العام 2001.
- 2- آندا - تونس- حيث يخدم البرنامج حوالي (10.000) عميل نشط وقد تم تشغيل النظام في شهر أيار عام 2001.
- 3- إنقاذ الطفل - خصص ليعمل (5000) عميل نشط وقد تم تشغيل البرنامج هناك في تموز عام 2001.
- 4- إنقاذ الطفل - موزمبيق - تم تشغيل البرنامج في سبتمبر عام 2001 ليعمل حوالي (5000) عميل نشط.
- 5- صندوق الإقراض النسوي - غزة- تم تنفيذ البرنامج من قبل مؤسسة أنيرا بالتعاون مع الجمعية الثقافية هناك وقد تم تشغيل النظام في شهر نوفمبر عام 2002.

خصائص النظام:

يمتاز نظام فاتن للمعلومات الإدارية بالخصائص التالية:

المرونة:

- يخدم عدة منتجات ومنهجيات.
- يخدم عدة عمليات حسابية تتعلق بالقروض.
- يخدم أحجام مختلفة من القروض.
- يحدد قيمة العقوبة المختلفة المتعلقة بالعميل بشكل دقيق ولا سيما فيما يتعلق بالدفعات المتأخرة.
- يخدم عدة إحصائيات متعلقة بالمقترضات.
- ازدواجية الدفعات.

- يساعد في عملية إعادة جدولة الدفعات باستخدام نظام جدولة مرن.
- يخدم مستويات مختلفة من العاملين في مناطق جغرافية مختلفة.
- يستخدم لعدة عملاء.
- يستخدم بعدة لغات.

معلومات عن العميل:

- القدرة القوية على البحث.
- يمكن من الاحتفاظ بملفات عن العملاء مثل البطاقة الشخصية ومعلومات عن العائلة والجنس والعنوان (العمل والسكن) ونوعية المهنة.
- متابعة العملاء على كافة المستويات.
- الحفاظ على معلومات جماعية.
- يمكن من التأكد من سلوكيات العملاء على سبيل المثال وضع المقترض المتعلق بالانتماء والإيداع والسجل التاريخي (من مصادر داخلية).
- معلومات تاريخية عن العملاء.
- بيانات متراكمة عن العملاء من مسؤول الإقراض، مسؤولية الفرع والمنطقة وكذلك الأنشطة الاقتصادية.
- متابعة العملاء في كافة المراحل.
- تحديد الازدواجية المحتملة (مثلاً إدخال مزدوج لبيانات العملاء).

التقارير:

- إحصائيات وتحليلات شاملة لخدمة الاحتياجات المتعلقة بالإقراض بالغ الصغر ولأغراض الرقابة والتقييم.
- تقارير دقيقة ومقروءة وواضحة.
- إمكانية إصدار التقارير على أي مستوى كان (مستوى العاملين أو المستوى الجغرافي).
- يمكن من التوليد الفوري للتقارير بناء على الاحتياجات المطلوبة من قبل المستخدم.
- معايير الاختيار هي المنتج، المكان الجغرافي، العاملين، المانحين، ومواصفات أخرى تتعلق بالعميل مثل الجنس وتوعية العميل.
- يمكن إصدار التقارير بناء على أوقات وتواريخ محددة.

سهولة الاستخدام وصداقة المستخدم:

- سهل ومعروف بطريقة منطقية ويمكن من الرقابة.
- يمكن من التقليل من إدخال بيانات مزدوجة.
- يعطي إشارات مبكرة تتعلق بالأخطاء ورسائل التحذير.
- لوحة التحكم سهلة وبسيطة.
- يمكن من التقليل من إدخال بيانات خاطئة بشكل كبير جداً.
- امتيازات متعددة مبنية على أرقام سرية خاصة بالمستخدم.
- نظام رقابة وأمن بشكل جيد جداً.
- المحافظة العالية على كيان البيانات.

- يمكن من سجل خاص بالمستخدم مثل البطاقة الشخصية وتاريخ الاستثناء ووصف لطبيعة الاستثناء.
- نظام تقوية وفعال وجيد.

الدعم والتطوير المستمر:

في حال شعورنا أن البرنامج وصل إلى مرحلة لا يمكن تطويره ففي هذه اللحظة سنبدأ بالتخلص من البرنامج وتطوير برنامج آخر.

ولهذا السبب نشعر بأننا بحاجة لتطوير جديد للبرنامج، هذه التحسينات تأتي من الدعم المتواصل وبفضل العلاقة مع العملاء ومن خلال المشاكل التي تبرز بالإضافة إلى التغييرات المحتملة.

كما وفي حال شعورنا بأن شيء عام من الممكن أن يستفيد منه الآخرون نضيف إلى النسخة الأصلية للنظام ونضمن أن تصل التحسينات إلى كافة المستخدمين.

المساعدة اليومية للمواقع المختلفة تتمثل في الإجابة الفورية على استفسارات حل جميع المشاكل مع تطوير للنظام بأنظمة وتحسينات جديدة.

يتم التحسين من خلال استخدام البريد الإلكتروني، وبرامج المحادثة من العملاء ومستخدمي البرنامج عبر الإنترنت.

التكنولوجيا:

- يستخدم النظام نظام سيرفر حيث يستخدم MS.SQL كقاعدة للبيانات وكذلك MS-2000.
- صمم النظام لخدمة بناء مركزي بحيث يدخل البيانات على السيرفر المركزي.
- تكييف النظام مع أي نمو مستقبلي وعدد العمليات التي تم إجراؤها بدون أن يكون هناك تدني ملحوظ في مستوى الأداء.

إنجازات مؤسسة فاتن:

لغاية نوفمبر 2004/30 ، لقد حققت مؤسسة فاتن الإنجازات التالية:

جدول رقم (3): إنجازات مؤسسة فاتن

المجموع	البيان
63,054	عدد القروض الممنوحة
26,628,552	قيمة القروض الممنوحة (بالدولار)
422	معدل قيمة القرض (بالدولار)
3,202	عدد المقترضين النشيطين
2,169,376	قيمة القروض القائمة (بالدولار)
%99	نسبة النساء المقترضات

البيان	المجموع
(أكثر من 30 يوم تأخير)	1.40%
المخاطر (أكثر من 30 يوم تأخير)	2.67%
عدد الفروع	12
عدد الموظفين	58
محفظة/ مندوب ائتمان أو إقراض (بالدولار)	69,980
عبي مندوب الإقراض	103
نسبة الدوران	96%
الاستدامة التشغيلية	76%
الاستدامة المالية	61%

توزيع المشاريع حسب القطاع:

لقد تم توزيع ما قيمته (26,628,552) دولار على المشاريع وذلك حسب القطاعات. أنظر جدول رقم (4).

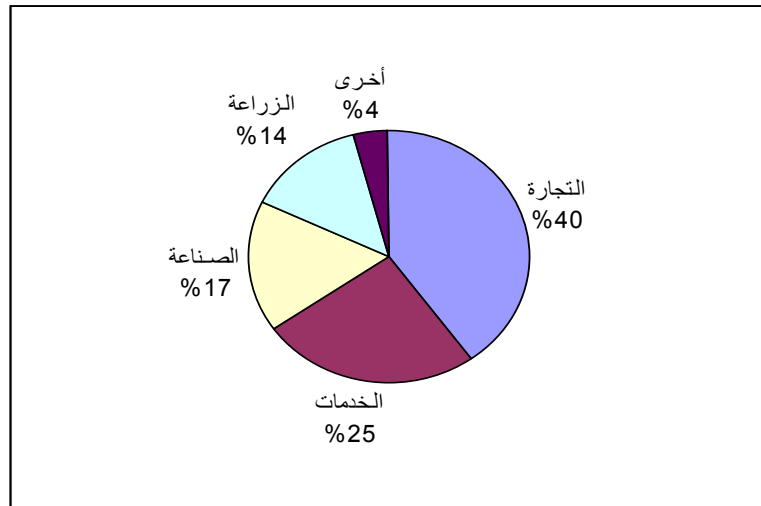
جدول رقم (4): توزيع المشاريع حسب القطاعات

القطاع	النسبة	المبلغ بالدولار
التجارة	40%	10,651,421
الخدمات	25%	6,657,138
الصناعة	17%	4,526,854
الزراعة	14%	3,727,997
أخرى	4%	1,065,142
المجموع	100%	26,628,552

بالنظر إلى توزيع مؤسسة فاتن، فإنه من الملاحظ أن قطاع التجارة احتل المرتبة الأولى في إقراضها وتبعه قطاع الخدمات، أنظر شكل رقم (1)

شكل رقم (1)

توزيع مؤسسة فاتن للمشاريع حسب القطاع



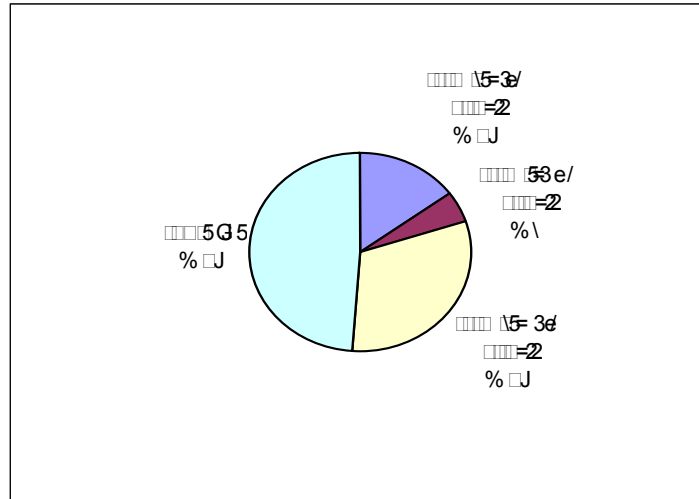
إن مؤسسة فاتن تقوم بخدمة معظم المناطق الفلسطينية أنظر جدول رقم (5) وشكل رقم (2) التاليين (توزيع المشاريع حسب المناطق).

جدول رقم (5): توزيع المشاريع حسب المناطق

المبلغ بالدولار	النسبة	المنطقة
3,994,283	15%	جنوب الضفة الغربية
1,331,428	5%	وسط الضفة الغربية
9,254,851	31%	شمال الضفة الغربية
13,047,990	49%	قطاع غزة
26,628,552	100%	المجموع

كما أن مؤسسة فاتن يوجد لها مكاتب في كل المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية والقطاع، كما أن الكثير من القروض تم توزيعها في الضفة الغربية تقدر بحوالي (15,580,562) دولار مقارنة بحوالي (13,047,990) دولار في قطاع غزة. أنظر شكل رقم (2) ويرجع ذلك لكون الضفة الغربية أكثر استقرار من قطاع غزة، كما أن فاتن تفكر في إغلاق جزء من مكاتبها في قطاع غزة.

شكل رقم (2)
توزيع المشاريع حسب المناطق



توزيعات فاتن المحفظة القائمة حسب المنتج:

توزيعات فاتن كما هي في المحفظة حسب المنتج أنظر جدول رقم (6) المفصل.

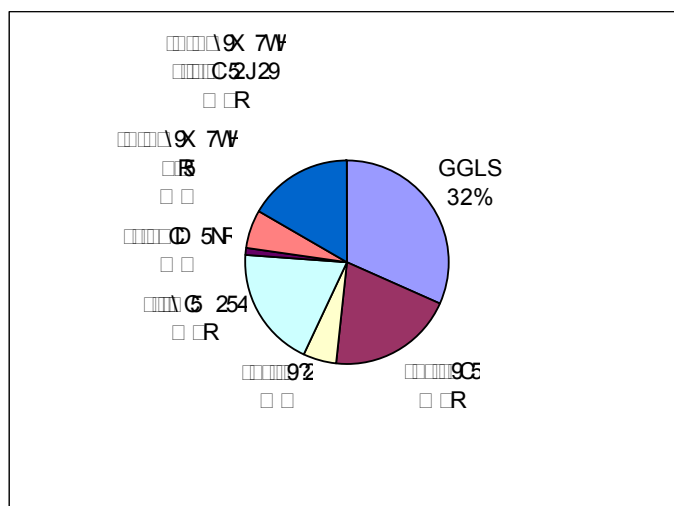
جدول رقم (6): توزيعات فاتن المحفظة القائمة حسب المنتج

المبلغ بالدينار الأردني	المبلغ بالدولار	النسبة	المنتج
489,305.606	689,162	%31.77	GGLS
304,457.043	428,813	%19.77	فردية (1)
81,984.064	115,471	%5.32	فردية (2)
295,120.029	415,662	%19.16	قروض عائلية
19,509.746	27,479	%1.27	قروض سريعة
93,817.980	132,138	%6.09	قروض موظفي فاتن
256,062.920	360,652	%16.62	قروض موظفي مؤسسات أهلية
1,540,257	2,169,376	%100	المجموع

نسب التوزيعات حسب المنتج أنظر شكل رقم (3)

شكل رقم (3)

التوزيعات حسب المنتج



من خلال الشكل رقم (3) توضح أن نسبة توزيعات كانت لمنتج GGLS بما نسبته 31.77% تلاها الأفراد والقروض العائلية.

التحديات:

إن السؤال الذي يواجه الإدارة العليا لفاتن هو فيما إذا كان بالإمكان تبني برنامج قروض الإسكان؟ وإذا كان بالإمكان الدمج مع مؤسسات أخرى؟ وإذا كان بالإمكان فما هو الهيكل التنظيمي المناسب للمؤسسة الجديدة، وإيجاد مقر جديد ومكاتب إقليمية وتشغيلية، وما هو حجم رأس المال المناسب لعملية الدمج وكذلك أثر الشفافية المالية إذا كان من الممكن إقراض رأس المال من السوق التجاري وما هو نوع الاقتراض وما مدى وسعر المنتج للمؤسسات المندمجة التي سوف تمنحه من أجل النجاح؟

الحالة الدراسية رقم 5

صندوق اقراض المرأة
دراسة تاريخيه للاقراض الجزئي في الاردن

اليونورا اسايا¹

ترجمة
الدكتور نضال الفيومي
الجامعة الأردنية

¹ المؤلفة ممتنه لـ: بسّام خنفر، و د. جمانة ثيودور، صندوق إقراض المرأة للمعلومات الواردة خلال المقابلة، وممتنة كذلك للدكتور نضال الفيومي، رئيس قسم التمويل في الجامعة الأردنية، لتعامله اللطيف خلال تواجدها في عمان، البروفسور سيرجيو بورتولاني، المنسق لمشروع "التمويل الجزئي في الجامعة"، جامعة تورين لأعطائها هذه الفرصة الكبيرة، وبرنامج Tempus Meda للإتحاد الأوروبي للدعم المالي، ولورا لمساعدتها واستشارتها في هذا البحث.

المقدمة :

عقد المؤتمر العالمي الأول للتمويل الجزئي في العالم العربي في عمان عاصمة الأردن، في أكتوبر 2004، للتركيز على الإدراك العالمي للدور الذي يلعبه التمويل الجزئي في الأردن. وقد شاركت جميع المؤسسات والخبراء العاملين في هذا المجال في هذا المؤتمر الذي دام 4 أيام وافتتح تحت رعاية الملكة رانيا التي سمّت نفسها سفيرة التمويل الجزئي. كما حضر أيضاً المؤتمر البروفيسور الأستاذ الدكتور محمد يونس. أختارت الملكة زيارة صندوق إقراض المرأة (MFW) من ضمن جميع المؤسسات الموجودة حيث أنه الأكثر تزويداً للقروض الصغيرة والأقرب للفقراء.

وقد كان أداء صندوق اقراض المرأة ممتازاً في السنوات الاخيرة ليستحق أن يكون في موقع متقدم في السوق حيث ارتفع تقييمه من ب إلى أ حسب التصنيف العالمي في آذار 2004².

وحيث أن صندوق الإقراض المرأة قد سلطت عليه الأضواء محلياً وعالمياً فإن هذه المقالة تهدف إلى تحليل الأداء الجيد لهذه المؤسسة والتركيز على بعض نقاط الضعف والفرص الجديدة.

ولنضع مفهوم صندوق اقراض المرأة في البيئة الطبيعية له، سنورد لمحة عن البلد وعن التمويل الجزئي في الأردن قبل التحليل.

هذه المقالة تركز أساساً على معلومات أولية تم جمعها خلال العمل الميداني في الأردن³

1-بيئة التمويل الجزئي في الأردن:-

تقع الأردن في مركز نظام سياسي، اجتماعي واقتصادي معقد بين العراق والسعودية وسوريا وفلسطين واسرائيل، وتعد من أفضل مناطق العمل التجاري في منطقة الشرق الأوسط من حيث استقرارية الاقتصاد الكلي والمنافذ التجارية والمناخ المعتدل والأمن والسلامة العامة. وتصنف الأردن كدولة نامية ذات دخل متوسط واقتصاد يمتاز بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وقلة الموارد الطبيعية من الماء والمعادن والطاقة. لهذا فإن رأسمال البشري في الأردن هو العامل الرئيسي المؤثر في فرص التنمية.

معدل النمو السكاني في الأردن، وبعد أن عانى من زيادة كبيرة في الخمسين سنة الماضية، بسبب معدلات النمو المرتفعة وموجات اللاجئين والمهاجرين من فلسطين، قد انخفض هذه الأيام إلى (2.9% لكل سنة) وهذا بسبب انخفاض نسبة المواليد حيث انخفضت من 7.5 إلى 3.6 ولادة/ امرأة. أما التصنيف الديمغرافي في الأردن، فيمتاز بالأعمار الصغيرة والثقافة العالية و التزايد في معدلات الحياة: حيث أن أكثر من 69% من السكان هم تحت سن 29 سنة، أكثر من 90% متعلمين، ومعدل حياة الفرد هو 72 سنة. ولكن على الرغم من هذه البيانات، والتي يمكن أن تُفسّر كمؤشر ايجابي للاستثمار الحكومي في الخدمات الاجتماعية الأساسية، إلا أن معدل البطالة الفعلي

² انظر تقارير التصنيف العالمي لنوفمبر 2001 وآذار 2004 WWW.Microfund. org.jo.

³ العملة المحلية هي الدينار الأردني (د.أ) معدل صرف الدينار الأردني للدولار الأمريكي في تشرين الأول 2004 يساوي 0.71 د.أ.

هو 15% (المعدل غير الرسمي هو 25%) و 12% من السكان تحت خط الفقر (313.5 د.أ/ شخص / سنة)⁴. (انظر جدول 1) .

جدول (1) : الاردن 2003 تحت المجهر

الفقر والمجتمع	الاردن	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	اخفض متوسط دخل في العالم
2003			
عدد السكان (بالملايين)	5.2	312	3655
الدخل القومي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)	1850	2210	1480
الدخل القومي الإجمالي (ببلايين الدولارات الأمريكية)	9.8	689	3943
معدل النمو السنوي 1997 – 2003			
السكان (%)	2.9	1.9	0.9
القوى العاملة (%)	3.9		3.9
أحدث تقدير (آخر سنة متوفرة ، 1997 ، 2003)			
الفقر (% السكان تحت خط الفقر الوطني)	12	--	--
السكان في المدن (% بالنسبة لمجموعة السكان)	79	58	50
معدل الحياة (بالسنوات)	72	69	69
معدل وفيات الأطفال (بكل 1000 طفل حي)	27	44	32
سوء تغذية الأطفال (الأطفال تحت 5 سنوات)	5	--	11
نسبة المتمكنين من الوصول الى مصادر حياه محسنة (% من السكان)	96	88	81
الأمية (% من السكان من عمر 15 فاكتر)	9	31	10
إجمالي المرحلة المدرسية الأساسية (% من السكان في سن الدراسة)	99	96	112

المصدر : بيانات البنك الدولي 2003

إذا كان التحليل أكثر عمقاً لفهم الصراع بين الرجل والمرأة، فإنه ستنشأ فجوة كبيرة متوقعة ولكنها غير مقبولة. ورغم الإصلاحات في جميع الاتجاهات، إلا أن تفعيل دور المرأة وانخراطها في الفعاليات الإقتصادية لا يزال محدوداً. (انظر جدول(2)). ونقص الفعالية في المجال الاقتصادي مرتبط بنقص في الفعالية الشخصية: ولا يزال دور المرأة في اتخاذ القرار سواء في البيت أو في المجتمع محدوداً. وعلى أي حال فقد بدأت الأمور تتغير وبدرجة ملفته للنظر.

جدول (2) : البعد النسائي في الاردن

الجنس 2002	اناث	ذكور
معدل الحياة (بالسنوات)	72.4	70.6
معدل تعليم البالغين (%)	84.8	94.6
المشاركة في يوم العمل (%)	16.0	--
معدل البطالة (%)	22.0	14.0
التطور في فعالية دور المرأة	97/1995	03/2002

⁴ تبنت الحكومة الأردنية دراسة البنك الدولي عام 2001 والتي قامت على أساس تحليل المسح الميداني لدخل ونفقات الأسر (HEIS)، لعام 1997، والتي حددت خط الفقر ب 313.5 د.أ/شخص/سنة. وفي عام 2002 تم احتساب خط فقر جديد بناءً على تحليل ال HEIS لعام 2002/2003 ولكنه غير متوفر بعد.

الجنس 2002	اناث	ذكور
مقياس دور المرأة ⁵	0.220	0.297
عدد المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان (% من المجموع)	1.25	5.5
النساء في الوظائف الدبلوماسية (% من المجموع)	--	12.5
النساء في مستويات عالية في المهن القانونية (% من المجموع)	--	3.6
نساء إداريات ومديرات (% من المجموع)	4.6	9.9
نساء عاملات ومهنيات وفنيات (% من المجموع)	28.7	30.1

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتطوير UNDP ، تقرير التنمية البشرية في الاردن 2004 .

-معظم الاقتصاد الأردني مركز في قطاع الخدمات (72%)، خصوصاً في السياحة و قطاع المصارف والانشاءات والتجارة. أما قطاع الصناعة والزراعة فيحتلون قطاع 26% و 2% على الترتيب من كل القطاعات وعلى الرغم من تأثير الحرب العراقية على الاقتصاد في الأردن وذلك ليس فقط من خلال تأثيرها على قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي وإنما كون العراق شريكاً تجارياً رئيسياً، إلا أن الأداء الاقتصادي في الأردن قد كان جيداً مؤخراً. انظر جدول (3) .

جدول (3) البيانات الاقتصادية الرئيسية في الاردن

النسب الاقتصادية الكلية	2002	2003
الناتج المحلي الاجمالي (% معدل النمو السنوي)	5.0	3.2
الناتج المحلي الاجمالي للفرد (% معدل النمو السنوي)	2.2	5.0
التضخم (% معدل النمو السنوي)	1.8	3.5
سعر الصرف (د.أ / دولار امريكي)	0.714	0.711
النسب الاقتصادية على المدى الطويل (معدل النمو السنوي)	03 - 1993	07 - 2003
الناتج المحلي الاجمالي	3.8	5.6
الناتج المحلي الاجمالي للفرد	0.6	0.3
البنية الاقتصادية (% من الناتج المحلي الاجمالي)	1993	2003
الزراعة	6.0	2.2
الصناعة	27.4	26.0
التصنيع	13.3	15.8
الخدمات	66.9	71.0

المصدر : بيانات البنك الدولي 2003

ولذلك، وفي ظل المناخ الاجتماعي والاقتصادي المكوّن من الشباب والمتعلمين فإنه يمكن للتمويل الجزئي أن يكون مفيداً لدعم إيجاد الوظائف خصوصاً للنساء من خلال تنمية المشاريع الصغيرة .

2- التمويل الجزئي في الأردن:-

قطاع التمويل الجزئي في الأردن والذي بدأ في أواخر 1990، هو الأكثر تميزاً في الشرق الأوسط. حسب تحليل⁶ UNCDF ، لعام 2004. فإن التقدير الفعلي لقوة السوق واختراقه الحالي

⁵ GEM (مقياس دور (تفعيل) المرأة)، يقيس مشاركة المرأة في المجالات الاقتصادية و السياسية والمهنية، باستخدام المشاركة النسبية للمرأة في المواقع الإدارية والتنظيمية والمهنية والتقنية كتمثيل لمشاركتها الاقتصادية وقدرتها على طبع واتخاذ القرارات. ولسوء الحظ، فإن الطريقة التي يجب بها مقياس دور المرأة، لا يأخذ بالإعتبار دور المرأة الناجح في قطاع المشاريع الصغيرة والمنظمات التطوعية والمؤسسات غير الحكومية.

عليه اعتبار ليس فقط عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ولكن أيضاً نسبة السكان فوق خط الفقر (خط الفقر الوطني مضافاً إليه 20%). وكما يبيّن جدول (4)، مع التركيز على الهدف الأكثر ملائمة وهم الفقراء، فإن السوق شبه المشبع أصبح جاذباً لجميع مؤسسات الإقراض الجزئي التي يمكن أن تلبي الحاجات غير المتحققة لأكثر من 70 ألف عائلة.

جدول (4) : قوة السوق واختراقه (2003)

السكان	الفقر % (التعريف الوطني)	عدد الفقراء	عدد العائلات الفقيرة (متوسط حجم الأسرة هو 7)	قوة السوق (40% من العائلات الفقيرة)	المقترضين الفعالين	اختراق السوق (%)
قوة السوق واختراق السوق على أساس خط الفقر الوطني						
5,171,000	12	620,520	88,646	35,458	24,348	69
قوة السوق واختراق السوق على أساس خط الفقر بالإضافة إلى 20%						
5,171,000	32	1,658,720	236,389	94,555	24,348	26

المصدر : صندوق التنمية للأمم المتحدة (UNCDF) التمويل الجزئي في البلاد العربية ن ايلول ، 2004) .

ومنذ أن اعتمدت الحكومة المشاريع الصغيرة لمواجهة الفقر، انطلقت مبادرات عديدة، منها ما هو محلي، وبعضها نتيجة التعاون الدولي. ولإعطاء ملخص مختصر عن سوق التمويل الجزئي في الأردن، من الضروري تمييز نوعين من القائمين عليه:-

-ماتحي القروض المدعومة: وهذه الفئة تتضمن جميع البرامج الحكومية وشبه الحكومية- يسمى البرنامج الرئيسي ، صندوق التنمية والتشغيل (DEF) - والذي يزود قروض للعائلات الفقيرة والتي تعتبر قيّمة. وقد بلغت قيمة المحفظة القائمة (الموجودة) ما يقارب 90 مليون دولار (64 مليون د.أ) في عام 2001، مقابل 6 مليون دولار لفظة مؤسسات الإقراض الجزئي.

-مؤسسات الإقراض الجزئي الموجهة للسوق (MFIs): وهذه المجموعة مكونة من أربع مؤسسات إقراض مشتركة في برنامج ممول من الولايات المتحدة برنامج - USAID'S AMIR - ⁷والذي جمع 30 مليون دولار لتقديم مساعدة فنية و رأسمال للإقراض لمؤسسات الإقراض الجزئي الأردنية MFIs. وقد وصلت هذه المؤسسات الأربع إلى 16.879 عميل في الربع الأول من عام 2004، إضافة إلى إدارة محفظة استثمارية بقيمة 9.7 مليون (د.أ). (أنظر الجدول5).

وبالتركيز على مؤسسات الإقراض الجزئي (MFIs) والمتخصصة في القروض الصغيرة، حيث حجم القرض صغير وظروفها الداخلية والخارجية متماثلة، وحتى نفهم قدرة كل منها، يجب تحليل المعالم الأساسية لكل مؤسسة إقراض جزئي. مؤسسات الإقراض الجزئي في الأردن، كما وفي الدول العربية الأخرى، ورغم حداثة تجربتها، إلا أنها أثبتت جودة المحافظ الاستثمارية، ومراقبة محكمة على التكاليف ، وعائد جيد على الأصول. لذلك معظم MFIs وصلت إلى استقرار تشغيلي ومالي، وهي موجهة للإقراض بتطبيق مشروع الإقراض الفردي. بينما حسابات التوفير وخدمات الايداع والتأمين والمساعدة الفنية غير متوفرة. ومن بين هذه المؤسسات الأربع يمكن التصنيف بناءً

⁶ أنظر UNCDF (صندوق التنمية للأمم المتحدة)، التمويل الجزئي في الدول العربية، أيلول 2004، ص17-ص21.

⁷ USAID تعبير يدل الوكالة الامريكية للتطوير الدولي ، بينما AMIR (الوصول الى تمويل جزئي وتطبيق محسن لسياسة الاصلاح) هو اسم البرنامج .

على اختيار العملاء:- كلما كانت قيمة القرض لكل عميل أكبر، كلما كانت نسبة التغطية أقل (انظر جدول 5 و6)

-شركة الأهلي للتمويل الجزئي (AMC): هي أول قطاع خاص كمؤسسة تمويلية مملوكة للبنك الأهلي بنسبة 100%، وتقوم على سياسة الإقراض الفردي مستهدفة أصحاب المشاريع المحلية والصغيرة القائمة والتي لها نشاط تجاري، بضمانة واحد أو أكثر ككفلاء للقرض. وتتراوح قيمة القروض بين (700-1500 د.أ) والذي هو الحد الأعلى لقروض مؤسسات الإقراض الجزئي. وعليه، نرى بوضوح أن مؤسسات الإقراض الجزئي لا تغطي إلا شريحة ضئيلة من المجتمع من ذوي الدخل المنخفض (أو حتى المتوسط) وليس طبقة الفقراء.

-شركة الأردن للإقراض الجزئي (JMCC): شركة غير ربحية تأسست بواسطة مؤسسة نور الحسين، وتقوم بتوزيع القروض على الأفراد من ذوي الدخل المنخفض وليس بالضرورة أن يكون لهم عمل تجاري قائم، وتتطلب وجود كفيل واحد كضمانة. هذه المؤسسة و صندوق إقراض المرأة يستهدفون الطبقة الأكثر فقراً، والذين لا يستطيعون الاقتراض من البنوك.

-شركة الشرق الأوسط للإقراض الجزئي (MEMCC): هي مؤسسة تمويلية نشأت من خلال مشروع مشترك لثلاث بنوك أردنية رئيسية ومؤسسة محلية، لتقدم خدمات التمويل الجزئي للأردنيين من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وخصوصاً لذوي المشاريع المحلية والصغيرة. وتقوم هذه المؤسسة على سياسة الإقراض الفردي والجماعي بقروض تتراوح بين 100 – 14000 دينار أردني . ومع ذلك فإن معدل القروض التي تقدمها يعتبر عالي مقارنة مع شركات رئيسية أخرى مشابهة.

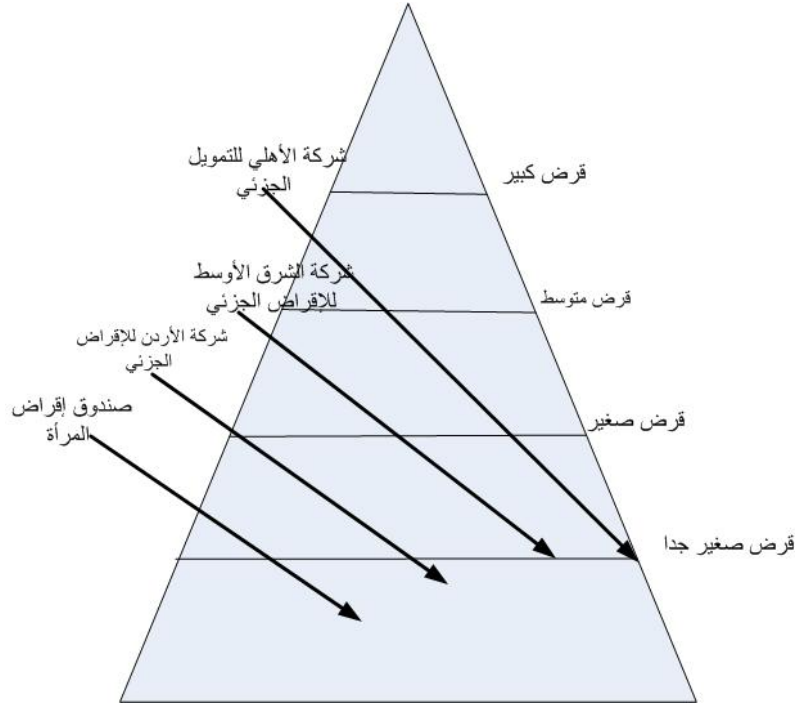
جدول (5): مؤسسات التمويل الجزئي الاردنية

مؤسسات التمويل الجزئي	العملاء النشيطون (الفعالون)	المحفظة القائمة د. أ	الحد الأدنى للقرض د. أ	الحد الأعلى للقرض د. أ	معدل القرض غير المستدد لكل عميل	معدل القرض غير المستدد لكل عميل	معدل القرض غير المسدد لكل عميل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ⁸
شركة الأهلي للتمويل الجزئي	142ر1	213410ر2	700	15000ر15	936ر1		7ر104
شركة الأردن للإقراض الجزئي	757ر2	848655ر1	500	2000	888		3ر36
شركة الشرق الأوسط للإقراض الجزئي	259ر2	097874ر3	100	14000	371ر1		1ر74
صندوق إقراض المرأة	720ر10	504074ر2	100	5000	234		6ر12
المجموع	879ر16	963986ر9					

المصدر: التصنيف الدولي،

⁸ معدل رصيد القروض غير المسددة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد يستخدم كمقياس لمستوى فقر العملاء أو بمعنى آخر، الطبقة التي تغطيها المؤسسة: كلما قل تسديد القروض كلما كان العميل أكثر فقراً.

شكل (6) : هرم القروض



ولكي ننهي وصف المنافسة في المؤسسات التمويلية المختلفة، من الضروري أن نذكر أن مبادرة الحكومة بإنشاء البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، والمعروف " ببنك الفقراء " ، من المتوقع أن يقوم بتقديم قروض مدعومة. وعلى الرغم من عدم تحديد القروض والأسعار، فإن الكثير من القائمين على التمويل مهتمون بتأثير هذه المؤسسة على تزويد القروض الجزئية. وحيث أن القانون الخاص بالبنك قد قدّم حوافز واعفاءات ضريبية هائلة لم تتمتع بها مؤسسات التمويل الجزئي الأخرى، فإن وجود هذا البنك سيخلق منافسة غير عادلة. جميع مؤسسات الإقراض الجزئي تنتظر أن تشملها هذه الاعفاءات الضريبية بقدر الامكان ، او انها ستقوم بتنظيم حركة احتجاجية ، ولذلك يلزم اصدار انظمة عاجلة خاصة بموضوع الإقراض الجزئي .

3. خلفية تاريخية:

يعتبر صندوق اقراض المرأة شركة أردنية خاصة غير ربحية تعمل في قطاع التمويل الجزئي، وقد بدأت عملها منذ 1994 كبرنامج رائد بواسطة (Sc)، حماية الأطفال، لتقديم القروض للاجئين الفلسطينيين. ومنذ 1994 ، من صندوق اقراض المرأة بمرحلتين رئيسيتين لأغراض التسجيل:-

-في كانون الاول ، 1996، غيرت جمعية تطوير النساء الأردنيات، الحالة القانونية من منظمة غير حكومية- والتي كانت حريتها محصورة في وضع الأهداف التمويلية وعمليات الإقراض- إلى شركة غير ربحية محدودة المسؤولية مسجلة في وزارة الصناعة والتجارة تحت الاسم القانوني الجديد " صندوق اقراض المرأة".

ومنذ نيسان 2003، صندوق اقراض المرأة كان لديه مساهمان، الرئيس الحالي ويملك 60% وجمعية حماية الطفل (SC) والتي تملك 40%.⁹ ويخطط صندوق اقراض المرأة إلى أن يكون شركة ربحية محدودة المسؤولية، لتوضيح اللبس الحاصل لدى المساهمين في عدم درايتهم لمسؤولياتهم الشخصية كمالكين للصندوق.¹⁰ حيث لا يوجد في الاردن قانون يوضح مسؤولية وحماية المساهمين في الشركات غير الربحية محدودة المسؤولية، كما ولا يوجد ايضاً نظام خاص لقطاع التمويل الجزئي.

4. المهام والأهداف:-

مهمة صندوق اقراض المرأة واضحة جداً: وهي تزويد النساء بخدمات مالية مستقرة من أجل المشاريع الصغيرة في الأردن، حيث أن تقديم خدمات مستقرة تعنى تحقيق توازن بين الربحية ومستوى التغطية. إن العملاء المستهدفين من قبل الصندوق ليسوا "الفئة الأكثر فقراً" والذين يستطيعون فقط إشباع حاجاتهم الأساسية (الطعام، الماء، اللباس، المأوى، وحاجات فيسيولوجية أخرى، أو الفئات التي تستفيد فقط من الدعم الحكومي، وإنما الفئات التي تقوم بإنشاء مشاريع صغيرة، حيث يعمل الصندوق على تمويلها.

وليستطيع صندوق اقراض المرأة من أداء مهامه، سعى لتحقيق أربعة أهداف تعتبر رئيسية في تطوير الانسان وتنمية المجتمع الأردني:-

- 1-تقديم خدمات مالية مستقرة بأفضل الوسائل لأصحاب المشاريع الصغيرة الأقل حظاً.
- 2-المساهمة في تفعيل دور المرأة حيث أصبحت من ذوي الدخل وصانعي القرار سواء في العائلة أو في المجتمعات.
- 3-المساهمة في تقليل البطالة بزيادة الفرص الاقتصادية وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع الاقتصادية الصغيرة.
- 4-تحسين الحالة الاقتصادية الكلية لربات البيوت لإقامة مشاريع صغيرة من خلال الاقتراض.

5. الفئة المستهدفة(العملاء):-

السوق المستهدف من قبل صندوق اقراض المرأة مُعرّف جيداً وينبثق بوضوح من الاسم المؤسسي: النساء. النساء الأردنيات هي الفئة الأكثر استبعاداً من البنوك الرسمية وفي نفس الوقت تدبر أكثر من 60% من المشاريع غير المسجلة، ولذلك تضمن صاحبات المشاريع الصغيرة باقتراض النقود

⁹ إن مشاركة جمعية حماية الطفل (SC) غير واضح ولكنه صمم لضمان المهمة. المساهمان في صندوق اقراض المرأة الرئيس كعضو مجلس الادارة، وجمعية حماية الطفل قد لا يحصلان على توزيعات الأرباح، وفي حالة التصفية، فإن جميع أصول الصندوق تعطى إلى مؤسسة تمويلية غير حكومية أخرى لها نفس الأهداف.

¹⁰ يوجد بعض الغموض القانوني الذي يجب ملاحظته. فمن غير الواضح فيما إذا كانت المسؤولية القانونية متناسبة مع نسبة الملكية، أو أنها محدودة بالقيمة الفعلية للأسهم المشتراة من المالكين تبلغ فقط 3300 دينار بالمجموع (بينما قيمة المحفظة القائمة بلغت في آب 2004، 2810351 د.أ، أي ما يعادل 3958241 دولار أمريكي). حيث لا يوجد في الأردن قانون يوضح مسؤولية وحماية المساهمين في الشركات غير الربحية محدودة المسؤولية، كما ولا يوجد أيضاً نظام خاص لقطاع التمويل الجهات.

من العائلة أو حتى من مُقرضي الأموال لتطوير مشاريعهن التجارية وكذلك تطوير شخصية المرأة. لهذا يؤمن صندوق اقراض المرأة بتفعيل دور المرأة من خلال المشاريع الصغيرة كمحرك لعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي.¹¹ وهذا بالتالي سيجعل المرأة عضواً فعالاً في إدارة المشاريع والأعمال التجارية وفي اتخاذ القرارات سواء في العمل أو في العائلة وفي تزويد دخل الأسرة وتحقيق مستوى معيشي أفضل لها ولأولادها.

وحتى يتم قبول طلب المرأة في صندوق اقراض المرأة، يجب أن تحقق الشروط التالية:-

- أن يكون عمرها بين 18-25 سنة.
- أن لا يكون لها مجال للوصول إلى مصادر تمويل رسمية كالبنوك.
- أن لا يكون لديها أصول كضمانات.
- أن لا يكون لديها مشروع منزلي أو مشروع مستقل قائم من مدة لا تقل عن 6 أشهر، (حيث أن الصندوق لا يمول عمليات انشاء مشاريع، بل مشاريع قائمة ليتمكن من التأكد من القدرة الإدارية للمقترض).
- أن تسكن في منطقة حضرية (يتركز السكان في المدن حيث أن ثلثي سكان الأردن يسكن في عمان).
- أن يكون لديها إرادة للنجاح وإحداث تغيير في مستوى الحياة.

المربع(1): هل عملاء صندوق اقراض المرأة هم فقط من النساء؟
حسب تقرير التصنيف العالمي لعام 2004، فقد تبين أن صندوق اقراض المرأة بدأ باقراض العملاء من الرجال ولكن بنسبة لا تزيد عن 20% من العملاء وفي آذار 2004، بلغ عدد المؤسسات الممولة من قبل الصندوق والمسجلة لرجال، 30 مؤسسة من أصل 110000 مقترض، أي بما يعادل 0.3% . صندوق إقراض المرأة، لم ينشر هذه المعلومات* للسوق بوصفها على صفحات الانترنت الخاصة به مثلاً أو الترويج لها، لهذا فإن نسبة المقترضين من الرجال منخفض جداً. ولكن، كيف يمكن لاقرض الرجال أن يتوافق مع المهمة الرئيسية التي أنشئ من أجلها الصندوق؟.

6. أنواع القروض:-

بدأ الصندوق اقراض المرأة عمله في 1996 بقروض المجموعات المضمونة حسب برنامج حماية الأطفال. وحالياً لا يزال هذا النوع من القروض الأكثر استخداماً، ولكن رغم ذلك فقد تم إدخال القروض الفردية في 1999 للاستمرار في تلبية حاجات أفراد المجموعات الذين أنهوا قروضهم

¹¹ شعار صندوق اقراض المرأة مميز، حيث يمكن ترجمة الصورة كنموذج لأنثى أو كمفتاح بفتح أبواباً لفرص جديدة لمستقبل أفضل، إضافة إلى مغزى اللون الأزرق الذي يعنى التعاون والذي هو عامل رئيسي في كل مرحلة ومستوى تأسيسي بين أعضاء المنظمة، وبين العملاء، وبين المنظمة والعملاء.

* حسب اخر احصاءات منشورة على صفحة الانترنت الخاصة بالصندوق ، وفي كانون الاول 2004 ، كان عدد المقترضين الذكور يشكل 25ر1 % من مجموع المقترضين . ولكن ورغم وصول هذه المعلومات الى السوق الا ان الصندوق لا يزال حذر ولم يبدأ بحملة دعائية موجهة للرجال .

السابقه . ونتيجة لنجاح تجربة قروض المجموعات، فقد زاد الطلب على القروض ولمدة زمنية أطول، لتطوير العمل التجاري. في الوقت الحالي، يقدم صندوق اقراض المرأة ثلاث أنواع من القروض (أنظر جدول 7).

1. قروض المجموعات المضمونة.

2. القروض الفردية.

3. القروض الموسمية.

-قروض المجموعات المضمونة: هي نوع خاص من القروض يوزع على مجموعة من 4-6، وهذا النوع له متطلبات واجراءات سهلة وبسيطة جداً وتناسب حتى غير المتعلمين ويجب على المتقدمين بالطلب أن يحققوا الشروط المفروضة عليهم من الصندوق لينالوا القرض وهذه الشروط هي:-

-العمر بين 18-65 سنة لأن الصندوق يعتبر هذه الأعمار هي الحد الأدنى والأعلى لإدارة مشروع.

تشكل مجموعة من 4-6 أفراد بحيث يضمن كل منهم الآخر، ولا تطلب أي أصول كضمانات، فالضمان الوحيد المطلوب هو ضمان المجموعة، حيث أثبتت التجارب العالمية أنها أفضل وسيلة ضمان مقارنة مع أي ضمانات أخرى. ففي حالة ضمان المجموعة فإن العجز في السداد يشكل نسبة ضئيلة وذلك بسبب الحرج من بقية أفراد المجموعة وكذلك لأن العميل لا يستطيع أن يأخذ قرض آخر إذا لم يكن دفعاته منتظمة.

-أن يكون لدى العميل مشروع قائم منذ 6 أشهر، لأن هذه المدة رغم قصرها تثبت أن هنالك مشروع قائم ويكون دليلاً على حسن أو سوء الإدارة للعميل. وحيث أن عملاء الصندوق هم من النساء، وعلماً أن المرأة لا تتمتع بالحرية الكاملة والاستقلالية من رب الأسرة- الرجل-، فإن 75% من المشاريع الممولة من الصندوق هي مشاريع منزلية. كذلك، فإن أفراد المجموعة عادةً ما يكونون من الفقراء، لذلك فإن معظم المشاريع تكون عبارة عن مشاريع عائلية حيث تقوم الزوجة بإدارتها وتكون هي المصنعة، ويقوم الزوج بأدوار أخرى مثل توزيع وتسويق المنتجات المصنعة من قبل المرأة.

-أن يكون لدى أفراد المجموعة مشاريع منفصلة، لأنه لو كان أكثر من عضو من نفس المجموعة في مشروع واحد، تكون الدفعات معتمدة على نجاح المشروع، ولكن النساء ضمن نفس المجموعة يستطعن إدارة نفس النوع من العمل مثل صناعة الملابس ولكن ضمن مشاريع منفصلة. ولنفس الأسباب، يفضل أيضاً أن تكون أفراد المجموعة من عائلات مختلفة.

-استخدام القرض لتمويل رأس المال العامل، لأن الصندوق يعمل بالمفهوم الخاص للإقراض لتمويل ودعم المشاريع الصغيرة وليس لتمويل الاستهلاك، فإن الصندوق لا يعطي معونات طارئة.

-التوافق مع شروط فنية معينة، وهذه الشروط والمواصفات والاجراءات تكون ثابتة وقياسية لتبسيط والاسراع في اجراءات القرض. وحيث أن حاجات المقترضين ليست فقط أساسية وإنما أيضاً متشابهة، فالحل الأفضل هو القرض الموحد. وفي الواقع يوجد تقليص في الكلفة على مقدم القرض ووضوح أكثر لدى العميل عن كيفية اجراءات القرض، حيث يستلم كل فرد مبلغ القرض الذي

يتراوح بين 200-500 د.أ، حيث الحد الأعلى 200 د.أ في القرض الأول ولمدة 7 أو 8 أشهر، مستردة بدفعات شهرية أو كل أسبوعين.

القروض الفردية: هي النوع الثاني من قروض الصندوق والتي بدأت في 1999 ولكن بدأ الترويج لها مؤخراً في 2003. هذا النوع من القروض يعرض على المجموعات التي استفادت من قروض المجموعات مرتين، وبدأت مؤهلة بعد إخضاعهم لتعليم مالي يشبه إجراءات البنوك العادية، ويشترط توفر كفيلين، مع وجود كفالة بنكية أو تعهد. وتكون البداية بقرض مقداره 500 د.أ، ويتدرج ليصل إلى 2000 د.أ، سترد على دفعات شهرية لمدة 1-18 شهر، حسب حجم المبلغ والسيولة النقدية للمشروع. وقد كان الصندوق حذراً في التعامل مع القروض الفردية حيث أن تجارب الاقراض السابقة وعمليات التقييم المخاطرة، وعلى الرغم من أنها بينت أن ضمان الأشخاص وليس الموجودات هي أفضل ضمان في كشف تسديد الدفعات، إلا أنها مكلفة وتستغرق مزيداً من الوقت.

لا يزال صندوق إقراض المرأة يطور في سياسة القروض الفردية ويدرب الموظفين على ذلك. ولكن بالتعامل مع الطبقة التجارية العليا بما فيها الأعمال الرسمية والتي هي مقصورة على الرجال، فإن الصندوق سيدخل في منافسة مباشرة مع مؤسسات الإقراض الأخرى والتي تتعامل مع الطبقة التجارية الدنيا، وأيضاً مع البنوك التي تقدم قروض بفوائد مخفضة.

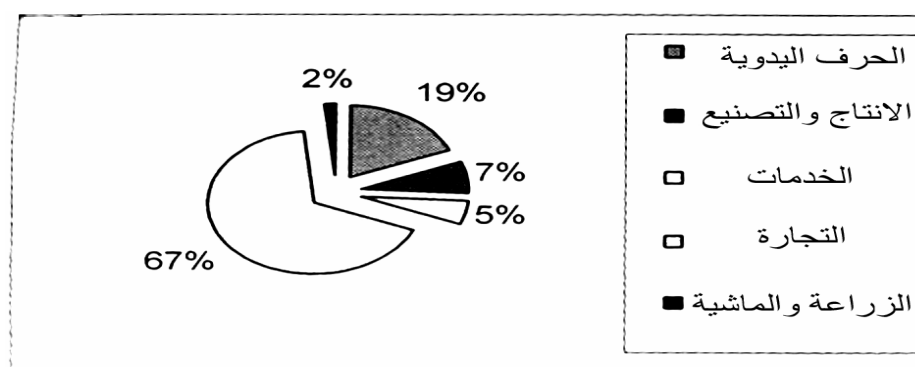
القروض الموسمية: هي عبارة عن قروض صغيرة مكفولة، تقدم للمجموعات النشيطة بالاقتراض والتي هي بحاجة إلى رؤوس أموال إضافية في المواسم التي عليها طلب عالي مثلاً في نهاية رمضان للاحتفال بالعيد وشراء الهدايا والألعاب والحلويات، أو في موسم الطلاب إلى المدارس. آلية عمل هذه القروض مشابهة تماماً لآلية العمل في القروض المجموعات ولكن بنسب أقل، حيث تتكون المجموعات من 3-4 أشخاص، وحجم القرض الموزع يتراوح بين 100-200 د.أ لكل فرد في المجموعة، وفترة القرض هي 5 أشهر على الأقل. هذا النوع من القروض يطلب فقط من عملاء قروض المجموعات المضمونة (المكفولة).

خصائص القرض	قروض المجموعات	قروض الافراد	القروض الموسمية
تاريخ الانطلاق (البداية)	1996	1999	1999
فرع العمل	4-6 نساء حضریات لكل مجموعة	نساء حضریات	2-4 نساء حضریات لكل مجموعة
الكفالة المطلوبة	كفالة المجموعة	كفيلين	كفالة المجموعة
مدة القرض	28 اسبوع / 8 اشهر	1-18 شهر	3-5 اشهر
برنامج التسديد	كل اسبوعين / شهري	شهري	شهري
حجم القرض (د.أ)	200-500 لكل عضو	500-2000	100-200 لكل عضو
معدل الفائدة الاسمية السنوي	22% ثابتة	21% ثابتة	24% ثابتة
رسوم اضافية (د.أ)	يتناقص من 5 الى 1	5 ثابتة	تتناقص من 5 الى 1
عدد القروض الموزعة في 2003	15495	963	3170

خصائص القرض	قروض المجموعات	قروض الافراد	القروض الموسمية
المبلغ الاجمالي (د.أ) في 2003	5090300	864200	503750
المبلغ الاجمالي بالدولار الأمريكي في 2003	7169437	1217183	709507
نسبة عام 2003 من المبلغ الاجمالي (د.أ)	%79	%13	%8

وبغض النظر عن نوع القرض، تتركز المشاريع الممولة من الصندوق على التجارة والحرف اليدوية، حيث يمكن القيام بهذه النشاطات بسهولة أكبر في المنزل بشكل تنظيمي غير رسمي. (انظر الشكل 8)

شكل (8) : توزيع قطاعات الشركات



المصدر : تقرير صندوق اقراض المرأة السنوي 2003 ، ص 4

ولنختتم موضوع أنواع القروض، يمكن القول بأن الصندوق يفكر بإيجاد أنواع أخرى للعملاء مثل الاستئجار والتأمين الجزئي.¹²

¹² يقترح صندوق اقراض المرأة من أن يكون مركز تأمين جزئي (مصغر) مشهور ومتخصص في هذا المجال، ليعمل جنباً إلى جنب على تقييم الطلب المحلي والجدوى الاقتصادية، لتقديم نموذج لنوع من التأمينات على الحياة ويكون مربح وتجاري ومناسب ليتم تقديمه من خلال مركز تمويلي في الأردن.

المربع(2): تجربتين ناجحتين لعمليتين في صندوق اقراض المرأة.
ناريمان حيفاوي: امرأة ذات سمعة طيبة في قطاع الانشاءات في اربد، تدير متجر لبيع الأخشاب والمواد الانشائية، وقد تولت إدارة المتجر بعد مرض زوجها وواجهت تحديات كثيرة. ولكنها استطاعت التوسع في عملها مساعدة صندوق اقراض المرأة، حيث استمرت بتقديم الخدمات عن طريق القروض التي حصلت عليها من الصندوق. كما تقول بأنها حققت النجاح من خلال الإرادة والاصرار ومساعدة الصندوق، ليس فقط من خلال القروض وإنما أيضاً من خلال تزويدها بالدعم المعنوي للنجاح في عملها.
مُزينا المغربي: هذه السيدة وزوجها يديران ميني ماركت في أطراف مدينة جرش، حيث يلبي حاجات المتنزهين والسياح والمسافرين، بالإضافة لتزويده للأدوات المدرسية والأدوات المنزلية في الجوار تقول هذه السيدة أن قرض الصندوق ساعدها كثيراً في التوسع في عملها والنجاح، حيث أنها وزوجها يستثمرون دخلهم في تعليم أبناءهم وتقول أن لها خطط مستقبلية كبيرة تسعى لتحقيقها.

المصدر: صندوق اقراض المرأة، التقرير السنوي 2003، ص 8 و9.

7. آلية اقراض المجموعات:-

تختلف آلية اقراض المجموعات المطبقة من قبل صندوق اقراض المرأة عن نموذج Grameen Bank، المستخدم في معظم أنحاء العالم، حيث أن هذا النوع هو عبارة عن قرض فردي بضمان مجموعة وليس قرض مجموعة كما هو شائع خطأً. إن عملية إقناع النساء الفقيرات ضرورية قبل عملية الاقراض، لذلك فإن عملية التسويق والاستشارات أصبحت من الأمور الرئيسية التي تتم في صندوق اقراض المرأة بشكل جيد. لقد أصبح صندوق اقراض المرأة وبعد 5 سنوات من النجاح معروف في السوق المحلي، ولكن الترويج المستمر ومخاطبة العائلات يجب أن لا يتوقف لكسر الحاجز أمام خوف المرأة الذي هو من رواسب التقاليد.

النساء المعنيات بالاقتراض من الصندوق ومن خلال الموظفين الرسميين والنشرات الشهرية، يجب أن تشاركهن في بعض الاجتماعات في الفروع، وذلك للتعرف على هذه المؤسسة (الصندوق) وطريقة الاقتراض بشكل أفضل هذه المرحلة مهمة لأن النساء يجب أن تلتقي وتعرف كل منها الأخرى، وتتعرف على الشريكات لأن كل منهن سوف تضمن الأخرى.

عندما تتشكل المجموعة، يبدأ الموظف بعملية تقييم العميل بحيث يقوم بزيادة المشروع ويطلب من كل امرأة أن تملأ طلباً ابتدائياً للمعلومات الشخصية، ومعلومات حول عملها التجاري القائم ومعلومات حول استخدامات القرض، وتوقع المرأة على هذه البيانات، أو تستخدم بصمتها إن كانت أمية. قروض المجموعات يتم الموافقة عليها في المكاتب الإقليمية (المحلية)، (بينما القروض الفردية يجب الموافقة عليها من المكاتب الرئيسية). يأخذ القرض مدة 7 أيام¹³ من تاريخ تقديم الطلب لغاية التوزيع، ويتم اعطاء القرض للمجموعة وليس للأفراد، وهذا يعني مجموعة من (4-6) نساء تستلم المبلغ ثم يتم توزيعه بينهن، وليس بالضرورة بنفس النسب ويكون التسديد مماثلاً للتوزيع حيث يتم جمع الأقساط من المجموعة ويجري تسليمها إلى الصندوق.

¹³ هذا يعود للعمل الذي قام به صندوق اقراض صندوق المرأة بتنظيم اسبوع عمل ، حيث يكرس كل يوم لعمل مختلف ، مثلاً التسويق والترويج ، وتوزيع القروض وتسديد الدفعات وتحليل السيولة النقدية اسبوعياً . ولهذا يمكن القيام بكل عمل بفاعلية اكبر وادارة عظمى للسيولة النقدية .

عندما يتم التأكد من أن المجموعة مؤهلة، يتم الاتصال بالشركاء والاجتماع في المكتب لمراجعة العقد شفويًا واختيار فردين لتمثيل المجموعة في التعاقد في المستقبل وليكونوا حلقة الوصل بين المجموعة والصندوق. إن حضور المجموعة كاملة أثناء التوزيع ولتسديد كل دفعة أمرٌ ضروري لكي يكون الجميع على علم بكل الخطوات، وحتى يتم مراقبة عمليات التوزيع والتسديد وللتذكير بشكل ذوي ودائم بالسياسات المتبعة في الصندوق. صندوق اقراض المرأة لا يتعامل بالنقد، إذ أن جميع عمليات التوزيع والتسديد تتم بالتعاون مع بنك وسيط، وهو بنك الاسكان للتجارة والتمويل، وذلك لتقليل مخاطر التعامل بالنقد. يتم ذلك عن طريق استخدام الشيكات بدلاً عن النقد، حيث يتم تسليم شيك للوكيلين مساوياً لقرض المجموعة، ثم تذهب المجموعة إلى البنك لتحويله إلى نقد. أما التسديد فيتم عن طريق جمع الدفعات من كل عضو وإيداعه في حساب الصندوق، ويتم تسليم الصندوق إيصال الدفع بنفس اليوم وهذا يتم بعلم ومراقبة جميع أفراد المجموعة. يستطيع موظف القروض اكتشاف عجز المقترض بسرعة، حيث يمكنه الحصول على إيصال التسديد من البنك أو عن طريق استخدام نظام إدارة البيانات (MIS) الذي تم ربطه حديثاً بالفروع والذي يمكن من خلاله الوصول إلى البيانات المحدثة يومياً والمنقولة إلكترونياً من البنك. حالات العجز هذه نادرة الحصول، وذلك لأن أفراد المجموعة يضمن بعضهم الآخر في حالة عجز أحد أفرادها، ولأن الاحراج من بعضهم البعض يدفع كل واحدة إلى التسديد. هذا النوع من القروض (قروض المجموعات)، يحتفظ بمحفظة استثمارية ذات جودة عالية ونسبة تسديد عالية، كما أن نسبة التأخر في التسديد أو عدمه قليلة جداً ($PAR < 31$)، نسبة عدم التسديد بعد 180 يوم = 0.1، وذلك حسب احصاءات كانون الثاني 2003). وللتقليل من العجز في التسديد، وضع الصندوق اجراءات عقابية بفرض غرامة 3 دنانير لكل يوم تأخير، بالإضافة إلى فترات عقابية "يُحرم العميل خلالها من تجديد القرض لفترة معينة".

آلية اقراض المجموعات محدّدة بوضوح: حيث أن مدة القرض (أقصى فترة للسداد) هي 28 أسبوع أو 8 أشهر، مع دفعات تسديد كل أسبوعين أو شهرياً. أن العملاء عادةً يسألون عن الفائدة الفعلية للقرض وليس الفائدة الاسمية وذلك لعدم فهمهم للمفاهيم المالية وعدم قدرتهم على التمييز، فكل ما يرغبون بمعرفته هو فيما إذا كان دخلهم كل اسبوعين أو دخلهم الشهري يكفي لسداد التكاليف التشغيلية لأعمالهم، ولنفقاتهم العائلية ولسداد أقساط القرض.

مثال: إذا حصلت مجموعة من 4 نساء على قرض بمقدار 120 د.أ، أي 300 د.أ للواحدة ولمدة 8 أشهر، فإن معدل الفائدة المستخدم لحساب الأقساط الشهرية يكون 14%، ولكن هذه النسبة قد تصل إلى 42.7% فيصبح معدل الفائدة هو معدل الفائدة السنوية الفعلي. (أنظر المربع 3). ويمكن الحصول على نفس النتيجة لو كانت المدة 28 أسبوع والتسديد كل اسبوعين وبفائدة 12%، والتي تصل إلى 44.6% (أنظر مربع 4).

إن السبب في أن معدل الفائدة السنوية الفعلي عالي جداً ليس مفاجيء حيث أن مؤسسات الاقراض الجزئي يجب أن تأخذ فائدة عالية إذا أرادت الاستمرار، وذلك لأن القروض الجزئية (الصغيرة) أكثر كلفة من القروض الكبيرة، ليس بسبب ملائمة العميل وغياب الضمانات والكفلاء ولكن بسبب النفقات الإدارية الضخمة.

مربع (3) : حساب دفعات قرض مدته 8 أشهر

خذ كمثال القرض التالي :

المجموعة	4 نساء
حجم القرض	1200 د.أ (300 د.أ للواحدة)
مدة القرض	8 أشهر
طريقة التسديد	شهريا
الفائدة	14%

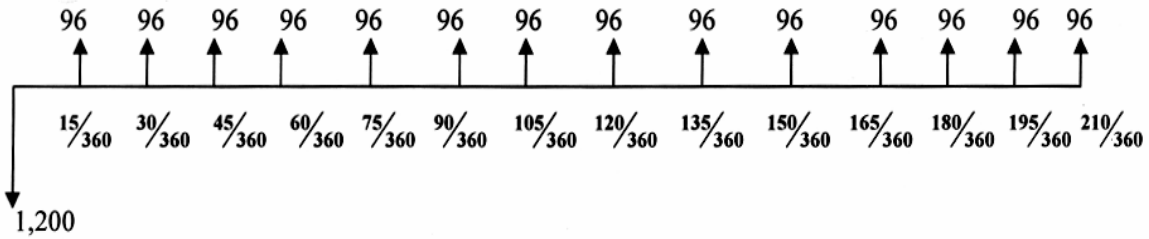
المؤسسة تحسب الدفعات بضرب الفائدة بالمبلغ الاجمالي ثم تقسيم الناتج على عدد الدفعات ، كما يلي :

$$\frac{(0.14 + 1) \times 1200}{8} = 171 \text{ د.أ قسط (دفعه) المجموعة الشهري (4275 د.أ لكل عضو)}$$

يمكن تحويل معدل الفائدة على 8 اشهر الى ما يعادلها من معدل الفائدة السنوي الاسمية على اعتبار انه خلال سنة يوجد فترة ونصف من 8 اشهر

$$(0.14 + 1)^{1.5} = 1.217 \text{ } 21.7\%$$

ان الطريقة الحسابية المستخدمة من قبل المؤسسة ابتدائية وسهلة جدا حتى للمعترضين غير الملمين بالامور المالية . ان الكلفة الحقيقية للقرض والتي تعرف " بمعدل الفائدة السنوية الفعلي " لا تعادل معدل الفائدة الاسمي (21.7%) ، حيث يتم تحديده بتطبيق طريقة حسابية مالية والتي من خلالها تكون القيمة الفعلية للقرض الموزع مساوية لمجموع القيم الفعلية لجميع الدفعات الدورية .



$$1200 = \frac{96}{(1+i)^{15/360}} + \frac{96}{(1+i)^{30/360}} + \frac{96}{(1+i)^{45/360}} + \frac{96}{(1+i)^{60/360}} + \frac{96}{(1+i)^{75/360}} + \frac{96}{(1+i)^{90/360}} + \frac{96}{(1+i)^{105/360}} + \frac{96}{(1+i)^{120/360}} + \frac{96}{(1+i)^{135/360}} + \frac{96}{(1+i)^{150/360}} + \frac{96}{(1+i)^{165/360}} + \frac{96}{(1+i)^{180/360}} + \frac{96}{(1+i)^{195/360}} + \frac{96}{(1+i)^{210/360}}$$

وبحل المعادلة ، فان معدل الخصم الذي يحقق المعادلة هو معدل الفائدة الفعلي :

$$i = 42.69\% \text{ معدل الفائدة السنوية الفعلي}$$

التكلفة الفعلية (الحقيقية) للقرض هي 42.7% مقابل 21% كفائدة معلنة من الصندوق وهكذا فان النسبة اكثر من الضعف .

مربع (4) : حساب دفعات قرض لمدة 28 اسبوع

خذ كمثال القرض التالي :

4 نساء	المجموعة
1200 د. أ (300 د. أ للواحدة)	حجم القرض
28 اسبوع او 7 اشهر	مدة القرض
كل اسبوعين	طريقة التسديد
12 %	معدل الفائدة

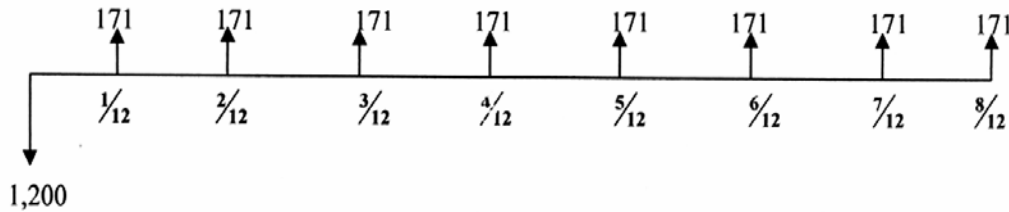
باتباع نفس الطريقة المتبعة في المثال السابق ، فانه يتم حساب الدفعات بضرب معدل الفائدة بالمبلغ الاجمالي ثم تقسيم الناتج على عدد الدفعات :

$$96 \text{ د. أ قسط المجموعة لكل اسبوعين (24 د. أ لكل عضو)} = \frac{(1 + 0.12)^{14} \times 1200}{14}$$

باعتبار انه في السنة الواحدة يوجد فترة 7 اشهر واحدة بالاضافة الى 5 اشهر – أي الجزء الخامس من فترة الـ 7 اشهر – فان معدل الفائدة السنوية الاسمي هو :

$$(1 + 0.12)^{14} - 1 = 21.4\%$$

لتحديد معدل الفائدة السنوية الفعلي ، وباعتبار ان الدفعات تكون كل اسبوعين ولمدة 8 اشهر ، فان المعادلة تكون كما يلي :



$$1,200 = \frac{171}{(1+i)^{1/12}} + \frac{171}{(1+i)^{2/12}} + \frac{171}{(1+i)^{3/12}} + \frac{171}{(1+i)^{4/12}} + \frac{171}{(1+i)^{5/12}} + \frac{171}{(1+i)^{6/12}} + \frac{171}{(1+i)^{7/12}} + \frac{171}{(1+i)^{8/12}}$$

وبحل المعادلة فان معدل الخصم الذي يحقق المعادلة هو معدل الفائدة الفعلي :

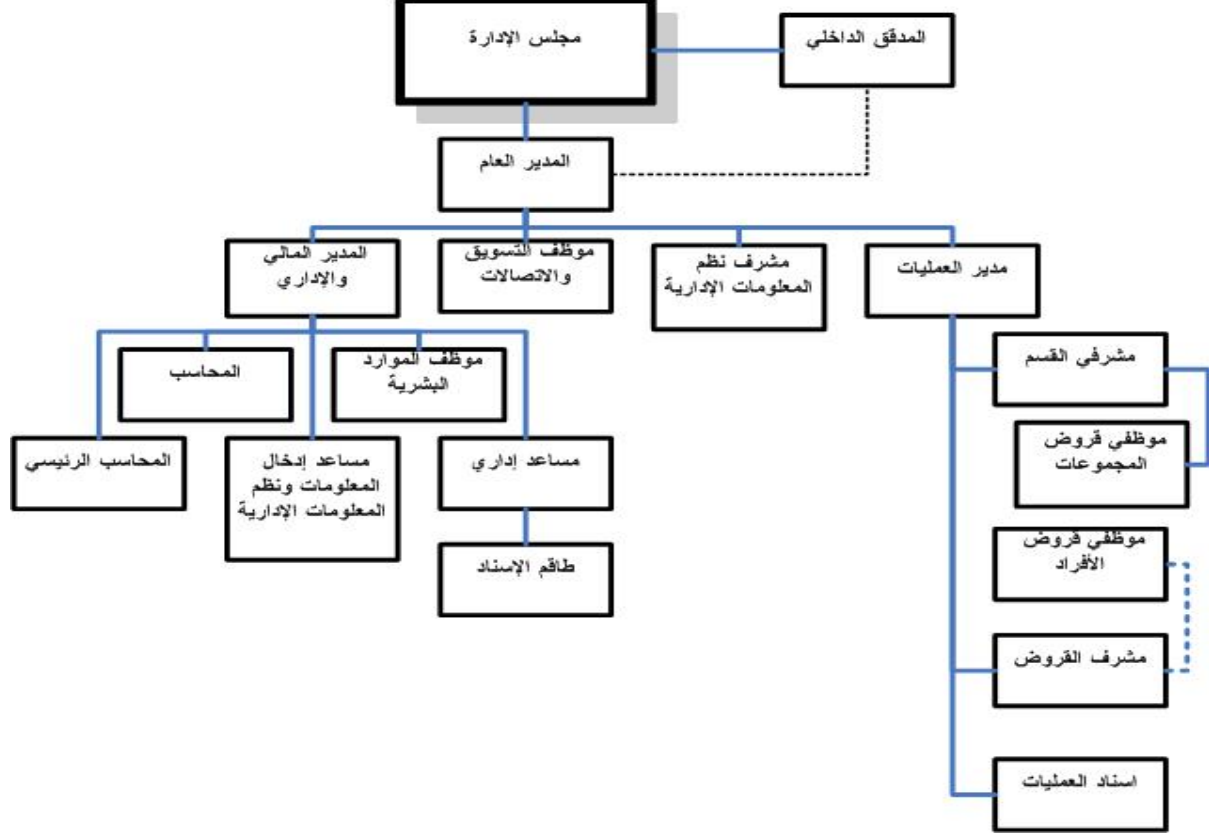
$$i = 44.59\%$$

التكلفة الحقيقية للقرض هي 44.6% مقابل 21% كفاءة معلنة من الصندوق وهكذا فان النسبة اكثر من الضعف .

8.الهيكل التنظيمي:-

يعتبر الصندوق اقراض المرأة مؤسسة اراضية متوسطة، حيث يوجد لديها 70 موظف، من بينهم 70% موظفي قروض. يوضح الرسم الهيكلي للمؤسسة التركيب التنظيمي لها والربط بين مراكز صنع القرار لكل وظائف الصندوق وخاصة وظيفة الاقراض.

الهيكل التنظيمي لصندوق اقراض المرأة



عملية صنع القرار تتم بواسطة لجنة ادارية تحت اشراف مجلس الإدارة، وتتكون هذه اللجنة من المدير العام، والمدير المالي، ومدير العمليات، ومدقق داخلي، مع مشاركة وتواصل موظف التسويق والاتصالات وموظف نظم ادارة المعلومات، ولملء الفجوة في الأبحاث التسويقية، تم توظيف موظف لأبحاث السوق. كل عضو في الفريق (اللجنة)، يعرف مهامه والأنظمة التي يعمل خلالها حيث لكل مدير وصف وظيفي خاص به.

العمليات الميدانية هي مسؤولية مدير العمليات والذي يشرف على المكتب الرئيسي في عمان وتسع فروع تخدم المدن الرئيسية في شمال ووسط الأردن: رعدان، الرصيفة، الزرقاء، الوحدات، البلقاء، اربد، زنال، مادبا وجرش. ولكل فرع موقع استراتيجي قريب من العملاء ومن بنك الاسكان، حيث تقدم جميع الفروع قروض المجموعات والقروض الموسمية، بينما القروض الفردية تقدم فقط من قبل المكتب الرئيسي وبعض الفروع الرائدة، ويقوم مشرف القروض على مساعدة مدير العمليات في مراقبة عملية القروض الفردية كما ويقوم مشرفي المنطقة بمساعدة مدير العمليات بالقيام بالعمليات الإدارية والإشراف على موظفي قروض المجموعات.

تحصل الكثير من التحديات على مستوى الإدارة المتوسط، ومن هذه التحديات، أن تطور القروض الفردية يمكن أن يخلق اختناقات في المكتب الرئيسي، كما وأنه ومن أجل تحسين كفاءة العمليات في الفروع، قام الصندوق بتطبيق اللامركزية واعطاء مسؤوليات أكبر للفروع وسيادة في تحديد وإدارة المحفظة الاستثمارية، وقد تمت الخطوة الأولى في تطبيق اللامركزية من خلال ربط الفروع مع مركز نظم ادارة المعلومات والبريد الالكتروني، وذلك بتجهيز البنية التحتية المناسبة وتطوير

مهارات تشغيل الكمبيوتر. إن استخدام نظام إدارة المعلومات يجب أن يكون له تأثير إيجابي من حيث توفير الوقت والجهد وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء، كما وأنه يجب أن يعمل على تقليل العمل الإداري في الفروع وجعل الشخص الواحد مسؤولاً عن إدارة أكثر من مكتب. وقد تم تحويل المشرفين إلى مدراء إقليميين مسؤول وكل واحد منهم عن فرعين بحيث يكون لديهم دور أكبر في الإشراف على كفاءة المحفظة الاستثمارية.

يتم إدخال البيانات على مستوى الفرع ثم يتم تحويلها إلى مشرف المنطقة شخصياً أو من خلال نظم إدارة المعلومات، ثم يتم تحليل الملفات والموافقة على قروض المجموعات ولكن لا تصدر الشيكات إلا في المكتب الرئيسي، كما ويقوم مشرف المنطقة بمراقبة المشاريع ومقابلة كل مجموعة ويكون موجوداً أثناء توزيع القروض ثم يتم كتابة تقارير بذلك لمدير العمليات بالقيام بزيارتين للعميل شهرياً على الأقل من قبل موظف القروض، ويعتبر **موظف القروض** عامل رئيسي في عملية الإقراض حيث يكون حلقة الوصل بين الصندوق والعميل، كما ويمثل المؤسسة، ولذلك يجب أن يكون هذا الموظف مدرباً ويتمتع بالمسؤولية والكفاءة، وأن يكون قادراً على فهم والتعامل مع حدة الطبع عند الناس.

9. تقييم صندوق اقراض المرأة:-

التقييم التقليدي لعمل الإقراض يتكون من تقييم ثلاث أبعاد: مدى وصوله لطبقات المجتمع، واستقراره وديمومته وتأثيره. ولكن عملية التقييم هذه يمكن تطبيقها بشكل جزئي في المؤسسة بسبب قلة المعلومات والبيانات من قبل خبراء تقييم خارجيين أو من الطاقم الداخلي للصندوق.

تحليل التأثير: مستحيل تطبيقه في ظل البيانات المنشورة فعلاً، ولكن يوجد مؤسسة وطنية تقوم حالياً بجمع المعلومات لإصدار تقييم لتأثير هذا الصندوق الإقراضي على المستوى الوطني.

تحليل مدى التغطية: يعتمد على مصادر محدودة مثل حجم القرض وعدد العملاء مقارنة بمؤسسات اقراض أخرى. وفي الواقع فإن وصف صندوق اقراض المرأة لعملائه لا يعطي مؤشرات رئيسية مثل نسبة العملاء تحت خط الفقر، ونسبة الأميين منهم والتي من خلالها يمكن تقييم الطبقة التي يتعامل معها الصندوق وهي الفقراء والمحرومين من الدعم الحكومي. وحيث أن المقترضين هم من النساء وجحم قروض المجموعات حول خط الفقر، وعدد العملاء يصل إلى ثلاث أو أربع أضعاف العدد في مؤسسات الإقراض الأخرى، فإنه من الممكن الدفاع عن الصندوق بشكل إيجابي. ويبقى صندوق اقراض المرأة هو الأقرب إلى الفقراء رغم أنه لا يدعم إلا المشاريع القائمة ولا يدعم إقامة المشاريع وهذا يقلل من مدى التغطية في المجتمع.

تحليل الديمومة والاستمرارية: هذه الطريقة من التقييم هي الأكثر جدوى حيث أن الصندوق يتمتع بالإكتفاء الذاتي الكامل وقد وصل مستوى الاستقرار في 2001، وذلك بعد سنتين من انطلاقه، كما وحقق استقرار مالي بعد عام آخر (انظر جدول 10)، وهذا الانجاز تحقق بسبب تضافر ثلاثة عناصر رئيسية:-

(أ) **مستوى تسديد عالي للقروض:** لقد اهتم صندوق اقراض المرأة باختيار العميل الملائم ونوع القرض الملائم. وجميع نسب العجز والتأخير في التسديد تثبت ذلك: حيث أن معدل التسديد في 2003 زاد عن 99%، معدل التأخير في السداد لأقل من 30 يوم يشكل نسبة 0.6% من قروض

المجموعات و 1.7% للقروض الفردية، بينما معدل التأخير في السداد لمدة 31 يوم انخفض إلى 0.12% و 0.6% على الترتيب. بالإضافة إلى أن معدل عدم التسديد كان قريباً من 0.6% وجميع القروض التي تحمل مخاطرة تم تغطيتها بواسطة صندوق احتياطي لتغطية الخسارة.

(ب) **عائد جيد للمحفظة الاستثمارية:** في آخر ثلاث سنوات كانت عملية الاقراض مربحة، حيث أن الربح لم يقل عن 43% وقد أصبحت الأرباح المدورة مصدراً متزايداً للصندوق، رغم أن معدل الفائدة قد أدى إلى انخفاض الدخل في عام 2004. ولكن، مع انخفاض معدل الفائدة وزيادة التنافس في المستقبل، فإنه من المتوقع أن ينخفض عائدات الصندوق في 2005.

(ج) **انخفاض واضح في النفقات التشغيلية:** انخفاض النفقات التشغيلية من 40% في 2001 إلى 25% في 2003، وارتفاع العائدات بنفس الفترة سمح للصندوق أن يصل إلى مستوى اقتصادي أكبر. لكن رغم ادخال القروض الفردية أدى إلى تقليل انتاجية الموظفين، لذلك كان لا بد من تغيير واضح في المستوى الإداري وتدريب معين للعدد المتزايد من الموظفين. وقد كان الهدف هو 400 عميل لكل موظف قروض مجموعات، و 150 عميل لكل موظف قرض أفراد. في آذار 2004، تم تقريباً تحقيق الهدف الأول، كما وقد وصل عدد القروض إلى 313 قرض، بينما الهدف الثاني لم يتحقق حيث بلغ عدد العملاء فقط 55 عميل لكل موظف اقراض.

ونظراً لحالة الصندوق المالية الجيدة، فقد قام ولأول مرة في 2003، بدعم محفظته الاستثمارية بقرضين تجاريين، الأول بقيمة 1056000 دولار أمريكي من سيتي بنك/ الأردن، بضمانة 100% من USAID ، وبفائدة 6.75%. والقرض الثاني بقيمة 150.000 دولار أمريكي من (Blue Orchard Finance) (صندوق ديكسي للإقراض)، وبدون أي كفيل أو أي ضمان. وحتى هذه اللحظة، فإن مصدر التمويل معظمه منحة من USAID وقد وصلت الديون في 2003 إلى 21% والأرباح المدورة إلى 17% (أنظر الشكل 11).

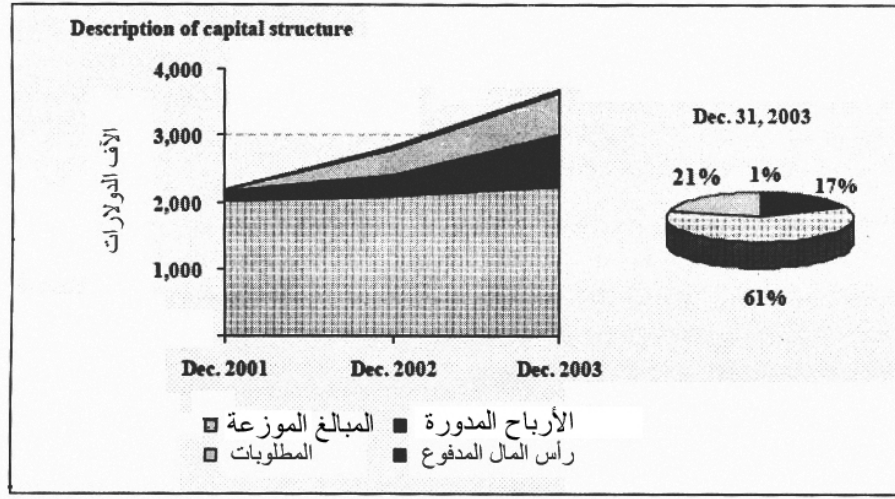
جدول (10): الكفاءة والربحية

النسبة	كانون أول 2001	كانون أول 2002	كانون أول 2003	الصيغة
الإنتاجية				
انتاجية الموظفين	98	126	140	المقترضين الفعالين / عدد الموظفين (نهاية المدة)
انتاجية موظف القروض	175	214	208	المقترضين الفعالين / عدد موظفي القروض (نهاية المدة)
الربحية				
العائد على الأصول	2.4%	7.3%	14.1%	صافي الدخل التشغيلي قبل التوزيعات/ معدل الأصول
العائد على الأصول المعدل	(4.5%)	0.8%	9.0%	العائد على الأصول بعد التعديلات لصافي الدخل
العائد على الملكية	2.4%	7.9%	16.7%	صافي الدخل التشغيلي قبل التوزيعات / معدل حقوق الملكية
العائد على الملكية المعدل	(4.6%)	0.8%	10.7%	العائد على الملكية بعد التعديلات لصافي الدخل
المطلوبات وحقوق الملكية	1.1%	16.0%	20.5%	مجموع المطلوبات (الادخار + الاقتراض) / الملكية (نهاية المدة)
العائد على المحفظة الاستثمارية	43.8%	44.1%	43.3%	العائد على المحفظة / معدل إجمالي المحفظة غير المسددة لـ 3 أشهر
العائد بدون فوائد متراكمة	43.7%	44.0%	43.3%	
النفقات التشغيلية على القروض	39.5%	33.3%	25.0%	النفقات التشغيلية / معدل إجمالي المحفظة غير المسددة لمدة 13 شهر
النفقات التشغيلية على مجموع الأصول	23.1%	23.6%	20.3%	النفقات التشغيلية / معدل الأصول
نسبة نفقات التمويل	0.0%	0.0%	1.4%	الفوائد والرسوم المدفوعة لتمويل المطلوبات / معدل إجمالي المحفظة غير المسددة لمدة 13 شهر
نسبة نفقة احتياطي خسائر القروض	1.6%	1.6%	0.1%	نفقات صافي الخسائر على القروض / معدل إجمالي المحفظة غير المسددة لمدة 13 شهر
نسبة نفقة التعديلات	13.1%	9.2%	6.1%	إجمالي التعديلات / معدل إجمالي المحفظة غير المسددة لمدة 13 شهر
قيمة القروض غير المسددة/ الأصول	72.3%	71.0%	83.8%	صافي المحفظة الاستثمارية / مجموع الأصول
الاكتفاء الذاتي التشغيلي	110%	129%	163.8%	عوائد العمليات التشغيلية / (نفقات مالية + نفقات خسائر القروض + النفقات التشغيلية)
الاكتفاء الذاتي المالي	83.4%	102.4%	133%	الاكتفاء الذاتي التشغيلي بعد التعديلات للفنقات

مجموعة اصدقاء صندوق اقراض المرأة ، النشرة المصرفية رقم 9 ، تموز 2003 ، تضم جمعية الاسكندرية التجارية ABA ، جمعية Dahkalya التجارية لتطوير المجتمع (DBACD) ، الجمعية الاقليمية لتطوير المشاريع في مصر (RADE) ، الامانة و FONDEP في المغرب ، المجموعة اللبنانية جمعية (FATEN) الفلسطينية ، وشركة الاقراض الجزئي الاردنية (JMCC) في الاردن

المصدر : التصنيف العالمي ، صندوق اقراض المرأة ، الاردن ن يذار 2004 صفحه 30.

شكل (11): وصف هيكل رأس المال



المصدر: التصنيف العالمي - صندوق اقراض المرأة - الأردن - آذار 2004 ص 28

10-الخاتمة (الاعتبارات النهائية):

يبدو أن القرار النهائي للمستقبل هو تنمية عملية القروض الفردية وهذا مُبرّر لعدة أسباب. إن الطلب على القروض الصغيرة في الأردن ليس عالياً والوصول إلى القطاعات المعنية بذلك مكلف من ناحية الوقت والجهد، ولذلك فإن الصندوق حالياً لا يمنح قروض فردية إلا للذين نجحوا في تجارب تسديد قروض سابقة، ولكن لتطوير عملية قروض الأفراد فإن الصندوق يحتاج إلى رأسمال أكبر وموظفين أكثر. ولكن هذا الإتجاه التدريجي في تطوير قروض الأفراد لتشمل أجزاء أكثر من السوق سيؤدي إلى الأضرار بقروض الجماعات وإلى إنهاء هذه التجربة، فقد أصبح تعامل الصندوق مع القروض الفردية بشكل مباشر ولأول مرة، تماماً كما هو الحال في مؤسسات الاقراض الأخرى وبعض البنوك التجارية التي تتعامل مع طبقات ذوي الدخل المتدني.

وبناءً على المعلومات في هذا المجال ومن أجل تقوية دعامة قروض الأفراد، ويبدو أن إجراءات القرض يجب تبسيطها، حيث أن أهم مشكلة يواجهها العميل هي اشتراط وجود كفيلين أو ثلاثة. ويمكن للصندوق حل هذه المشكلة وتخفيف هذه الإجراءات، بعدم اشتراط أن يكون العميل قد شارك في تجربة قروض مجموعات ناجحة من قبل، خاصة للعملاء ذوي المصداقية.

لم يدرك صندوق اقراض المرأة بعد أن له دور أساسي في السوق. ولكن بتقديم قروض الأفراد، ووجود المنافسة الشديدة وخبرات وتجارب المنافسين القوية، يمكن أن يقلل من هامش الربح، لذلك فإن على الصندوق أن يتعلم من خبرات الماضي والحاضر الناجحة في مجال الاقراض الجزئي وكنموذج وحيد في الأردن كما وأن على هذه المؤسسة وبدلاً من التفكير بقوة في قروض الأفراد أن تبدأ بالتفكير جدياً بنماذج جديدة غير موجودة في السوق، مثل مراكز التأمين الجزئي والتأجير. وقد بدأ فعلاً الصندوق بدراسة جدوى إيجاد مثل هذه المرافق ولكن يجب عليه أن يعطي هذه البرامج الأولوية وليس أهمية هامشية كما يبدو.

إن الاتجاه حديثاً نحو قروض الأفراد وإقراض الذكور له تأثير آخر: وهو مدى توافق نشاط صندوق إقراض المرأة مع المهمة التي انشئ من أجلها. إن الهدف الأساسي الذي يركز عليه نشاطات صندوق إقراض المرأة هو المرأة وذلك لعدة أسباب ذكرناها سابقاً. إن المرأة في المجتمع الأردني ليست حرة أو مستقلة، فهي تحتاج إلى إذن الزوج أو الأب للإنضمام للصندوق. ولكن على المرأة إن أرادت الإنضمام إلى الصندوق أن تشارك بشكل مباشر في النشاطات والعمليات، وهي ملزمة بإقامة العلاقات مع أعضاء المجموعة التي تنضم إليها، وذلك بغض النظر عن حالتها الاجتماعية، فصندوق إقراض المرأة لا يُراعي وضع المرأة وفيما إذا كانت عازبة، متزوجة، مطلقة أو أرملة، فكل ما يُهم الصندوق هو المشاركة الفعالة والفعلية للمرأة دون التأثير بوضعها الاجتماعي.

لقد قرر الصندوق البدء بإقراض الرجال. وقد وصل عدد المقترضين من الذكور 1.25% خلال سنة واحدة ومن المتوقع أن يتزايد العدد. وكما يبدو فإن الهدف والمهمة الأساسية التي وضعتها جمعية حماية الطفل بدأت بالتغير لتخضع لمفهوم الربح المجرد، وهذا التغير يتطلب تغيير إسم المؤسسة الذي لم يعد مناسباً، ولذلك فإن على صندوق إقراض المرأة أن يفكر جدياً بتعديل اسمه.

الحالة الدراسية رقم 6

**الهيئة العامة لمكافحة البطالة (ACU)
دراسة حالة عن منظمة حكومية**

ريم رمضان - ماركو إليا

تم تأسيس الهيئة العامة لمكافحة البطالة من قبل الحكومة السورية، وذلك عام 2001، وكانت جزءاً من برنامج إصلاح القطاع المالي.

وقد بدأت الهيئة عام 2002 بتقديم برنامج القروض الأسرية، وهو من أهم برامج الإقراض الصغير في سورية. وتعتمد الهيئة في ظل هذا البرنامج، إلى تقديم قروض صغيرة، ومتناهية في الصغر، إلى الفقراء، والعاطلين عن العمل، وذلك من خلال المصرف الزراعي، والذي يلعب دوراً وسيطاً بين المستفيدين وبين هيئة مكافحة البطالة.

ولا تتضمن هذه الدراسة السياسات العامة للهيئة. وهي ليست دراسة شاملة، وعميقة، ولكنها تعكس الممارسات اليومية لهيئة مكافحة البطالة، وتعتمد بشكل كبير، على المقابلات الرسمية وغير الرسمية التي تمت مع مدير عام هيئة مكافحة البطالة، وأعضاء من العاملين في الهيئة، وذلك في مختلف المستويات الإدارية (المحلل المالي، خبراء التطوير المجتمعي، ومدراء فروع الهيئة والعاملين فيها) بالإضافة إلى المستفيدين من هيئة مكافحة البطالة. وعلى الرغم من حدود هذه الدراسة، فإنها من وجهة نظرنا، كافية لكي تظهر أو تقدم صورة عامة عن الأساليب، والتقانات المالية المستخدمة في أعمال الهيئة، بالإضافة إلى الإجراءات، والمنتجات التي تقدمها الهيئة.

معلومات عامة:

الاسم: الهيئة العامة لمكافحة البطالة ACU

العنوان: المزة - ص ب 34379 - دمشق - سورية

الموقع الإلكتروني: <http://www.acu-sy.org>

البريد الإلكتروني: acu-md@mail.sy

سنة التأسيس: 2001

الوضع القانوني: منظمة حكومية تتبع لرئاسة مجلس الوزراء

عدد العاملين في الهيئة: 250 (60 منهم في المركز الرئيسي)

مصادر التمويل الرئيسية: الحكومة السورية (وهي أكبر ممول) بالإضافة إلى UNDP و AGFUND

المنتجات المقدمة: القروض الأسرية (صغيرة جداً) 52%، القروض الصغيرة وقروض التوسعة وهي تحت اسم القروض المتوسطة وتشكل 20%

عدد العملاء الريفيين: 98%

متوسط حجم القرض: 75000 ل.س (1.500 \$) للقروض الأسرية والصغيرة

متوسط مدة القرض: 4 سنوات

رسالة أو مهمة المنظمة:

إن الهدف الأساسي لهيئة مكافحة البطالة هو خلق فرص العمل، وعلى الأخص للعاطلين عن العمل. وتخطط الهيئة لخلق حوالي 100.000 فرصة عمل سنوياً، وذلك بحلول عام 2006، ويتم ذلك من خلال صرف مبلغ بليون دولار أمريكي.

وتركز الهيئة عملياتها على تقديم الائتمان السهل وذلك إلى المنظمات الصغيرة

والمتوسطة والمتناهية في الصغر في القطاع الخاص. بالإضافة إلى الاستثمار الحكومي وذلك بتأمين الخدمات الأساسية للريف.

1- موجز عن هيئة مكافحة البطالة:

أنشئت الهيئة بموجب القانون رقم 71 (ملحق 1) الذي أصدره الرئيس الأسد في 2001/12/8 للعمل على مساندة جهود الدولة في تخفيف أزمة البطالة وفق أسس اقتصادية جديدة. وقد تم وضع أهداف الهيئة، وتشكيل مجلس إدارتها، وتفاصيل أخرى مرتبطة بإدارة الهيئة.

وبحسب القانون، فإن مدة برنامج الهيئة هو خمس سنوات، قابلة للتجديد بأمر من رئيس الوزراء وباقتراح وزير الدولة لشؤون التخطيط.

2- الهيكل التنظيمي للهيئة:

حدد القانون رقم 71 تشكيل مجلس إدارة الهيئة والمدير العام فيها، وقد تم تحديد أعضاء مجلس الإدارة، ومهام، وصلاحيات المدير العام. يجتمع مجلس الإدارة برئاسة وزير الدولة لشؤون التخطيط، وهو مؤلف من 21 عضواً على الأقل، مرة في الشهر. ويشكل نواب الوزراء نصف هذا المجلس والنصف الآخر يمثلته القطاع الخاص، والمنظمات الأهلية، واتحادات العمال. ويوافق مجلس الإدارة على الموازنة السنوية، بعد أن يتم تدقيقها من قبل مكتب الحسابات الحكومي.

ويدير الهيئة المدير العام. وهو مسؤول أمام الوزير عن متابعة تطبيق الخطة التنفيذية، والتي يتم إعدادها من قبل مجلس الإدارة. وقد تم توزيع مهام هذا المجلس من قبل رئيس مجلس الوزراء ووفق توجيهاته.

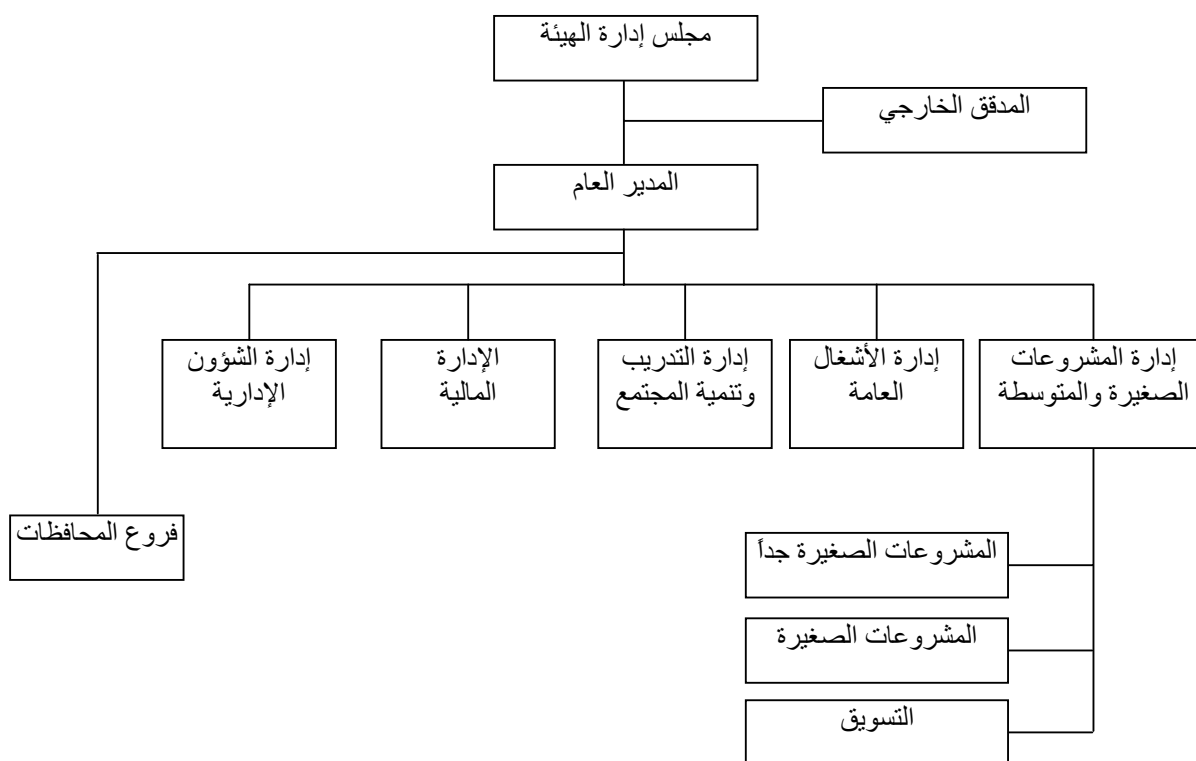
هذا ويتبع المدير العام خمس إدارات بشكل مباشر، وهي إدارة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة الأشغال العامة والإسكان، وإدارة التدريب وتنمية المجتمع، وإدارة الشؤون الإدارية والإدارة المالية (الشكل 1).

تتكون الهيئة من الإدارة العامة في دمشق وتقوم بتنفيذ برنامجها من خلال 14 فرعاً في المحافظات السورية (وذلك بمعدل فرع واحد في كل محافظة).

ولكل فرع وظائف متخصصة تتبع مدير الفرع الذي يمثل الهيئة في المحافظة التي يعمل فيها. وهو يشرف ويدير فريق العمل المكون من المحلل الاقتصادي، ومهندس المشاريع، والإداري، ومختص التدريب والمسؤول عن الخدمات الاستشارية المقدمة للمستفيدين، كما يتم إحداث إلى جانب ذلك عدد من اللجان المختصة لحل المشكلات الخاصة المتعلقة بالعلاقة بين المستفيدين، والمجتمعات المحلية.

وقد تم أيضاً إحداث مجلس استشاري علمي على مستوى الإدارة العامة، وهو مؤلف من خبراء محليين، ودوليين، في الشؤون الاقتصادية والتنموية، ويهدف إلى تقديم النصائح مما يساعد على تطوير أعمال الهيئة. وهذا توجد وحدات أخرى مثل وحدة الأفراد، وهي تتبع المدير العام بالإضافة إلى وحدة نظم المعلومات، والتقييم، والمراجعة الداخلية، والتخطيط، والتعاون الدولي، والمستشار القانوني.

وتم تعيين جميع العاملين عن طريق النذب من الإدارات العامة بالدرجة الأولى، والتعاقد المؤقت مع بعض الخبراء المحليين من جهة ثانية.



الشكل (1) الهيكل التنظيمي

3- المنتجات المقدمة:

وتقوم الهيئة بتنفيذ ثلاثة أنواع رئيسية من البرامج. وهي برنامج الإقراض، وبرنامج مشاريع الأشغال العامة في البنية الأساسية، ومشاريع التنمية المجتمعية. ولا يتم تنفيذ هذه المشاريع أو البرامج بشكل مباشر من قبل الهيئة، وإنما تقوم الهيئة بدور المظلة وذلك باختيار جهات وسيطة تبرم معها الهيئة اتفاقيات عمل لتنفيذ البرامج والوصول إلى العاطلين عن العمل في المنطق الريفية.

ويعتبر المصرف الزراعي، الوسيط الأهم في برنامج القروض الصغيرة للهيئة، فهو يقوم بدور الكفيل، ويتقاضى مقابل ذلك نصف قيمة الفائدة التي يدفعها المستفيدون. وقد تم تحديد العلاقة بين الهيئة، والجهات الوسيطة، من قبل القانون. وذلك بشكل مفصل عن برنامج تمويل القروض الصغيرة، حيث تقوم الهيئة بتمويل المشروعات الفردية الصغيرة من خلال الوكالات الوسيطة (المصارف) وفيها تقرض الهيئة هذه الوكالات الوسيطة، وهي بدورها تقوم بإقراض المستفيدين، ويحق للهيئة استرجاع قيمة المبالغ الممولة بينما يتحمل المصرف مخاطر الائتمان وذلك مقابل عمولة تصل إلى نصف قيمة الفائدة على القرض.

ويتألف البرنامج من ثلاثة أنواع من القروض، وتم إحداث كل نوع منها تلبية للحاجات المختلفة للزبائن. ويبلغ سقف القرض الأسري 100 ألف ل.س (2000 \$) بينما تتراوح قيمة القرض الصغير بين 100 000 ل.س و 3 مليون ل.س (60 000 \$).

هذا ويمكن أن يصل سقف القرض إلى 5 مليون ل.س (100.000 \$) وذلك لقروض التوسعة (الجدول 1)، ويعتبر النوعان الأول والثاني من القروض التي تدفع للمشاريع الجديدة

بينما قروض التوسعة تستهدف المنشآت القائمة التي تحتاج إلى مساعدة لزيادة إنتاجها أو رفع مستوى هذا الإنتاج. وتعتبر جميع القروض السابقة قروضاً فردية. وتنوي الهيئة، في القريب العاجل، تقديم قروض جماعية، ولكنها لم تتمكن من تطبيقها حتى حينها، لأسباب قانونية.

الجدول (1) أنواع القروض وقيمتها ومعدلات الفائدة

نسبة الفائدة	قيمة القرض	نوع القرض
4%	أقل من 100.000 (\$ 2000)	1- القروض الأسرية (المتناهية في الصغر)
5%	من 100.000 ل.س حتى 3 مليون ل.س (\$ 60.000)	2- القروض الصغيرة
7%	من 3 مليون حتى 5 مليون ل.س (\$ 100.000)	3- قروض التوسعة

وقد تم إحداث برنامج «مشاريع الأشغال العامة» وهو يهدف إلى إنشاء البنية التحتية اللازمة في المناطق الريفية والصحراوية، من خلال منح القروض. أما برنامج التدريب، فهو يعمل على تقديم عدة دورات تدريبية، بالإضافة إلى برامج تدريب أساسية، وقد عمدت الهيئة إلى تطوير برامج تساعد الشباب الذين لا يمتلكون الضمانات، على إقامة المشاريع الصغيرة الخاصة بهم، بالإضافة إلى البرامج المجتمعية التي تهدف إلى تمكين المرأة.

سوف نركز في هذه الدراسة على القروض الصغيرة جداً والأسرية فقط، وفي حال لم يتم الإشارة إلى نوع القرض، فسوف يتم اعتباره من القروض التي تم تصميمها لتلائم حاجات العملاء الفقراء والعاطلين عن العمل.

3-1- القروض الأسرية (الصغيرة جداً):

يمكن تصنيف الخدمات التي تقدمها الهيئة على أنها برامج إقراض للعاطلين عن العمل، وبينما يقوم برنامج القروض الأسرية باستهداف العاطلين عن العمل، فإنه يمتلك، في الوقت ذاته، على أغلب الصفات التي تنصف بها البرامج التي يتم تنفيذها، من قبل مؤسسات الإقراض الصغير.

ويضم البرنامج حوالي 23.000 مستفيداً، ويبلغ متوسط القرض للمستفيد 75000 ل.س (\$ 1500) ومتوسط فترة السداد فيه 4 سنوات.

وتعتبر الفئة المستهدفة في القروض الأسرية الأفراد العاطلين عن العمل، وذلك في الأسر التي تعيش على خط الفقر في المناطق الريفية، والصحراوية، وكما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن سقف القرض الذي يبلغ 100 000 ل.س يستهدف تمويل مشروعات فردية تعمل على زيادة الدخل ضمن العائلة نفسها، وأغلب الأنشطة الممولة هي تربية المواشي والمشاريع الزراعية، كما تمول هذه القروض المشروعات الجديدة فقط. ويعود السبب وراء ذلك إلى الاعتقاد بأن المشروعات الجديدة لها تأثير أقوى في خلق فرص العمل بدلاً من الاتجاه إلى زيادة الأنشطة القائمة فعلياً.

وهذا الأمر يمكن أن يكون صحيحاً، ولكن إذا ما أخذنا معدلات الفائدة المفروضة وهيكلية السداد بعين الاعتبار، فإن ذلك كله يمكن أن يؤدي إلى مخاطر مالية تتعلق بالاستمرارية وإدارة المخاطر، فعندما تتعامل الهيئة مع مشروعات جديدة فإن درجة المخاطرة فيها تكون مرتفعة (هذا الموضوع تم وصفه في نقاط للمناقشة في نهاية هذه الحالة).

وقد عمدت الهيئة في عام 2003 إلى توزيع 21.917 قرصاً أسرياً وخلقت بالتالي 26.496 عملاً جديداً. وتركز الهيئة، في أعمالها، على المجتمعات غير المتطورة، وعلى

النساء بشكل خاص، وعلى المناطق البعيدة حيث يعاني السكان فيها، نقص في الخدمات الأساسية. وكما تم الإشارة إليه سابقاً أن الهدف الأساسي العام للهيئة هو تخفيض مستوى البطالة، ومع ذلك فإن مثل هذا النوع من القروض يهدف إلى تلبية حاجات الأفراد، والأسر التي تعيش في المناطق النائية.

الشروط العامة الواجب توافرها في المستفيد:

- 1- أن يكون عمر طالب القرض بين 20 عاماً إلى 50 عاماً.
 - 2- أن يكون من مواطني الجمهورية العربية السورية أو من في حكمهم.
 - 3- أن يكون طالب القرض أدى الخدمة العسكرية أو معافياً منها.
 - 4- أن يكون طالب القرض غير موظف لدى الدولة/ أو غير مسؤول في التأمينات الاجتماعية.
 - 5- أن يكون لطالب القرض/ أو شركائه الخبرة اللازمة في المجال أو المشروع الذي ينوي العمل فيه، وتكون مؤهلاته متطابقة وطبيعة المشروع.
 - 6- على طالب القرض أن يقدم دراسة جدوى اقتصادية لمشروعه.
- وتقدم الهيئة المساعدة التقنية في مجالات مختلفة، وفي كيفية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية بشكل خاص.

وتمثل النساء نسبة 52% من المستفيدين من الهيئة وهذا يتماشى مع متوسط صناعة التمويل الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمثل ضعف الرقم مقارنة بنسبة العاملات الحائزات على القروض الصغيرة والقروض المتوسطة بالإضافة إلى أن هناك خمساً من أصل سبع مقترضات تمت مقابلتهن، يقمن بإدارة أعمالهن من منازلهن، بينما عمدت أخريات إلى استئجار مبانٍ أكثر اتساعاً وهو ما يحدث عندما يصبح المشروع ناجحاً.

حنان عبد الرحمن: هي سيدة عمرها 32 عاماً تعيش في ريف دمشق، تقدمت للقرض الأسري منذ ثلاثة أشهر، وذلك بعد أن سمعت عن قروض الهيئة من خلال التلفاز، وقد حصلت على قرض مقداره 75000 ل.س (\$ 1500) من الهيئة أضافته إلى بعض مدخراتها ثم عمدت إلى شراء بقرة وعجل. وقد أخذت القرض باسمها وذلك لأن زوجها يعمل في القطاع الحكومي (موظف).

تبلغ فائدة القرض 4%، وبحسب قوانين الهيئة، فهي تستفيد من فترة مدتها سنة يسمح لها خلالها أن لا تدفع أي قسط، علماً أن البنك يقوم باقتطاع قيمة الفائدة على الفترة الزمنية كلها أي منذ بداية دفع القرض لها. ويعتبر هذا الإجراء مخالفاً للقانون، ولكنه مقبول ومتعارف عليه من قبل المستفيدين. وتعتبر ضمانات القرض رواتب زوجها واثنين من أصدقائه.

3-1-2- آلية تقديم الانتماء:

يتم توزيع القروض الأسرية مثل القروض الأخرى التي تقدمها الهيئة، وذلك من خلال جهات وسيطة مثل المؤسسات الحكومية، ومؤسسات التدريب، وفروع الهيئة، ومنظمات حكومية أخرى، ولكن الجهات التي تلعب الدور الرئيسي في هذا الميدان هي الوحدات الإرشادية التي تتبع وزارة الزراعة في الأرياف، والمصرف الزراعي.

وتمثل الوحدات الإرشادية التابعة لوزارة الزراعة في الأرياف صلة الوصل بين المزارعين والهيئة كما أنها تمثل المرحلة الأولى من المراحل الثلاث اللازمة لإتمام عملية القرض من قبل المستفيد.

أما المرحلة الثانية فهي تتمثل في الهيئة نفسها، والمرحلة الثالثة هي المصرف الزراعي

ويتميز بعدد فروع المنتشرة مما يسهل الوصول إلى الشريحة المستهدفة.

وتقوم كل وحدة من الوحدات الإرشادية التابعة للمصرف الزراعي، بإعطاء الهيئة أسماء 25 مزارعاً (بالإضافة إلى 10 أسماء تؤخذ كاحتياط) وذلك كل سنة، ويعتبر هؤلاء هم المؤهلون للحصول على قرض من هيئة مكافحة البطالة. وتعتبر هذه المراكز مؤسسات صغيرة جداً، وهي التي تعرف الأفراد الأكثر حاجة للقروض، وأنواع الأعمال التي يمكن أن تتكامل بالنجاح، ومن هم الأفراد الذين ينطبق عليهم عبارة "غير مؤهلين للحصول على قرض" أو "للتسديد".

ومما يجدر الإشارة إليه هو أنه في حال عدم وجود وحدات إرشادية في المنطقة التي يعمل فيها المستفيد، فيمكن عندها من الذهاب مباشرة إلى هيئة مكافحة البطالة، وهذا ينطبق على دمشق وحمص.

وتعتمد الهيئة بعد حصولها على الأسماء إلى اختيار 6/ أسماء بشكل عشوائي من القائمة المقدمة من الوحدات الإرشادية. وذلك للتأكد من التزام الوحدات بالمعايير المطلوبة، وفي حال عدم اكتشاف أية مخالفات، يتم قبول الـ 25 متقدماً جميعهم، أما إذا ما اكتشف ولو خطأ واحد فيها فيتم عندها رفض الأسماء الـ 25 جميعهم. هذا وتلجأ الهيئة إلى استخدام الأسماء العشرة الاحتياط لتعديل أعداد المشاريع الممولة حيث يجب أن يكون نصف عددها زراعية والنصف الآخر صناعية.

ويحق للمصرف الذي وهو الجهة الأخيرة في العملية الموافقة على القرض أو رفضه، وأخيراً وبعد ذلك كله يتم إرسال الطلبات إلى فرع المصرف المختص بحسب نوع الطلب المقدم.

نوع المشروع	المصرف المختص
المصرف الزراعي	زراعي
المصرف الصناعي	صناعي
مصرف التوفير	تجاري
مصرف التسليف	خدمي

وتتبع جميع المصارف المشار إليها أنفاً الحكومة، وذلك بحسب نوع المشروع المقدم من المستفيد. وفي حال لا يوجد للمشروع المقدم فرع مختص في منطقة ما، فيعتمد المستفيد عندها إلى التعامل مع المصرف الزراعي، والذي يعتبر الأكبر والأكثر انتشاراً في البلاد، وعندما يتم توافر جميع الشروط المطلوبة في الطلب، يتم تقديم القرض للعميل.

ومن خلال المقابلة الشخصية التي أجراها الباحثان، اشتكى جميع العملاء من أسلوب تعامل المصرف الزراعي معهم من حيث تعقيد الإجراءات والمعاملات، بالإضافة إلى التأخر في صرف مبلغ القرض، ويعود السبب في ذلك إلى أن الهيئة خوفاً من تحمل مخاطر الائتمان، عمدت إلى نقل هذه المسؤولية إلى المصارف التي تتعامل معها، وبالتالي، قامت المصارف بالعمل وفق طريقتها التقليدية.

يقوم المصرف بزيارة العميل بعد حصوله على القرض بمعدل 3-4 زيارات، اثنتان منهما من قبل المصرف ومرة من هيئة مكافحة البطالة وفروع الوحدات الإرشادية. كما يحق للهيئة القيام بزيارات عشوائية للمشروع في كل مرحلة من مراحل آلية تقديم القرض. وفي حال اكتشاف الانحرافات يحق لها إيقاف القرض وطلب السداد المبكر من المستفيد.

عبير قاسم لبس: هي سيدة عمرها 29 عاماً وربة منزل، تقدمت لقرض صغير، وحصلت على 200.000 ل.س (4000 \$). وهذا المبلغ أعلى من مبالغ القروض الأسرية التي يحدد سقفها بـ 100.000 وقد تم صرف القرض لها على ثلاث دفعات، الدفعة الأولى 100.000

ل.س، والدفعة الثانية 60.000، أما الدفعة الأخيرة فكانت 40.000، وبمعدل فائدة 5%. وعمد المصرف إلى اقتطاع قيمة الفائدة كلها من قيمة الدفعة الأولى (100.000). وقد حصلت على الدفعة الأخيرة بعد أن استكملت الإجراءات الإدارية المطلوبة، واستخدمت هذه السيدة المال لفتح متجر خاص بها بعد أن اشترت البضائع اللازمة له، وهي تنوي الآن شراء براد من أجل تقديم المشروبات الباردة. وتعتبر ضمانات القرض عبارة عن رواتب زوجها واثنين من أصدقاءه العاملين في القطاع العام.

وهناك عناصر تعتبر الأهم في آلية تقييم القروض ألا وهي مدى مطابقة المستفيد للشروط المطلوبة، وطبيعة المشروع وحيويته، ونزاهة المستفيد. كما تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة حول المشروع النقطة الأهم في سلسلة الإجراءات المطلوبة قبل إعطاء القرض.

3-1-3- الضمانات:

تعتبر رواتب الموظفين الحكوميين الضمان الرئيسي المستخدم في القروض الأسرية. وهي عادةً تتكون من رواتب أفراد في العائلة، أو الأصدقاء. وهي تستخدم في حالات التخلف أو الامتناع عن الدفع حيث يتم اقتطاعها تلقائياً من الكفيل. وتعتبر الضمانات من العناصر الأساسية للقرض، وأولئك الذين لا يمتلكون ضمانات أي كفلاء، لن يتمكنوا من الحصول على القرض.

ومن السلبيات في هذا النوع من الضمانات، هو أن عدد الأفراد العاملين في القطاع الحكومي في المناطق البعيدة والريفية محدود، مما يشكل عائقاً أمام حصول جميع الراغبين على القروض. وقد أفاد بهذه المشكلة عدد من المستفيدين وذلك خلال المقابلة الشخصية، وحتى أنها أصبحت من العوائق الإدارية في منطقة الخابور، حيث لم يتم تطبيق برنامج القروض الأسرية فيها، لعدم توافر الكفلاء.

ويعتبر هذا مثلاً واضحاً على فشل نظام الضمان المستخدم من قبل الهيئة، ويصبح هذا العنصر أكثر أهمية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بأن قيمة 30 مليون ل.س (\$600.000) من المنح كانت متوافرة وجاهزة للإقراض في تلك المنطقة. ولحل هذه المشكلة، تقوم الهيئة حالياً بدراسة خطة تستند إلى الإقراض الجماعي للتغلب على هذه السلبية. ولا يتم قبول ضمانات مثل المنازل، كي لا تصبح عندها تكاليف إتمام القرض مرتفعة جداً، مقارنة مع المبلغ الصغير للقرض، بالإضافة إلى ذلك إن المنازل في المناطق الريفية والنائية يكون عادة غير مرخصة البناء وهي مشكلة منتشرة جداً في تلك المناطق، وبالتالي لا يمتلك المستفيد الأوراق القانونية الملائمة.

فرع هيئة مكافحة البطالة - القنيطرة -

المنطقة: القنيطرة

سنة التأسيس: تموز 2002

عدد العاملين: 10

عدد العملاء: 526 (للقروض الأسرية)

تعتبر القنيطرة من أفقر المناطق في سورية حيث أنها تقع على الحدود مع إسرائيل. ويصل فيها معدل البطالة إلى 23% (الملحق رقم 2)، وهو الأكثر ارتفاعاً في سورية حيث يصل متوسط البطالة فيها إلى 11.7% (وذلك بحسب الأرقام الواردة في هيئة مكافحة البطالة) ويتم تقدير وضع المستفيدين بشكل رئيسي هناك من خلال دراسة الموجودات التي يمتلكونها، وظروف المنازل التي يعيشون فيها، وعدد الأفراد الذين يقطنون في المنزل الواحد.

وبما أن موظفي هيئة فرع القنيطرة يعملون ضمن مجتمع صغير نسبياً، وبالتالي، يستطيعون

تقدير معدل نجاح كل مشروع من المشاريع فيها. وما أن يتم الموافقة على القرض، حتى يعمد موظفو الهيئة بزيارة المستفيد بمعدل 2-3 مرات قبل استلامه القرض، وذلك للتأكد من تحقيق جميع الشروط المطلوبة. وتهدف هذه الإجراءات إلى الرقابة على جميع مراحل الإنجاز، بحيث يحق للهيئة إيقاف كل الإجراءات، إذا ما تبين لها وجود خطأ ما في إحدى المراحل. والمشكلة الأساسية التي بدأت هيئة مكافحة البطالة مواجهتها في هذه المنطقة، هي النقص في الكفاءات (موظفي الدولة)، بالإضافة إلى بعض المشكلات المتعلقة بالعلاقة بين العملاء، وبالفروع المحلية التابعة للمصرف الزراعي، وظهر هذا واضحاً في آراء الأفراد الذين تمت مقابلتهم.

3-1-4- نسبة الفائدة وطرائق السداد:

وتقوم الهيئة بإقراض المصرف الزراعي (أو مصارف حكومية أخرى) المبالغ التي تنوي صرفها، ويقوم المصرف بإعادة إقراض هذه المبالغ مقابل تحمل مخاطر الائتمان. ويتم تسديد الأقساط كل ستة أشهر، والزمّن المعيارى لسداد كامل القرض هو 4 سنوات مع فترة تمتد لسنة واحدة، يسمح فيها للعميل بدفع قيمة الفائدة فقط، دون أقساط القرض. ويعتبر السداد في الوقت المحدد، من الشروط الرئيسية لعمل الهيئة. ويعمد المصرف في حال التخلف عن السداد إلى إنذار العميل إنذاراً أولياً. وينتظر بعدها مدة 10 أيام، ليحول بعدها أوراق المستفيد إلى الجهات القانونية. ويندر حدوث مثل هذه الحالات، حيث يلجأ عادة أفراد المجتمع المحلي والأصدقاء والأقارب لمساعدة المتخلف عن الدفع.

وفي حالة أخرى، قد يطلب فيها المصرف من العميل أن يسدد كامل أقساط القرض قبل المدة المحددة له، وذلك عندما يكتشف أن هناك سوء استخدام للأموال المفترضة. ويتم عندها، إلزام العميل بتسديد مبلغ القرض خلال شهر واحد، وبمعدل فائدة 9%. وقد تم إدخال هذا القانون من أجل التخفيف من الحالات التي يتم فيها استخدام الأموال للاستهلاك، بدلاً من الإنتاج.

وقد تم تجربة بعض الأساليب الناجحة فيما يتعلق بالضمانات مثل قبول ضمان الموجودات كالأبقار أو بذار الزراع بدلاً من النقود.

نصرة البيضاء: هي أرملة تعيش في منطقة القنيطرة، لديها ولدان وبناتان استلمت أول قرض أسري في أيلول 2003. وقد استخدمت المال من أجل شراء ثلاث ماكينات خياطة، ولكنها اضطرت إلى استكمال المبلغ الذي اقترضته ويبلغ 90.000 ل.س (18.000 \$) وذلك من ادخاراتها الخاصة. وبعد أن قام المصرف باقتطاع مبلغ الفائدة قبل صرف القرض، بلغت القيمة الصافية للقرض 84.000 ل.س وحددت فترة القرض بـ 5 سنوات. وتعتبر هذه المرأة من المستفيدين القلائل الذين أثنوا على الخدمات الجيدة التي يقدمها المصرف. بالإضافة إلى أنها شاركت في المعرض الذي نظّمته الهيئة في دمشق حيث تعرفت خلاله على العديد من العملاء الجدد، وهي تقدر هذه الخدمة التي قدمت لها بشكل كبير.

وتنوي أن توسع أعمالها بعد أن ازداد الطلب على منتجاتها، وهي تنوي أيضاً التقدم للحصول على قرض جديد.

4- التدريب:

لدى الهيئة العامة لمكافحة البطالة ثلاثة مستويات من التدريب، المستوى الأول ويتعلق بتدريب العاملين لديها وتركز فيه على القوانين الداخلية، والمشاريع والأمور الإدارية.

أما المستوى الثاني من التدريب، فهو يستهدف الجهات الوسيطة، والراعية لأعمالها، ويتناول المستوى الثالث المستفيدون الجدد من هيئة مكافحة البطالة، ويهدف البرنامج هنا إلى مساعدتهم على اختيار المشروع الملائم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية إذا لزم الأمر.

ويتم تقديم التدريب إلى المستفيدين من القروض الصغيرة، والمتوسطة، وذلك من خلال التعاقد مع 32 مركزاً للتدريب في القطاع الخاص. ويتلقى المستفيدون من القروض الأسرية تدريباً لمدة ثلاثة أيام وذلك في الوحدات الإرشادية التابعة لوزارة الزراعة، وهو يدور بشكل رئيسي، حول الإجراءات التي على العملاء معرفتها، فيما يخص المصارف والهيئة.

ويتم تقديم، بعض الدورات التدريبية الخاصة، في بعض المجالات، مثل التقنيات، أو للمستفيدين الذين يواجهون مشكلات في العمل، أو مشكلات في السداد.

ومن الملاحظ وجود نقص كبير في احتياجات مواد التدريب، ولوازمه الأساسية، وذلك في الوحدات الإرشادية، مما يعني، أن هذا الجانب هو شكلي فقط، ولا يوجد لدى الإدارة الرغبة في تحسين الأمور المرتبطة به. وقد أكد هذه الملاحظات المستفيدون وذلك من خلال المقابلات التي أجريت معهم.

وقد بدأت الهيئة ببرنامج جديد لمساعدة المستفيدين وذلك في تقديم تسهيلات تسويقية لهم من خلال الاشتراك في المعارض التجارية.

5- الموارد المالية:

تأتي المصادر المالية للهيئة من مصدرين أساسيين: الحكومة السورية، والمنح الدولية، أو الائتمانات من دول عربية، ومنظمات تنموية دولية، مثل AG Fund صندوق AG وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد خصصت الدولة، بموجب مبررات إحداث الهيئة، وصلاحياتها، تعبئة موارد مالية قد تصل إلى 50 مليار ل.س، وذلك للإنفاق على المشروع خلال السنوات 2002-2006. وقد تم تعديل خطة الإنفاق من قبل رئيس الوزراء عام 2002.

وذلك نتيجة لإنفاق مبلغ 4 مليار ل.س عام 2002، بزيادة المبالغ لتصل إلى 11 مليار للفترة 2003-2006.

ويستأثر برنامج تنمية المشروعات الصغيرة بما يعادل 70% من استثمارات الهيئة، أما برنامج الأشغال العامة، والإسكان، فقد خصص له ما يعادل 20%، في حين أن برنامج التأهيل والتدريب وتنمية المجتمع خصص له ما يعادل 10%. (الجدول 3).

الجدول (3) خطط التمويل للأعوام 2002-2006

البرنامج	المشروعات الصغيرة	الأشغال العامة	التدريب	الإجمالي
الإجمالي	35.000 مليون ل.س	10.000 مليون ل.س	5.000 مليون ل.س	50.000 مليون ل.س
	700 مليون \$	200 مليون \$	100 مليون \$	1.000 مليون \$
النسبة	70%	20%	10%	100%

6- نطاق الوصول إلى الفقراء والمحتاجين:

ليس لدى الهيئة أولوية في الوصول إلى الفقراء، أو إلى أشد الناس فقراً، فلا يعتبر معدل الفقر المعيار الأساسي في اختيار المستفيدين من القرض. وذلك لأن الهيئة لا تحارب الفقر، ولكنها تحارب البطالة. وبالتالي، ليس لديها الأدوات، أو الطرائق أو الدراسات الخاصة بتحديد الفقراء.

وتعطى الأولوية بعد ذلك إلى النساء واللواتي يعتبرن المورد الأساسي لدعم أسرهن، وبالإضافة إلى ذلك نجد المعوقين الذين لديهم القدرة على العمل. وقد واجهتنا كذلك صعوبات رئيسية في الحصول على أي شكل من أشكال البيانات حول مستوى دخل العملاء، وقد أفاد المسؤولون في الهيئة أنه لا يوجد فقر في سورية وذلك حسب المصادر الرسمية. ولم نتمكن من الحصول على معلومات عن معدل أو نسبة الأمية عند المستفيدين من القروض.

أما بالنسبة إلى البيانات حول نطاق الوصول، فإن نسبة العملاء من النساء تعادل الرجال وذلك في القروض الأسرية وتبلغ 52% حيث يعيش نسبة 98% من المستفيدين أو عملاء الهيئة في المناطق الريفية، وقد بدأ جميعهم أعمالاً جديدة. وتعتبر نسبة النساء في هذا النوع من القروض أعلى من نسبتها في قروض أخرى (صغيرة أو متوسطة)، حيث تنخفض لتصل إلى 20%. وتعتبر قيمة القروض الأسرية الممولة لهن أصغر، كما أن النشاط الأكثر تمويلاً لهن هو تربية الحيوان، وهي عادة تقوم بها النساء. يضاف إلى ذلك أن أغلب المستفيدات هن من النساء اللواتي يعمل أزواجهن في وظائف الدولة، وبالتالي يقوم الزوج بالاقتراض باسم زوجته من أجل تجاوز قانون الهيئة الذي لا يسمح للموظفين بالاستفادة من القروض.

الخلاصة:

نحن نعتقد بأن الحالات الدراسية هي من الهياكل المثلى في تفهم العالم الحقيقي وتعتبر نماذج في إدارة مؤسسات الإقراض الصغير، والمواضيع المرتبطة بها. وقد حاولت هذه الحالة الدراسية من خلال تحليل هيكلية منظمة، ذات ملكية حكومية، الوقوف على الانطباعات التي حصلنا عليها من خلال الدراسة الميدانية، وعلى الأخص من المستفيدين من القروض، والوقوف على الصعوبات والعلاقات بين المستفيدين، وبين المصارف. بالإضافة إلى التركيز على دور المرأة فالنساء ظاهرياً من عملاء الهيئة، ولكنهن فعلياً لا يمكن التحكم في مبالغ القروض بالإضافة إلى صعوبة شرح عملية أو آلية توزيع القروض. هذه بعض الأمثلة عن البيانات التي تم جمعها بشكل مباشر من المستفيدين النهائيين.

ويعتبر برنامج الإقراض الأسري من أهم برامج الإقراض الصغير في سورية، حيث أن قطاع التمويل الصغير ما يزال فتياً، ولكن على الرغم من الخبرة القليلة فيه فهو ينمو بشكل سريع، والتحدي الأساسي الذي يجب مواجهته في المستقبل هو العلاقة بين هذه البرامج الحكومية المدعومة، وبين البرامج والمشاريع القابلة للاستمرار والتي تتأثر بالأسواق وحاجاتها.

والسوق المحتملة واسعة جداً، ويعتبر عدم التمكن من تلبية حاجات الأسر الفقيرة من الخدمات المالية، من السلبيات الأساسية التي يجب مواجهتها. وتعتبر الخبرة التي اكتسبتها الدولة، من خلال المنظمة الرائدة لديها، ومن خلال أعمالها، من الأمور الهامة التي تساعد على التعامل بشكل أفضل في المستقبل مع هذه المواضيع المالية، ومن أجل ردم الهوة فيما يتعلق بحاجات السوق لها.

نقاط للدراسة والمناقشة:

لقد حاولنا في هذه الحالة الدراسية أن نقدم إطاراً عاماً ومفصلاً عن هيئة مكافحة البطالة، والتي تعتبر منظمة حكومية تقوم بتطبيق، وتنفيذ أهم برنامج في الإقراض الصغير في سورية. يتضمن هذا القسم من البحث تحديد عدة مجالات نعتبرها هامة في المنظمة، بعض منها "ضعيفة" وتحتاج إلى تطوير، والبعض الآخر يقصد منه إثارة النقاش. ومن الممكن مقارنة بعض منها أيضاً مع مشكلات مشابهة في مؤسسات إقراض أخرى. وقد تم الحصول عليها من خلال البحث في هذا المجال، ومن خلال الدراسة الميدانية، وتبقى المواضيع الأكثر إثارة وفائدة هي التي تم الحصول عليها من خلال مقابلات العملاء.

إن القروض الأسرية لا تمول إلا المشروعات الجديدة:

وبالتالي إن هذه المشروعات تصبح أكثر خطورة من غيرها ونشير هنا إلى الحاجة إلى تكاليف لتشغيل المصارف أكثر مما لو كانت هذه المصارف تتعامل مع منشآت قائمة أو مشروعات قائمة.

لا يبدو معدل الفائدة 4% كافياً لتغطية تكلفة التمويل، والنفقات التشغيلية، وخسائر القروض.

فهل هناك ثمة اعتقاد في ظل هذه الظروف، بالإضافة إلى طبيعة البرنامج المدعوم من الحكومة، أن هذا كله يمكن أن يؤدي إلى عدم تطور هذا القطاع وإلى عدم نشوء منظمات إقراض صغير أخرى في سورية؟

الموجودات بدلاً من النقود:

تم ذكر بعض الأمثلة عن تقديم الموجودات أو المواد الأولية المطلوبة للقيام بالنشاط بدلاً من النقود، وذلك من أجل تجنب سوء استخدام الموارد أو تحويلها إلى الاستهلاك بدلاً من الإنتاج. ما هي نقاط الضعف أو القوة في اللجوء إلى مثل هذا الاحتمال؟

فشل النظام:

يمكن اعتبار بعض المواضيع - التي وردت - على أنها فشل للنظام، ويمكن ذكر اثنين منها، كالعلاقة بين المستفيدين والمصارف، والتي أشار أغلب المستفيدين إلى صعوبتها، والثاني صعوبة نظام الكفالات. ففي منطقة الخابور، إن نقص الموظفين الحكوميين وعدم إمكانية استخدام المنازل كضمانات بسبب عدم وجود الأوراق القانونية، أدت إلى عدم استخدام المنح كما يجب. (يرجى مناقشة هذه الناحية).

دور الوحدات الإرشادية:

بما أن الوحدات الإرشادية هي التي تقوم باختيار العملاء، بالدرجة الأولى، فقد تتولد مشكلات تتعلق بالاتصالات، أو العلاقات الشخصية مع العاملين، أو التحيز في الاختيار، مما يمكن أن يؤدي إلى اختيار العملاء السيئين على حساب الجيدين.

ناقش هل من الأفضل - بحسب بعد الكفاءة - استخدام مؤسسات لها فروع منتشرة في مناطق ريفية عديدة، مقابل إدارة المشكلات التي قد تنشأ بسبب ذلك.

تأثير الجندر:

إن أغلب المستفيدين هم من النساء، ولكن المستفيدين الفعليين هم أزواج النساء الذين لا يحق لهم الحصول على قروض الهيئة. ناقش ذلك.

التدريب:

يبدو أن التدريب هو جانب شكلي فقط، وهو يمثل، في بعض الحالات، أعباء مالية إضافية على الهيئة (حيث تعاقدت الهيئة مع 32 مركزاً للتدريب) وإن مراكز التدريب الرئيسية هي في المدن الكبرى. أما الدورات التي تقدمها الوحدات الإرشادية، فيبدو أنها غير كافية. ولقد لجأ العديد من منظمات الإقراض، إلى إيقاف برامج التدريب التي كانت تقوم بها، وذلك بسبب مشكلات الاستمرارية. ناقش الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية للتدريب، بالإضافة إلى الخدمات المالية.

الشكر والامتنان:

يود المؤلفون تقديم الشكر لجميع العاملين في هيئة مكافحة البطالة، وعلى الأخص المدير العام الدكتور حسين العماش، والذي ساعد على إنجاح هذا العمل من خلال التسهيلات التي قدمها لنا، والدكتورة فريدريك ستوليز، خبيرة التنمية المجتمعية، والسيد أحمد خليل المحلل المالي في الهيئة ونود تقديم الشكر الخاص أيضاً إلى جميع المستفيدين من العملاء الذين وافقوا على إجراء المقابلات معنا، وعلى المعلومات القيمة التي زودونا بها والتي ساعدتنا على تفهم المواضيع المرتبطة بأعمال الهيئة بشكل أفضل.

ملحق 2/ توزيع البطالة حسب المحافظة

المحافظة	قوة العمل	المؤشر	
		عدد العاطلين عن العمل	معدل البطالة
دمشق	498.119	49.981	10%
ريف دمشق	647.244	45.307	7%
حمص	436.721	67.997	15.6%
حماء	437.255	45.822	10.5%
طرطوس	250.848	46.187	18.4%
اللاذقية	337.078	65.155	19.3%
إدلب	367.189	25.703	7%
حلب	977.021	77.117	7.9%
الرقّة	172.980	12.109	7%
دير الزور	274.715	19.230	7%
الحسكة	351.471	76.437	21.7%
السويداء	94.331	19.855	21%
درعا	161.094	32.037	19.9%
القنيطرة	14.039	3.223	23%
المجموع	5.060.105	586.160	11.7%

ملحق /1/ القانون رقم /71/ لعام 2001

قام رئيس الجمهورية العربية السورية بإحداث مرسوم إحداث هيئة مكافحة البطالة الذي تم إقراره في مجلس الشعب تاريخ 1422/9/10 هـ، 2001/6/10 م وينص على التالي:

الفصل الأول: التعاريف

المادة 1 يقصد بالتعابير الواردة في هذا القانون المفاهيم التالية:

- 1- البرنامج: البرنامج الوطني لمكافحة البطالة.
- 2- الهيئة: الهيئة العامة لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة البطالة.
- 3- المجلس: مجلس إدارة الهيئة.
- 4- الوزير: وزير الدولة لشؤون التخطيط.
- 5- المدير: المدير العام للهيئة.

الفصل الثاني: إحداث الهيئة

المادة 2- تحدث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط بوزير الدولة لشؤون التخطيط ويكون مقرها في دمشق ويحق لها تشكيل (مكاتب عمل فرعية) في المحافظات.

المادة 3- مدة هذا البرنامج خمس سنوات قابلة للتجديد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

الفصل الثالث: الأهداف العامة للبرنامج ونشاطاته

المادة 4- يهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية ضمن الخطة العامة للدولة:

- أ- دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل، وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج وتنويع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلية إلى سوق العمل (لأول مرة).
- ب- تشمل نشاطات البرنامج مجموعة من المشاريع الإنتاجية والخدمية يتم تنفيذها على مستوى المحافظات وخاصة في الأرياف والمناطق النائية على النحو التالي:
 - 1- المشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية الصغيرة منها والمتوسطة.
 - 2- الصناعات اليدوية والآلية وخاصة منها التقليدية في الأرياف.
 - 3- مشروعات خدمات السياحة وعلى الخصوص حول المناطق الأثرية وعلى الطرقات الدولية.
 - 4- مشروعات تتناسب وخصوصية كل محافظة ومناطقها ونواحيها وأريافها.
 - 5- مشروعات تنظيم وبناء بعض العقارات لتنشيط السكن التعاوني وتطوير مناطق السكن العشوائية.
 - 6- المشاريع التي من شأنها الارتقاء بمستوى البيئة.
 - 7- التدريب والتأهيل وإعادة التأهيل وخاصة في مجالات التقنيات الحديثة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.
 - 8- المشروعات الموجهة للمرأة والشباب بصفة خاصة.

- 9- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة خاصة في المناطق الريفية والصحراوية، من خلال تخصيص 20% من موارد البرنامج كمنح تعطى لمشاريع الجماعة التي تحقق ذلك.
- 10- تشجيع القطاعات التي يتم تمويلها أو مساعدتها لرفع قدرتها التنافسية وتشجيعها على التصدير.
- 11- المساهمة في تمويل برنامج التدريب والتدريب التحويلي.
- 12- أية مشاريع أخرى تراها الهيئة مناسبة ضمن أهداف هذا البرنامج.

الفصل الرابع: الموارد والحسابات

المادة 5-1- تتكون موارد البرنامج من:

- أ- إعانة حكومية ترصد سنوياً في موازنة الدولة لقاء مشاريع محددة.
- ب- معونات ومنح خارجية، عربية وأجنبية، ومن المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، وتودع هذه المبالغ في حساب خاص باسم الهيئة.
- ج- قروض ميسرة يمكن الحصول عليها من المصارف لصالح المستفيدين من البرنامج.
- 2-أ- تفتح الهيئة حساباً خاصاً بالمصارف المركزي يخصص لما ترصده الحكومة سنوياً لحساب مشاريع الهيئة، كما تفتح حساباً خاصاً آخر تودع فيها لقروض والمعونات والمنح الخارجية.
- ب- يتم تحريك هذين الحسابين بتوقيع كل من الوزير، أو من يفوضه أصولاً وبحود صك التفويض، والمدير المالي أو المسؤول المالي المفوض مجتمعين.
- المادة 6-** تعد الهيئة سنوياً مشروع موازنة لمشاريعها السنوية ترصد فيها الاعتمادات والموارد المقدرة، وتصدق الموازنة من مجلس الوزراء وتصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
- المادة 7-** تطبق على أموال البرنامج أحكام هذا القانون والأحكام والنصوص القانونية المتعلقة بالأموال العامة، وتخضع لأحكام رقابة الجهاز المركزي للرقابة المالية.

الفصل الخامس: إدارة الهيئة

المادة 8 يتولى إدارة الهيئة:

- 1- المجلس
- 2- المدير

المادة 9- يشكل المجلس من:

-	وزير الدولة لشؤون التخطيط	رئيساً
1	معاون وزير الدولة لشؤون التخطيط	نائباً للرئيس
2	معاون وزير المالية	عضواً
3	معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي	عضواً
4	معاون وزير الإدارة المحلية	عضواً
5	معاون وزير السياحة	عضواً
6	معاون وزير التربية	عضواً
7	معاون وزير التعليم العالي	عضواً
8	معاون وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء	عضواً
9	معاون وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	عضواً
10	معاون وزير الدولة لشؤون التقانة	عضواً

11	معاون وزير الصناعة	عضواً
12	ممثل عن نقابة المهندسين	عضواً
13	ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال	عضواً
14	ممثل عن الاتحاد العام للفلاحين	عضواً
15	ممثل عن غرف التجارة السورية	عضواً
16	ممثل عن الاتحاد العام النسائي	عضواً
17	ممثل عن الاتحاد العام للحرفيين	عضواً
18	ممثل عن غرفة الصناعة بدمشق	عضواً
19	ممثل عن غرفة الصناعة بحلب	عضواً
20	ممثل عن اتحاد شببية الثورة	عضواً
21	المدير العام للهيئة	مراقباً ومقرراً

تتم تسمية ممثلي الوزارات من قبل الوزير المختص لكل منها، كما يتم تسمية ممثلي المنظمات والاتحادات والغرف من قبل رؤسائها.

المادة 10-

1- يجتمع المجلس برئاسة وزير الدولة لشؤون التخطيط مرة كل شهر على الأقل ويحضر الاجتماع المدير دون أن يحق له التصويت، ويكون الاجتماع قانونياً بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل، ويسمى الوزير من يتولى أمانة سر المجلس.

2- يناقش المجلس ويقر بأكثرية الأصوات خطة العمل السنوية للبرنامج، ويتابع تقارير التنفيذ، ويناقش مشروع الموازنة السنوي ويقره، كما يقر الميزانية الختامية بعد تدقيقها من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية، ويتمتع بصلاحيات توجيه وإدارة البرنامج ومتابعة التنفيذ والمحاسبة.

المادة 11-

أ- تم إشغال وظائف الهيئة عن طريق النذب من مختلف الجهات العامة دون التقيد بالمدة القصوى للنذب المحددة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة.

ب- يجوز للهيئة التعاقد مع بعض الخبراء أو الاختصاصيين الذين تتوفر فيهم مؤهلات أو خبرات معينة لإشغال بعض وظائف الهيئة أو أعمالها لمدة محددة بعقود عمل تحدد فيها أجورهم وتعويضاتهم دون التقيد بالحدود القصوى للأجور ويتم تصديق هذه العقود من رئيس مجلس الوزراء.

المادة 12-

- 1- يعين المدير العام للهيئة بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.
- 2- ويتم تسمية معاون المدير العام ورؤساء الأقسام بقرار من الوزير.
- 3- يضع مجلس الإدارة خطة عمل سنوية يتم إقرارها من مجلس الوزراء.
- 4- تحدد صلاحيات المدير العام ومعاونيه ورؤساء الأقسام في النظام الإداري ويكون للمدير العام إدارة شؤون الهيئة ويكون مسؤولاً أمام الوزير في تنفيذ الخطة ومتابعة العمل.

المادة 13-

يضع المجلس الأنظمة الخاصة بالهيئة التالية دون التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة:
- النظام المالي.

- نظام المنح والقروض.

- نظام العقود.

- نظام العمليات.

وتصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

الفصل السادس: في المشاريع

المادة 14-

أ- تحدد المشاريع المقرر إنشاؤها خلال العام بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح المجلس وفق مخصصات الموازنة وفي ضوء الدراسات المعدة لهذه المشاريع.

ب- يجوز للهيئة بالاتفاق مع المصارف المحلية المختصة ضمن شروط وأحكام يتم الاتفاق عليها مع تلك المصارف تقديم جميع التسهيلات اللازمة والدعم لمنح قروض من المصارف مباشرة للأشخاص المستفيدين لإقامة مشاريع خاصة بهم ما يتفق وأهداف البرنامج ويساهم في التخفيف من مشكلة البطالة وتزيد في دخل الأسر والأفراد، وتكون الأولوية للمشاريع التي تشكل فرص عمل أكبر أو التي تقام في المناطق الريفية والصحراوية، ويحدد نظام القروض والمنح جميع الأحكام اللازمة لذلك.

ج- للهيئة أن تقدم للأفراد على سبيل الهبة جزء من قيمة المشروع وتكاليفه بقرار من المجلس، وتحدد نسبتها بقرار المنح على أن تمنح قرضاً يعادل باقي قيمة المشروع، ويسدد القرض وفق أحكام هذا القانون، ويحدد نظام القروض والمنح حالات المنح والهيئة وشروطها، وحالات الإقراض وكيفية سداد القرض والفوائد.

د- يجوز للمجلس أن يرفع نسبة المنحة والهبة في مشاريع الصناعات اليدوية التقليدية في الأرياف والمشاريع الموجهة للمرأة والشباب بصفة خاصة.

هـ- يضع المجلس نظاماً للإشراف على تنفيذ المشاريع ومتابعتها وفق المدة المحددة لها. وللمديريات متابعة برامج التنفيذ وأن ترفع بذلك تقارير شهرية إلى المدير العام.

و- يجوز للمجلس إلغاء القرض واسترداده وإلغاء المنحة أو الهبة إن وجدت واستردها واتباع سائر الأساليب القانونية للاسترداد في حال تجاوز مدة تأخير تنفيذ المشروع ستة أشهر ما لم يقرر المجلس تمديد هذه المدة لفترة أقصاها ستة أشهر أخرى.

التقويم والمتابعة:

المادة 15- يتم سنوياً تقويم أعمال البرنامج على مستويين:

أ- التقويم الداخلي ويتم بشكل تقرير نصف سنوي تعده الهيئة ويرفع إلى الوزير الذي لد التدقيق والمراقبة، على أن يرفع نتيجة التقويم إلى المجلس.

ب- التقويم الخارجي ويتم من قبل مجموعة خبراء محليين وممثلين عن المانحين أو الممولين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويرفع إلى الوزير الذي له التدقيق والمراقبة، على أن يرفع نتيجة ذلك إلى المجلس، ونسخة إلى الدول والجهات المانحة.

ج- يرفع الوزير إلى رئيس مجلس الوزراء تقريراً سنوياً بنتائج العمل في ضوء التقويم الداخلي والخارجي.

المادة 16- لدى انتهاء المدة المحددة للبرنامج تجري التصفية وإعداد الميزانية الختامية من قبل المجلس، وتدقق أصولاً.

المادة 17- تؤول ملكية المشاريع التي أقيمت من المال العام ولحساب الجهة العامة إلى إحدى الجهات العامة المعنية وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

المادة 18- تؤول الأموال المحصلة أو المتبقية إلى الخزينة العامة، أو إلى إحدى الجهات العامة المختصة التي يحددها قرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء.

المادة 19- تبقى المشاريع التي تم دعمها أو إقراضها بملكية أصحابها.

أحكام عامة:

المادة 20-

أ- يمنح كل من أعضاء المجلس تعويضاً عن كل جلسة من الجلسات التي يعقدها بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ولا يخضع هذا التعويض للقوانين والأنظمة النافذة.

ب- يجوز للوزير منح العاملين في الهيئة ومن تستعين بهم من خارجها تعويضات شهرية تتناسب والجهد المبذول بما لا يتجاوز 100 من الأجر الشهري المقطوع النافذ بتاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم (7) لعام 1990، ولا يخضع هذا التعويض للحدود القصوى المنصوص عليها في القوانين والأنظمة النافذة.

المادة 21- الوزير هو عاقد النفقة وأمر التصفية وله أن يفوض بصلاحياته كلياً أو جزئياً من يعتمد به ذلك ضمن الحدود والشروط التي يحددها النظام المالي.

المادة 22- يمثل المدير العام الهيئة أمام القضاء وأمام الغير وله أن يوكل من يعتمد له ذلك.

المادة 23- السنة المالية للهيئة هي السنة المالية للدولة.

المادة 24- تعفى الهيئة في جميع عقودها ومعاملاتها من الضرائب والرسوم المترتبة عليها بما في ذلك رسم الطابع، أما المتعهدون المتعاملون مع الهيئة يخضعون للضرائب والرسوم ورسم الطابع وفق القوانين والأنظمة النافذة.

المادة 25- يصدر رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير وفي إطار أحكام هذا القانون قراراً بتحديد مجالات عمل الهيئة وطرق تمويلها وأولويات المشاريع.

المادة 26- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

دمشق في 1422/9/23 هـ 2001/12/8 م

رئيس الجمهورية

بشار الأسد

الحالة الدراسية رقم 7

جمعية الأمانة

تنمية شركات القروض الصغرى بالمغرب

ألبيرتو كاربيرو

المؤلف جد ممتن لكل من: المصطفى أزلماض، الباحث المساعد بمعهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية (IEAPS) بجامعة الأخوين لمساهمته القيمة في إنجاز هذا العمل، السيد المهدي زنيبر (المكلف بمهمة بجمعية الأمانة) للوقت الذي خصصه وللمعلومات التي أفاد بها خلال المقابلة؛ والأستاذ أحمد الدريوشي، أستاذ الدراسات الاقتصادية وعميد معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية بجامعة الأخوين لما أبان عنه من حكمة وطيبة خلال المدة التي قضيناها بجامعة الأخوين؛ والأستاذ سرجيو برتلاني، منسق مشروع "القروض الصغرى بالجامعة" بجامعة تورين لثقته التي أبان عنها بإعطائي هذه الفرصة؛ برنامج تومبيس ميذا للإتحاد الأوربي لما قدمه من دعم مالي؛ الدكتور كورسيمران بايندر للمساعدته التي قدمها لنا وللصبر الذي أبان عنه؛ والدكتورين ماركو إليا وإليونورا إيسايا لنصائحهما القيمة.

تقديم

يعرف قطاع التمويل الأصغر في المغرب دينامية كبيرة، فهو يسهم ليس فقط في التنمية الشاملة للبلد بل أيضا في رفاه عدد من مكونات المجتمع المهمشة. وقد أظهرت الدراسات أن عدد شركات القروض الصغرى في المغرب بلغ سنة 2004 حوالي 1.200.00 شركة، تمثل الأغلبية المطلقة وتشكل المصدر الأساسي لفرص العمل بالنسبة للطبقات الفقيرة.

ظهرت أنشطة التمويل الأصغر في المغرب منذ بداية التسعينات من القرن الماضي لتمويل المقاولات الصغرى ولخدمة الجماعات السكانية التي لا يحق لها الاستفادة من خدمات القطاع البنكي التقليدي. في سنة 1993 منحت الجمعية المغربية للتضامن والتنمية، وهي منظمة مغربية غير حكومية، أول قرض لسيدة من أجل بدء مقولة جديدة. مع نهاية التسعينات من القرن الماضي، ظهرت إلى الوجود عدد من مؤسسات التمويل الأصغر فساهمت في تنمية ودينامية القطاع. وفي سنة 1997، سمح برنامج "ميكرو ستارت" الذي دعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنمية قطاع التمويل الأصغر بالمغرب بظهور وتمويل مؤسسات أخرى للتمويل الأصغر. وفي سنة 2000، دعم صندوق الحسن الثاني القطاع بتقديمه لمعونة بلغت قيمتها 10 ملايين يورو. وسمحت هذه المساهمة المالية بالرفع من عدد وقيمة القروض الممنوحة.

تعد جمعية الأمانة أكبر مؤسسة للتمويل الأصغر بالمغرب من حيث حقيبة القروض الجارية، فيما تأتي في المرتبة الثانية بعد مؤسسة زاكورا من حيث عدد الزبناء. والجمعية مؤسسة ذات نفع عام تمنح قروضا صغرى وتدرجات مناسبة وخدمات الاستشارة للمقاولات الصغرى والمقاولين الذين يعملون في قطاع الصناعة التقليدية والتجارة والذين لا يمكنهم الاستفادة من أنظمة التمويل التقليدية. تأسست الجمعية سنة 1997 بمساعدة تقنية من المنظمة الأمريكية ذات النفع العام "فيتا" ومن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبدعم من الحكومة المغربية. وتنشط الجمعية في غالبية التراب المغربي، فيما يستفيد من خدماتها أزيد من 160 ألف مقترض تشكل أغليبتهم من جماعات التضامن بمبلغ إجمالي يصل إلى 36.5 مليون يورو. وما يميز الأمانة هو أن تواجدتها لا يقتصر على المناطق الحضرية التي تعرف حضورا لمؤسسات التمويل الأصغر، بل يتعداه إلى المناطق القروية التي لا تستفيد من خدمات التمويل الأصغر بما فيه الكفاية. ويبين كبر حقيبة القروض الجارية للجمعية وفتحها لعدد من الفروع المحلية (134 فرع جديد سنة 2004) قدرة الأمانة على الحفاظ إن لم نقل الرفع من حصتها من السوق في محيط تطغى عليه المنافسة.

بامتلاكها لأول حقيبة قروض وثاني أكبر عدد من المقترضين النشطين، تعد الأمانة رائدة قطاع التمويل الأصغر بالمغرب. وقد تمكنت من تحقيق أداء مالي إيجابي جيد، وتمكنت من الوصول إلى أكبر عدد من المقترضين في الوقت الذي تمارس فيه تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا إيجابيا جيدا على زبنائها. فضلا عن ذلك، حصلت الجمعية على الرتبة الأولى حسب تصنيف "بلانيت فاينانس" في فبراير 2005. وفي الوقت الذي تحافظ فيه على نمو حقيبة قروضها خلال الفترة الممتدة بين 1997 و2004، كما حافظت الجمعية على حقيبة ذات جودة عالية وأبانت فيه عن سلوكات مالية جيدة. تقاسم الأرباح الناتجة عن اقتصادات السلم مع زبنائها عبر تخفيض أسعار الفوائد مثال على ذلك.

تقدم هذه الدراسة جمعية الأمانة باعتبارها أكبر مؤسسة للتمويل الأصغر بالمغرب وتحلل مدى وصولها إلى العموم، وأداؤها واستمرارها الماليين ومدى تأثيرها. ويعتمد هذا التحليل على المعطيات التي تم تحصيلها من جمعية الأمانة بعد القيام بدراسة وبزيارة ميدانية. وقبل الشروع في التحليل، من الضروري إعطاء نبذة عن قطاع التمويل الأصغر وعن المحيط الاقتصادي الكلي في المغرب من أجل تكوين فكرة عن السياق الذي تشتغل فيه جمعية الأمانة.

محيط التمويل الأصغر في المغرب

يقع المغرب في أقصى شمال القارة الإفريقية ويتمتع بموقع إستراتيجي إذ يعتبر البوابة المؤدية إلى أوروبا. ويوفر المحيط السياسي والاقتصادي المغربي مناخا مناسباً، فيما يضمن النظام الملكي استمرارية الاستقرار السياسي ويشجع جميع المبادرات بما فيها الأنشطة المقاولاتية ومبادرات التمويل الأصغر، مما ينقص من المخاطرة القطرية ويشجع مبادرات الاستثمار.

تكشف المؤشرات الاقتصادية المغربية عن معدلات نمو ضعيفة وغير مستقرة. فالناتج الداخلي الخام للفرد شهد أسوأ معدل نمو خلال العشرين سنة الماضية (1.5%). ويهيمن القطاع الخاص الذي يعرف نموا متزايدا في السياق المغربي على بنية الاقتصاد (53%)، فيما تحتل الصناعة المرتبة الثانية بحصة تبلغ حوالي 30%. أما قطاع الفلاحة فما زال يساهم بنسبة متوسطة في الاقتصاد الوطني (18% سنة 2003)، إلا أن تركيز معظم الأراضي الزراعية في المناطق الجافة وعدم انتظام التساقطات وحضور عامل الجفاف يؤثر على إنتاجية الفلاحة المغربية.

المؤشرات الاقتصادية الأساسية في المغرب			
2003	2002	2003-1993	
المعدلات الاقتصادية والاتجاهات طويلة الأمد			
5.5	3.2	3.2	الناتج الداخلي الخام (معدل النمو السنوي)
3.8	1.6	1.5	الناتج الداخلي الخام للفرد (معدل النمو السنوي)
			بنية الاقتصاد (النسبة المئوية من ن.د.خ)
18.3	16.1	14.7	الفلاحة
29.7	30.3	32.3	الصناعة
16.4	16.8	18.0	التصنيع
52.4	53.6	53.0	الخدمات

تكشف المؤشرات الاجتماعية والتنموية عن وجود سوء في توزيع الموارد وعن عجز كبير في متغيرات التنمية البشرية مما يؤدي إلى انتشار الفقر على نطاق واسع. وتبين الإحصائيات أن 19 بالمائة من سكان المغرب يعيشون تحت خط الفقر سنة 2003، لكن عندما يتعلق الأمر بالفقر البشري، ترتفع النسبة لتبلغ 48 بالمائة في نفس السنة. والواقع أن الوضعية الاقتصادية تبين أن الفروقات بين مختلف مكونات المجتمع ارتفعت بشكل كبير خلال العشرين سنة الماضية. بلغ عدد سكان المغرب 30 مليون نسمة سنة 2004 مع معدل نمو سنوي يبلغ 1.6 % خلال الفترة الممتدة بين 1994 و 2004 (الإحصاء العام للسكان لسنة 2004). وبلغ الدخل الوطني الإجمالي 1320 دولار سنة 2003، إلا أن معدل النمو السنوي لم يتجاوز 2% في الفترة 1993-2003. والنتيجة هي أن البنك العالمي صنف المغرب ضمن خانة الدول ذات أضعف دخل متوسط.

وصنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية المغرب في المرتبة 125 من حيث مؤشر التنمية الإنسانية. و يظهر هذا أن المغرب ما يزال متأخرا في ميدان محاربة الأمية (49 بالمائة من الساكنة) وتخفيض حدة الفقر (20 بالمائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر بدخل يومي لا يتجاوز دولارا واحدا)، والنقص من حدة البطالة (24 بالمائة في الوسط الحضري).

لمحة عن المغرب سنة 2003			
المغرب	شمال إفريقيا والشرق الأوسط	البلدان ذات أضعف دخل متوسط	
عامة			
30.1	312	2655	السكان (بالمليون)
1320	2210	1480	إجمالي الدخل الوطني الفردي (بالدولار الأمريكي)
39.7	689	3934	إجمالي الدخل الوطني (بمليارات الدولارات)
معدل النمو السنوي 2003-1997			
1.6	1.9	0.9	السكان %
2.5	2.9	1.2	القوى العاملة %
آخر التقديرات (2003-1997)			
19	*	*	الفقر (% السكان تحت خط الفقر الوطني)
57	58	50	السكان الحضرية (% من مجموع السكان)
68	69	69	أمد الحياة عند الولادة (السنوات)
39	44	32	وفيات الأطفال (من كل 1000 ولادة)
9	*	11	سوء التغذية عند الأطفال (% الأطفال تحت 5)
80	88	81	التزود بالماء الصالح للشرب (% من الساكنة)
49	31	10	الأمية (% من الساكنة من 15 سنة فما فوق)
107	96	112	إجمالي التمدرس (% من الأطفال في سن التمدرس)
المصدر: موقع البنك العالمي على الانترنت			

ويظهر التفاوت الحاصل بين الذكور والإناث كلما تم الفصل بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية. فأمد الحياة عند الولادة لدى الذكور يتجاوز بأربع سنوات نظيره لدى الإناث. أما نسب التعلم والتمدرس لدى الإناث البالغات فلا تزال محدودة بالرغم من المجهودات الأخيرة من أجل تعميم التمدرس لدى الفتيات القرويات وتوفير دروس محو الأمية للنساء.

الفروقات بين الجنسين في المغرب 2002		
الذكور	الإناث	
70.3	66.6	أمد الحياة عند الولادة (السنوات)
63.3	38.3	معدل التمدرس لدى الكبار (% من الساكنة من 15 سنة فما فوق)
61.0	52.0	إجمالي معدل التسجيل في الابتدائي والثانوي والقطاع الثالث %
5354.0	2153.0	تقدير الدخل (دولار أمريكي)
المصدر: تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2004		

ما تزال مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية محدودة بالرغم من التغيرات الأخيرة. في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، خصص المغرب نسبة من المقاعد للنساء مما رفع من عدد المناصب التي تحتلها النساء في البرلمان من 2 سنة 1997 إلى 35 سنة 2002. أما حصة النساء من الوظائف المهنية والتقنية وولوج الإناث للأوساط الإدارية فقد ارتفعت بشكل طفيف، غير أنها ما تزال محدودة. كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع قيمة مقياس تمكين الإناث من 0.302 سنة 1995 إلى 0.421 سنة 2002.

مقياس تمكين النساء في المغرب			
1995	1997	2002	
0.7	0.7	10.7	المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمان %
25.6	25.6	26.3	النساء اللواتي يحتلن مناصب الإدارة والتسيير %
31.3	31.3	32.8	النساء اللواتي يحتلن مناصب إدارية وتقنية %
0.302	0.301	0.421	حصة النساء من الدخل المحصل / الناتج الداخلي الخام للفرد (مقياس تمكين النساء)
المصدر: تقارير التنمية الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية			
* أحمد دريوشي، المصطفى أزلماض، مقياس تمكين المرأة بالمغرب، جامعة الأخوين بإفران، المغرب، سبتمبر 2002.			

تظهر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والنوعية تفاوتاً كبيراً في توزيع الموارد مما أدى إلى تفاقم ظروف الفقر وإلى تفاوت بين الجنسين نتج عنه إقصاء النساء من الحياة الاقتصادية والسياسية. ويعني هذا أن حجم طبقات المجتمع المهمشة (النساء والفقراء) كبير للغاية. من هنا، يشكل قطاع التمويل الأصغر فرصة قيمة من أجل إعادة إدماج هذه الفئات في المجتمع. ورغم أن التقليد المقاولاتي من أهم ميزات الثقافة المغربية، إلا أن صغار المقاولين تعوزهم الموارد خاصة من أجل تمويل مشاريعهم. تشغل الجماعات المهمشة في المناطق الحضرية في قطاعي الخدمات والبناء بالأساس، فيما تشغل الأنشطة غير الرسمية الأقل إنتاجية والمرتبطة بالفلاحة غالبية السكان في المناطق القروية.

تقييم قطاع التمويل الأصغر في المغرب

يبين تطور قطاع التمويل الأصغر في المغرب قطاعاً متطوراً ومنظماً عرف بنجاحه على الصعيد العالمي. يضم القطاع في المغرب 12 جمعية مرخصة (وواحدة ما زالت في طور الانطلاق). تهيمن ثلاث من مؤسسات التمويل الأصغر هذه على 85 بالمائة من السوق. ويبلغ إجمالي عدد الزبناء النشطين 460 ألف زبون فيما تبلغ مجموع قيمة حقبية القروض 90 مليون دولار أمريكي (1 دولار يعادل 9 دراهم مغربية). وتجتمع هذه الجمعيات كلها في إطار الفيدرالية الوطنية لمؤسسات التمويل الأصغر. كما يستفيد القطاع كذلك من وضوح الإطار القانوني بحيث يبقى تحت مراقبة السلطات المعنية. وفضلاً عن الإطار القانوني، فإن كل مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب تخضع لعملية المحاسبة بل إن بعضها تخضع لتصنيف المؤسسات الدولية المختصة. وكما يتضح من دراسات أجريت مؤخراً على قطاع التمويل الأصغر في المغرب فإن مؤسسات التمويل الأصغر لها تأثير إيجابي كبير

على السكان الذين يستفيدون من خدماتها. وحتى الوقت الحاضر لا تمنح سوى القروض الجماعية ذات المبالغ الصغيرة. أما القروض الفردية فقد ظهرت مؤخرا للمساهمة في تحسين مستوى عيش السكان.

يبين الجدول التالي بعض المتغيرات المرتبطة بقطاع التمويل الأصغر.

التمويل الأصغر في المغرب			
العدد التراكمي للقروض	دجنبر 2003	دجنبر 2004	نسبة التغيير %
1.5 مليون	2.2 مليون	47	
المبلغ التراكمي للقروض بالدرهم	3.4 مليار	5.5 مليار	62
الزبناء النشطون	300.000	460.000	53
حصة النساء	75%	72%	4 -
القروض الجارية	540 مليون	890 مليون	64
سعر الأداء	99.70%	99%	0
الموظفون الدائمون	1000	1800	80
المصدر: المديرية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى، فبراير 2005			

ظهرت أولى شركات التمويل الأصغر في أواسط التسعينات. وفي سنة 1993 منحت أول مؤسسة مغربية غير حكومية لسيدة قرضا من أجل الشروع في مشروع جديد. وفي أواخر التسعينيات من القرن الماضي ظهرت إلى الوجود مجموعة أخرى من مؤسسات القروض الصغرى فساهمت في تنمية قطاع القروض الصغرى بالمغرب. في سنة 1997 سمح تطبيق برنامج مايكروستارت (الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل تنمية قطاع التمويل الأصغر في المغرب) بميلاد وتمويل مؤسسات جديدة للتمويل الأصغر. وفي سنة 2000 دعم صندوق الحسن الثاني هذا القطاع بتقديمه منحة قيمتها 10 ملايين يورو. وسمحت هذه المساهمة في الرفع من عدد ومبالغ القروض الممنوحة. وتبرز التقديرات أن عدد مؤسسات التمويل الأصغر ارتفع من 500.000 إلى 1.200.000 مؤسسة بعد الدعم التقني والمالي الذي استفاد منه المشروع. ورغم أن قطاع التمويل الأصغر في المغرب ما زال فنيا، إلا أنه بلغ نسبة من النضج (نسب أداء ممتازة. 99% في أغلب الحالات).

تم التصويت سنة 1999 لصالح القانون رقم 97\18 المتعلق بالتمويل الأصغر من أجل تعزيز القواعد والقوانين الخاصة بالقطاع. وفي فبراير من سنة 2000 قامت وزارة المالية المغربية بالموافقة وتطبيق القانون المتعلق بمنح رخص مؤسسات التمويل الأصغر. ينص القانون على أن مؤسسات التمويل الأصغر يمكنها منح القروض فيما لا يحق لها جمع الودائع. نقطة أخرى يركز عليها القانون هي استمرارية مؤسسات التمويل الأصغر. هكذا يتعين على كل مؤسسة تعويض المنح الأولية بالرأس المال الناتج بالأساس عن ممارسة نشاطها. وفي حال عدم امتثالها لهذه القواعد يتم إلغاء الرخصة وتحويل رأسمالها إلى شركة أخرى.

أهم ثلاث مؤسسات التمويل الأصغر هي: الأمانة ومؤسسة زاكورة ومؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى. وتلعب مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى دورا حيويا في تنمية قطاع التمويل الأصغر بالمغرب. وتتلقى هذه المؤسسات دعما قانونيا وماليا وتقنيا من الحكومة، ولها مكاتب جهوية تتركز بالأساس في المناطق القروية لها أهداف مختلفة (مشاريع صغيرة في ميدان التجهيز والتربية والصناعة والفلاحة وباقي الأنشطة صغيرة المستوى).

قامت دراسة التأثير التي أجرتها فاينانس بلانيت في فبراير 1995 بتقييم الحاجيات من حيث شركات التمويل الأصغر في المغرب. 80 بالمائة من ساكنة المغرب (حوالي 4 ملايين زبون) لا يمكنهم الاستفادة من خدمات التمويل. هذه الشرائح من المجتمع المغربي تتكون من الفقراء وسكان المناطق القروية. لو أخذنا على سبيل المثال مبلغ 500 دولار كمتوسط لكل قرض فسيكون من اللازم توفير مبلغ

2 مليار دولار في السنوات القادمة. وهذا يعني كذلك أن قطاع التمويل الأصغر في المغرب محكوم بضرورة تنويع وملاءمة خدماته لحاجيات الزبناء.

إن اعتبار قطاع التمويل الأصغر في المغرب نموذجا ناجحا يعود بالأساس إلى الإطار القانوني الذي ينظمه. فجميع مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب تعتبر منظمات ذات نفع عام موجهة لخدمة الأنشطة المذرة للدخل فقط. تقوم الحكومة المغربية بإعطاء الرخص لشركات التمويل الأصغر من أجل مزاولة أنشطتها وتخصص لها حوافز مالية وتقنية وضريبية من أجل دعم القطاع. والهدف من هذه المبادرات هو تعزيز قدرة مؤسسات التمويل الأصغر وضمان استمرارية الاستفادة من خدمات التمويل والتكوين التقني والدعم المؤسسي.

أهم ممول هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) متبوعة بصندوق الحسن الثاني وبرنامج مايكروستارت. لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. تتلقى أكثر المؤسسات نشاطا غالبية التمويل لأنها تستهدف الزبناء المطلوبين ولها القدرة المؤسساتية لاستيعاب الأموال المذكورة. تدفع مصادر التمويل الدولية مؤسسات التمويل الأصغر لأن تكون أكثر نشاطا في المناطق الريفية. وتتمثل الإعانة التقنية في المساعدة على تطوير وتسيير مؤسسات التمويل الأصغر (ورشات التكوين في ميادين التمويل الأصغر الرئيسية والاستشارات الفردية والتحليل). وهكذا فقد تلقت جمعية الأمانة مساعدة تقنية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيما تلقت زاكورة مساعدة تقنية بدعم مشابه من الاتحاد الأوروبي. أما جمعية ATIL فقد تلقت مساعدة تقنية بدعم مالي من APS الإيطالية. كما قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتوفير مساعدة تقنية لمؤسسات التمويل الأصغر.

رغم أن قطاع التمويل الأصغر في المغرب ينظر إليه على الصعيد العالمي كنموذج ناجح، إلا أنه ما يزال يواجه عددا من التحديات. فهذه المؤسسات تحتاج لتوسيع نطاق تغطيتها ليشمل النساء والرجال ممن هم في حاجة ماسة إلى التمويل الأصغر. كما أنها تحتاج أن تستهدف الطبقات الفقيرة (السكان الذين هم بحاجة إلى 100 دولار من أجل الشروع في أنشطة تضمن لهم لقمة العيش). ومن التحديات الأخرى التي تواجه القطاع في المغرب تقديم قروض بأقل أسعار فائدة ممكنة وضمان أدائها في الأجل المحددة. كما يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر تتبع استعمال القروض من طرف الزبناء من أجل ضمان استمرارية مشاريعها وأنشطتها. والتحدي الأخير يرتبط بأفاق مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب التي هي مطالبة بأن تكون ذات حجم أكبر وقادرة على الاستمرار وتتمتع بتسيير جيد وأن يكون لها تأثير كبير على زبنائها.

تقديم جمعية الأمانة

الأمانة منظمة ذات نفع عام تقدم قروضا وخدمات للمقاولات الصغرى في المغرب. وتتمثل مهمتها في "تنمية الشركات الصغرى بتقديم القروض والخدمات المرتبطة بها".

السياق التاريخي:

أنشئت جمعية الأمانة في 13 فبراير من سنة 1997 بمعونة فنية من المنظمة الأمريكية غير الحكومية "فيتا" (المتطوعون في المساعدة التقنية) وبدعم مالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المغربية. والأمانة مؤسسة ذات نفع عام تقوم بتقديم القروض صغرى والتكوين المناسب وخدمات النصائح لشركات التجارة والصناعة التقليدية الصغيرة وللمقاولين الصغار الذين لا يمكنهم الاستفادة من أنظمة التمويل التقليدية. للأمانة فروع في أغلب مدن المغرب وتمنح ما يزيد عن 160 ألف قرض قائم، غالبيتها الكبرى مخصصة لجماعات التضامن بحقية قروض جارية بلغت في شهر ديسمبر من سنة 2004 ستون مليون يورو (700 مليون درهم مغربي).

عرفت الأمانة منذ بدايتها نموا مهما من حيث حجم وجودة خدماتها، فقد ارتفع حجم الزبناء النشطين (المقترضين) من 1495 سنة 1997 إلى 101.610 زبون سنة 2003 ثم إلى 168.000 سنة 2004، فيما ارتفع إجمالي مبلغ الحقيبة من 3.2 مليون درهم سنة 1997 إلى 406 مليون درهم سنة 2004. وفي مارس من سنة 2000 اعتمدت وزارة المالية جمعية الأمانة كجمعية للتمويل الأصغر قبل أن تحصل على استقلالية مالية تامة سنة 2002.

البنية التنظيمية

تتميز البنية التنظيمية لجمعية الأمانة بوجود الجمع العام السنوي ومجلس الإدارة ولجنة التتبع والمدير العام.

البنية التنظيمية لجمعية الأمانة

1. الجمع العام (24 عضوا)

- ينعقد مرتين في السنة
- يحدد التوجهات العامة للأمانة
- يعين مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات

2. مجلس الإدارة (14 عضوا)

- يجتمع أربع مرات في السنة
- يصادق على الإستراتيجية والمخطط السنوي والميزانية
- يعين المحاسبين
- يرفع التقارير إلى الجمع العام السنوي
- يصادق على التزامات المؤسسة
- يعين اللجنة التنفيذية (الرئيس، نائب الرئيس، الأمين العام، وأمين المال
- يعين المدير

3. لجنة المتابعة (7 أعضاء)

- تستقبل جميع المعلومات وتصدر الأوامر للقيام بعمليات التقييم
- تتمتع بصفة مراقب في جميع الاجتماعات

4. المدير

- يدير المؤسسة

المنتجات والخدمات

توجه الأمانة أهم خدماتها نحو الأنشطة الاقتصادية، وهي لا تمويل سوى المشاريع المطلقة، ومن بين منتجاتها:

- القروض الجماعية أو المشتركة: وهي مخصصة لمجموعات من أربع أو خمس مقاولين مبتدئين يشتركون بالتضامن. وتمنح الأمانة نوعين من القروض الجماعية للمقاولين الصغار الذين يقومون باستثمارات مربحة قصيرة الأمد ويقدمون ضمانات مشتركة لأداء القرض. وتتراوح مبالغ القروض الجماعية التي تستهدف سكان المناطق الحضرية والريفية بين 1000 و 20.000 درهم (بين 90 و 1900 يورو) لفترة تمتد من ثلاثة إلى تسعة أشهر، وتؤدي بأقساط أسبوعية أو نصف شهرية. الصنف الثاني من القروض الجماعية يخص الأنشطة الفلاحية وتمنح في إطار مرحلة تجريبية قبل تعميمها. وتتراوح المبالغ الممنوحة بين 1000 و 10.000 درهم فيما تتراوح مدة السداد بين 9 و 18 شهرا. وتؤدي هذه المبالغ بأقساط شهرية أو نصف شهرية بحسب الأنشطة المعنية.
- القروض الفردية: تم إطلاق هذه القروض لفائدة الزبناء الذين نجحوا في استخدام قروضهم في إطار النظام الجماعي والزبناء الجدد الذين كانوا ضحية التأخير بسبب إكراه التضامن والذين يودون الاستثمار في تجهيز مقاولاتهم الصغرى. وقد صممت هذه القروض تبعا لكل فرد على حدة مع مبالغ مالية أكبر وأجال أطول من تلك الممنوحة في القروض الجماعية. والقروض الفردية صنفان؛ القروض الخاصة بالتجهيز والقروض المخصصة للسكن. تتراوح مبالغ قروض التجهيز بين 2000 و 20000 درهم (بين 180 و 1700 يورو) لمدة تتراوح بين 6 و 24 شهرا. أما القروض الفردية المخصصة للسكن فهي تمنح للأشخاص الراغبين في الاستثمار في تحسين أو شراء أو بناء سكنهم. وتمتد مدة هذه القروض من 6 إلى 36 شهرا فيما تتراوح مبالغها من 3000 إلى 30000 درهم.
- برنامج شمس: برنامج نموذجي يمنح قروضا من أجل اقتناء تجهيزات كهروضوئية. ويعمل هذا البرنامج على زيادة تنمية الصناعة الكهربائية في منطقة تارودانت في الجنوب المغربي.

النموذج رقم 1:

الصنف: القرض الجماعي
عدد الأقساط: 12 ، أسبوعية (أنظر الملاحظات)

المبلغ الاجمالي	الاقتطاع (2 %)	رسم الطلب	المبلغ الخالص	مبلغ القسط	المبلغ المحدد للأقساط الإحدى عشرة المئوية	إجمالي الأقساط
1040.82	20.82	20.00	1000.00	91.00	87.00	1084.00
1551.02	31.02	20.00	1500.00	140.50	130.00	1570.50
2091.84	41.84	50.00	2000.00	179.00	174.00	2093.00
2602.04	52.04	50.00	2500.00	227.50	217.00	2614.50
3112.24	62.24	50.00	3000.00	264.50	261.00	3135.50
3622.45	72.45	50.00	3500.00	311.00	304.00	3655.00
4132.65	82.65	50.00	4000.00	357.50	347.00	4174.50
4642.86	92.86	50.00	4500.00	392.50	391.00	4693.50
5204.08	104.08	100.00	5000.00	437.00	434.00	5211.00
5714.29	114.29	100.00	5500.00	481.00	477.00	5728.00
6224.49	124.49	100.00	6000.00	524.50	520.00	6244.50
6734.69	134.69	100.00	6500.00	567.00	563.00	6760.00
7244.90	144.90	100.00	7000.00	609.00	606.00	7275.00
8265.31	165.31	100.00	8000.00	702.00	692.00	8314.00
9336.73	186.73	150.00	9000.00	784.50	779.00	9353.50
10357.14	207.14	150.00	1000.00	867.00	866.00	10393.00

ملاحظات: يحل أجل استحقاق أول قسط بعد انقضاء أسبوعين.

الاقتطاع (2%) شكل من أشكال التغطية في حالة الوفاة أو العجز.

يطبق رسم الطلب على المبلغ الخام. يحدد أقصى مبلغ القرض الأول في حدود مبلغ 4000 درهم.

النموذج رقم 2

الصنف: القرض الفردي

عدد الأقساط: 6، مرتين في الأسبوع (أنظر الملاحظات)

المبلغ الخام	الاقتطاع (2 %)	رسم الطلب	المبلغ الخالص	مبلغ القسط	المبلغ المحدد للأقساط الإحدى عشرة المئوية	إجمالي الأقساط
2107.14	42.14	65.00	2000.00	357.00	351.00	2112.00
3127.55	62.55	65.00	3000.00	528.00	527.00	3163.00
4183.67	83.67	100.00	4000.00	705.00	701.00	4210.00
5204.08	104.09	100.00	5000.00	879.00	875.00	5254.00
6275.51	125.51	150.00	6000.00	1049.00	1049.00	6294.00
7295.92	145.92	150.00	7000.00	1225.50	1221.00	7330.50
8316.33	166.33	150.00	8000.00	1398.00	1395.00	8378.00
9336.73	186.73	150.00	9000.00	1575.00	1570.00	9425.00
10357.14	207.14	150.00	10000.00	1747.00	1745.00	10472.50
11377.55	227.55	150.00	11000.00	1924.50	1919.00	11519.50
12397.96	247.96	150.00	12000.00	2097.00	2094.00	12567.00
13418.37	268.37	150.00	13000.00	2269.00	2269.00	13614.00
14438.78	288.78	150.00	14000.00	2446.00	2443.00	14661.00
15459.18	309.18	150.00	15000.00	2618.50	2618.00	15708.50
16479.59	329.59	150.00	16000.00	2795.50	2792.00	16755.50
17500.00	350.00	150.00	17000.00	2968.50	2967.00	17803.50
18520.41	370.11	150.00	18000.00	3145.50	3141.00	18850.50
19540.82	390.82	150.00	19000.00	3317.50	3315.00	19897.50
20561.22	411.22	150.00	20000.00	3494.50	3490.00	20944.50

ملاحظات: يحل أجل استحقاق أول قسط بعد انقضاء أربع أسابيع.
الاقتطاع (2%) شكل من أشكال التغطية في حالة الوفاة أو العجز.
يطبق رسم الطلب على المبلغ الخام.

فضلا عن ذلك، تمنح جمعية الأمانة خدمات غير مالية للمساعدة على تطوير المهارات في مجال المقاولات الصغرى:

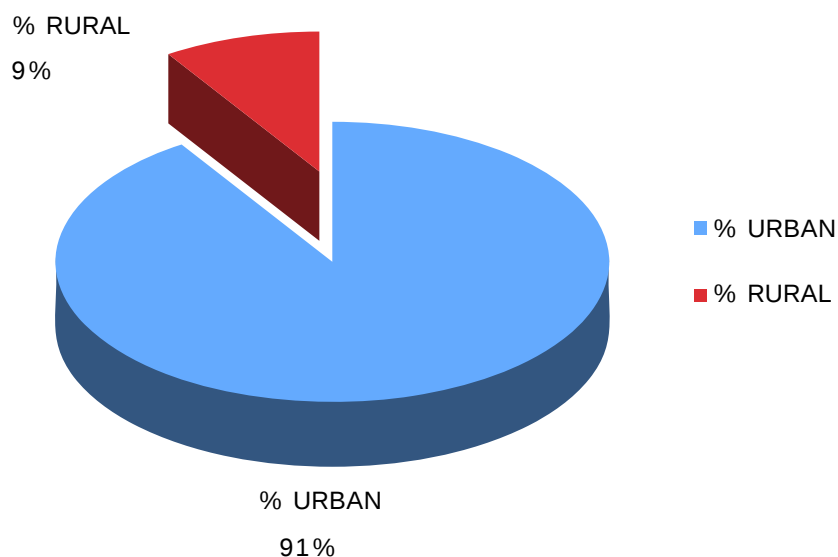
- برنامج "التكوين الجديد" الذي يهتم بتدريس مهارات تسيير المقاولات باستعمال وسائل سمعية بصرية وبمشاركة فعالة من الزبناء.
- تدبير الأمانة مشروعا آخر هو "برنامج الشمال لدعم المقاولات الصغرى" (PNAM) الذي يعمل من خلاله مسؤولو القروض جنبا إلى جنب مع الزبناء لمساعدتهم على إعداد خطط فردية وتسويق منتجاتهم. تم إعداد هذا البرنامج بشراكة مع منطمتين إسبانييتين غير حكوميتين هما CODESPA و CIDEAL وهو الآن قيد الاختبار في مدن طنجة وتطوان شمال المغرب.
- قامت الأمانة بشراكة مع شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية "سنابل" بإعطاء دروس في التحليل المالي لما يزيد عن 70 مشاركا في كل من مصر واليمن والمغرب؛ وهي تعمل الآن من أجل تنظيم دروس إضافية في كل من لبنان والأردن وفلسطين وتونس.

الوصول إلى الزبناء

أدى إنشاء الأمانة إلى انتشار التعاون والمنافسة السليمة بين مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب. ونتج عن نمو المنافسة ارتفاع الحرفية في القطاع. وتعمل الأمانة جاهدة من أجل تحقيق السبق على منافسيها وذلك بالبروز كرائدة في القطاع بين نظيراتها من مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب. فمثلا تبقى الأمانة أول مؤسسة مغربية للتمويل الأصغر يتم إدراجها ضمن نشرة النظام البنكي الأصغر وتصنيفها من قبل السلطة المستقلة "بلانيت فاينانس A". فضلا عن ذلك، تبقى الأمانة أول مؤسسة للتمويل الأصغر في المغرب تؤسس وتسهر على صيانة موقع إلكتروني إخباري وتجري تحاليل منتظمة للسوق. ومن بين التحديات التي تواجه الأمانة نذكر تلبية طلبات زبائنها والتخطيط الاستراتيجي وملاءمة منتجاتها لحاجيات الزبناء وتعبئة أموالها.

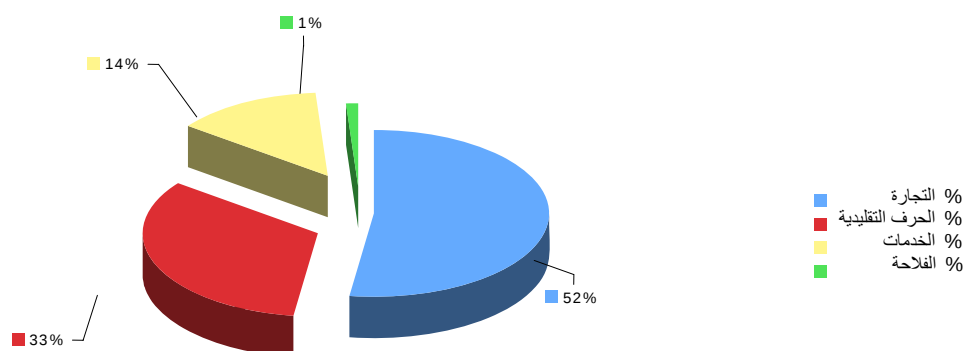
في نهاية سنة 2004 بلغ حجم حقيبة القروض الجارية للأمانة حوالي 406 مليون درهم فيما بلغ معدل القروض الجارية 2542 درهم مغربي (215 يورو). تتواجد الأمانة حاليا في المراكز الحضرية وفي المناطق الريفية عبر شبكة محوسبة ومركزية تضم 260 فرعا في 74 مدينة و 8 دواوير قروية. وتشغل المنظمة 696 أجيرا بينهم 572 وكيل و 12 منسقا جهويا و 101 إطارا ومستخدمًا.

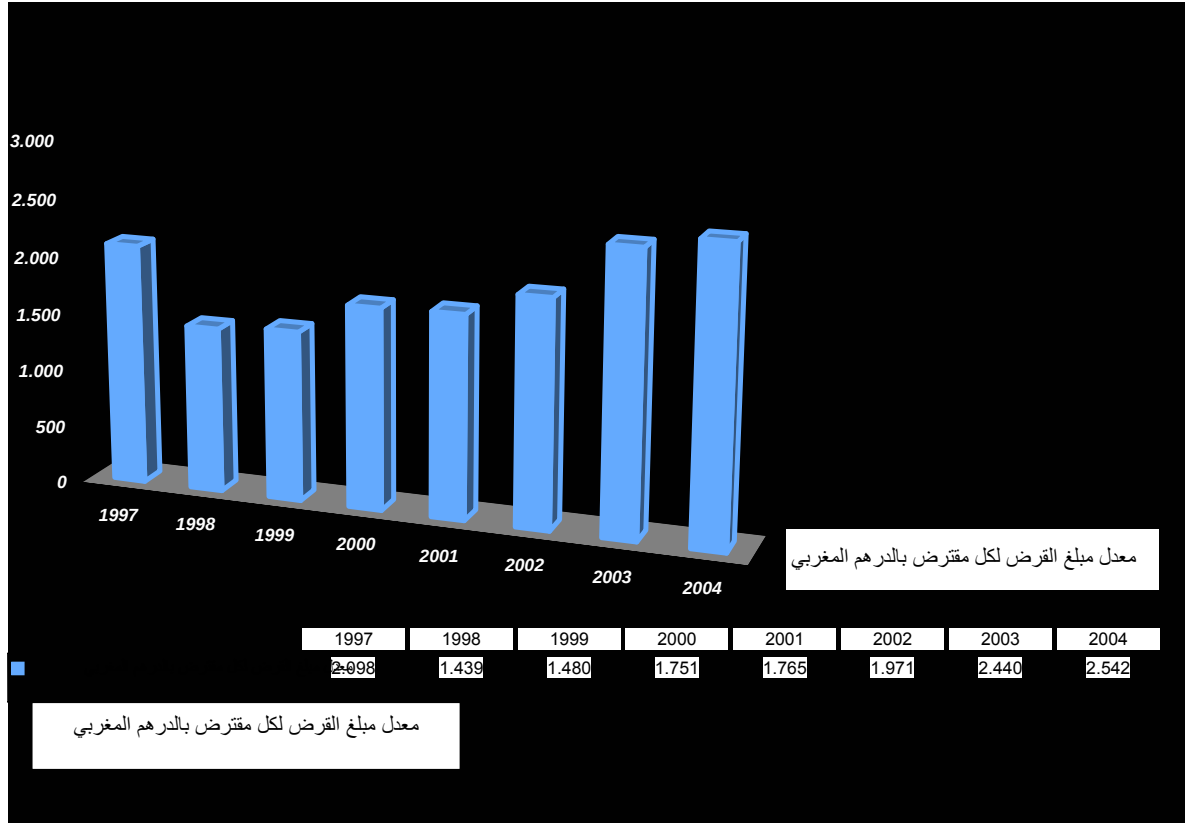
الامتداد الحضري والقرروي سنة 2004



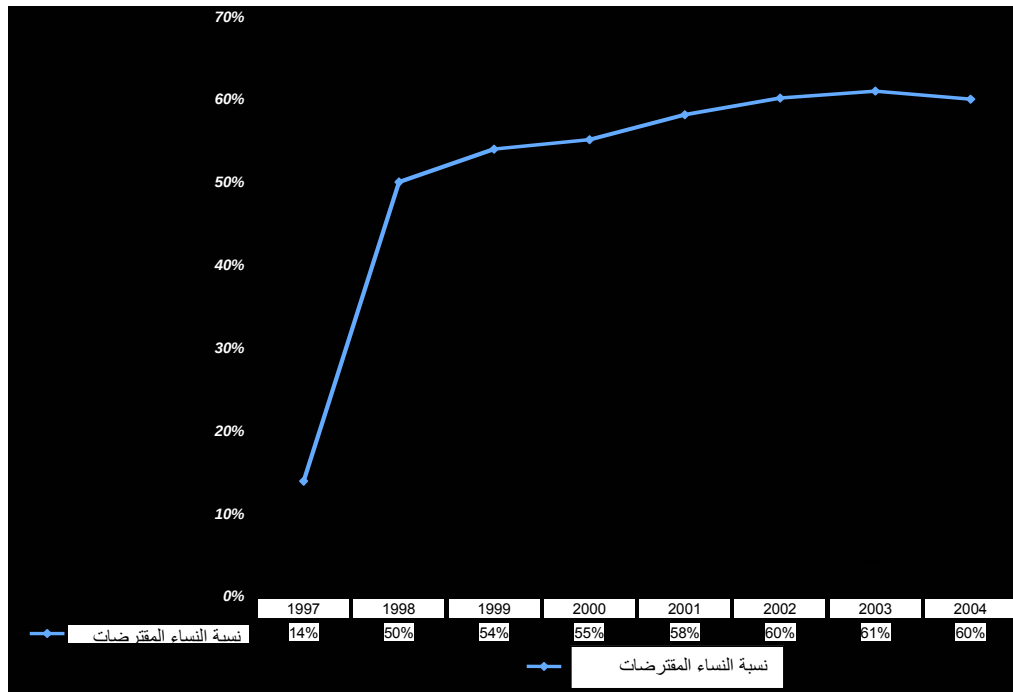
يتشكل زبناء المؤسسة من رجال ونساء من طبقات فقيرة يعملون في المدن العتيقة أو في صواحي المدن الكبرى في المغرب. والأمانة لا قطاعا بعينه، فزبناءها يشتغلون فيما يزيد عن 160 نشاطا، مع نسبة 52 بالمائة في قطاع التجارة و33.5 بالمائة في قطاع الصناعة التقليدية و 14 بالمائة في قطاع الخدمات. ويبقى قطاع التجارة بالتفصيل أكثر الأنشطة انتشارا بين الزبناء الذكور والخياطة والتطريز أكثر الأنشطة المشغلة للنساء اللواتي يعمل أغلبهن في البيت.

نسبة وصول القطاع إلى الزبناء (2004)





يبقى قطاع التمويل الأصغر المغربي فريدا من نوعه في منطقة شمال إفريقيا لتوجهه نحو خدمة النساء بالخصوص. وتخدم الأمانة 60 بالمائة من مجمل السوق (2004) فيما يضل هدفها المعلن تقديم خدمات مالية للنساء المعوزات. ونظرا لكون النساء هن من أفقر مكونات المجتمع على الصعيد العالمي فمن الطبيعي أن يكون حجم الوصول إلى الزبناء في المغرب أيضا أضعف (يقاس بمعدل مبلغ القرض القائم كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام للفرد).



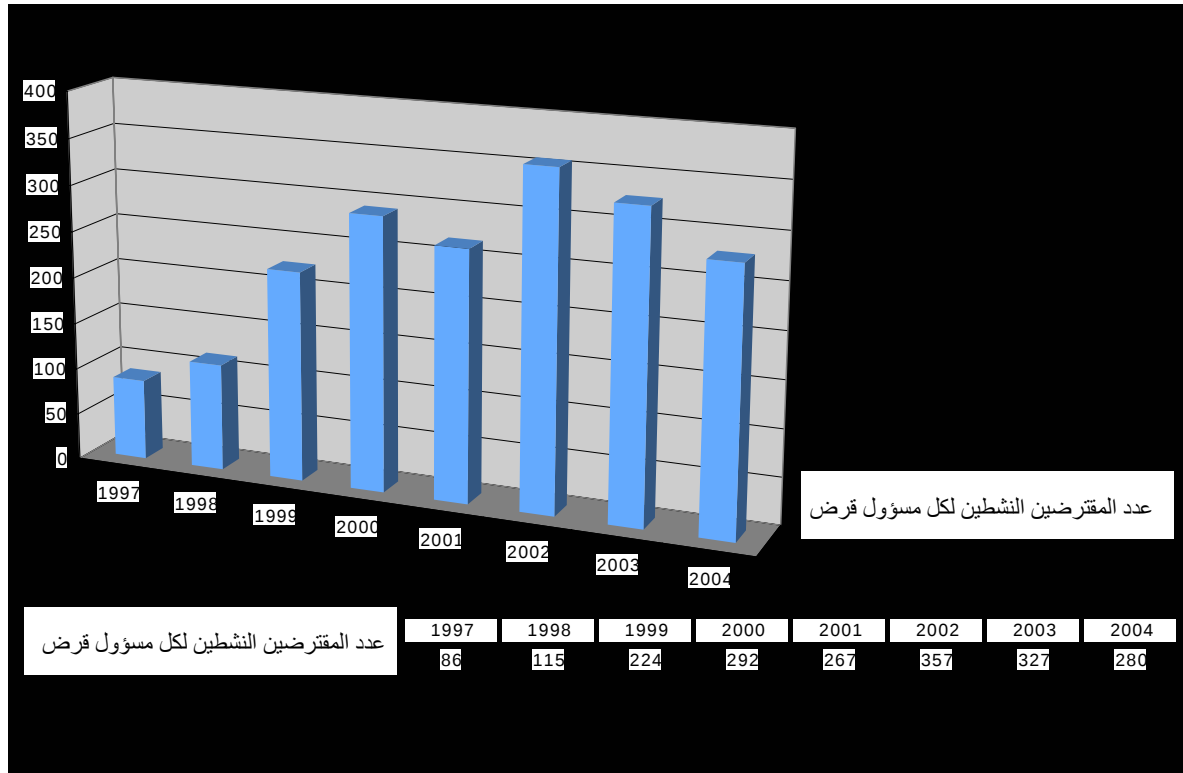
زيادة على ذلك، فإن منهجية التسليف الغالبة في تعاملات الأمانة هي التسليف الجماعي، خاصة في المناطق الحضرية. من المهم جدا استحضار أن واحدا من الشروط التي يجب أن تتوفر في الجماعة التي تتقدم بطلب قرض هي التواجد القبلي في السوق.

فسياسة الأمانة صارمة في هذا المجال؛ إذ وحدها الشركات الصغرى التي يبلغ عمرها سنة واحدة على الأقل يحق لها الاستفادة من القرض الجماعي الأول.

شرعت الأمانة في إجراء تغييرات في طريقة تسليفها التضامني من أجل الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات الزبناء، كما بدأت في تقديم مخططات للأداء وسياسات تشكيل الجماعات أكثر مرونة.

وتحسن أداء مستخدمي القروض بشكل لافت بين سنة 2000 ويونيو/حزيران 2003، مما يدل على فعالية استخدام الطاقة الزائدة وعلى الأرباح الناتجة عن فعالية مسؤولي القروض بازدياد تجربتهم.

وسينتج عن فترة التوسيع المبرمجة لسنتي 2003 – 2004 تراجع مؤقت في الانتاجية الإجمالية، مما يشير إلى إنتاجية مسؤولي القروض في الأمانة وإلى فعالية عمل المؤسسة. عامة، يبلغ معدل المقترضين النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر في العالم 284 مقترضا لكل مسؤول (نشرة التمويل الأصغر، عدد رقم 9، يونيو 2003).



هذا المعدل لا يمكن تحليله دون الاستعانة بمعلومات حول موقع مؤسسة التمويل الأصغر ونسبة الكثافة السكانية وعدد الفروع والبنية الطرقية، لهذا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الموقع الحضري وجميع المرافق في كل من الرباط ومناطق عمل الأمانة.

الحالة الدراسية 7 جمعية الأمانة - تنمية شركات القروض الصغرى بالمغرب

الوصول إلى الزبناء								
المؤشر	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العدد الإجمالي للقروض	1495	8335	20310	37195	61260	78114	101568	160084
نسبة نمو الزبناء النشطين	%14	%50	%54	%55	%58	%60	%61	%60
نسبة النساء المقترضات	%14	%50	%54	%55	%58	%60	%61	%60
العدد الإجمالي للقروض	1495	8335	20310	37195	61260	78114	101568	160084
القروض الجماعية - الحضرية	1495	8335	20310	37195	61260	78114	101568	160084
القروض الجماعية - القروية	0	0	0	0	0	0	0	14792
القروض الفردية - الحضرية	0	0	0	0	0	0	0	1856
% الحضرية	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%91
% القروية	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%9
الحقيقية - الإجمالي (1000 درهم)	3.136	11.992	30.050	65.147	108.136	153.965	247.799	406.955
حقيقية القروض الجماعية - الحضرية (1000 درهم)	3.136	11.992	30.050	65.147	108.136	153.965	247.799	375.038
حقيقية القروض الجماعية - القروية	0	0	0	0	0	0	0	369.10
حقيقية القروض الفردية - الحضرية	0	0	0	0	0	0	0	13.007
متوسط مبلغ القرض لكل مقترض (درهم مغربي)	2.098	1439	1480	1751	1765	1971	2440	2542
العدد الإجمالي للقروض	1495	8335	20310	37195	61260	78114	101568	160084
النسبة المئوية المخصصة لقطاع التجارة	%16	%39	%47	%49	%48	%48	%49	%52
النسبة المئوية المخصصة للحرف	%72	%49	%41	%38	%39	%39	%38	%33
النسبة المئوية المخصصة للفلاحة	%12	%12	%12	%13	%13	%13	%13	%14
تكاليف التشغيل (1000 درهم مغربي*)	2460	6417	10387	10474	18925	21337	25675	16885
الشفيلة	19	85	130	199	283	285	378	696
مستخدمو المقر	3	17	23	54	60	65	67	113
وكلاء ميدانيون	16	68	107	145	223	220	311	572
عدد المقترضين النشطين لكل وكيل قرض	86	115	224	292	267	357	327	280
1 يورو = X X درهم مغربي	10,95 10,92 10,28							
التضخم	%1,20 %2,10 %0,60							
%1,20								

الاستدامة المالية

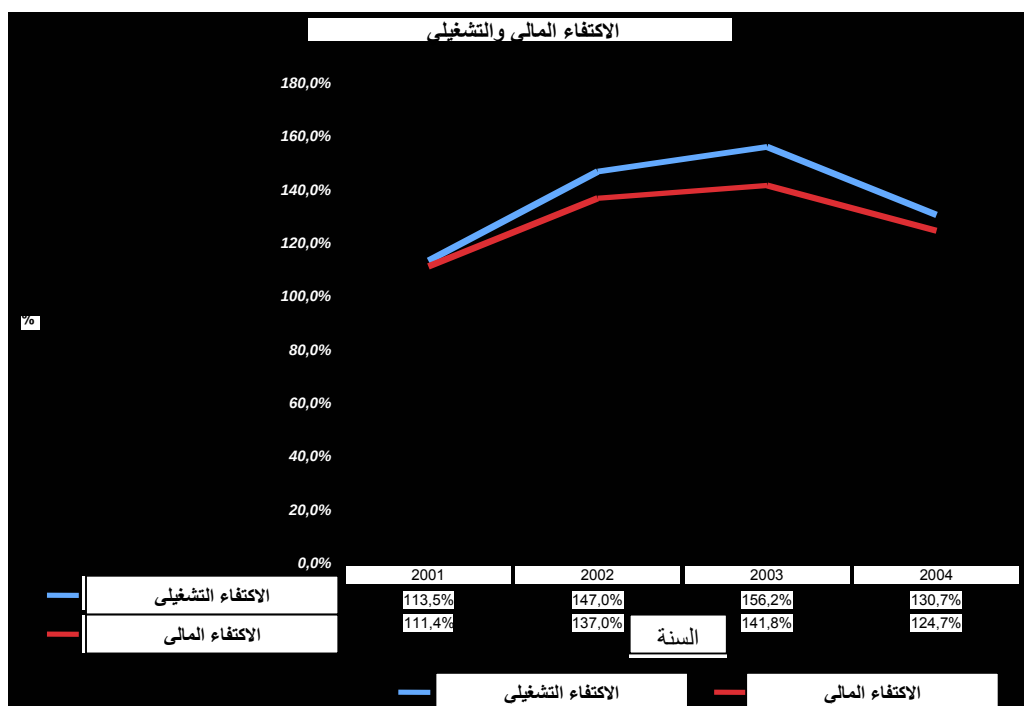
تشير المؤشرات الخاصة بقابلية الحياة المالية إلى قدرة الأمانة على الاستمرار في تغطية تكاليفها بالاكتفاء بدخلها المحقق. وحتى تتمكن مؤسسة مالية من مؤسسة للادخار من ضمان الاستمرارية المالية، لا يمكنها الاعتماد دائما على تمويل المتبرعين لدعم عملياتها.

الاكتفاء الذاتي المالي

تمكنت الأمانة من تحقيق التوازن في ميزانيتها. فمعامل الاكتفاء الذاتي المالي يعادل معامل التشغيل، الذي تم ضبطه باستعمال الفوائد المسددة عن القروض التسهيلية والمعونات النوعية.

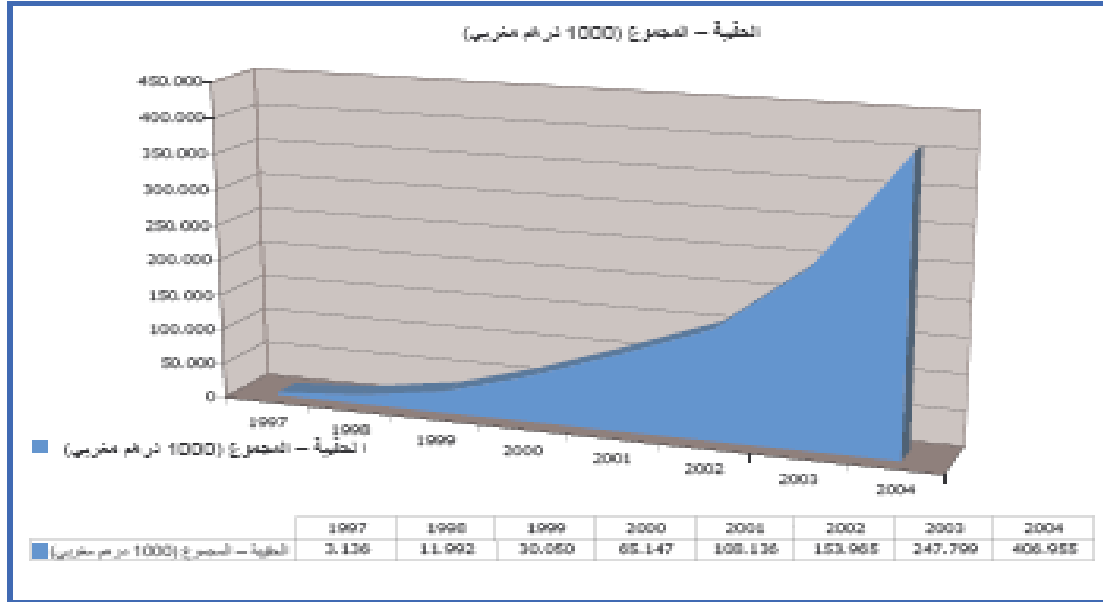
ويتعين على الأمانة التخطيط لذلك على الأمد الطويل وذلك بضبط جميع قروضها لتناسب أسعار السوق، وبالتالي التمكن من تسديد كل تكاليفها بنفسها دون الحاجة إلى المنح الخارجية. ويمكن لأداءات الأمانة (بين 111 % و 114 % خلال الخمس سنوات الماضية) أن تضمن استمرارية المؤسسة على المدى الطويل في توفير خدماتها المالية التي تنعكس عليها الحاجة المستمرة إلى التمويلات الخارجية.

لم يكن من الممكن تصور تحليل المؤشر في دراسة الحالة هذه خارج السياق القانوني الوطني المغربي: كل مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل في البلاد مطالبة بتحقيق الاستمرارية المالية الفعلية والحقيقية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاطها.



الحقبة الجارية - القروض الجارية

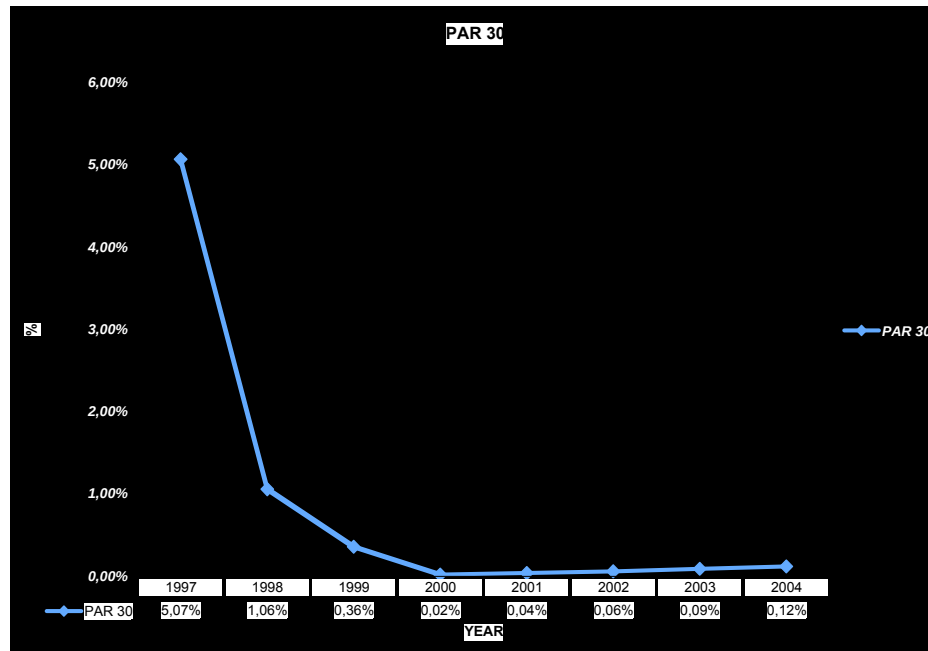
تكشف أداءات الأمانة عن اتجاه واضح نحو رفع العدد الإجمالي للقروض الممنوحة لكن مع التخفيض في نفس الوقت من نسبة القروض الجارية (% أقل من 30 يوم). وفي الوقت الذي تستمر فيه نسبة ارتفاع عدد المقترضين النشطين الجدد في الزيادة (+ 58% سنة 2004)، بدأت الأمانة في السنة الماضية في تنويع منتجاتها (القروض الجماعية والفردية) محققة في نفس الوقت تنوعا في أصناف زبائنها (قرويون، حضريون، قروض السكن). ويتم تغطية المخاطر بالنتائج المحققة.



حقيبة المخاطر (PAR)

يتكون مجمل الحقبة من القروض الجماعية، لهذا يجب أن تضل حقيبة المخاطر محدودة. بالنسبة للأمانة، يبلغ معدل حقيبة المخاطر 30 يوما من التأخير.

وانخفضت حقيبة مخاطر الأمانة بعد السنة الأولى من نشاطها بنسبة 5.10% لتستقر تحت خط 1%. وأصبحت في السنوات الثلاث الماضية حوالي 0% ، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة جيدة قياسا بانخفاض مستوى الانحراف.



معدل خسارة القروض (المبلغ الإجمالي المقتطع / متوسط الحقيبة الجارية)

يمكن مقارنة معدل خسارة القروض عبر فترات مختلفة لاكتشاف ما إذا كانت حالات خسارة القروض، كنسبة من متوسط الحقيبة الجارية، في ارتفاع أم في انخفاض. ويمكن أيضا مقارنته مع احتياطي الخسائر المحتملة لتحديد ما إذا كان الاحتياطي كافيا وذلك بالاستناد إلى مبلغ مجمل خسائر القروض. نتائج الأمانة جيدة : فمعدل خسارة القروض منخفض جدا (بين 0,1 و 0,3% في السنوات الخمس الماضية). والمبلغ المقتطع يمثل القيمة الإجمالية للقروض التي اعتبرت قروضا غير قابلة للاسترداد وتم شطبها من كشف الميزانية خلال الفترة المدروسة. وتعكس خسائر القروض الحقيقية في كشف الميزانية فقط (وليس في حسابات الربح والخسارة) كنقص في احتياطي خسائر القروض وميزانية القروض الجارية، وذلك لترك صافي الحقيبة دون تغيير في كشف الميزانية بما أن الاحتياطي قد تم تحقيقه وصرفه.

متوسط معدل الأداء – نسبة التأخير

هذه المؤشرات مرتبطة بسابقتها. وهي تشكل النتيجة التشغيلية الأولى لكل مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر. وتبرهن الأمانة عن أداء جيد في هذا الجانب إذ بلغ متوسط معدل السداد خلال الست سنوات الماضية نسبة 99 بالمائة، مما يؤكد النتائج المحصلة خلال تلك الفترة.

معامل النفقات الخاصة بالمستخدمين

تتجاوز النسبة المئوية لتكاليف مستخدمي الأمانة 50% دائما. وتكاليف المستخدمين أثر بارز على مجمل تكاليف مؤسسة التمويل الأصغر. وقد تتباين القيمة من 5% إلى 35% (MBB ، نونبر 2002). ويمكن اعتبار تخفيض الناتج في المستقبل بالنسبة للمؤسسة أمرا ذا أهمية.

تكاليف التشغيل الخاصة بكل وحدة

تبين قيم المعامل حجم الأموال التي تصرفها الأمانة على المستخدمين والإدارة من أجل إدارة حقيبة قروضها. بدأت القيم في الارتفاع منذ سنة 1997 لتصل سنة 2003 نسبة 17.68%.

ويعتبر متوسط مبلغ القروض مؤشرا أحسن من الحقيبة الجارية لأنه يعطي نظرة أكثر واقعية عن حجم المعاملات خلال مدة معينة. وتدير الأمانة حقيبة كبيرة من القروض الصغرى والمتوسطة، لهذا السبب فهي ليست مرجعا عندما يتعلق الأمر بهذا المعامل مقارنة مع مؤسسة تدير عددا هائلا من القروض. ولهذا السبب يتعين كذلك أخذ بعين الاعتبار المعامل لتالي الخاص بتكاليف التشغيل لكل قرض.

التكلفة لكل مقترض (بالدرهم المغربي)

تعمل الأمانة سنة 1997 إلى اليوم على تخفيض التكاليف الخاصة بكل مقترض، وهذه نتيجة جيدة يمكن أن تكون لها أهمية كبرى إذا ما تمكنا من إيجاد علاقة بينها وبين القيم السابقة.

عائد الأموال الذاتية

يشكل معامل عائد الأموال الذاتية وسيلة للمساهمين في جمعية الأمانة لمعرفة قدر العائد الذي يذره استثمارهم والمخاطر الممكنة وكيف يقارن بالاستثمارات البديلة. وعلى العكس من ذلك لا يمكن استعمال هذا المعامل لمقارنة الربحية العامة بين البرامج لأن بنية رأس المال (هبات مرتبطة برأس مال المساهمين) تتباين بشكل كبير بين حالة وأخرى (بارتل و آل. 1995: رقم 1).

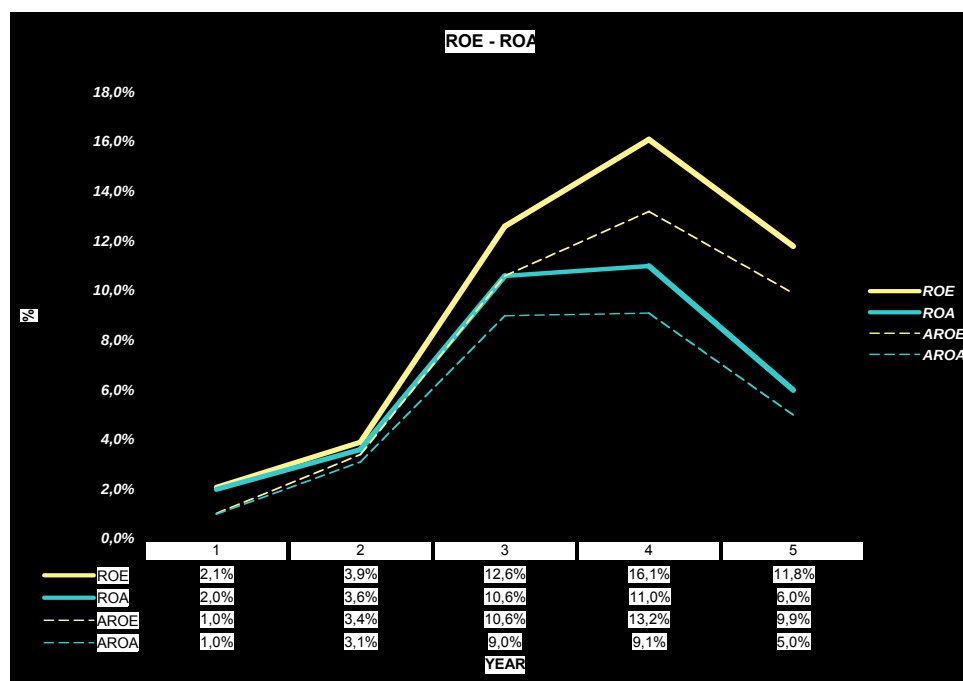
تبلغ قيمة عائد الأموال الذاتية للأمانة كما يظهر من خلال دراسة الحالة % 11.8 خلال السنة الأخيرة. وفي المتوسط، تتوفر مؤسسات التمويل الأصغر التي حققت اكتفاء ماليا في العالم على عائد يبلغ حوالي 15% فيما يبلغ عائد المؤسسات التي لم تحقق اكتفاءها الذاتي ما متوسطه 2.3%. وبالرغم من ذلك فنحن ندرك أن هذه النسب تختلف بشكل كبير بحسب القارات وبحسب نوعية المؤسسات (مايكرو بانكين بولوتن، عدد رقم 9، يوليو 2003).

عائد الأصول

يقيس عائد الأصول للأمانة الدخل الصافي لأصول المؤسسة (ويختلف عن عائد الأموال الذاتية بكونه يقيس جميع الأموال التي استخدمت لتمويل المؤسسة - الأصول والخصوم - وليس فقط صافي الموجودات). يبقى عائد الأصول إيجابيا خلال السنوات الأخيرة غير أن المؤشر بدأ في الانخفاض بعد سنة 2004 (من 11% إلى 6%) بسبب الخيار الاستراتيجي للمؤسسة القاضي بتخفيض سعر الفائدة الخاص بالقروض الجارية.

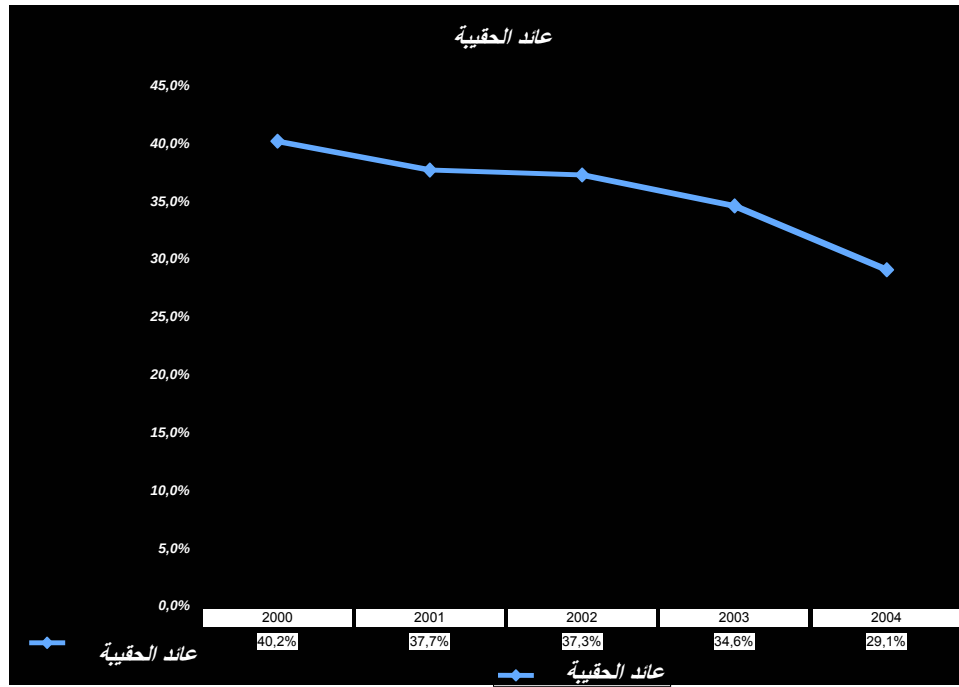
تتغير قيم الأمانة مع مرور السنوات: فمتوسط مبلغ إجمالي الأصول تستخدم بدلا عن الأصول المنتجة لأنه من الممكن أن المؤسسة يتم قياسها باعتبار أدائها المالي الإجمالي، بما في ذلك القرارات المتخذة بشراء أصول ثابتة والاستثمار في العقارات والمباني.

ويعني ذلك استخدام الأموال التي يمكن استخدامها في استثمارات أخرى موزعة للعائد أو في اقتناء السندات (ليدجير وود، 1999).



عائد الحقبة

في نهاية سنة 2004 كان عائد الحقبة يعادل 29.1%، وهي نسبة مرتفعة بحيث تسمح بهامش كبير بتحقيق الاستمرارية المالية. غير أن مستوى المنافسة قد يرتفع خلال الفترة المقبلة، باعتبار كذلك المستوى المرتفع لاستمرارية عمليات المؤسسة. ولهذا أي ارتفاع مفترض في التكاليف المالية بسبب الاستفادة من مصادر التمويل التجارية قد يؤثر على ربحيتها واستمراريتها. وسيكون مهما بالنسبة للمؤسسة تحسين إنتاجيتها والحفاظ على مستوى جيد للحقبة وتكاليف التشغيل التي قد ترتفع بسبب الاستثمار المرتقب في المستخدمين وفتح مكاتب جديدة. ولتأكيد النتائج الجيدة للأمانة يمكننا أن نحيل على إشارات مايكرو بانكين بولوتن التي تظهر قيم عائد الحقبة باعتبار نطاق العمل: النسب الصحيحة بالنسبة لكبريات مؤسسات التمويل الأصغر قد تبلغ حوالي 30% (CGAP، 2002).



أسعار الفائدة

سنحاول في هذا الجزء نبين كيف تختلف استراتيجية الأمانة عن استراتيجيات مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى. بداية، علينا أن ندرك بأن سياسة الأمانة تتمثل في عدم إخبار الزبناء بنسبة الفائدة المطبقة. والسبب بسيط: فكما نعرف، وسنحاول توضيح ذلك، ثمة طرق كثيرة لحساب السعر.

غالبا ما تقترح الأمانة خطة أداء واضحة تحدد جميع الأقساط والرسوم وطرق الأداء (أنظر المثالين 1 و 2، ص 12-13). جميع المعلومات متوفرة في هذه الوثيقة: المبلغ الخام، رسم الاقتطاع (2%)، رسم الطلب، المبلغ الصافي، مبلغ القسط، إجمالي الأقساط.

يطالب القانون الوطني المغربي (قانون رقم 97/18) بتوخي قدر كبير من الشفافية في مسارات التسليف، ويتعين على جميع المستخدمين العمل في هذا الاتجاه. يلصق مخطط الأداء في سبورة الإعلانات في كل مكتب ويتم عرضه على الزبناء في الاجتماع الأول.

ومن المفيد كذلك تبين ما يلي:

- يكون القسط الأول مستحقا بعد فترة متغيرة (4 أشهر بالنسبة للقروض الفردية، أسبوعين بالنسبة للقروض الجماعية).
- رسم الاقتطاع (2%) يشكل تغطية في حالة الوفاة وخطر العجز.
- رسم الطلب يطبق على المبلغ الخام
- المبلغ الأقصى للقرض الأول بالنسبة للجماعات محدد في 4000 درهم.

الإطار رقم 1: القروض الجماعية

لاحظ مثلاً القرض الجماعي التالي:

عدد العناصر المكونة للمجموعة: 5
حجم القرض: 5000 درهم (1000 درهم لكل فرد)
مدة القرض: 12 أسبوعاً
أداء الأقساط: أسبوعي
عدد الأقساط: 12
سعر الفائدة: غير مطبق

يمكننا حساب القسط بتطبيق سعر الفائدة الدوري على مبلغ القرض ثم قسمة المبلغ الإجمالي على عدد الأقساط، (في هذا المثال نحدد القسط الأول في مبلغ 434 درهم عوض 437 درهم بغرض تيسير العملية) كما يلي:

$$\frac{5000 \times (1+i)}{12} \equiv 434 \text{ أسبوعي}$$

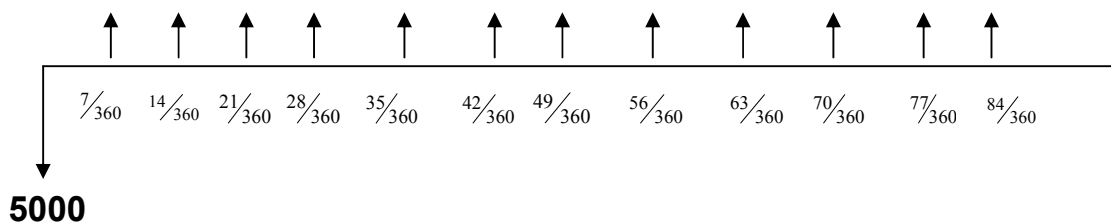
$$i = 4,16\%$$

يمكن تحويل سعر الفائدة للأسابيع الإثنا عشر إلى سعر الفائدة الاسمي السنوي (يمكن أن نعتبر بأن السنة تتضمن أربع فترات مدة كل واحدة منها 12 أسبوعاً):

$$(1 + 0,0416)^4 - 1 \approx 17.71\%$$

والآن يتعين علينا حساب التكلفة الحقيقية للقرض، والتي تدعى سعر الفائدة السنوي الحقيقي: وهي لا تساوي سعر الفائدة الاسمي (17.71%). يجب علينا تطبيق طريقة الحساب المالي: القيمة الحقيقية للقرض المدفوع يجب أن تكون مساوية لمبلغ القيم الحقيقية لجميع الأداءات الدورية.

434 434 434 434 434 434 434 434 434 434 434 434



$$5000 = \frac{434}{(1+i)^{7/360}} + \frac{434}{(1+i)^{14/360}} + \frac{434}{(1+i)^{21/360}} + \frac{434}{(1+i)^{28/360}} + \frac{434}{(1+i)^{35/360}} + \frac{434}{(1+i)^{42/360}} + \frac{434}{(1+i)^{49/360}} + \frac{434}{(1+i)^{56/360}} + \frac{434}{(1+i)^{63/360}} + \frac{434}{(1+i)^{70/360}} + \frac{434}{(1+i)^{77/360}} + \frac{434}{(1+i)^{84/360}}$$

سعر الفائدة السنوي الفعلي هو سعر الخصم الذي يحقق المتساوية السابقة. بحل هذه المتساوية نحصل على:

$$\text{سعر الفائدة السنوي الفعلي } i = 33.11\%$$

الإطار رقم 2: القرض الفردي

لاحظ على سبيل المثال القرض التالي:

حجم القرض: 10000 درهم
مدة القرض: 3 أشهر
أداء الأقساط: مرتين في الأسبوع
عدد الأقساط: 6
سعر الفائدة: غير مطبق

كما في المثال السابق يمكننا حساب القسط بتطبيق سعر الفائدة الدوري على مبلغ القرض وقسمة المبلغ الإجمالي على عدد الأداءات، (وكما في المثال السابق نحدد القسط الأول في مبلغ 1745.00 درهم عوض 1747.50 درهم بغرض تيسير العملية).

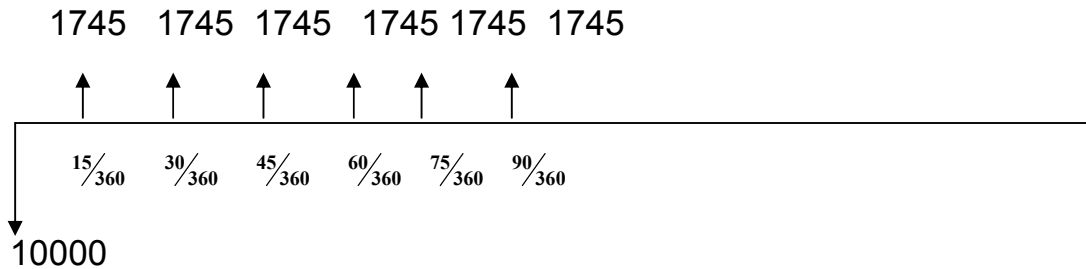
$$\frac{10000 \times (1+i)}{6} \equiv 1745 \text{ مبلغ القسط نصف الأسبوعي للفرد}$$

$$i = 4,7\%$$

يمكن تحويل سعر الفائدة لثلاثة أشهر (12 أسبوعا) إلى سعر الفائدة الاسمي السنوي المناسب (يمكن أن نعتبر بأن السنة الواحدة تتألف من أربع فترات مدة كل واحدة منها 12 أسبوعا):

$$(1 + 0,047)^4 - 1 \equiv 20,16\%$$

والآن يتعين علينا حساب التكلفة الحقيقية للقرض، أو سعر الفائدة السنوي الحقيقي: هذا السعر لا يساوي سعر الفائدة الاسمي. يجب أن نطبق طريقة الحساب المالي: يجب أن تكون القيمة الحقيقية للقرض المدفوع مساوية لمبلغ القيم الحقيقية لجميع الأداءات الدورية.



$$10000 = \frac{1745}{(1+i)^{15/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{30/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{45/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{60/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{75/360}} + \frac{1745}{(1+i)^{90/360}}$$

$$\text{سعر الفائدة السنوي الفعلي } i = 37.26\%$$

مؤشر الاعتماد على المعونات SDI

0% هي النسبة المئوية التي يجب أن يرتفع بها سعر الفائدة المطبقة على الزبناء افتراضيا من أجل تغطية تكاليف البرنامج والتخلص من الاعتماد على المعونات. لم تعمل مؤسسة التمويل الأصغر قط على تغيير عروضها من أجل رفع دخلها خلال السنوات الثمانية الأخيرة.

الاستدامة المالية									
المؤشر	الوصف	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاكتفاء الذاتي التشغيلي	دخل التشغيل/ تكاليف التشغيل	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	%113.5	%147	156.2 %	130.7 %
الاكتفاء الذاتي المالي	دخل التشغيل/ المعدل تكاليف التشغيل المعدلة	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	%111.4	%137	141.8 %	124.7 %
إجمالي القروض		1.495	8.355	20.310	37.195	61.260	78.114	101.568	160.085
القروض الجارية العدد الإجمالي (30 يوما)		115	120	100	25	65	80	169	335
% حقيبة المخاطر 30 (PAR 30)	إجمالي مبلغ القروض القائمة مع قسط واحد غير مؤدى على الأقل (31—365 يوم)/خام الحقيبة الجارية	%5.07	1.06 %	%0.36	%0.02	%0.04	%0.06	%0.09	0.12 %
متوسط معدل الأداء		94.49 %	98.71 %	99.60 %	99.63 %	%99.85	99.84 %	99.81 %	99.81 %
معدل خسارة القروض	إجمالي المبلغ المؤدى (خلال مدة معينة)/معدل الحقيبة الجارية (لنفس المدة)	%0.00	1.50 %	%0.15	%0.27	%0.10	%0.12	%0.12	0.12 %
معدل المتأخرات	عدد أقساط القرض الفائتة الأجل/خام الحقيبة	%5.51	1.29 %	%0.40	%0.37	%0.15	%0.16	%0.19	0.19 %

الحالة الدراسية 7 جمعية الأمانة - تنمية شركات القروض الصغرى بالمغرب

الجارية									
سعر الفائدة الحقيقي	(أنظر الإطارين 1 و2) يتم حسابه باعتبار سعر الفائدة الاسمي ورسوم العضوية والطلب والرسوم الأخرى								
مؤشر الاعتماد على المعونات	مؤشر الاعتماد على المعونات	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0
تكاليف التشغيل بالدرهم	2460	6417	10387	16492	29349	34241	43565	غير مطبق	
تكاليف التشغيل %									
تكلفة التشغيل لكل وحدة من الأموال الجارية بالدرهم	1.17%	4.46%	7.02%	9.42%	16.63%	17.37%	17.86%	غير مطبق	
التكلفة لكل مقترض بالدرهم	1645	770	511	443	479	438	429	غير مطبق	
متوسط مبلغ القرض لكل مقترض بالدرهم	2098	1439	1480	1751	1765	1791	2440	2542	
عدد المقترضين النشطين لكل وكيل قروض	86	115	224	292	267	357	327	280	
معاملة تكاليف المستخدمين	53.9%	58.4%	64.1%	63.5%	64.5%	62.3%	58.9%	54.4%	
عائد الأموال الذاتية	فوائد التشغيل إجمالي صافي الموجودات	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	2.1%	3.9%	12.6%	16.1%	11.8%
متوسط عائد الأموال الذاتية	فوائد التشغيل المعدلة متوسط صافي الموجودات	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	1.0%	3.4%	10.6%	13.2%	9.9%
عائد الأصول	فوائد	غير	غير	غير	2.0%	3.6%	10.6%	11.0%	6.0%

التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية – الجزء الثاني

					مطبق	مطبق	مطبق	التشغيل/ إجمالي الأصول	
متوسط عائد الأصول	فوائد التشغيل/ المعدلة/ متوسط إجمالي الأصول	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	1.0%	3.1%	9.0%	9.1%	5.0%

الخصوم/ الموجودات الصافية	أنظر الملاحظة 1 والتفاصيل في فصل "بنية التمويل"	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	9.2%	25.8%	63.0%	127.1%
عائد الحقيبة		غير مطبق	غير مطبق	غير مطبق	40.2%	40.2%	40.2%	40.2%	40.2%
xx = €1 درهم مغربي التضخم						10.28%	10.92%	10.95%	11.18%
						0.60%	2.60%	1.20%	1.20%
						المصدر: FMI/ onda.com			

بنية التمويل والإطار القانوني

انطلق نشاط الأمانة سنة 1997 بميزانية إجمالية من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي (USAID) وصندوق الحسن الثاني، بعد أن دخلت المؤسسة قطاع التمويل الأصغر في المغرب سنة 1996 باستراتيجيه مزدوجة:

- إنشاء مؤسسة للتمويل الأصغر تصبح فيما بعد مزودا مستديما وعلى مستوى واسع للقروض الصغرى.
- دعم محيط مشجع لنمو قطاع مهني للتمويل الأصغر.

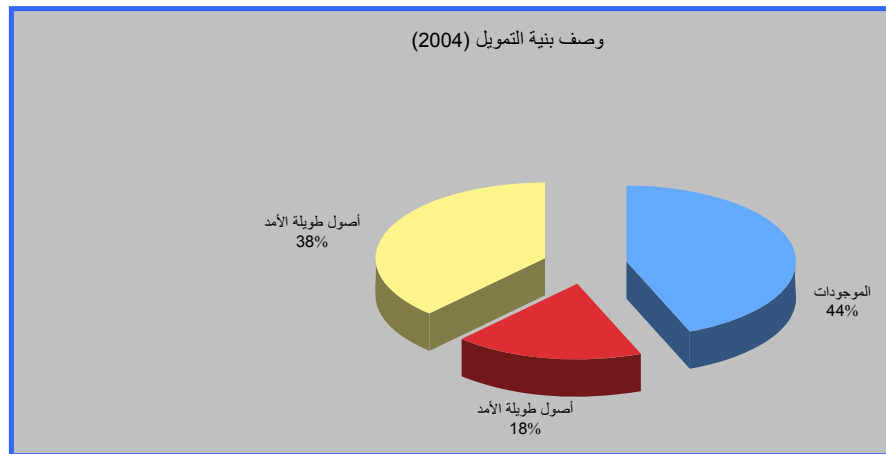
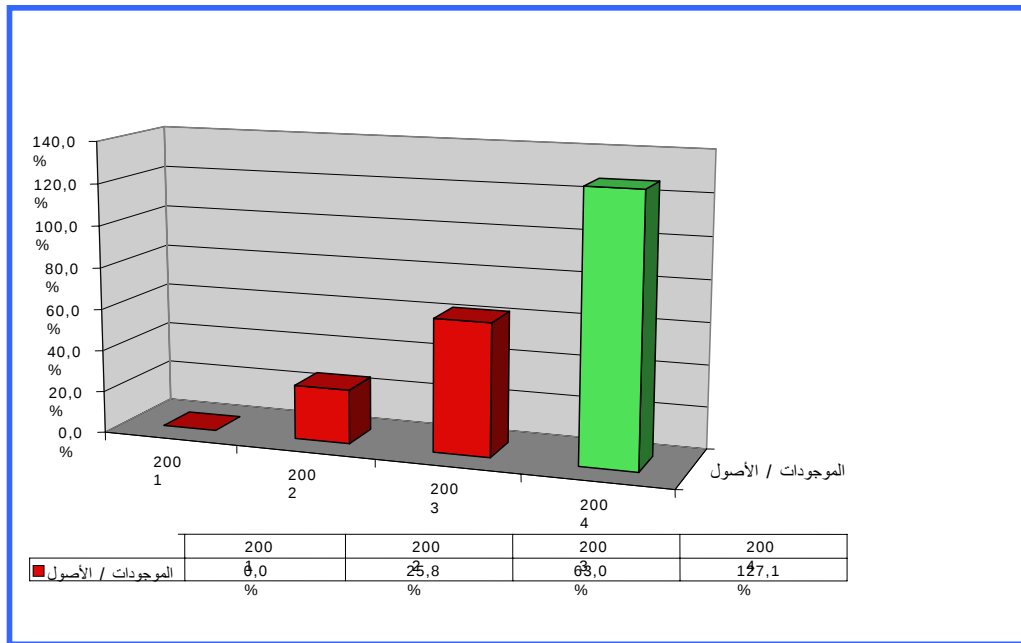
بنية التمويل: 2004/12/31

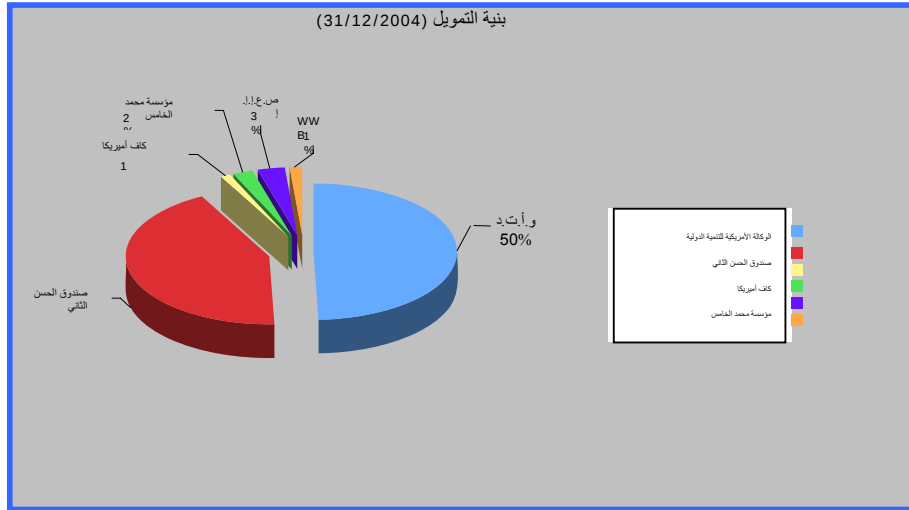
طريقة التوريد	اليورو	الدرهم المغربي	
حقيبة المخاطر > 30 يوم 33%	4.496.930	53.036.775	الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي
حقيبة المخاطر 31-180 يوم 67%	3.898.305	46.000.000	صندوق الحسن الثاني
حقيبة المخاطر 181-365 يوم 100%	88.553	1.044.929	كاف أميركا
	211.864	2.500.000	مؤسسة محمد الخامس
	269.029	3.147.543	الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية
	124.993	1.474.913	WWB
	9.089.675	107.258.60	المجموع

تم تمويل الأمانة بهبة من الوكالة الأمريكية للتعاون الدولي على شكل إعانات للودائع الإضافية وتكاليف التشغيل. وقد كانت تسهيلات فرط السحب البنكية المحصل عليها نتيجة لهذه الودائع. وشكلت هبات الوكالة الأمريكية وصندوق الحسن الثاني نقطة الانطلاق لهذا النشاط. وخصص ثلثا المبالغ التي تبرعت بها الوكالة الأمريكية وصندوق الحسن الثاني للإعانة التقنية.

واليوم نجحت الأمانة في تنويع بنية تمويلها فيما حققت سنة 2004 معامل أصول/أموال ذاتية بلغ 127%.

وبحلول شهر ديسمبر/ كانون الأول، أي بعد انقضاء سنة على انتهاء المشروع النموذجي، أصبحت الأمانة مؤسسة للتمويل الأصغر موزعة للربح يتجاوز عدد زبائنها النشطين 160.000 شخص وبطاقة عمالية تتكون من 572 وكيل قرض (مجموع المستخدمين العاملين: 696)، وحقيبة جارية بحجم 407 مليون درهم مغربي (34 مليون يورو). وقد حققت الأمانة اكتفاءها التشغيلي سنة 2000 واكتفاءها الذاتي مع بداية





تراجع معدل تكاليف التشغيل بشكل كبير خلال الفترة (سنة 2000) نظرا لضخامة اقتصادات السلم. ويمكن للمعدل أن يرتفع بشكل ملحوظ، لكن بصفة مؤقتة خلال مرحلة التوسع السريعة في النصف الثاني من سنة 2003. ويبقى معدل التكلفة المالية منخفضا (2%) لأن الأمانة ممولة بالأساس برأسمالها. وتتوفر الأمانة على قاعدة مستقرة للربحية على المدى الطويل، رغم احتمال وقوع تراجع في إنتاجيتها خلال مرحلة التوسع، نظرا لاقتصادات الحجم ولارتفاع متوسط حجم القرض المستخلص بمرور الوقت.

يتم تمويل الأمانة حاليا بالدرجة الأولى عن طريق مداخيلها وهبات المانحين (72% من الأصول)، غير أن المؤسسة تحاول إضافة المزيد من القروض التجارية من مصادر دولية ومحلية (23% من الأصول ممولة بقروض الابناك المحلية والقروض التي يمنحها المستثمرون الدوليون). وتعمل الأمانة على تمويل نموها بين منتصف سنة 2003 و 2007 بمبلغ قدره 50 مليون أورو عن طريق القروض. ويتم مراقبة الحاجيات من السيولة عن قرب، إلا أن هذا لا يحول دون وقوع مراحل نقص السيولة كما حدث في الماضي.

سمح قانون جديد متعلق بالتمويل الأصغر سنة 1999 للمنظمات غير الحكومية بمنح خدمات التمويل الأصغر في المغرب، وطورت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إطارا للتمويل الأصغر بداية من اتفاق للتعاون الثنائي مع الحكومة المغربية من أجل إطلاق مشروع للتمويل الأصغر (وسرع هذا من وثيرة الاهتمام الرسمي من أجل وصياغة قانون لتنظيم القطاع).

وخلال سنتي 1997 و 1998، أصبحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساندا نشطا للحوار بين المشرعين الحكوميين والممارسين المحليين لنشاط التمويل الأصغر، وكان ذلك من الأهمية بمكان من للوصول إلى التوافق الذي يعتبر غير مسبوق في المغرب.

وأثناء صياغة القانون، أطلق صندوق الأمم المتحدة للتنمية برنامجا للمساعدة التقنية في المغرب بمبلغ قدره 1.5 مليون يورو. ومنح البرنامج خدمات المساعدة لست مؤسسات للتمويل الأصغر على مدى ثلاث سنوات (1997-2000). وهكذا فقد جاء مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ليكمل دعم الوكالة الأمريكية لجهود بناء الكفاءات في ميدان الممارسات الجيدة في قطاع التمويل الأصغر. وشمل دعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويل ممارسي النشاط والمسؤولين الحكوميين لحضور الاجتماعات الدولية الاستفادة من الدورات التدريبية وتوفير المعلومات حول القوانين المشابهة في الدول الأخرى وتوفير خدمات الاستشارة القانونية للحكومة.

الخصائص الأساسية للقانون المغربي حول التمويل الأصغر

1. خلق نوع جديد من الجمعيات متخصصة في منح القروض الصغرى
2. تحرير مؤسسات التمويل الأصغر من أسقف أسعار الفائدة المفروضة على الأبنك والمؤسسات المالية، إلا أن وزارة المالية تحتفظ بسلطة تحديد الحدود القصوى لأسعار الفائدة لمؤسسات التمويل الأصغر.
3. سمح لمؤسسات التمويل الأصغر بتغيير الأسعار.
4. أعفى مؤسسات التمويل الأصغر من الضريبة على القيمة المضافة لمدة خمس سنوات.
5. أوجب على المنظمات غير الحكومية متعددة الغايات التفرقة بين خدماتها المالية وغير المالية.
6. خص القروض الصغرى بالأنشطة المنتجة، أي قروض المقاولات الصغرى.
7. أوجب على برامج التمويل الأصغر أن تتمتع بالاستمرارية المالية بعد خمس سنوات.

تم تبني القانون الجديد المتعلق بالتمويل الأصغر بشكل رسمي في شهر فبراير 1999. إلا أن مسودة للقانون تم اعتمادها منذ سنة 1997 سمحت للأمانة ببدء عملياتها. ويرى البعض بأن القانون كان مبكرا لأن القطاع كان ما يزال فتيا عن التقنين. ولأن القروض كانت تقتصر على المقاولات الصغرى، فقد كان هنالك خوف من أن يتسبب القانون في عرقلة خطوات التجديد، كتنويع المنتج بناء على الطلب. كانت هذه انشغالات معقولة، لكن نظرا لكون القانون شرع التمويل الأصغر فقد خلق الظروف المواتية لموفري القروض الصغرى الدائمين من أجل بدء عملياتهم في المغرب. وأدى ذلك إلى دخول عدد من المنظمات الجديدة السوق الوطنية ومن بينها اثنتين من أهم الفاعلين في السوق المغربية اليوم وهما مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP) ومؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى، وهي مؤسسة ذات نفع عام تابعة لأحد الأبنك الحكومية. ولا عجب أن نمت متطلبات القطاع خارج معالم قانون سنة 1999. واستجابة للضغوطات التي فرضها هذا القطاع المتنامي، تم تعديل القانون سنة 2003 للسماح بالقروض الصغرى المعدة للسكن، بما في ذلك أشغال تحسين المساكن كتزويدها بالماء والكهرباء والتجهيزات. هذه التعديلات كانت نتيجة للحوار المتجدد بين جماعة مانحي القروض والحكومة، وهي عملية دعمتها مرة أخرى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكل كبير (CGAP, Donor). Good Practices n. 11, April 2003

معيار المقارنة

يتوفر المغرب اليوم على واحد من أهم قطاعات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد التحق المستثمرون الخواص بالمانحين الدوليين والمؤسسات المحلية التي مولت مؤسسات التمويل الأصغر في البداية.

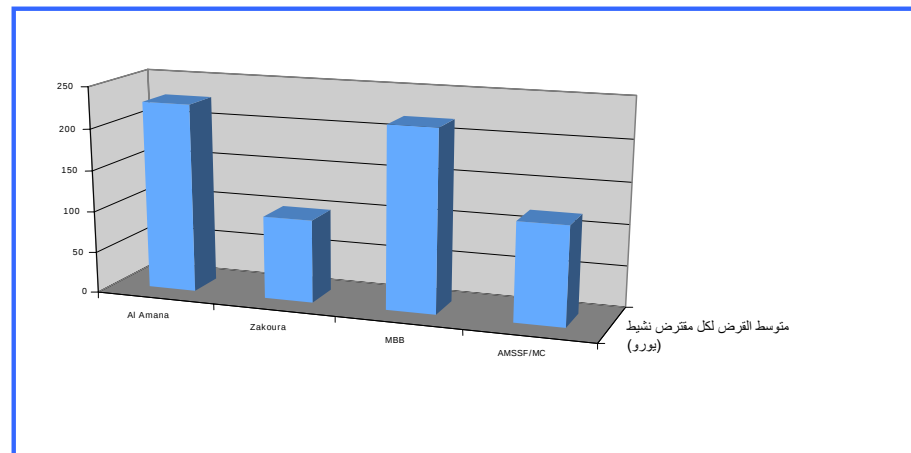
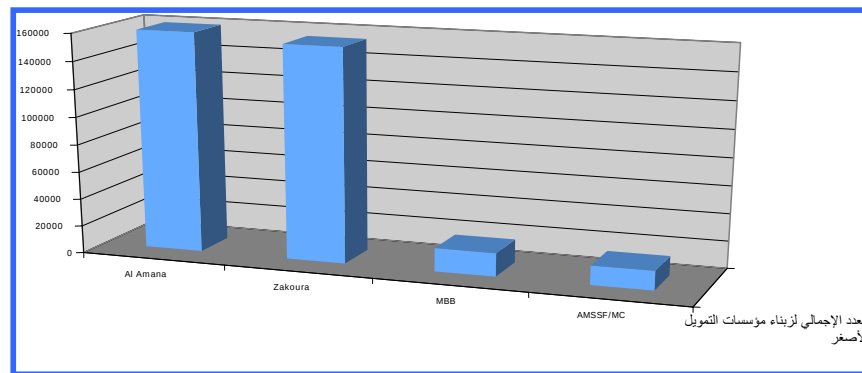
يتكون القطاع من 12 جمعية مرخصة تسيطر أكبر ثلاث جمعيات منها (الأمانة وزاكورا ومؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى) على 85 بالمائة من السوق. ورغم أن هذه المؤسسات الثلاث تشترك في هذه الحصة الكبيرة من السوق إلا أن عددا من الجمعيات الصغرى تنشط على الصعيدين المحلي والجهوي. وبلغ العدد الإجمالي للزبناء 450 ألف زبون (80 بالمائة منهم من النساء)، فيما بلغت القيمة الإجمالية لحافطة القروض 90 مليون دولار أمريكي سنة 2004.

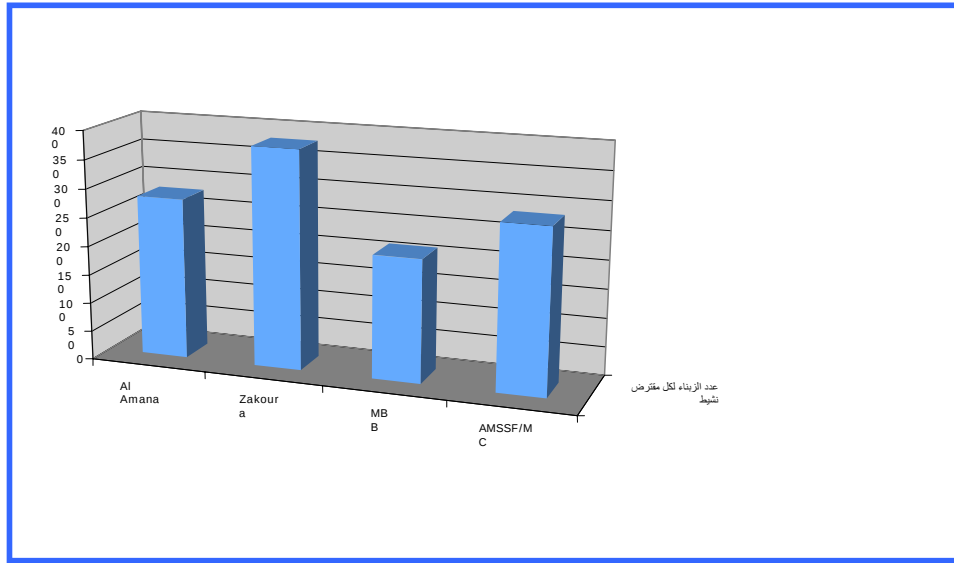
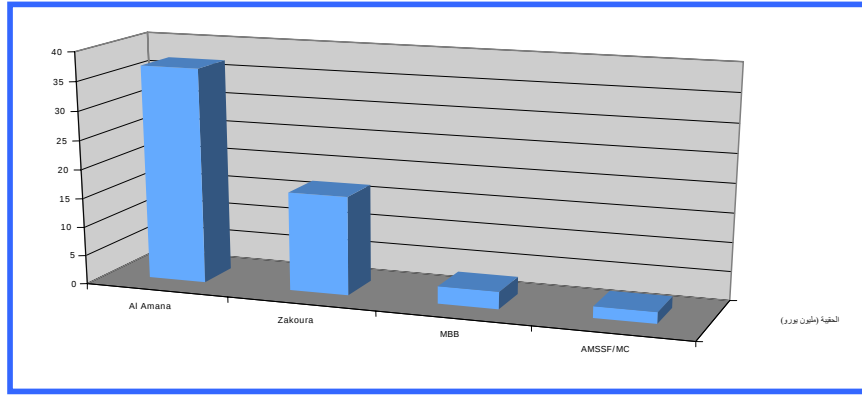
مؤسسة زاكورا
الأمانة
مؤسسة التنمية المحلية والشرابة
مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى

تخدم أصغر مؤسسات التمويل الأصغر بشكل أكبر الزبناء القرويون الأكثر فقرا. وحدها مؤسسة زاكورا، وهي مؤسسة مغربية مستقلة للتمويل الأصغر نافست جمعية الأمانة من حيث النتائج.

ومن حيث المقارنة، فأهم الملاحظات هي:

العدد الإجمالي لزبناء مؤسسات التمويل الأصغر / متوسط القرض لكل مقترض نشيط / حقيبة قروض مؤسسة التمويل الأصغر / عدد المقترضين النشطين لكل وكيل قروض.





أعطيت لوزارة المالية اليوم صلاحية تنظيم قطاع التمويل الأصغر وتوزيع مبلغ 8 ملايين يورو الخاصة بصندوق الحسن الثاني، هذا المرفق الذي أنشأته الحكومة للرفع من رأسمال التسليف لدى شركات التمويل الأصغر الموجودة في المغرب. ثمة مسألة أخرى وهي الحاجة المستمرة لتشجيع مقاربة لتوفير الخدمات المالية للفقراء تأخذ السوق أكثر بعين الاعتبار حتى يتسنى لمؤسسات التمويل الأصغر التي تطمح إلى مساعدة الفقراء أن تحقق ذلك على المدى الطويل في استقلال تام عن المساعدات الحكومية وإعانات المالكين وحتى يتم توفير سلسلة أكبر من الخدمات المالية للفقراء.

الإستراتيجية والآفاق

تمت صياغة استراتيجية الأمانة وآفاقها حتى يتسنى لها الاستجابة لفلسفة ومهمة المؤسسة ولضمان الاستمرارية في قطاع التمويل الأصغر يزداد تنافسية يوما عن يوم. وتتمثل مهمة الأمانة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد والاندماج الاجتماعي لشرائح المجتمع المهمشة. وترتبط فلسفة الجمعية بالدور الجوهري الذي تسعى الأمانة للعبه من أجل توسيع خدماتها المالية لتشمل الطبقات المهمشة بسبب ضعف مواردها، وحتى يكون لها تأثير ملحوظ في تحسين ظروف عيش هذه الطبقات. سطرت الأمانة لسنة 2009 هدفا يتمثل في لعب دور أساسي في ضمان التنمية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف تنوي الأمانة خدمة نصف مليون زبون في المناطق الحضرية والقرية بحلول سنة

2009، وتوفير سلسلة أوسع من الخدمات والمنتجات المالية من أجل الاستجابة لحاجيات شرائح المجتمع الأكثر حرمانا. وسيكون على الأمانة مواجهة تحديات تعبئة مدخراتها والمزيد من القروض التجارية وضمان الولوج لخدمات الادخار والتحويل والتأمين والمنتجات الأخرى.

وتتوقع الأمانة توفير خدمات التمويل الأصغر لـ 650 ألف زبون بحلول سنة 2009. ويعطي توزيع هذا العدد 300 ألف قرض جماعي لسكان المناطق الحضرية و 200 ألف قرض لسكان المناطق القروية و 70 ألف قرض فردي و 50 ألف قرض للسكن و 10 آلاف من القروض الأخرى (الكهربية القروية، إنشاء المقاولات، إلخ).

مظهر آخر من مظاهر إستراتيجية الأمانة هو رغبتها في تنويع حقيبة منتجاتها، إذ تنوي الجمعية تخفيض حصة القروض الجماعية من 90% سنة 2004 إلى 38 % سنة 2009، كما تنوي الرفع من نسبة القروض الفردية من 1% إلى 26% ونسبة القروض القروية من 9% إلى 22% ونسبة قروض السكن من 0.9% إلى 14% خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2009.

ويمكن تلخيص المظاهر الأخرى لإستراتيجية الأمانة في النقاط التالية:

- رفع متوسط القروض المالية من 250 دولار إلى 500 دولار (40% من الناتج الداخلي الخام)،
- تخفيض تكاليف العمليات،
- تحديد حاجيات الزبناء التي لم يتم الاستجابة لها بعد (التوفير، التأمين الأصغر، التحويلات المالية)،
- تطوير الخدمات غير المالية،
- رفع ديون الأمانة لمبلغ 300 مليون دولار (مضاعفة القيمة الحالية سبع مرات)،
- تحقيق فائض سنوي على رأسمال المالكين بنسبة 10 إلى 20% لتمويل نمو الجمعية
- مضاعفة قيمة حقيبة القروض أربع مرات (من 45 مليون دولار سنة 2004 إلى 400 مليون دولار سنة 2009)،
- مضاعفة الموارد البشرية بـ 2.5 مرات (696 سنة 2004 إلى 1600 سنة 2009)،
- رفع عدد الوكالات المحلية من 260 إلى 640 وكالة.

الآثار على الزبناء

أظهرت استجابات الجودة التي أجرتها الأمانة مع زبائنها وعددها 48 استجابا بأن الزبناء القدماء يكسبون 2030 درهم مغربي في المتوسط بعد ثلاث سنوات من التشغيل، فيما لا يكسب الزبناء الجدد سوى 1658 درهم في المتوسط. ويعطي هذا ارتفاعا بنسبة 22% من درجة مداخل الزبناء. وتحصل النساء على نتائج أفضل ويعتبر تأثير مداخلها أكثر أهمية رغم أنهن يكسبن أقل من الرجال من أنشطتهن المالية. ويقدر عدد فرص العمل التي خلقت بـ 11070 سنة 2003 و 15547 سنة 2004. وتبلغ نسبة الارتفاع في خلق فرص العمل 69% (من 0.26 إلى 0.46 فرصة عمل لكل زبون). كما كان لبرامج الأمانة تأثير إيجابي على تـمدرس الأطفال (84% من أبناء الزبناء في سن التمدرس بالنسبة للمستفيدين القدماء مقابل 76% للجدد). وكشفت الاستجابات أيضا أن الاشتراك في برنامج الأمانة ساهم في تقليص الأنشطة غير الرسمية وتنمية أنشطة النساء وجعلها خارجية وتقوية اندماجهن وتنميتهن واستقلاليتهن واحترامهن لدواتهن).

بعض النماذج الناجحة

1. نورة العروسي من فاس: حصلت نورة على القرض الأول من الأمانة. كانت فيما قبل تصنع الزرابي التقليدية للوسطاء. بعد توصلها بالقرض، شكلت رأسمالا أوليا، وهي اليوم تباع زرابيها

المصنوعة في البيت لزبنائها مباشرة. وتتوي نورة طلب قروض جديدة لشراء المواد الأولية وتوسيع أنشطتها.

2. محمد بن إيشو من وجدة: حصل محمد على القرض الخامس من الأمانة. والهدف الأساسي الذي جعله يطلب 200 دولار هو تحسين ظروف استقبال زبنائه. يعمل محمد على صناعة الملابس التقليدية للرجال والنساء. استخدم قرضه الثاني لشراء المواد الأولية وارتفع دخله من 60 إلى 100 دولار في الأسبوع. وينوي محمد طلب قرض ثالث لتشغيل مساعد له واقتناء آلة جديدة ومتينة.

3. فاطمة البرج من الرباط: تتوفر فاطمة على دكان صغير لبيع الحلويات والسجائر في بيتها. تمكنت بواسطة قرض مبلغه 200 دولار من تزويد دكانها بما يلزمه من البضائع فجلبت بذلك زبناء جدد وحافظت على القدماء منهم. ارتفعت مداخيلها ضعفين خلال سنتين.

المراجع

- الأمانة، ميزانية سنة 2005، دجنبر 2004
الأمانة، الحالة المالية، دجنبر 2004
الأمانة، تقرير المحاسبين المستقلين للميزانية المقفلة في 31 دجنبر 2004، دجنبر 2004
الأمانة، تقرير الأنشطة، الدورة الأولى لسنة 2004، غشت 2004
الأمانة، إستراتيجية الأمانة 2005-2009، دجنبر 2004
بلانيت فاينانس، تقييم أثر التمويل الأصغر في المغرب، دراسة IKM (الأثر، المعرفة، السوق)، فبراير 2005.
- BSM – FINANZWESSEN - *Monitoring System for Saving and credit Operations, Inter Cooperation*, February 2005.
- Blain Stephens - *Benchmarking Arab Microfinance*, in "The Microfinance Information Exchange", December 2003.
- CGAP - *Focus on Financial transparency: building the infrastructure for a Microfinance Industry*, 2005.
- CGAP by Monique Cohen - *Donor Good Practices, Vision and Consistency: USAID Support of Al Amana and the Law on Microfinance in Morocco*, April 2003.
- CGAP - *Microcredit Interest Rates*, November 2002.
- Micro Banking Bulletin, *Issue No. 9*, July 2003.
- Planet Rating - *Al Amana - Maroc*, February 2005.
- Rosenberg Richard and Others – *Disclosure Guidelines for financial reporting by MFI*, July 2003.
- Schreiner Mark - *Aspects of Outreach: A Framework for Discussion of the Social Benefits of Microfinance*, *Journal of International Development*, June 1999.
- UNCDF, *Microfinance in the Arab States*, September 2004.
- UNDP – *Microfinance Assessment Report for Morocco*, March 1997.
- World Bank by Dominique van de Walle - *Do Services and Transfers Reach Morocco's Poor? Evidence from Poverty and Spending Maps*, *World Bank Policy Research*, January 2005.

الحالة الدراسية رقم 8

تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

جمعية واد سرو للسلف الأصغر
(AMOS)

أحمد دريوشي (*)

فايزة أمهروق (**)

ندى زواك (***)

- (*) أستاذ الاقتصاد، عميد معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية، جامعة الأخوين، المغرب
- (**) باحثة في ميدان التمويل الأصغر، معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية، جامعة الأخوين، المغرب
- (***) باحثة مساعدة ، معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية، جامعة الأخوين، المغرب

1. تقديم

برامج السلف الأصغر المعدة لتمويل النشاط الاقتصادي للأفراد ذوي الدخل المحدود حديثة العهد في المغرب. تتكون المنظمات النشطة في السلف الأصغر من الأبنك والجمعيات (غير الحكومية). ومن بين الأبنك المغربية، وحدهما بنك السلف الشعبي والصندوق الوطني للقرض الفلاحي يتمتعان بتجربة غنية في ميدان السلف الأصغر رغم أنهما يحتاجان إلى إصلاحات مؤسساتية لكي تكون لهما فاعلية من حيث القدرة على تقديم القروض الصغرى (ديفال 2001). لكن غالبية برامج التمويل الأصغر كانت تهيمن عليها الجمعيات في البداية. وعرف ميدان السلف الأصغر تغيرات مختلفة خلال العقد الأخير، مساهمة بذلك في زيادة عدد جمعيات التمويل الأصغر التي بلغ عددها 12 مؤسسة.

تهدف هذه الوثيقة إلى دراسة جمعية واد سرو للسلف الأصغر (أموس)، ومدى وصولها إلى الزبناء وأثرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة التي تشتغل فيها. وتركز هذه الوثيقة بشكل خاص على تأثير السلف الأصغر على النساء القرويات ودوره في تمكينهن. دراسة الحالة هذه تعتمد على معلومات جمعتها فائزة أمهروق خلال مدة عملها بالمناطق القروية المحيطة بخنيفرة بمساعدة من مكتب الجمعية بالقباب الذي تم إنشاؤه في الوسط القروي.

2. معلومات عامة حول أموس

أموس هي جمعية السلف الأصغر لمنطقة واد سرو. أنشئت الجمعية في الخامس والعشرين من شهر فيراير سنة 2000 كجمعية ذات نفع عام وكمؤسسة غير حكومية. يقع مقر الجمعية في منطقة خنيفرة وسط الأطلس المتوسط.

قبل ظهور أموس إلى الوجود، كانت جمعية واد سرو من بين أولى الجمعيات التي أنشئت في المغرب، إذ أنشئت في 10 يوليو سنة 1992 بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.58.376 بتاريخ جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958). أنشئت جمعية واد سرو لتحسين أوضاع ساكنة المنطقة البيئية والاقتصادية والصحية والبنوية والتربوية، وذلك عن طريق التنظيم والإشراف على المشاريع التنموية التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر في المناطق القروية وتنمية الأوضاع السوسيو اقتصادية للسكان القرويين عامة والنساء القرويات بشكل خاص. شرعت الجمعية في أنشطتها بعد اثني عشر شهرا عن إنشائها، أي في ماي سنة 1993 بدعم من الجمعية المغربية للتضامن والتنمية (AMSED).

تغطي خنيفرة مساحة قدرها 320 ألف هكتار تمثل 15.6% من المساحة الإجمالية لجهة مكناس تافيلالت. وتضم المنطقة ثلاث دوائر حضرية و35 جماعة قروية بما فيها منطقة القباب، 13 ملحقة و655 قرية صغيرة. وحسب إحصاء سنة 2004 للسكان والسكن، تبلغ ساكنة خنيفرة 511 538 نسمة نصفها يعيش في المناطق القروية. وت تعاني الساكنة من انخفاض الدخل ومن العزلة والنمو الديموغرافي السريع والاستغلال المفرط للموارد وارتفاع نسبة الأمية (مؤنوغرافية جهة مكناس تافيلالت، 2004). ويمكن تقسيم الأنشطة التي يمولها قطاع التمويل الأصغر في خنيفرة إلى أربعة أصناف: الحرف التقليدية بنسبة 47.53% والتجارة 26% والفلاحة وتربية الماشية 23.89%، والخدمات 2.58% (إحصائيات بلانيت فاينانس حول أموس، 2004).

ويبدو جليا أن جمعية أموس تستهدف بالأساس المناطق القروية بخلاف الجمعيات المغربية الأخرى التي يتكون غالبية زبنائها النشطين من السكان الحضريين. وحسب بيانات بلانيت فاينانس، تنشط جمعية واد سرو للسلف الأصغر في منطقتين رئيسيتين:

- المناطق القروية بتغطية تبلغ 57.19%،
- الضواحي (المناطق شبه القروية)، بتغطية تبلغ 42.82%

ويتشكل غالبية زبناء الجمعية من النساء اللواتي يمثلن 98.1% مقابل 1.99 من الزبناء الذكور¹.



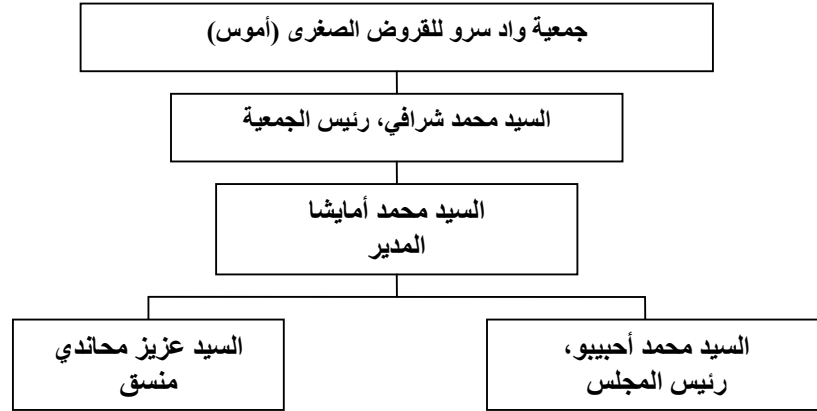
بلانيت فاينانس/ المغرب، 2004 (الموقع على الأنترنت)

¹ بلانيت فاينانس، المغرب 2004، (الموقع على الأنترنت)

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

1. بنية جمعية أموس

الرسم البياني رقم 1: بنية الجمعية



تنشط أموس في ثلاث مناطق رئيسية داخل حدود جهة مكناس تافيلالت: إقليم خنيفرة، منطقة لقباب منطقة ميدلت. وهكذا فإن الجمعية لها ثلاث وكالات في هذه المناطق ولها 15 فرعا (مكتب) هي كالتالي:

وكالة ميدلت	وكالة لقباب	وكالة خنيفرة	الوكالات
مركز ميدلت بومية تونفيت أيت زعير زايدة الريش	مركز لقباب مركز كروشن سيدي يحيى أوسعيد أغبالو	أكلموس حد بوحسوسن مركز البرج مركز الهري مركز خنيفرة والضواحي	الفروع

معلومات محصل عليها من وكالة أموس في لقباب

تتوفر الجمعية على ثلاث وكالات تتركز في مناطق مختلفة: مكتب لقباب في المناطق القروية ووكالتي ميدلت وخنيفرة في المناطق الحضرية. وتضم الجمعية 22 موظفا، فضلا عن الرئيس وأعضاء المجلس الإداري. جميع الموظفين حاصلون على شهادة الإجازة في تخصصات مختلفة: الاقتصاد والبيولوجيا والتاريخ والفيزياء والأدب العربي والدراسات الإسلامية، إلخ. واحد من الموظفين حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد. وتنتابن أجور الموظفين بين 2000 و3000 درهم.

معلومات للاتصال:

السيد محمد شرافي

العنوان: زنقة واد سبو، حي التقدم، ص.ب. رقم 55، لقباب، خنيفرة.

هاتف/فاكس: +212 (0) 35 39 43 67

البريد الإلكتروني: aosmck@iam.net.ma

2. مهمة وأهداف الجمعية

- **المهمة:** أنشئت جمعية أموس لتحسين دخل السكان ذوي الدخل المنخفض عن طريق تمويل أنشطة مدرة للدخل. وتهدف هذه المؤسسة أيضا إلى إيجاد حل محلي لمشاكل الاستفادة من التمويل بالنسبة للسكان ذوي الموارد الاقتصادية المحدودة ولتنويع الخدمات المالية المقدمة للمناطق القروية بالأساس.

- **الرؤية:** تتوخى جمعية أموس توجيه اهتمام السكان المحليين إلى قضايا التنمية المحلية.

- **الأهداف:** تهدف الجمعية أولا إلى توفير قروض صغرى للسكان النشطين المعوزين الذين يعيشون في المناطق القروية وشبه القروية في المنطقة والذين لا تحقق لهم الاستفادة من الأنظمة البنكية التقليدية. وتهدف الجمعية في المقام الثاني إلى توفير خدمات غير مالية لربنائها كمدهم بالمساعدة التقنية وخدمات الاستشارة.

3. منتجات وخدمات جمعية واد سرو للقروض الصغرى

- **قروض التضامن الجماعية:** وهي قروض صغرى تمنح لمجموعة من الأفراد الذين لا يتجاوز عمرهم 60 سنة، تتشكل من أربع نساء على الأقل ولا يتجاوز عدد أفرادها 8 أفراد. والهدف من هذا المنتج هو ضمان سداد القرض بحيث أن كل فرد من المجموعة يعتبر ضامنا للآخرين. وينجح أعضاء مجموعة التضامن، بمساعدة بعضهم البعض في احترام آجال السداد بسهولة مما يسمح لهم بالاستفادة من دفعة القرض الموالية التي تختلف بحسب عدد القروض التي استفادوا منها. وفي حال عجز فرد من أفراد المجموعة عن أداء القرض المستحق يمكن اللجوء إلى ثلاث طرق: يعطى الإنذار الأول من طرف مسؤول القرض المكلف بالمنطقة التي يعيش فيها المتخلف عن السداد. بعد ذلك، يحاول عدد من المسؤولين ممارسة الضغط على المرأة المسؤولة بإخبارها بالمشاكل التي قد تتعرض لها إذا ما تمادت في التخلف عن السداد. وفي الأخير، تلجأ الجمعية إلى القضاء (سداد الدين والتكاليف الإضافية المرتبطة بالأداء المتأخر ومصاريف المحامي كلها تتحملها المرأة المتخلفة عن سداد الدين).

الجدول رقم 2: مستويات أقساط القروض بالنسبة لقروض التضامن الجماعية

سعر الادخار	سعر الفائدة	المدة	أقساط القروض	المستويات
1.5% في الشهر	2.20% شهريا	8 أشهر على الأكثر	1500-750 درهم	المستوى 1
1.5% في الشهر	2.20% شهريا	8 أشهر على الأكثر	2500—1501 درهم	المستوى 2
1.5% في الشهر	2.20% شهريا	8 أشهر على الأكثر	3500—2501 درهم	المستوى 3
1.5% في الشهر	2.20% شهريا	8 أشهر على الأكثر	5000—3501 درهم	المستوى 4

بيانات محصل عليها من مقر جمعية أموس في لقياب

القروض الفردية منتجات جديدة أطلقتها أموس في شهر نونبر سنة 2001. يمنح هذا القرض لربناء الجمعية القدامى الذين هم بحاجة إلى أموال لتطوير مقاولاتهم أو للربناء الجدد الذين يمارسون نشاطا معينا. تستلزم القروض الفردية من المقترضين تقديم ضمانات على شكل رسوم عقارية أو التزامات من ضامنين يتعين عليهم تقديم التزام مكتوب. يمكن للأشخاص المهتمين

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

بهذا المنتج الاستفادة بالمجان من تكوين في تسيير المقاولات يقوم به شخص مختص من موظفي الجمعية. فضلا عن ذلك فإن أقساط هذا النوع من القروض أعلى من سابقتها.

الجدول رقم 3 : مستويات أقساط القروض الفردية

أسعار الفائدة	المدة	أقساط القروض	المستويات
2.20%	8 أشهر على الأكثر	6500-3000 درهم	المستوى 1
2.10%	8 أشهر على الأكثر	8000-6501 درهم	المستوى 2
2.00%	8 أشهر على الأكثر	10000-8001 درهم	المستوى 3
1.9%	8 أشهر على الأكثر	13000-10001 درهم	المستوى 4
1.8%	8 أشهر على الأكثر	15000-13001 درهم	المستوى 5

بيانات محصل عليها من مقر جمعية أموس في لقياب

بدأ المقترضون منذ شهر نونبر من سنة 2001 في سداد أقساط قروض التضامن الجماعية بداية من الشهر الأول من تخصيص القرض على امتداد 6 أو 8 أشهر. وهكذا يتعين على كل زبون أن يؤدي في كل شهر قسطا قدره مجموع مبلغ القرض مقسما على 6 أو 8 أشهر زيادة على سعر فائدة قدره 2.20% من المبلغ الإجمالي للقرض. نفس الشروط تطبق على القروض الفردية مع اختلاف في سعر الفائدة المطبق على المبلغ الإجمالي للقرض. وتنخفض أسعار الفائدة بحسب ارتفاع مستويات أقساط القروض (الجدول رقم 3).

المدخرات منتج آخر يفرض على المستفيدين من القروض. وهي ودیعة إجبارية تشكل 1.5% من المبلغ الإجمالي للقرض (الجدول رقم 2). والهدف من وراء هذا المنتج هو حماية الجمعية في حال تخلف زبون أو جماعة تضامن عن السداد. يعاد مجموع المبلغ المدخر عن أكمله إلى الزبون بمجرد أن يقرر التوقف عن استخدام خدمات الجمعية.

الخدمات الأخرى المقدمة هي منتجات ذات بعد اجتماعي تهدف إلى تحسين الوضع السوسيواقتصادي في المناطق القروية لمنطقة خنيفرة. هذه الخدمات تمنحها جمعية واد سرو (AOS) التي تعمل في تعاون وثيق مع جمعية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS) لانجاز بعض البرامج التنموية. ومن بين أهم مشاريع أموس التنموية دروس محو الأمية لفائدة النساء المهتمات ودروس التطريز والخياطة، وهي دورات تكوينية تمنح على إثرها شهادات للمستفيدات. وتم تسجيل أغان أمازيغية حول أهمية التعليم على أشرطة تم توزيعها على السكان. كما تم تحسين عدد من المدارس عن طريق بناء المراحيض وإنشاء الحدائق وحفر عدد من الآبار.

4. التمويل

توصلت جمعية أموس منذ إنشائها بسلسلة من المساعدات المالية من مانحين مغاربة وأجانب. الجدول التالي يسرد المساعدات المالية التي توصلت بها هذه الجمعية.

الجدول رقم 4: المساعدات المالية التي توصلت بها جمعية أموس (2002-2003)

2003	2002	
2 230 943.00 760 489.00	1 470 454.00 470293.00	رأسمال أموس نتائج السنة المالية
1 500 000.00 1 479 000.00 67 635.00	1 500 000.00 1 400 000.00 1 479 000.00	الأموال المخصصة صندوق الحسن الثاني الجمعية المغربية للتضامن والتنمية مؤسسة كوديسبا (CODESPA) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
1 192 673.00 150 000.00 1 042 673.00	418 165.00 150 000.00 268 165.00	القروض شركة التضامن العالمي للتنمية والاستثمار (SIDI) الودائع والضمانات

مكن هذا الرأسمال الجمعية من تحسين أدائها المالي، فقد منحت الجمعية هذا العام كقروض مبلغا إجماليا قدره 5806379.00 درهم، وراكمت مبلغ 1393757.00 درهم كسندات. أصدرت وزارة المالية قانونا يلزم مؤسسات التمويل الأصغر بضمان خمس سنوات من الحياة عن طريق أموالها الخاصة بدءا من تاريخ إحداثها وإلا تم إلغاء رخص هذه الجمعيات وتحويل أموالها من طرف الدولة إلى الجمعيات النشطة. مرحلة التمويل الذاتي هذه جد صعبة بالنسبة لأموس لأن كل المعونات السالفة الذكر قد تم توزيعها وبدأت الجمعية الآن توفير القروض باستعمال فوائد السنة المنصرمة التي تعادل 1500.000.00 درهم. غير أن الحل الوحيد لضمان قابلية الحياة هذه هو بطلب مساعدة مالية إضافية من صندوق الحسن الثاني، أكبر الممولين، يتم توزيعها على جميع الجمعيات المغربية، بحسب رأي رئيس جمعية أموس.

5. طرق قياس الفقر

تأتي غالبية زبناء جمعية أموس من أكثر المناطق القروية فقرا والمحيطية بمدينة خنيفرة. وهكذا يمكن قياس الفقر بين الزبناء باستخدام متوسط الدخل الأسري. وتعلن أموس بأن أسرة تكسب في المعدل بين 1000 و1500 درهم في الشهر، وهو مبلغ ضئيل جدا. وبما أن عدد المقترضين النشطين يبلغ 5138 زبونا والمبلغ الاجمالي للحقبة قدره 5806379،00 درهم، فإن متوسط مبلغ القرض لكل مقترض يبلغ 1130.08 درهم. ويظهر هذا المبلغ انخفاض مبلغ القروض التي يطلبها الزبناء.

فضلا عن ذلك، فإن عدد المدخرين في الجمعية يعادل عدد المقترضين من فئة مجموعات التضامن، إلا أننا لا نستطيع حساب متوسط رصيد الادخار لكل مدخر بما أن مجموع المدخرات غير متوفر للتحليل.

III. التغطية

تم إجراء دراسة في المناطق القروية لإقليم خنيفرة (29 أبريل - 7 ماي 2005) من أجل تقييم درجة تغطية جمعية أموس للسكان الأقلية (النساء، الفقراء، الأميون، والسكان القرويون). ويأتي اختيار المنطقة لكون الأغلبية الساحقة من نساها تعانين من درجة مرتفعة من الأمية ومن انخفاض مداخلهن. تم إجراء هذه العمل الميداني مع 75 من النساء اللواتي يسكن في الدوائر الخارجية لمدينة خنيفرة مثل لاسيري وتاعبيت ولهري والمسيرة العليا وأيت خاصة وتزارت لاراضن وبودرعة وأدخال. تم اختيار هذه الدوائر بالضبط من أجل إدراك إلى أي حد يساعد التمويل الأصغر النساء المعوزات اللواتي يعشن في مناطق معزولة ويفتقرن إلى المرافق الأساسية من أجل التخفيف من حد فقرهن وفقر أسرهن.

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

الزبناء تحت خط الفقر هم الزبناء الذين يعيشون بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم، أي أقل من عشرين درهما في اليوم. وانطلاقا من نماذج النساء اللواتي خضعن للدراسة، تعيش 46.67% من الأسر تحت خط الفقر.

وركز العمل الميداني بالأساس على النساء المقترضات لأن جمعية أموس تتعامل في الغالب مع النساء (98.01%). وتعطي الجمعية الأولوية للنساء لمدى جديتهن فيما يخص سداد القرض.

يمثل الزبناء الأميون 61.33% من العينة المدروسة، فيما استفادت 10.67% من النساء من دروس محو الأمية. 24% من النساء توقفن في المستوى الابتدائي فيما غادر 4% من النساء في المستوى الثانوي.

وتتكون العينة من زبناء من المناطق القروية والضواحي فقط أي 100% من الزبناء القرويين. الزبناء الذين يخلقون مقاولات صغرى للمرة الأولى هم الزبناء الذين بدأوا نشاطا بعد أخذ قرض من أموس. وتمثل هذه الفئة 12% من مجموع العينة.

تتوفر جماعة خنيفرة على ساكنة تقدر ب 511 583 (حسب إحصاء السكان لسنة 2004) يعيش 50% منها في المناطق القروية. وتتكون الساكنة القروية (والتي تبلغ 241608 نسمة) من 43299 أسرة أو منزل. أما فيما يخص الساكنة المدنية فتبلغ 269823 نسمة و62008 أسرة، أما نسبة الوصول إلى الزبناء فتبلغ 43299 أسرة.

الجدول رقم 5: أموس ومتوسطات تغطية الزبناء في المغرب لكل فئة من الأقليات

المتوسط الوطني	أموس**	أموس (عينة من 75 أسرة)*	
ⁱⁱ 0.503	0.98	1	نسبة النساء
ⁱⁱⁱ 0.45	0.90	1	نسبة القرويين
^{iv} 0.55	0.76	0.61	نسبة الأميين
0.19	-	0.47	نسبة الفقراء

* معطيات تم جمعها من خلال العمل الميداني

** معطيات تم جمعها من جمعية أموس

يبلغ مؤشر عمق تغطية الزبناء (مؤشر DOI) الخاص بعينة 75 من الأسر المستفيدة 1.39 مما يعني أن الزبناء الذين تمت خدمتهم من طرف أموس هم من النساء القرويات الأكثر فقرا وأمية مقارنة مع المتوسط الوطني.

IV. الاستدامة المالية

لقياس الاستدامة المالية لأموس تم إجراء تحليل للمعاملات على البيانات المالية المتوفرة (2003) والتي تم الحصول عليها من الجمعية.

ⁱⁱ الأمم المتحدة: الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. أفاق الساكنة العالمية: مراجعة 2004، نيويورك 2005.

ⁱⁱⁱ المندوبية السامية للتخطيط، 2004.

^{iv} موندوغرافيا جهة مكناس - تافيلالت، 2004.

يتعين على أموس الاعتماد على نفسها وليس على المتبرعين فقط من أجل ضمان قابلية الحياة ولدعم عملياتها.

الاكتفاء الذاتي الخاص بالعمليات :

سجلت أموس أداء بلغ 106.59% سنة 2003 مما يعني أن الجمعية لها مخزونات طويلة الأمد وأن تكاليفها غير مرتفعة مقارنة مع الدخل المحصل.

الاكتفاء الذاتي المالي :

بلغ حجم الاكتفاء الذاتي المالي للجمعية 106.17% سنة 2003 وهو ما يشبه الاكتفاء الذاتي الخاص بالعمليات علما أن التكاليف المالية منخفضة.

الجدول رقم 6: الاكتفاء الذاتي المالي (معطيات سنة 2003)

2003	
1744254.50	الدخل الإجمالي (بالدرهم)
196500.00	المعونات
1446729.49	تكاليف العمليات
5300.00	إجمالي المخزونات
5800.00	التكاليف المالية
584657.00	الحقبة الجارية الخامة
—	حجم المدخرات
475446.00	الرصيد الإجمالي للقروض القائم مع قسط واحد مستحق على الأقل (أكثر من 90 يوما) (بالدرهم)
—	احتياطي خسارة القرض
—	حقبة المخاطر < 30 يوما
584657.00	إجمالي أقساط القرض المستحقة (بالدرهم)
—	إجمالي الودائع
—	الأموال الاحتياطية
424000.00	الأرباح غير الموزعة (بالدرهم)
—	الرأسمال المؤدى
868676.90	تكاليف المستخدمين (الأجور، الضمان الاجتماعي) بالدرهم
8310904.00	إجمالي الأصول (بالدرهم)
7550416.00	جميع الخصوم بسعر السوق (بالدرهم)
1446729.49	تكاليف العمليات (بالدرهم)
4693	متوسط عدد المقترضين النشطين

في سنة 2004، منحت أموس لزياراتها الذين بلغ عددهم 5138 زبونا قروضا بمبلغ إجمالي بلغ 5806379.00 درهم. هذه الجمعية راكمت كذلك مبلغا إجماليا يعادل 1393757.00 درهم كضمان. وخلق القانون الذي أصدرته وزارة المالية والذي يلزم على جمعيات القروض الصغرى بالتمويل الذاتي مرحلة صعبة لجمعية أموس خاصة أن كل الهيئات المذكورة أعلاه قد

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

تم توزيعها. لهذا فإن الجمعية الآن توفر القروض اعتمادا على الفوائد المحصلة من السنة الماضية فقط.

معدل الأداء:

نسبة سداد القروض الصغرى جد مرتفعة خاصة بالنسبة للنساء، إذ بلغ 99.86% سنة 2004. وصرح رئيس جمعية أموس أن الجمعية تفضل التعامل مع النساء أكثر من الرجال لأنهن أكثر جدية في سداد ديونهن.

حقيبة المخاطر (PAR):

بما أن الجمعية تمنح كجزء من خدماتها قروض التضامن الجماعية مع نسبة تخلف عن الأداء شبه منعدمة بين النساء فإن حجم حقيبة المخاطر يجب أن يكون منخفضا. غير أن أموس تمنح أيضا قروضا فردية وترحب بالمقترضين الذكور بين زبائنها. لهذا فقد بلغت حقيبة المخاطر 0.81 سنة 2003.

أسعار الفائدة:

فيما يخص أسعار الفائدة، تستخدم أموس استراتيجيات مختلفة بحسب نوع المنتج. بخصوص قروض التضامن الجماعية يبقى سعر الفائدة (2.20% كسعر شهري ثابت) مستقرا في جميع مراحل مبالغ القروض كما هو مبين في الجزء السابق حول هذا النوع من المنتج. أما في حالة القروض الفردية فيختلف سعر الفائدة بحسب مبالغ القروض (الجدول رقم 7). وأي ارتفاع في مستوى أقساط القروض يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة.

الجدول رقم 7: أسعار الفائدة الخاصة بمستويات أقساط القروض

سعر الفائدة	أقساط القروض بالدهم
2.20%	6500-3000
2.10%	8000-6501
2.00%	10000-8001
1.9%	13000-10001
1.8%	15000-13001

معطيات تم جمعها من جمعية أموس في القباب

بداية من شهر نونبر 2001 تم الشروع في إعطاء مهلة 6 إلى 8 أشهر للمستفيدين من أجل البدء في دورة السداد بداية من الشهر الأول الذي يلي منح القرض. كل زبون عليه أن يسدد كل شهر إجمالي المبلغ المقترض مقسما على 6 أو 8 أشهر تضاف إليه أسعار الفائدة (2.20%) للقروض التضامن الجماعية ومن 2.20% إلى 1.8% للقروض الفردية) المطبقة على المبلغ الإجمالي للقرض. يطبق أيضا واجب الانخراط المحدد في 10 دراهم.

معامل تكاليف المستخدمين :

تتفق جمعية أموس من أموالها على أجور الموظفين وتكاليف التكوين والنقل نحو مختلف مناطق خنيفرة للبحث عن زبناء محتملين. وحسب السيد محمد شرفي، رئيس جمعية أموس، تبقى

تكاليف توزيع القروض الصغرى جد مرتفعة. ويقول رئيس الجمعية في إشارة إلى ثقل تكاليف النقل وضخامة جهود الموظفين: "نحن مطالبون بالبحث عن الزبناء في الجبال والاستمرار في السفر والتنقل لاستخلاص المستحقات. لو أن الناس ينفقون من أموالهم في السفر من أجل الوصول إلينا لما كان بمقدورهم أخذ القروض". فضلا عن ذلك، تتحمل الجمعية تكاليف ضخمة ترتبط بكراء 15 مكتبا جهويا. رغم ذلك فإن معامل تكاليفها المرتبطة بالمستخدمين محدود إذ يمثل 10.45% من مجموع أصول الجمعية سنة 2003.

الجدول رقم 8: نتيجة تحليل المعاملات (2003)

2003	
106.59%	الاكتفاء الذاتي الخاص بالتشغيل
106.17%	الاكتفاء الذاتي المالي
0.81%	حقيبة المخاطر
2.20%	سعر الفائدة الفعلي الحقيقي
10.45%	معامل تكاليف المستخدمين
308.27 درهم	التكلفة لكل مقترض
204.04	المقترضون النشطون/ عدد المستخدمين

التكلفة لكل مقترض:

أنفقت أموس سنة 2003 مبلغ 308.27 درهم عن كل مقترض. وبما أن عدد الزبناء قد ارتفع ليصل إلى 5138 مقترض سنة 2004، فمن المتوقع أن تنخفض التكلفة لكل مقترض إذا ما انخفضت تكاليف التشغيل.

الزبناء النشطون / عدد المستخدمين:

يمثل المعامل عدد الزبناء الذين يتكلف بهم كل موظف. في سنة 2003 تعامل كل موظف مع حوالي 204 زبون. وفي الوقت الذي ارتفع فيه عدد المقترضين إلى 5138 زبون سنة 2004، انخفض عدد الموظفين إلى 22 موظفا (بدلا من 23 سنة 2003) وهو ما يجعل كل موظف يتعامل مع عدد أكبر من الزبناء (234).

V- دراسة التأثير

أ. أثر القروض الصغرى على دخل النساء وبالتالي على دخل الأسر

لتحليل أثر القروض الصغرى على دخل المستفيدين تم استعمال عائد الدخل:

$$\text{عائد الدخل} = \frac{\text{الدخل بعد القرض الأصغر} - \text{الدخل قبل القرض الأصغر}}{\text{القروض الشهرية}}$$

الهدف من وراء هذا التحليل هو حساب أثر مبالغ القروض على المداخيل الشهرية الناتجة عن القرض الأصغر. وقد بينت الدراسة بالفعل أن 64% من العينة التي تمت دراستها تمكنت من تحسين دخلها بعد الحصول على القرض الأصغر عكس 36% الباقية التي لم تتحسن عائداتها المالية. ويمكن شرح السبب وراء غياب التحسن طبقا لثلاث فئات:

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

- الفئة الأولى التي تبقى مداخلها بعد القرض الأصغر بالكاد أعلى من مداخلها قبل الحصول على القرض وتتجاوز 4% من العينة المدروسة رغم أن هذه النساء استفدن من مبالغ قروض مهمة.

المثال رقم 1:

الزبون: سيدة تبلغ من العمر 40 سنة، لها 6 أبناء

النشاط: الحرف اليدوية وتربية المواشي

المداخل قبل القرض: 600 درهم

المداخل بعد القرض: 800 درهم

المبلغ الإجمالي للقرض: 5500 درهم (458.33 درهم في الشهر)

عائد القرض: (600-800) درهم / $0.44 = 458.33$

هذا العائد المنخفض مرده إلى أن السيدة المعنية لم تستثمر جميع القرض في أنشطتها. زيادة على ذلك فقد استعملت جزءا من هذه القروض لتغطية تكاليف تدرس أبنائها ومصاريف ابنتها المعاقة. كما أن القروض مكنتها من تحسين النظام الغذائي لأسرتها ومن تغطية مصاريف النقل. إذا فهذه السيدة استعملت جزءا من الأقساط كبديل اجتماعي عن الأرباح الاقتصادية التي كان بالإمكان أن تجنيها لو قامت باستثمار مجموع أقساط القرض في أنشطتها.

- الفئة الثانية تضم نساء بقيت مداخلهن بعد القرض أقل من مداخلهن قبل الحصول على القرض. تضم هذه المجموعة 12 سيدة يمثلن 14.67% من العينة. ثلاث من بينهن كانت لهن أنشطة مدرة للدخل قبل القرض تخلين عنها لأسباب مختلفة.

المثال رقم 2:

الزبون: أرملة عمرها 52 سنة، ستة أطفال

المبلغ الإجمالي للقرض: 13.500.00 درهم على أربع سنوات (281.25 درهم في الشهر)

مبلغ التقاعد: 1373.00 درهم

النشاط قبل القرض: الحرف اليدوية

المداخل قبل القرض: 200 درهم في الشهر

المداخل بعد القرض: 0 درهم

عائد الدخل: 0.71 درهم

هذا العائد السلبي مرده إلى كون هذه السيدة استعملت دفعات القرض لأغراض أخرى: دفع رسوم دراسة أبنائها ومختلف التكاليف الأخرى، بناء سلم في بيتها وتسقيف المكان، دفع مصاريف التزود بالماء الصالح للشرب وتحسين الاستهلاك الغذائي لأسرتها

رغم أن مبالغ القروض هذه لم تنعكس على مداخل النساء الأخرى، إلا أنها استعملت لتحسين مداخل أقربائهن، وهو ما يشكل مساهمة في تحسين المداخل العامة للأسرة. هذا في حد ذاته يشكل تعويضا اجتماعيا.

من الأسباب الرئيسية الأخرى لهذا العائد السلبي قد نذكر صغر مبالغ القروض التي تختارها النساء، والطبيعة الفصلية للنشاط وتعدد أشكال الاستدانة وانخفاض القدرة الشرائية نتيجة ضعف السنة الفلاحية.

- الفئة الثالثة تتمثل في النساء اللواتي ضلت مداخيلهن بعد القرض مستقرة (17.33% من العينة). هذه الفئة لم تتمكن من زيادة مداخيلها بعد القرض. والسبب وراء هذا الأداء المالي غير الكافي يكمن في استعمال دفعات القروض لأغراض أخرى غير تطوير نشاط السيدة المعنية (تطوير نشاط الزوج، تكاليف التزود بالماء أو تكاليف البناء). ورغم أن هذه النساء ليس لهن أي دخل خاص بهن، إلا أنهن يعوضن هذه الخسارة المالية بالربح الإجمالي للأسرة على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي.

ولقياس العلاقة بيت مداخيل النساء والمداخيل الإجمالية للأسر في هذه العينة المدروسة، تم استعمال هذه العناصر في التحليل التنازلي التالي.

المتغير غير المستقل: المداخيل الشهرية للأسرة

المتغير 1: المداخيل الشهرية للمرأة

الجدول التالي يشمل نتائج التحليل التنازلي للمتغيرات أعلاه:

الجدول رقم 9: تأثير مداخيل النساء على مداخيل الأسرة

SUMMARY OUTPUT								
Regression Statistics								
Multiple R	0,688406729							
R Square	0,473903824							
Adjusted R Square	0,466697027							
Standard Error	2,189740571							
Observations	75							
ANOVA								
	df	SS	MS	F	Significance F			
Regression	1	315,3067	315,31	65,7579	8,7824E-12			
Residual	73	350,0324	4,795					
Total	74	665,3391						
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95,0%	Upper 95,0%
Intercept	1,528506509	0,38381	3,9825	0,00016	0,76357418	2,2934	0,764	2,2934
Revenues of women per	1,481624695	0,182711	8,1091	8,8E-12	1,11748258	1,8458	1,117	1,8458

النتائج أعلاه ممثلة في الجدول 10 والمعادلة 1 أسفله.

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

الجدول 10: نتائج التحليل التنازلي 1

المدخيل الشهرية للمرأة	Intercept	R ²	مدخيل الأسرة
1.48 t-stat: 8.11	1.53 t-stat: 3.98	0.47	

المعادلة 1:

$$\text{مدخيل الأسرة} = 1.53 + 1.48 (\text{مدخيل النساء})$$

هذه النتائج تبين أن مدخيل النساء لها أثر على دخل الأسرة. فكل ارتفاع أو انخفاض في مدخيل النساء بوحدة واحدة يترتب عنه بالمقابل انخفاض أو ارتفاع في دخل الأسرة ب 1,48 وحدة. هذا التحليل يبين وجود علاقات مقبولة بين النساء ومدخيل الأسر.

ولربط المدخيل بعد القرض بعدد القروض التي طلبتها النساء والمدخيل المحصلة بعد القرض، تم إجراء تحليل تنازلي باستعمال المتغيرات التالية:

- المتغير غير مستقل: المدخيل بعد القرض الأصغر
- المتغير 1: عدد القروض التي يستفيد منها الأعضاء
- المتغير 2: مدخيل النساء قبل القرض

نتائج هذه التحاليل التنازلية ممثلة في الجدولين 11 و 12 وفي المعادلة 2:

الجدول رقم 11: الأثر على المدخيل بعد القرض الأصغر

SUMMARY OUTPUT								
Regression Statistics								
Multiple R	0,554364063							
R Square	0,307319515							
Adjusted R Square	0,28807839							
Standard Error	1,175516283							
Observations	75							
ANOVA								
	df	SS	MS	F	Significance F			
Regression	2	44,14149	22,07	15,972	1,8163E-06			
Residual	72	99,49237	1,382					
Total	74	143,6339						
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95,0%	Upper 95,0%
Intercept	0,333150372	0,324171	1,028	0,30753	-0,31307221	0,979	-0,313	0,9794
Number of loans	0,193693022	0,090019	2,152	0,03478	0,014244	0,373	0,0142	0,3731
Women's revenues (1000 Dhs)	0,77331405	0,181854	4,252	6,3E-05	0,4107955	1,136	0,4108	1,1358

الجدول 12: نتائج التحليل التنازلي 2

المداخل قبل القرض	عدد القروض	Intercept	R ²	
0.77 t-stat: 4.25	0.19 t-stat: 2.15	0.33 t-stat: 1.03	0.31	المداخل بعد القرض

المعادلة 2:

$$\text{المداخل بعد القرض} = 0.33 + 0.9 (\text{عدد القروض}) + 0.77 (\text{المداخل قبل القرض})$$

هذه النتائج تعني أن المداخل بعد القرض تتأثر بعدد القروض وبالمداخل قبل القرض. أي ارتفاع أو انخفاض في عدد القروض بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض المداخل بعد القرض بمعدل 0.19. وأي ارتفاع أو انخفاض في المداخل قبل القرض يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع في الدخل بعد القرض ب 0.77.

أما نسبة استرجاع القروض الصغرى التي استفادت منها نساء العينة المدروسة فهي جد مرتفعة إذ بلغت 99.86% سنة 2004. وقد صرح رئيس أموس أن الجمعية تفضل التعامل مع النساء أكثر من الرجال لأنهن أكثر جدية في أداء ديونهن. هذا الاسترداد المرتفع يثبت الأثر غير المباشر للقروض الصغرى على الدخل الأسري.

ب. أثر القروض الصغرى على الأصول

1. الماشية، الأرض، التجهيزات، المجوهرات والسكن

من المهم جدا معرفة ما إذا كان للتمويل الأصغر أثر على قدرة النساء على الاستثمار في الرأسمال وفي مختلف الأصول الأخرى سواء المنقولة أو غير المنقولة كالمنازل والأرض والتجهيزات والماشية. يلعب امتلاك الأصول دورا مهما في تطوير أنشطة وأعمال الناس وفي توفير مصادر التمويل أثناء الأزمات أو لأغراض إعادة الاستثمار. لهذا يشكل امتلاك الأصول شكلا من أشكال الضمانة في الظروف الطارئة التي قد تحطم أنشطة الشخص الذي لا يضع مخططات لمواجهة المخاطر المحتملة لنشاطه. وامتلاك الأصول المادية لا يقف كدرع شفاف يقي من الأزمات الممكنة فحسب بل قد يؤدي أيضا إلى المساهمة في تمكين النساء. ولممارسة السلطة الاجتماعية داخل الأسرة، من المهم أن تكون للنساء بعض الممتلكات.

من بين 75 سيدة اللواتي شكلن العينة المدروسة، 31% منهن تمكن من القيام بالاستثمار. 56% من النساء اللواتي يمتلكن أصولا يستثمرن في الماشية، 13.04% يستثمرن في العقار و 13.04% في المجوهرات. أما النساء اللواتي اقتنن مساكنا فيمثلن 8.70% واللواتي اقتنن التجهيزات كآلات الخياطة فيمثلن 8.70% أيضا (جدول 13).

الجدول رقم 13: استثمار المستفيدات بعد اللجوء إلى التمويل الأصغر

النسبة	نوع الاستثمار
13.04%	المجوهرات
8.70%	التجهيزات
8.70%	المساكن
56.52%	الماشية
13.04%	الأرض

علما بأن الاستثمار يتطلب رأسمالا إضافيا ومراكمة مداخيل إضافية لا يستعملها الشخص بل يدخرها إلى أن يجمع المبلغ المالي الضروري لشراء عقار، ندرك بالتالي أن عددا قليلا من نساء هذه العينة لهن القدرة على الادخار والاستثمار. وهذا يكشف عن حقيقة مفادها أن غالبية أعضاء أموس بالكاد يتمكنون من تلبية حاجياتهم فبالإحرى توفير المال لاستثماره في المستقبل.

وباعتبار الصعوبة التي تلاقىها هذه العينة من النساء في ادخار المال وقدرتهن المحدودة على الاستثمار، نتساءل عن هوية هؤلاء النساء اللواتي تمكن من الاستثمار. أغلب اللواتي استثمرن من هذه العينة هن من النساء اللواتي يمارسن نشاطات أصلية قبل اللجوء إلى التمويل الأصغر (الجدول 14).

الجدول رقم 14: استثمارات النساء ذوات النشاطات الأصلية مقابل النساء ذوات النشاطات الحديثة

الاستثمارات	الأصلية (%)	الحديثة (%)
لا شيء	60	10.67
المجوهرات	4	0
التجهيزات	2.67	0
المنازل	2.67	0
الماشية	14.67	2.67
الأرض	1.33	2.67

2. وسائل الإعلام، التكنولوجيا الحديثة، الماء والطاقة

من بين الأهداف أيضا دراسة إلى أي مدى سمح التمويل الأصغر للمستفيدات من امتلاك وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة.

28% من المستجوبات تمكن من شراء جهاز التلفاز وفي بعض الأحيان جهاز الراديو أو آلة التسجيل بعد توصلهن بدفعات الجمعية. وفي محاولة لربط هذه المقتنيات الجديدة بالدخل، بينت الدراسة أن النساء اللواتي بإمكانهن اقتناء وسائل الإعلام لهن مداخيل تتراوح بين 1000 و3000 درهم. وبالتالي فالاحتياجات الكمالية كالتلفاز والراديو لا يقتنيه إلا من باستطاعتهم ذلك. ولتبيان هذه الفكرة نحتاج إلى التأكيد على النسب جد المتباعدة لاستعمال وسائل الإعلام بين الأشخاص الذين يقل دخلهم عن 1000 درهم والذين يتوفرون على مداخيل أعلى. في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة اقتناء هذه الوسائل لدى الفئة الأولى 13% تصل نفس النسبة عند الفئة الثانية من 36% إلى 50%. هكذا يمكن القول أن التمويل الأصغر قد ساهم بشكل من الأشكال في تمكين المستفيدات من اقتناء وسائل الإعلام (الجدول 15).

زيادة على وسائل الإعلام يؤثر التمويل الأصغر على اقتناء وسائل التكنولوجيا الحديثة مثل الحواسيب والانترنت والطابعات والصحون المقعرة وأجهزة تشغيل الأقراص المضغوطة (DVDs) وأجهزة الفيديو والهواتف المحمولة وغيرها. وكشف التحليل أن 38.67% من العينة قد اقتنت بالفعل بعضاً من هذه الوسائل خاصة منها الخاصة بالترفيه. وحدهم الذين يتجاوز دخلهم 1000 درهم يستفيدون أكثر من هذه الوسائل التكنولوجيا الحديثة (55.56% و 75%). وفي الواقع أنه كلما ارتفع مستوى الدخل إلا وزاد الاهتمام بوسائل التكنولوجيا الحديثة.

من بين الشروط الأولية للحياة الكريمة توفر الماء والكهرباء والطاقة في البيت. أغلب النساء اللواتي شملتهن الدراسة يقطنن في المناطق القروية حيث قد يغيب الماء والكهرباء إما لكون السلطات قد زودت فقط جزءاً من المنطقة أو لكون المرأة المستجوبة لا تزال غير قادرة على تحمل التكاليف المرتبطة بها. وتبلغ نسبة السكان الذين تمكنوا بفضل التمويل الأصغر إلى التزود بالماء 10.67% ونسبة الذين تمكنوا من التزود بالكهرباء 14.67%. أما الذين تمكنوا من استخدام الطاقة فتبلغ نسبتهم 8% من العينة المدروسة.

وبربط هذه الحاجيات بمداخل المستجوبات نكتشف أن اللواتي لهن مداخل أكبر تمكن من تزويد أنفسهن بهذه الخدمات أكثر من النساء ذوات الدخل المنخفض (الجدول رقم 15). وإذا كنا قد وجدنا بين الفئات ذوات الدخل المرتفع نسبة أضعف فيما يخص التزود بالماء فذلك راجع لكون عدد من الأسر كانت تستفيد من الماء والكهرباء حتى قبل القرض الأصغر.

الجدول رقم 15: الولوج إلى الخدمات بعد القرض الأصغر

الطاقة	الكهرباء	الماء	التكنولوجيا الحديثة	وسائل الإعلام	الدخل (درهم/ الشهر)
3.23%	9.68%	12.90%	9.68%	12.90%	أقل من 1000
8.33%	16.67%	11.11%	55.56%	36.11%	من 1000 إلى 3000
25%	25%	0%	75%	50%	3000 فما فوق

هذه النسب تمثل نسبة النساء اللواتي تمكن من ولوج الخدمة من بين النساء اللواتي ينتمين إلى نفس هامش الدخل.

ج. أثر التمويل الأصغر على التعليم

1. المستوى الدراسي لأرباب الأسر والبالغين والأطفال

يكمن الهدف في تبيان أهمية تدرس الوالدين في تنمية مداخل الأسر. بمعنى آخر كلما كان الوالدان متعلمان إلا وتمكنوا من تحقيق مداخل أكثر. فضلاً عن ذلك، كلما كان الوالدان متعلمان إلا واستفاد أعضاء الأسرة من مدة أطول من التمدريس وبالتالي فرصاً أكثر للحصول على شغل ورواتب أفضل.

وبمقارنة متوسط مداخل النساء الأميات مع متوسط مداخل النساء اللواتي يستطعن القراءة ليس هناك فرق كبير. فالمتعلمات يفقن غير المتعلمات ب 80 درهماً في الشهر فقط. هذا التقارب في المداخل سببه التقارب في الدراسة. 62% من النساء المتعلمات اللواتي تبلغ نسبتهن 38% من العينة توقفن عن الدراسة في المستوى الابتدائي. 10% في المستوى الثانوي و 27% قد تابعن دروس محو الأمية لمدة متوسطها أربعة أشهر. من هنا يمكن القول أن معيار الدراسة هنا غير مهم بالمرّة لأن المستوى الدراسي لهؤلاء النساء يبقى ضعيفاً جداً.

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفة

لقياس أثر المستوى الدراسي للوالدين أو أرباب الأسر على مداخل هذه الأسر تم إجراء مقارنة بين مداخل أرباب الأسر المتعلمين مع مداخل أرباب الأسر غير المتعلمين. فالأسر التي لها رب متعلم لها دخل متوسط قدره 4249.96 درهم شهريا فيما يبلغ دخل الأسر التي لها رب غير متعلم 3656.31 درهم في الشهر (الجدول 16).

الجدول رقم 16: المقارنة بين مداخل أرباب الأسر المتعلمين وغير المتعلمين

متعلمون	غير متعلمون	أرباب الأسر
4249.96	3656.31	متوسط المداخل
%36	%64	نسبة الحالات في العينة

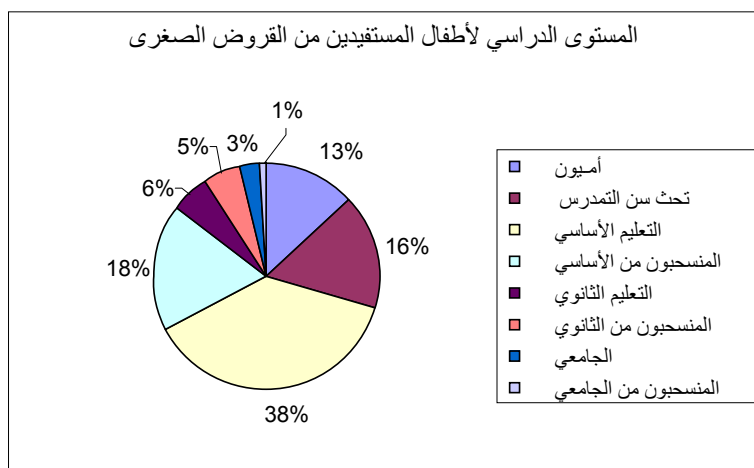
نجد ضمن هذه العينة أن عدد البالغين هو 254 شخصا من بين 441 من أفراد الأسر. 48% من هؤلاء البالغين هم من المتعلمين. أما المستوى الدراسي للأسرة فهو ممثل في الجدول رقم 17:

الجدول رقم 17: المستوى الدراسي في أسر العينة المدروسة

نسبة التعلم	نسبة الأفراد في كل مستوى	عدد الأفراد	المستوى الدراسي (الأسرة)
%39	%39	172	الأميون
%61	%8.84	39	تحت سن التمدرس
	%41.04	181	التعليم الأولي
	%7.26	32	التعليم الثانوي
	%2.04	9	التعليم الجامعي
	%1.81	8	دروس محو الأمية

إن نسبة التمدريس الحالية وإنهاء الدراسة يعكس أثر التمويل الأصغر على تمدريس الأطفال:

الرسم البياني رقم 2: المستوى الدراسي لأطفال المستفيدين من القروض الصغرى



2. إجمالي مبلغ القروض وعلاقته بالمستوى الدراسي للأسرة والمداخيل بعد التمويل الأصغر

تقاس هذه العلاقة باستعمال التحليل التنازلي على المتغيرات التالية:

- المتغير غير المستقل: المداخيل الشهرية للأسرة
- المتغير 1: الدخل المتوقع بعد القرض الأصغر.
- المتغير 2: متوسط المستوى الدراسي في الأسرة. ويمثل متوسط عدد سنوات التمدرس لكل فرد من أفراد الأسرة.

نتائج هذا التحليل التنازلي مبينة في الجدولين 18 و 19 وفي المعادلة 3.

الجدول 18: أثر المداخيل المتوقعة والمستوى الدراسي على مبالغ القروض

SUMMARY OUTPUT								
Regression Statistics								
Multiple R	0,50703888							
R Square	0,25708843							
Adjusted R Square	0,236452							
Standard Error	3,71347552							
Observations	75							
ANOVA								
	df	SS	MS	F	Significance F			
Regression	2	343,5888	171,794	12,458	2,25806 ^E -05			
Residual	72	992,8728	13,7899					
Total	74	1336,462						
	Coefficients	Standard Error	t Stat	P-value	Lower 95%	Upper 95%	Lower 95,0%	Upper 95,0%
Intercept	3,32529292	0,828854	4,01191	0,00015	1,67300179	4,9776	1,673	4,9776
Revenues After MC (1000 Dhs)	1,30954777	0,31042	4,21864	7,1E-05	0,690737411	1,9284	0,6907	1,9284
Avg. Level of education in Household	0,3639155	0,150833	2,4127	0,01838	0,063235303	0,6646	0,0632	0,6646

الجدول 19: الأثر على المبلغ الإجمالي للقروض

متوسط المستوى الدراسي داخل الأسرة (م.د.أ.)	المدخل المتوقعة بعد القرض الأصغر (م.ق.أ.)	Intercept	R ²	المبلغ الإجمالي للقروض
0.06 t-stat: 2.41	0.7 t-stat: 4.21	3.32 t-stat: 4.01	0.26	

المعادلة 3:

$$\text{المبلغ الإجمالي للقروض} = 0.7 + 3.32 (\text{م.ق.أ.}) + 0.06 (\text{م.د.أ.}).$$

تبين هذه النتائج أن المبلغ الإجمالي للقروض يتأثر بالمدخل المتوقعة بعد القرض الأصغر وبالمستوى الدراسي داخل الأسرة. أي ارتفاع أو انخفاض بوحدة في الدخل المتوقع بعد القرض يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أو انخفاض في المبالغ الإجمالي للقروض بنسبة 0.7 وحدة. فضلا عن ذلك، فأي ارتفاع أو انخفاض في المستوى الدراسي داخل الأسرة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في المبالغ الإجمالية للقروض بنسبة 6%.

د. الأثر على التنمية المحلية

إن أول شروط الاستفادة من القروض هو الانتظام داخل "مجموعة تضامن" يشكل أفرادها ضامنين لبعضهم البعض. يعني هذا أن المستفيدين من القرض مطالبون بتشكيل مجموعة لا يقل عدد أفرادها عن 4 إلى 8 أشخاص يكونون مطالبين بتسديد أقساط بعضهم البعض إذا ما عجز أحدهم عن الأداء. هذه التجربة لا تؤدي فحسب إلى خلق التزام أخلاقي بالوفاء بأداء المبالغ بل تخلق كذلك إحساسا لدى أفراد المجموعة بالانتماء إلى مجموعة تشترك في المصالح والأهداف. من بين الأهداف الأساسية لجمعية أموس هو توفير الخدمات غير المالية لمستفيديها كالمساعدة التقنية والاستشارة. كما أن رؤية الجمعية تكمن في تركيز اهتمام الساكنة على قضايا التنمية المحلية. ليس أمام النساء القرويات في منطقة خنيفة اللواتي يحاصرن الفقر والامية والبطالة من خيار للاستثمار سوى اللجوء إلى التمويل الأصغر.

قبل صدور قانون سنة 2000 (تبعاً للظهير رقم 1-99-16 بتاريخ 18 شوال 1419 الداعم لصدور القانون رقم 18-97 المتعلق بالقروض الصغرى) والذي حدد دور مؤسسات التمويل الأصغر في خدمات القروض الصغرى فقط، كانت هناك جمعية واد سرو التي كانت متخصصة في القروض الصغرى والمظاهر الاجتماعية. هذه الجمعية انقسمت فيما بعد إلى جمعيتين مستقلتين :

1. جمعية واد سرو للتنمية والبيئة والتعاون (AOS)
2. جمعية واد سرو للقروض الصغرى (AMOS)

أما جمعية واد سرو للتنمية والبيئة والتعاون فيتمحور نشاطها حول خمس محاور أساسية هي: التعليم الأساسي والتربية الصحية والتنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية وتوفير التكوين للجمعيات المحلية. ولتشجيع تدرس الأطفال وبالأخص الفتيات اللواتي يعانين من ارتفاع نسبة الأمية، ساهمت جمعية واد سرو في إنشاء 25 مدرسة محلية ببناء الأسوار المحيطة بها وتزويدها بالمراحيض وزرع العشب وغرس الأشجار داخل المدارس، وهذا يجعل

المدارس أكثر ملاءمة ويشجع الآباء على إرسال بناتهم للمدرسة، وهو ما كان يرفضه أغلبهم لانعدام المرافق. وزعت الجمعية كذلك 15 ألف محفظة مزودة بالأدوات المدرسية الأولية لتشجيع الأسر على إرسال أبنائها إلى المدرسة. ويتعاون من لجنة الدعم المدرسي في الرباط وإحدى المنظمات الإيطالية غير الحكومية التي تهتم بتنمية البلدان الناشئة (COSPE) وإحدى الأبنك الغذائية بالدار البيضاء، تم بناء ثلاث مراكز مؤتثة لإيواء الفتيات تستوعب كل منها 24 فتاة. جميع ما تحتاجه هذه الفتيات تتحمله الجمعية بما في ذلك المأكل والسكن والكتب وحتى دروس الدعم. فضلا عن هذه الجهود، توفر الجمعية تدريبات خاصة بالبيئة لفائدة الأساتذة الذين بدورهم يلقنون هذه الدروس للتلاميذ وينظمون أنشطة إضافية ترتبط بالبيئة. وخلال سنوات 1999، 2000 و 2001 قدمت الجمعية دروسا لمحو الأمية لفائدة 35 فصلا من النساء. واعتمد البرنامج على تقديم دروس محو الأمية وجعل النساء يدركن بعض المبادئ القانونية كحقوقهن وواجباتهن وتلقيهن مبادئ الحساب. ورغم ذلك لم يتم توفير سوى فصل واحد منذ سنة 2002.

ومنذ سنة 1997 والجمعية توفر دروسا في التوعية الصحية للنساء اللواتي يستفدن من برامج محو الأمية. وتتوفر الجمعية على شخص مهمته تحذير الفتيات اللواتي يمتن الدعارة من مخاطر الإصابة بداء الأيدز. كما يتم توفير دروس في الوقاية الجنسية لفائدة تلاميذ الثانويات، إذ يتم تدريب مجموعة صغيرة من تلاميذ وتلميذات الثانويات وتنشط بهم مسؤولية نشر المعلومات التي تلقوها بين زملائهم. ويتوفر مركز واد سرو كذلك على مركز للإرشاد والتوجيه منذ سنة 1997 مهمته توفير المعلومات الخاصة بالجنس بل وأيضا توزيع العوازل الطبية وموانع الحمل. وتنوي الجمعية إنشاء مركز للاستماع للنساء اللواتي تعرضن للاعتداء.

ولدعم الاندماج الاقتصادي لسكان خنيفة أنشأت جمعية واد سرو بدعم مالي من جمعية التعاون وتنمية الدول الناشئة (COSPE) مكتبا للاتصال مهمته توفير المعلومات والتكوين التقني للمقاولين الشباب أو للأشخاص الذين يريدون اهتماما بإنشاء مقاولاتهم، واستفاد من هذه البرامج 120 شخصا، غير أن هذا البرنامج انتهى بمجرد انقضاء مدة العقد مع جمعية COSPE. وعلى غرار المشاريع التنموية الأخرى الممولة من الشركاء لم يتم الاستمرار في أي منها بسبب الأزمات المالية. كما تم إنشاء مركز متنقل للخياطة بمساعدة مالية من COSPE. كان هذا المركز يقضي مدة ثلاثة أشهر في كل قرية يوزع في نهايتها شهادات في الخياطة للنساء (في التطريز والتصميم، إلخ).

وتعمل جمعية واد سرو بتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين على توفير برامج للتكوين للجمعيات المحلية الأخرى، وتنظم دورات تكوينية في المقاربات التشاركية والإدارة البناءة للنزاعات لفائدة مؤطرين للجمعيات المحلية. وشاركت الجمعية كذلك في عدد من الندوات والموائد المستديرة مع عدد من الشركاء الوطنيين والدوليين.

وتقوم الجمعية بجهود أخرى لخلق أنشطة مدرة للدخل والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيئي في المنطقة، إذ تم إطلاق مشروع تجريبي في قرية أيت علي أو عسو لتشجيع التسيير العقلاني للموارد الطبيعية في المنطقة. وشجعت الجمعية عددا من الأسر المحلية على بدء مشاريع غرس أشجار التفاح بتمويل 50% من هذه المشاريع وتوفير التكوين التقني في هذا الميدان.

وللرفع من قيمة الثقافة المحلية شرعت جمعية واد سرو بتعاون مع جمعية COSPE في إنشاء متحف إيكولوجي حيث تنوي فتح مركز للتوثيق وعرض المنتجات الحرفية المحلية. كما وزعت

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفة

الجمعية كذلك عددا من الأشرطة المسجلة للأغاني الأمازيغية لتحسيس السكان بأهمية التعلم وحثهم على المحافظة على البيئة. وتشارك جمعية واد سرو مع جمعية أموس في عدد من الأنشطة الاجتماعية كتخصيص مبلغ 100 ألف درهم لمحاربة تشغيل الفتيات الصغيرات. هاتان الجمعيتان المرتبطتان توفران قروضا دون فوائد للأمهات لتشجيعهن على بدء أنشطة مدرة للدخل لتحسين مداخلهن وبالتالي السماح لهن بإرسال بناتهن إلى المدارس بدل العمل.

هـ. تمكين النساء

يتعين تبيان أثر التمويل الأصغر على النساء لتوضيح التحسن الحاصل في تحكم النساء في القروض والمنزلة التي يحتلونها بعد الحصول على التمويل الأصغر. وباعتبارهن أعضاء في مجموعات التضامن التي تتكون قبل الاستفادة من القروض، تتمكن المستفيدات من القروض الصغرى ليس من تمكين أنفسهن ماليا فحسب بل أيضا اجتماعيا. بتعبير آخر فإن للقروض الصغرى آثارا مباشرة وأخرى غير مباشرة على المستفيدين منها. فبخصوص الآثار المباشرة فهي مالية إذ تتمكن النساء من الشروع في أنشطة مدرة للربح خاصة بهن أو تطوير مقاولاتهن، وهو ما يمنحهن في الغالب استقلالية مالية.

وفيما يخص الآثار غير المباشرة للتمويل الأصغر فهي غير مالية وترتبط بمجمل الفوائد التي تنتج عن تحسن الوضع المالي للمرأة. هذه الآثار غير المباشرة قد تخص تحسين وضعهن الاجتماعي داخل وخارج الأسرة. ويقع التمكين الاجتماعي للنتيجة للتغيرات السلوكية لدى النساء والتي تقع نتيجة لاكتساب معرفة ومهارات جديدة وتنمية التضامن بين النساء اللواتي دخلن في مشاريع مدرة للدخل. أما التمكين الشخصي للمستفيدات من القروض الصغرى فيمكن تعريفه بقدرة النساء على اتخاذ القرارات في مختلف أنشطة مشاريعهن (ميمونة إسماعيل، 2001). كما يتجسد تمكين النساء كذلك في تحسين مشاركتهن في اتخاذ القرار داخل الأسرة. ويقاس هذا التمكين داخل العينة الحالية للنساء بتقييم قدر حريتهن داخل الأسرة.

تتشكل غالبية الزبناء المقترضين لدى جمعية أموس من النساء (98.01%). 82.67% من العينة التي تتشكل من 75 امرأة يمارسن تحكما فعليا في استعمال قرضهن. هؤلاء النساء يصرفن دفعات القروض في أنشطتهن الشخصية في حين لا تمارس 17.33% المتبقية تحكما في قروضهن. بدلا من ذلك فهن يمنحن مبالغ القروض لأزواجهن أو للذكور من أولادهن أو أقاربهن (الجدول رقم 20).

الجدول رقم 20: نسبة النساء ونوع المشاريع المستعملة للتمويل الأصغر

نسبة النساء (%)	عدد النساء	القروض الصغرى المستعملة في المشاريع المرتبطة بـ
82.67	62	النساء أنفسهن
12	9	الأزواج
2.67	2	الأسرة
2.67	2	الأبناء

نتج عن تحليل ردود عينة الـ 75 امرأة اعتبار حرية نشاطهن أو قدرتهن على التفاوض قبل وبعد القرض الأصغر (الجدول رقم 21). وتبين هذه النتائج أن النساء يحصلن على حرية أكثر بعد حصولهن على القرض الأصغر إذ ارتفعت نسبة الحرية بعد القرض عما كانت عليه قبل

القرض باستثناء حريتهن في الاستفادة من دروس محو الأمية التي ضلت مستقرة. فضلا عن ذلك، فقد انخفضت نسبة النساء المحرومات من الحرية في جميع الحالات. إلا أن نسبة النساء اللواتي يشتركن مع أزواجهن أو مع أي قريب آخر في اتخاذ قرارات تخص البيت لم تتغير كثيرا عما كانت عليه قبل القرض.

الجدول رقم 21: درجة حرية النساء قبل وبعد السلف الأصغر

اختيار أدوات التجهيز	اختيار الوجبات	التعاقد لأخذ القروض	المدخرات	مصاريف البيت	الخروج/ السفر	البيع	الشراء	الحرية
%34.67	%9.33	%56	%14.67	%22.67	%41.33	%28	%28	قبل
%34.67	%9.33	%56	%17.33	%28	%46.67	%30.67	%30.67	بعد
%28	%13.33	%17.33	%28	%32	%25.33	%25.33	%28	قبل
%13.33	%9.33	%9.33	%10.67	%10.67	%6.67	%6.67	%8	بعد
%37.33	%77.33	%26.67	%57.33	%45.33	45.33	%45.33	%44	قبل
%52	81.33	34.67	%72	%61.33	%61.33	%61.33	%61.33	بعد

المجتمعات الاجتماعية	زيارة الطبيب	تمدرس الأطفال	دروس محو الأمية	الحرية
%0	%32	%22.67	%8	قبل
%0	%32	%22.67	%8	بعد
%66.67	%28	%52	%78.67	قبل
%12	%20	%42.67	%78.67	بعد
%33.33	%40	%25.33	%13.33	قبل
%88	%48	%34.67	%13.33	بعد

إن وجود التمويل الأصغر في حياة هذه النساء قلل بشكل كبير من استسلامهن وساهم في تمكينهن فيما يخص اتخاذ القرار في البيت. هذه النتائج جد مهمة كونها تظهر أنه من دون التمكين الاقتصادي لا يمكن للنساء مواجهة الإيديولوجيات النوعية التي كانت لأمد طويل تطغى على محيطهن ما حد من أدائهن الاجتماعي والاقتصادي وجعله يقتصر على الشؤون المنزلية. إن الاستنتاجات المذكورة أعلاه تظهر أن إمكانية تمكين النساء تكمن في تحسين وضعهن المالي والتخفيف من حدة فقرهن. وتشير هذه النسب إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر قد ساهمت بشكل كبير في قدرة النساء على التفاوض.

إن التنمية القروية المستدامة لا يجب أن تتجاهل دور النساء في تدعيم دخل أسرهن. فدور النساء في التنمية القروية المستدامة مهم أيضا باعتبارهن مالكات في الأنشطة المدرة للدخل. فعمل النساء له أثر مهم في التخفيف من حدة الفقر وتطوير مهارتهن وتوفير فرص عمل للنساء وتمكينهن فيما يخص المنزل والقدرة على اتخاذ القرار الثقة في النفس. النساء ما زلن يناضلن

الحالة الدراسية 8 تمكين النساء عن طريق السلف الأصغر في المناطق القروية لإقليم خنيفرة

كربات أسر مسؤوليات عن توفير الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية. هذه الأدوار يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وقت صياغة السياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق التنمية القروية المستدامة.

المراجع

أحمد دريوشي، سلسلة أوراق العمل، معهد التحليل الاقتصادي والدراسات المستقبلية، 2005.

المديرية الجهوية لمكناس، تافيلالت، مونوغرافيا جهة مكناس، 2004.

المنذوبية السامية للتخطيط، تافيلالت، المغرب، 2004.

Duval, Ann. Evaluation du Secteur du Microcrédit au Maroc. Report Project.
28 Sep. 2001.

http://www.uncdf.org/english/countries/morocco/microfinance/technical_review_reports/fenu_mf-morocco.pdf

Maimunah Ismail, (2001). Malaysian Women in Rural Development and Entrepreneurship:

Asian Academic Press, London, From Rural Producers to Rural Entrepreneurs.

Planet Finance Maroc, 30/06/2004.
www.microfinanceaumaroc.com:8237/planetfinance/assoc.jsp?code_assoc=amos

û " û T "

û û û

, X

û

û û û

.

.

"

:

"

û û

X

û

.

.

û

.

X

:

.

.

û û û û T

û

T

é

û

.

T

.

T û

ðd'

.

û û

.

û

T

.T



Aristotle University of Thessaloniki

October 6 University

Al Baath University



University of Navarra



The University of Damascus

